صناعة التبعية

قصة ديون مصر وصندوق النقد الدولي

رضا هلال

دار المستقبل العربي

صناعة التبعية

قصة ديون مصر وصندوق النقد الدولى

رضا هلال

دار المستقبل العربى

مقدمــة

عامان فى تاريخ مصر الحديث كلاهما مثل عام الفيل : ١٨٧٦ و ١٩٧٦ . عام ١٨٧٦ حين اصدر الخديو اسماعيل ديكريتو ٧ ابريل باعلان افلاس مصر ، ثم اصدر مرسوم انشاء صندوق الدين لاعتصار الاقتصاد « القطنى » لسداد ديون مصر للغرب الرأسمالى فى مرحلة الاستعمار .

وعام ١٩٧٦ حين تدخل صندوق النقد الدولى ، لتكييف الاقتصاد « الانفتاحى » بهدف تكريس تبعيته وضمان سداد المتأخرات من ديون الغرب الرأسمالى فى ازمته المعاصرة .

ومثلما كان عام ١٨٧٦ شاهدا على تجربة ، كان عام ١٩٧٦ شاهدا على تجربة اخرى مشابهة ..

كان عام ١٨٧٦ ، شاهدا على تجربة التحديث المتغرب فى ظل حكم سعيد واسماعيل فى ظل وهم السعى لأن تكون مصر قطعة من أوربا ، فيما كان المركز الرأسمالى — فى مرحلة الاستعمار — يهدف لان تكون مصر مزرعة لقطن « لانكشير » ومعبرا لوصول المراكز الرأسمالية الغربية بمنابع تموينها وأسواق استهلاكها فى اسيا وأفريقيا من خلال قناة السويس وسكة حديد السويس وميناء الاسكندرية .. ودفعت محاولة التحديث المتغرب ، خديو مصر ، الى طريق الإقتراض التى سار فيها بلا هواده ، موقعا مصر فى فخ القروض . ولما عجز عن دفع اعباء خدمة القروض من اقساط وفوائد ، بدأ التدخل الأجنبى وانشأت انجلترا وفرنسا والنمسا وايطاليا « صندوق الدين » لادارة البلاد والاقتطاع من لحم المصريين وفاء لما يراه الدائنون حقا لهم . وزادت كفاءة الالية الخبيثة لنزح مصر عبر صندوق الدين ، وبالرقابة الثنائية المالية ثم بالحكم الثنائى لمصر . مصر التى أصبحت منذ عام ١٨٧٦ ضيعة بعيدة للملاك الأوربيين يقبضون ريعها ، ويتحدد مصيرها فى لندن وباريس ثم فى لندن وحدها عقب الاحتلال الانجليزى لمصر عام ١٨٨٢ . ومثلما افضت الديون الخارجية الى اخضاع مصر للتبعية السياسية والكولونيالية (من خلال الاحتلال) ادى الاحتلال الانجليزى الى عملية اكمال ادماج مصر فى السوق الرأسمالية العالمية .

وكان عام ١٩٧٦ ، شاهدا على تجربة التحديث التابع فى حقبة الانفتاح .. بفتح أبواب الاقتصاد المصرى لرأس المال الأجنبى ، أو بالشراكة مع رأس المال المحلى (الخاص والعام) مزودا من الضمانات والاعفاءات والامتيازات بما يفيد بدء تنازل الدولة المصرية عن سيادتها على الاقتصاد الوطنى . تجربة لتعلية البناء الاقتصادى المتصدع الأركان ، بالقروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة دون مراعاة لأن ذلك قد يؤدى الى انهياره .

وتدخل صندوق النقد الدولى ..

وتدخل ضامنا لتدفق قروض الحكومات والمصارف العالمية ..

ثم تدخل لإعادة جدولة الديون بعد تفاقم متأخرات الأقساط والفوائد ..

وكان الهدف : فتح الاقتصاد امام صادرات ورؤوس أموال المركز الرأسمالى ، واعادة تخصيص الموارد فى صالح رأس المال الأجنبى والمحلى التابع له ، وافقاد صانع القرار قدرته على التحكم فى سوقه واسعاره وشروط تجدد انتاجه ، وضمان نزح الفائض الاقتصادى كريع لديون واستثمارات المركز الرأسمالى .

.. تبعية كاملة للمركز الرأسمالى العالمى .

ثم عاد صندوق النقد للتدخل فى أعوام ١٩٧٧ و ١٩٧٨ و ١٩٨١ و ١٩٨٦ .. بعد رصف سبيل التدخل ..

فالاقتراض من الخارج أصبح الوجه الآخر لعجز البناء الاقتصادى التابع .. حيث يؤدى عجز ميزان المدفوعات الى اللجوء الى الاقتراض الخارجي .. ويؤدى الاقتراض الى تراكم اعباء خدمة الدين من اقساط وفوائد .. بما يؤدى الى الاقتراض من جديد لعلاج العجز .. ويتدخل الصندوق لعلاج عجز المدفوعات ، وتسهيل الاستدانة من الخارج ثم لاعادة جدولة الديون .. وتكون النتيجة تكريس التبعية . دائرة خبيثة لإعادة انتاج العجز والديون وتدخل صندوق النقد . ولم يجد — بعد — دور صندوق النقد الدولى فى صناعة التبعية مؤرخه فى مصر ..

غير ان الاشكالة تتعدى تعميق التبعية الاقتصادية وتسيير الاقتصاد المصرى فى فلك الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، لتصل الى التبعية السياسية وتسيير الدولة المصرية ككل فى فلك السياسة الأمريكية والغربية .. لقد دلت تحركات العقد ١٩٧٦ — ١٩٨٦ مع المقرضين والمانحين ، على ان الحكم فى مصر قد انجرف فى تيار دفع السوء بالسوء أى دفع مستحقات القروض بقروض جديدة ، مرتضيا اطلاق الحرية للدائنين وصندوق النقد الدولى فى اعادة تكييف الاقتصاد المصرى وتعميق تبعيته الاقتصادية . وفى دفع الدولة المصرية فى اتجاه الصلح مع اسرائيل وعلى طريق التبعية الكولونيالية .

وهكذا تكون « قصة مصر وصندوق النقد الدولى » قصة السياسة والاقتصاد .. ومن ثم تتبدى ضرورة تسجيل احداث القصة .

لقد بدأنا محاولة ذلك فى شهرى سبتمبر وأكتوبر ١٩٨٦ وعلى مدى ستة أسابيع بالأهرام الاقتصادى تحت عنوان « السيناريو المفتوح بين مصر وصندوق النقد الدولى » .. واعتمدنا شكل السيناريو الدرامى ، خضوعا لمقتضيات الحرفية الصحافية ، وحرصا على ضمان وصول الخطاب الى المخاطب . وفى نهايته قلنا « كان الهدف التذكير بالسيناريو المأساوى بين مصر وصندوق النقد الدولى

فى الفترة من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٦ .. ويظل المعنى فى بطن كاتب السيناريو » ..

ودفعنا الى استكمال المحاولة ، مااعتور البداية من نقائص ، وما قوبلت به من استحسان ، وما استخلفت به من تشجيع لكى تكتمل . وثارت التساؤلات / الصعوبات التى تطرح عادة لدى طرح اى خطاب على الناس .

وكانت الصعوبة الأولى : افتراض من المخاطب .

وكانت الصعوبة الثانية : تحديد النقطة الصفرية والنقطة النهائية للخطاب .

وكانت الصعوبة الثالثة : اختيار منهج الخطاب .

ولعل صعوبة مسح المخاطب كانت ابرز الصعوبات .. ففى شعب أربعة اخماسه من الأميين من يقرأ ؟ ومن يقرأ فى الاقتصاد اذا قرأ ؟ ومن يقرأ عن صندوق النقد اذا قرأ فى الاقتصاد ؟ واجابة احصائية على تلك الأسئلة قد تقسر حملة الأقلام على كسرها . غير ان الكاتب الملتزم بقضايا شعبه ، يظل يكتب لشعبه ، بلغة يفهمها دون تعال أو ادعاء ، لمن يقرأ ومن سيقرأ ، حتى يجف مداده أو تصعد روحه ، بوصفه ضمير الشعب الواعى ومركز حركته ، وفى ذلك شرعية وجوده .

وكانت تلك القناعة دافعا لأن يكون تناول الموضوع كقضية مصرية ، وهاديا للبعد عن الشكلية الصحافية والهروب من المعالجة المدرسية ، لتوخى الموضوعية ولكى يتوجه الخطاب لاكبر نفر من الناس .

وتحددت النقطة الصفرية بعام ١٩٧٤ وهو العام الذى شهد بدء سياسة « الباب المفتوح » اقتصاديا ، وبدء تكييف صندوق النقد للاقتصاد المصرى لتكريس تبعيته ، وتحددت النقطة النهائية بعام ١٩٨٧ وهو العام الذى شهد الاتفاق على آخر خطاب نوايا بين مصر وصندوق النقد الدولى . وتبدت الصعوبة فى ان الفترة مازالت حية متحركة ولم نزل نعيش احداثها ، وفى ربط الفترة المعاصرة بفترة حكم سعيد واسماعيل ، وربط دور صندوق النقد (الآن) بدور صندوق الدين فيما مضى .

ان هدف الكتاب ليس التأريخ لديون مصر بين عامى ١٨٧٦ و ١٩٧٦ ، ولكن الهدف هو كشف دور صندوق النقد الدولى فى مصر .

ولأن هذا هو الهدف ، خصص القسم الأول لبيان دور صندوق الدين كمفتاح للإمبريالية البريطانية لإكمال تبعية مصر الاقتصادية والكولونياليه البريطانية . وخصص القسم الثانى لرصد دور صندوق النقد الدولى لتكييف الاقتصاد المصرى للتبعية الهيكلية والسياسية للغرب ، وافرد القسم الثالث لتسجيل أحداث قصة مصر وصندوق النقد الدولى فى الفترة (١٩٧٤ — ١٩٨٧) ، فيما تناول القسم الرابع محاضر أقوال رؤساء الوزراء ووزراء المالية والاقتصاد والتخطيط عن تلك

الأحداث . وانتهى الكتاب بملحق وثائقى اعتمدت عليه الكتابة فى المواضع المختلفة .. ويجدر التنويه الى ان الاحصاءات قد جمعت من مظان شتى ، ورغم ذلك فقد تباينت بل وتضاربت فى مؤشرات عديدة ، غير ان مايعنينا هو الاتجاه العام لها .

اما عن المنهج ، فقد كان الارتكان على « ادبيات » مدرسة التبعية فى متون كتابات بريبيش فرانك ، وكاردوسو ، وسونكل ، وجالتن ، وفورتادو عن مجتمعات امريكا اللاتينية وكتابات سميرامين عن المجتمعات الأفريقية .. تجاوزا لقصور التحليل الاقتصادى الكلاسى والتحليل الماركسى الأرثوذكسى .. مع التأكيد على وصف « أدبيات » حيث ان مقولات مدرسة التبعية لم تتجاوز دراسات حالات محددة لتصبح نظرية منهجية ، فضلا عن ان مقولة التبعية ذاتها مازالت دون تعريف جامع مانع ولاتخضع للقياس الكمى .

لقد كان تسلحنا بإطار « التبعية » النظرى ، لتحليل الواقع الاقتصادى — الإجتماعى المأزوم ، وتجاوزه إلى الحقل الإستفهامى لإشكالة النهضة المصرية ، أزمة البناء الإقتصادى الإجتماعى ، وصولا إلى اللحظة التاريخية التى تم فيها كسر تجربة نهضة البناء الإقتصادى القائم على الإكتفاء الذاتى (فى عهد محمد على) ، ثم دمجه فى النظام الرأسمالى الأوربى (فى عهدى سعيد واسماعيل) ، ثم إكمال حلقات تبعيته بعد إحتلال الوطن (١٨٨٢) ، لتصبح له وظيفة محددة فى النظام العالمى وفى تقسيم العمل الدولى ، وفقاً لحاجات المركز الرأسمالى . وليكون نتاج القيام بتلك الوظيفة ، تشوه البناء الإقتصادى والبنية الإجتماعية ، فى إتجاه النمو التابع المتوجه إلى الخارج ، ثم العجز المستمر ، ثم الإستدانة المتوالية ، ثم التدخل المتزايد من المركز بشروطه ومؤسساته لترسيخ واقع التبعية .

ورغم « إقتصادية » التحليل ، فقد كان العامل الإقتصادى ، المتغير الحاكم ، الذى يمكن من خلاله رؤية المتغيرات السياسية والثقافية والعسكرية ، فى حركة التطور التبعى ، وذلك ماحاولته هذه الأطروحة فى نهايتها . ولابد أن نعترف ، أن أى إطار نظرى يعجز عن إحتضان الواقع المادى فى كل مظاهره ، ولذلك يتأكد نجاحه فى إشتماله المظاهر الأساسية لذلك الواقع .

ولم يوجد بعد من يضمن نجاحه فى تحديد : المخاطب ، ومحتوى الخطاب ، ومنهجه .

ان الامر لم يكن ميسورا لرصد دور صندوق النقد الدولى فى مصر ، ولذلك كان الاعتماد بشكل اساسى على الوثائق والتقارير والكتابات المتاحة ومراجعتها بمحاضر اقوال المسئولين من الوزراء المشاركين فى الأحداث .. وبقدر المستطاع حاولت الاستفادة — كثيرا — من المحاولات الجزئية التى سبقتنى والتى تناولت حدثا أو مجموعة احداث عن دور الصندوق . وكانت المحاولة الأولى للدكتور

على الجريتلى عن اتفاق ١٩٧٦ ، ثم توالت محاولات عادل حسين ، محمد حسنين هيكل ، د. رمزى زكى ، د. جودة عبد الخالق .. وأخذت منهم جميعا ، رغم تباين المشارب ، من اجل ان اعطى .

واذكر بالعرفان فضل الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء الأسبق الذى اعطانى من وقته وجهده فوق ماتحتمل صحته — شفاه الله — رغم اختلافه مع منهج الكتاب ، والدكتور إسماعيل صبرى عبد الله الاقتصادى المعروف ووزير التخطيط الأسبق ، أول من قرأ مخطوطة الكتاب وأقدر من لاحظ ونصح وأضاف. واشكر الدكتور أحمد أبو اسماعيل وزير المالية الأسبق والأستاذ على نجم محافظ البنك المركزى السابق على مازودانى به من وثائق ومذكرات ، وأقدّر للدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد الأسبق حرصه على ظهور هذا الكتاب وتشجيعى وتزويدى بعدد من التقارير محظورة التداول .

وأدين للدكتور مصطفى السعيد ، وكيل كلية الإقتصاد ووزير الإقتصاد الأسبق ، بالتقويم الفنى للكتاب فى صورته النهائية ، وبما أبداه من عون غير محدود .

ولايفوتنى ذكر وشكر ، الدكتور عبد العزيز حجازى ، والدكتور زكى شافعى ، والدكتور أنور عبد الملك ، والدكتور برهان غليون ، لما أبدوا من رأى ، وأعطوا من إفادة ، وقدموا من مساندة .

هم جميعا شركاء ان وجدت بالكتاب ميزة ..
واتحمل وحدى المسئولية كاملة عن كل نقيصه .

رضا هلال
القاهرة ١٩٨٧

القسم الأول :

فخ القروض وصندوق الدين

« أكبر عجائب مصر أن كل وارد عليها وكل مسترزق فيها من الغرباء يدعى أنه أقدر على مدينتها ، وأحق بإدارتها وأولى بتجارتها »

عبد الله النديم

« ديار مصر خيرها لغيرها »

حكمة شعبية

(١) فخ القروض « عصر اسماعيل »

هل يسجل عصر سعيد باشا بداية الخراب الذى حل فى كل مكان بمصر كما قال نوبار باشا[١] ؟ .

قد لاتجد الاجابة بإيجاب على هذا السؤال ، اجابة بذات القبول العام فى تاريخ مصر الحديثة . ولكن الخراب لم يكن ليبدأ الا فى ظل نظام موات . ويدشن يوم ١٥ يوليو ١٨٤٠ بداية ذلك النظام ، ففيه تم عقد معاهدة لندن بين كل من بريطانيا العظمى وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا تلك المعاهدة التى فرضت على مصر البنود الاقتصادية المعمول بها فى تركيا وأكدت سيادة الدولة العثمانية على كافة المجالات وبخاصة الاقتصادية والحربية والسياسية والادارية[٢] . وبذلك بدأ القضاء على النظام الاقتصادى القائم على الاكتفاء الذاتى الذى وضعه محمد على[٣] .

ويأتى مرسوم ١٣ فبراير ١٨٤١ بتقليص عدد الجيش المصرى لتقويض نظام محمد على ، وبذلك تكون معاهدة ١٨٤٠ مع مرسوم ١٨٤١ بهدف ضرب هيمنة الدولة على مختلف النشاطات الاقتصادية (الاحتكار) وضرب الجيش الرابض على حدود الامبراطورية[٤] .. وهكذا فتحت أبواب مصر امام البضائع الأوربية وأمام التدخل الأجنبى .

غير ان محمد على بعد عقد معاهدة لندن ، عمد الى تجنب النفوذ الأجنبى ووضع يده على المواصلات التى انشأتها الشركات الانجليزية وجعلته يتحاشى انجلترا بفرنسا وفرنسا بانجلترا محاولا التخلص منهما جميعا[٥] بل ان محمد على عارض شق القناة حتى لايمكّن السيطرة البريطانية فى مصر ، وتكشف عن ذلك محاوراته مع القنصل الفرنسى بينيدتى ، ففى مذكرة الأخير المؤرخة فى أول مارس ١٨٤٣ شرح لحكومته معارضة محمد على : « يرتاب فى استدعاء الأوربيين الى مصر ويظن انه حالما يفتح البرزخ فسوف يتعاظم اشتهاء انجلترا فى تملك امبراطوريته .. وفى ختام الامر فانه يرتاب فى عدم كفاية قواته العسكرية للدفاع عن موضع هام للغاية ، وعدم كفاية موارده المالية لتنفيذ مشروعات جديدة كبيرة[٦] . وظل الامر حتى وفاة محمد على (٢ أغسطس ١٨٤٩) ، وقبيل ذلك استمر ابنه ابراهيم الذى خلفه لفترة قصيرة (من ابريل حتى وفاته فى نوفمبر ١٨٤٨) فى نفس الطريق .

وأتى عباس الأول (١٨٤٩ ـــ ١٨٥٤) بعدهما ، فاقتدى بذلك وكان يؤمن بسلامة هذه السياسة ، بل انه انقص الجيش ، وأزال ماكان يقوم على هامشه من منشآت ، واقفل ماوجد من مدارس ، وهدم الأسطول الذى كان يصل البلاد بالخارج ، وفرض القيود ، على الأجانب المقيمين[٧] ، لتصبح فى النهاية ، سياسة عباس الأول ، كما قال عبد الملك : « عقلية ايقاف من نوع سلبى للتدخل الاقتصادى الأوربى[٨] » ورغم ذلك استطاعت الدول الأوربية زرع قناصلها فى مصر كطلائع للتدخل .

وبعد كسر عماد اقتصاد الاكتفاء الذاتى (الاحتكار) ، وفرض الانكسار فى نهاية حكم محمد على وحكم ابراهيم باشا ثم العزله السلبية وزرع القناصل أبان حكم عباس الأول .. لم يبق امام رأس المال الأوربى ـــ فى مرحلة التوسع الرأسمالى ـــ سوى غزو مصر ثم إغراقها بالديون .

بداية الخراب :

وتولى سعيد (١٨٥٤ ـــ ١٨٦٣) فكانت حرية التجارة والصناعة والمواصلات كما رأها الغرب . وكان تعاقب المهاجرين على مصر من كل صوب ثم اقبال رؤوس الأموال الأجنبية من كل حدب . وكانت الحكومة هى المالك الوحيد المحتكر ، ومن ثم كانت الأموال القادمة تطرق أبواب الحكومة بصفتها المنتج الاكبر والوحيد الذى يريدها ، أو السلطة الوحيدة القائمة التى يستطيع ان يتجه اليها أصحاب الأموال للحصول على مايدعونه .

وانقلب القناصل الى سماسرة ينالون الامتيازات لاصدقائهم أو شركائهم ويقترضون القروض ويتممون الصفقات ، وتحولوا الى أدوات للغزو المالى للاقتصاد المصرى[٩] . وتورط الوالى مشروعات لم تكن مصر بحاجة لها كمشروع قناة السويس نفسه ، وسخائه مع مقرضيه الأجانب واعطائه تعويضات كثيرة للمغامرين منهم الذين كانوا يستثمرون اموالهم فى مصر على ان يعوض سعيد عن خسارتهم اذا أصابتهم خسارة . وأسرف سعيد فى معيشته الشخصية وفى انفاق على الج فى غير استعداد لحرب وانما للمظهر وحسن الهيئة ....

ويذكر ان سعيداً صرف على تزيين قاعدة الاستقبال فى قصر عابدين مالا يقل عن ٤٥٠ ألف جنيه ، وقام بهذا العمل فنانون أجانب استدعاهم لهذا الغرض[١٠] وترتب على سفه الوالى ، ان عانت ميزانية الدولة من عجز متوال طوال سنى حكمه ، بل ان عجز الميزانية زاد عن ايرادات الدولة فى اخر ثلاث سنوات (٦١ ، ٦٢ ، ١٨٦٣) . فكانت الايرادات ٢٫١٥٤٫٠٠٠ ، ٣٫٧٠٧٫٠٠٠ ، ٦٫٠٩٤٫٠٠٠ جنيه وكان العجز ٣٫٠٣٠٫٠٠٠ ، ٥٫١٦١٫٠٠٠ ، ٨٫٣٠١٫٠٠٠ جنيه[١١] .

جدول (١)

ميزانيات الحكومة المصرية اثناء حكم سعيد

السنـة	الايـرادات	المصروفات	العجـز
١٨٥٤	٢٢٠٠	٢٨١٧	٦١٧
١٨٥٥	٢٠٧٨	٢٣٨٣	٣٠٥
١٨٥٦	٢٤٧٤	٢٦٣٧	١٦٣
١٨٥٧	٢١١٤	٢١٢٧	٠١٣
١٨٥٨	٢٠٢٥	٢٢٠٠	١٧٥
١٨٥٩	٢١٢١	٢١٧١	٠٥٠
١٨٦٠	٢١٥٤	٢٩٨٤	٨٣٠
١٨٦١	٢١٥٤	٥١٨٤	٣٠٣٠
١٨٦٢	٣٧٠٧	٨٨٦٨	٥١٦١
١٨٦٣	٦٠٩٤	١٤٣٩٥	٨٣٠١

وبدأ سعيد منذ عام ١٨٥٨ ، الاقتراض من المرابين الأوربيين بسندات على الخزانة وصلت قيمتها ٤ ملايين جنيه[١٢] . كما اقترض عام ١٨٦٠ دينا خاصا مقداره ٤٨ مليون فرنك فرنسى لسداد اقساط اسهم مصر فى قناة السويس ، كما اقترض بعض الاشخاص والهيئات مقابل اعمال قاموا بها للحكومة أو لشخص سعيد[١٣] . وبذلك بلغت الديون السائرة مايقرب من ٧٫٧٦٨٫٠٠٠ جنيه[١٤] .

أما الدين الثابت ، فقد عقد سعيد أول قرض ثابت عام ١٨٦٢ بقيمة إسمية ١٤٫٢٩٢٫٨٠٠ جنيه انجليزى ، من بنك فروهلن وجوشن . بلندن بفائدة ٧٪ وصلت مصاريف الحصول عليه ٨٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى لتصل قيمته الحقيقية ٢٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه وفق تقدير لهيطة أو ٢٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه وفق تقدير محمد الحته . وكان قسط الاستهلاك السنوى ٢٦٤٫٠٠٠ جنيه لمدة ٣٠ سنة ، وبذلك صار مجموع الاقساط ٧٫٩٢٠٫٠٠٠ جنيه بينما بلغ ما أخذته مصر فعلا على اقصى تقدير — مبلغ ٢٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه تقريبا . وكان ذلك نتيجة لتحمل خزانة مصر ٤٤٪ من رأسمال شركة قناة السويس .

وعندما توفى سعيد فى ١٨ يناير ١٨٦٣ ، خلف على مصر دينا عاما مقداره نحو ١١٫١٦٠٫٠٠٠ جنيه ، وهو مبلغ يساوى تقريبا خمسة اضعاف متوسط ايرادات الحكومة فى عهد سعيد . كما ورَّث عجزا فى ميزانية الدولة يصل ٨٫٣٠١٫٠٠٠ جنيه وفضلا عن ذلك ، تنازل سعيد فى مقابل ثمن بخس من عشرة آلاف هكتار ، بما فى ذلك التل الكبير وأربع قنوات داخلية بين النيل وبحيرة التمساح ، وثلاث عمارات وملحقاتها ومحلات تقوم على مساحة عشرة آلاف متر مربع فى بولاق[١٥] .

لقد كان الامتياز الذى منحه سعيد فرديناند دى لسبس ، بحفر القناة بفرمان ١٩ مايو ١٨٥٥ ، ايذانا بتدخل رأس المال الأوربى فى مصر ، وجر مصر الى فخ القروض الخارجية ، وبداية الخراب الذى حل بكل مكان فى مصر .

فخ القروض

« ليس هناك من هو أكثر منى نصره لمشروع القناة ، لكنى أريد ان تكون القناة تابعة لمصر لا ان تكون مصر تابعة للقناة » . ذلك ماقاله اسماعيل فى ٢٠ يناير ١٨٦٣ امام قناصل الغرب[١٦] ، كما اراد الوالى ان يرجع عن التنازل عن الأراضى لشركة القناة والغاء السخرة .

ويذكر عبد الملك[١٧] : « ان سياسة اسماعيل الاقتصادية كانت تهدف الى اقامة قاعدة اقتصادية حديثة لمصر وزيادة الانتاج الزراعى وخصوصا القطن » . بيد أن الوالى كان يهدف الى تحسين شروط تقسيم العمل مع المتروبول الرأسمالى (الأوربى) فى ظل وهم السعى لأن تكون مصر قطعة من أوربا ، فيما كان المركز الرأسمالى — فى مرحلة الاستعمار — يهدف لأن تكون مصر مزرعة لقطن « لانكشير » وغزوها ماليا لمشروعات تدور حول وصل مراكز الانتاج الغربية بمنابع تموينها وأسواق استهلاكها فى آسيا وأفريقيا كسكة حديد السويس والقناه وسلسلة السكك الحديدية والتلغرافية والموانى والفنارات التى تمت تحت حكم اسماعيل . فلم تكن سكة حديد السويس — حين دفع الانجليز اليها عباسا دفعا — تدور

بخلده أو تتصل بحاجات البلاد الاقتصادية اتصالا مباشرا . وماكان مشروع القناه — حين احتال دى لسيبس على سعيد للشروع فيه — بالشيء الذى تؤمن به أوربا ايمانا صادقا[١٨] .

وقد حاول اسماعيل ، تحسين شروط التبادل مع المتروبول الرأسمالى ، فى بداية ولايته ، بالالتفاف حول المركزين الرأسماليين (انجلترا وفرنسا) والوقوف الى جانب احدهما فى مواجهة الآخر مع استمالة الباب العالى . فانتهج سياسة بريطانيا فى محاربة مشروع القناة من المناداه بوحشية السخرة الى ابراز خطورة امتلاك شركة القناة لمساحات واسعة من الأراضى المصرية الى المطالبة بقضاء مختلط يحد من الامتيازات الممنوحه لممثلى فرنسا من حكامهم . وعلى الجانب الآخر ، حاول ان يفلت من قيود معاهدة لندن ، ويقيم امبراطورية مصرية حديثة « متخذا من فرنسا نموذجا يحتذى مثاله ، وجاعلا من نفسه نابليون ثالث شرقيا »[١٩] وسرعان ما آثار فرنسا مسلك اسماعيل ، وتشككت فيه بريطانيا ، فيما ترددت الأستانة بين لندن وباريس . واستطاع دى لسيبس ان يجر اسماعيل الى مصيدة التحكيم وكان خصمه حاكمه ، أى نابليون الثالث ، الذى اجبر الوالى على دفع ٨٥ مليون فرنك فرنسى (٣٫٣٦٠٫٠٠٠ جنيه مصرى) كتعويض عن تكاليف التسويات : ٣٨ مليون للخسارة الناجمة عن الغاء السخرة ، ٣٠ مليون للأراضى التى اعيدت لمصر ، ١٠ ملايين للعمل الذى يجرى أو يتعين القيام به فى قناة المياه العذبه ، ٧ ملايين للرسوم التى يتعين تحصيلها من القناة فى حالة عدم اعادتها لمصر[٢٠] . وأرهقت الـ ٨٥ مليون فرنك ماليه مصر ، بالاضافة الى ٢٥٤٫٥٠٠ جنيه كانت تدفعها سنويا لشركة قناة السويس ، وعلاوة على المشاريع العامة فى الداخل ، والبعثات الدبلوماسية والعمليات الحربية فى الخارج (المكسيك ، كريت ، أفريقيا)[٢١] .

ولم يكن امام الخديو من طريق سوى طريق الاقتراض التى سار فيها بلا هوادة مسلما مصر الى فخ القروض ثم التدخل الأجنبى . ولم يكد يمر عام واحد على تولية اسماعيل ، حتى طرق أبواب الاستدانة . وبعده قلما مر عام دون ان يعقد اسماعيل قرضا جديدا . ويكفى ان يقال انه بدخول عام ١٨٦٨ — أى قبل ان يمضى على تولية الوالى خمسة أعوام — كان قد اثقل كاهله بديون متنوعة المصادر تزيد عن ٢٥٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه وتتراوح فائدتها الاسمية بين ٧٪ و ١٢٪ اما فائدتها الحقيقية بين ١٢٪ و ٢٦٪[٢٢] . وكانت خمسة أعوام من الاقتراض المتواصل : ففى عام ١٨٦٤ اقترض الوالى ٥٫٧٠٤٫٢٠٠ جنيه استرلينى ، وفى عام ١٨٦٥ اقترض ٣٫٣٨٧٫٣٠٠ استرلينى ، وفى عام ١٨٦٦ اقترض ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى ، وفى عام ١٨٦٧ اقترض ٢٫٠٨٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى ، وفى عام ١٨٦٨ اقترض ١١٫٨٩٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى .

وليس هناك ماهو ابلغ من وصف روزا لكسمبرج لهذه المتوالية الاقتراضية : « بدت عمليات الاقتراض ، لأول وهلة ، وكأنها قمة العبث . فقرض يتلو قرضا وفوائد القروض تغطيها قروض جديدة ، وتدفع اثمان الطلبيات الصناعية الضخمة للمشاريع الانجليزية والفرنسية . وكل قرض فرصه لعملية ربوية »[٢٣] .

وسرعان ماإستولى الفزع على الحكومة العثمانية ، وحظر على اسماعيل أن يعقد قروضا جديدة . ولم ينصع اسماعيل وعقد قرضا جديدا عام ١٨٧٠ بما يزيد عن ٧ ملايين جنيه استرليني . وهنالك كتب الباب العالي رأسا الى حكومة انجلترا ـــ ممثلة معظم الدائنين ـــ يحتج على كل اتفاق مالي يمس دخل مصر مباشرة أو بالواسطة دون اقرار السلطان .

ولمواجهة طلبات الدائنين ، اتجه اسماعيل للاقتراض من ملاك الأطيان فيما عرف بدين المقابلة ، بأن يدفع ملاك الأراضي مبلغا يعادل ستة أضعاف الضريبة السنوية على الأراضي ويعطى لهم مقابل ذلك فائدة ٨ ١/٣ ٪ . ثم تمكن في عام ١٨٧٣ . من خلال رشوة الباب الأعظم والسلطان ، من الحصول على اذن بعقد قرض جديد بقيمة ٣٢ مليون جنيه استرليني . واستصدر فرماناً يطلق يده في جميع شئون مصر من ديون وعقود وامتيازات . وبهذا الفرمان استحال دفعة واحدة ماكان من قبل دينا شخصيا على الخديو الى دين على الحكومة المصرية . وفي عام ١٨٧٤ ، اصدر اسماعيل قرضا جبريا داخليا قيمته ٥ ملايين جنيه ، ومع ذلك ماكاد يحل صيف عام ١٨٧٥ حتى اشتدت حاجة الخديو الى المال ليشبع نهم دائنيه ، فعزم على ان يبيع حصة مصر في اسهم شركة قناة السويس (١٧٦٫٦٠٢ سهم مقابل ٤ ملايين جنيه) وفي ميزانية ١٨٧٧ كانت مستحقات الديون (الاقساط والفوائد) تبلغ ٧٠٪ مصروفات الحكومة المصرية . فقد بلغت المصروفات ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه خصص منها ٧٫٥٠٠٫٠٠٠ لسداد مستحقات القروض ، وكان على البلاد ان تدفع من المليونين الباقيين جزية الباب العالي[٢٤] ، ثم اضطر الخديو لعقد قرض خارجي عام ١٨٧٨ بقيمة ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه ، وفي عام ١٨٧٩ اقترض ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه[٢٥] . لدفع الرواتب المتأخرة للجيش .

ومع نهاية حكمه (١٨٧٩) ، أصبح هيكل قروض اسماعيل كالآتي :

الدين الثابت

قرض عام ١٨٦٤ من بنك « فروهلنج وجوشن » بقيمة أسمية ٥٫٧٠٤٫٢٠٠ جنيه استرليني ، بفائدة سنوية ٧٪ وبقيمة حقيقية ٤٫٨٦٤٫٠٠٠ جنيه استرليني وكان يهدف مقاومة طاعون البقر وتعويض الفلاحين ، في حين انه لم يرصد في الميزانية لهذا الغرض سوى ١٣٥٫٠٠٠ جنيه . وقد رهن اسماعيل ضرائب أطيان الدقهلية والشرقية والبحيرة لسداد الأقساط .

قرض عام ١٨٦٥ من بنك « انجلو اجبشيان » بقيمة أسمية ٣٫٣٨٧٫٣٠٠ جنيه استرليني بفائدة سنوية ٧٪ وبقيمة حقيقية ٢٫٧٥٠٫٠٠٠ جنيه استرليني ويعرف باسم قرض الدائرة السنية الأول . وتم اقتراضه لهبوط اسعار القطن لانتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ومحاولة الحكومة شراء ديون الفلاحين التي اقترضوها من المرابين ، ولم يدرج في الميزانية لهذا القرض سوى مبلغ ١٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه .

قرض عام ١٨٦٦ من بنك « فروهلنج وجوشن » بقيمة اسمية ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه استرليني بفائدة

٧٪ وبقيمة حقيقية ٢٫٦٤٠٫٠٠٠ جنيه استرليني . وخصص القرض لشراء هدايا للباب العالى لتغيير نظام وراثة العرش ولشراء أراضى الأميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم .

- قرض عام ١٨٦٧ من « البنك الامبراطورى العثمانى » بقيمة أسمية ٢٫٠٨٠٫٠٠٠ جنيه استرليني بفائدة ٩٪ وبقيمة حقيقية ١٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه استرليني . وصرف القرض فى بناء الاوبرا وميدان سباق الخيل وبناء قصور عابدين والقبه والزعفران وغيرها ، ويعرف بقرض الدائرة السنيه الثانى .
- قرض عام ١٨٦٨ من « بنك اوبنهايم » بقيمة اسمية ١١٫٨٩٠٫٠٠٠ جنيه استرليني بفائدة ٧٪ وبقيمة اسمية ٧٫١٩٣٫٠٠٠ جنيه استرليني .
- قرض عام ١٨٧٠ من بنك « بيشوفشيم » وقيمته الاسمية ٧٫١٤٢٫٨٦٠ جنيها استرلينيا بفائدة ٧٪ ، وبقيمة حقيقية ٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه استرليني وهو قرض خاص عقده اسماعيل ، ويعرف باسم قرض الدائرة السنية الثالث .
- قرض عام ١٨٧٣ من بنك « اوبنهايم » وقيمة الاسمية ٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه استرليني بفائدة ٧٪ ووصلت قيمته الحقيقية الى ١٩٫٩٧٣٫٠٠٠ جنيه استرليني .
- قرض عام ١٩٧٨ من بنك « روتشيلد » بقيمة ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه استرليني بفائدة ٥٪ .

الدين السائر

- بلغ هذا النوع من الدين ٢٥٫٠٠٠٫٠٠٠ مليون جنيه استرليني .

الدين الداخلى

- دين المقابلة ، حيث اصدرت الدولة قانون المقابلة عام ١٨٧١ ، الذى قضى بأن يستهلك دين الدولة (٣١ مليون جنيه وقتها) عن طريق الاقتراض الداخلى من ملاك الأطيان مقابلة ربح سنوى يعطى لهم وبلغ ماجمعته الحكومة من المقابلة ١٣٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه استرليني حتى عام ١٨٧٧ .
  دين الروزنامه ، حيث اصدرت مصلحة الروزنامه فى عام ١٨٧٤ سندات بخمسة ملايين من الجنيهات ، يترواح ثمن السند مابين جنيهين ونصف جنيه ومابين خمسة جنيهات بفائدة ٩٪ ، وقد بلغ ماجمعته الحكومة من هذا القرض ٣٫٣٣٧٫٠٠٠ جنيه .

وفضلا عن تلك الديون ، كانت على الحكومة مطلوبات لم تدخل فى تسوية الدين العام ١٨٧٦ ، ومقدارها ٦٫٢٧٦٫٠٠٠ جنيه استرليني وهى لتجار ومقاولين وغيرهم ، ورواتب متأخرة للموظفين وأصحاب المعاشات .

وكذلك استدان ، ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه استرليني : من الأوقاف الخيرية وبيت المال ، ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه استرليني من بنك روتشيلد لدفع رواتب الجيش . وبتقدير محمد الحته ، وصل مجموع ديون مصر فى عهد اسماعيل ١٢٢٫٣٥٤٫٣٦٠ جنيها استرلينيا (٢٦) .

وماذا عن مآل تلك القروض ؟

كثيرة هى الكتابات التى تعرضت بالرصد لقروض اسماعيل ، والحكم على الخديو بالسفه فى الاقتراض وتبديد القروض ، والتسبب فى خراب واحتلال مصر . ونفر قليل من المؤرخين والكتاب ، افرد نذرا قليلا من الصفحات إنصافا لاسماعيل ، ولتجربة التحديث التى قام بها ، ربما لوخز الضمير التاريخى أو لابراز المجهود الوطنى فى بناء الاقتصاد .

ولامراء فى ان إرجاع « خراب مصر » الى اسماعيل وحده ، واغفال دوز رأس المال الأوربى — سواء المقترض عن طريق البنوك الأوربية أو المستثمر فى مصر فى مرحلة التوسع الاستعمارى — يعد جناية على الحقيقة والتاريخ .

لقد تضافرت سياسة اسماعيل مع حركة رأس المال الأوربى من موقفين مختلفين فى دفع مصر الى فخ القروض . فموقف اسماعيل — كما اسلفنا — كان تحسين شروط تقسيم العمل مع المركز الرأسمالى من خلال بناء قاعدة اقتصادية — زراعية — حديثة لتنافس مصر — كقطعة من أوربا — أوربا ، فيما كان موقف رأس المال الأوربى ، بعد كسر القاعدة الاقتصادية الصناعية المتمحورة على الذات التى اقامها محمد على ، هو بناء اقتصاد زراعى عماده تصدير القطن ، تابع للمركز الرأسمالى ، يقدم له من جانب الأراضى الزراعية المرويه والسوق الاستهلاكية ، وليقوم من جانب آخر بدور التابع الوسيط الذى يصل المركز بموارد المواد الخام وأسواق الاستهلاك فى التوابع الأخرى فى آسيا وأفريقيا من خلال قناة السويس وميناء الاسكندرية والسكك الحديدية .

هذا التضافر ، الذى قد يبدو غريبا ، كان وراء اغراق مصر بالديون . كان وراء اندفاع اسماعيل واللهاث من اجل الاقتراض ، وكان وراء تسريع المتعهدين والماليين الأوربيين بالاقراض . ولما تم إغراق مصر بالقروض وعجزت ان تكون منافسا للمركز الرأسمالى (او فيه) ، لم يكن أمامها سوى ان تندمج فى السوق الرأسمالية العالمية وتم الادماج قسراً بالاحتلال الانجليزى بالنظر للطبيعة الكولونياليه الرأسمالية وقتئذ .

ومن خلال هذا الفهم ، يمكن ان نعتمد مع كروشلى وعبد الملك ، تقرير بيردسلى القنصل الأمريكى فى مصر عن انجازات عصر اسماعيل : ١١٢ قناة تمتد لمسافة ٨٤٠٠ ميل ، وهى عمليات حفر تساوى ١٦٥٪ من حفر القناة ، وتصريف قنوات يبلغ طولها عدة آلاف من الأميال ، وبناء ٤٣٠ جسرا ، وتحويل الاسكندرية الى احسن ميناء على البحر المتوسط ، وانشاء ١٥ فناره على البحرين الأحمر والمتوسط ، وخطوط للسكك الحديدية يبلغ طولها ٩١٠ أميال ، وكذا ٥٢٠٠ كم من خطوط البرق الى جانب ٢٠٠ كم فى السودان و٦٤ مصنعا للسكر ..(٢٧) .

ويظل السؤال : حتى اذا اتفقت تلك المشروعات مع منحنى اسماعيل لتحديث مصر وجعلها قطعة من اوربا ؟ فهل تساوى ماتكلفته مصر من قروض ؟

من المهم ان نسوق هنا ، الاغراض التى صرفت فيها القروض . فقد صرف على قناة السويس ١٦ مليون جنيه وفق تقرير اللورد كرومر نفسه[٢٨] وصرف على الاعمال ٤٠ مليون جنيه وبلغت الخسارة فى اصدار القروض ٢٣ مليون جنيه ، وبقيت قروض لاتعرف الاغراض التى صرفت فيها بقيمة تزيد عن ٢٠ مليون جنيه من دين (عام) بلغ ٩٨ مليون جنيه .

وتحديدا ، فقد بلغت قيمة ماصرف على الاعمال العامة من القروض ٣٩٫٣٩٤٫٠٠٠ جنيه توضيحا كالآتى[٢٩] .

ماصرف على الاعمال العامة من قروض اسماعيل

الاعمـال	المبلغ بالجنيه	ملاحظـات
الترع	١٢٫٦٠٠٫٠٠٠	٨٤٠٠ ميل بمعدل ١٥٠٠ جنيه للميل
الكبارى	٢٫١٥٠٫٠٠٠	٤٣٠ جسرا بمعدل ٥٠٠٠ جنيه لكل
مصانع السكر	٦٫١٠٠٫٠٠٠	٦٤ مصنعا كاملة الآلات والأدوات
ميناء الاسكندرية	٢٫٥٤٢٫٠٠٠	عقد المقاولين جرينفلد واليوت وشركاهما
ميناء السويس	١٫٤٠٠٫٠٠٠	عقد اخوان جرينفلد سالد
السكك الحديدية	١٣٫٣٦١٫٠٠٠	٩١٠ ميل جديدة
الخطوط البرقية	٠٫٨٥٣٫٠٠٠	٥٢٠٠ رميل جديدة
المناورات	٠٫١٨٨٫٠٠٠	١٥ مناره فى البحرين
مياه الاسكندرية	٠٫٢٠٠٫٠٠٠	عقد نقابه باريس
المجمـوع	٣٩٫٣٩٤٫٠٠٠	

ويبين رصد الاغراض التى صرفت فيها القروض ، ضياع مايزيد عن ٤٠ مليون جنيه : نصفها لاتعرف أوجه انفاقه، ونصفها الآخر ذهب الى جيوب السماسرة والأفاقين من المصرفيين الأوربيين . وقد يكون خير مثال على ذلك قرض عام ١٨٧٣ ، فكانت قيمة القرض الأسمية ٣٢ مليون جنيه ، غير أن الشركة المصرية (اوبنهايم) التى أقرضت اسماعيل هذا القرض لم تدفع اليه غير ٢٠٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه فى تقدير روزشتين أو ١٩٫٤٩٧٫٠٠٠ جنيه فى تقدير لهبطة[٣٠] ومن أسف ، ان القروض التى صرفت على المشروعات العامة ، لم تنج هى الأخرى من الهدر الناتج عن الزيادة المبالغ فيها فى التكلفة . فقد اخذ المتعهدون بانشاء مرفأ الاسكندرية نحو ٨٠٪ فوق مايستحقون وفى حين كانت التكلفة الحقيقية للسكك الحديدية ثلاثة ملايين جنيه ، اخذ المقاولون اكثر من ١٣ مليون جنيه ، أى مايزيد عن أربعة اضعاف التكلفة ، ويمكن ان نضم الى اعمال هؤلاء المقاولين الأوربيين ذلك الحكم المشهور الذى اصدره نابليون

الثالث فى النزاع الذى شجر بين اسماعيل وشركة قناة السويس ، بان يدفع اسماعيل للشركة تعويضا يعادل ٣٫٣٦٠٫٠٠٠ جنيه. وكان حكما كما قال — بحق — روزشنين : «سرقة من سرقات عديدة اذعنت فيها مصر لاوربا المتنورة»(٣١) .

وقد تبدو مفارقة غريبة ، ان يرتبط الخراب بالاعمار ، وان ينبت فى احشاء الفساد اصلاح ، وان تقترن الاستدانة بالنهضة ، والحكم المطلق بالحياة النيابية .. جدلية مصرية فى حاجة الى تفسير .

لقد قام اسماعيل بتوسيع وتحديث نظام الادارة الذى اقامه محمد على ، وجوَّد نظام الجمارك باشراف الأوربيين ، واصلح مصلحة البريد ، وأنشأ المحاكم المختلطة لتجنب افلات الأوربيين من طائلة العقاب ، وأحدث انقلابا فى التشريع ، واجتهد فى منع الرق والسخرة . ان ميزانية التعليم لم تتجاوز فى عهد سعيد باشا ٦٠٠٠ جنيه اما فى عهد اسماعيل فقد بلغت ٨٠٫٠٠٠ جنيه اضيف اليها ماجد — من بعد — من دخل الأراضى التى استردت من شركة قناة السويس ، ليصير التعليم فى مصر مجانا وليحصل الطلاب على مايحتاجونه . وفى ذلك العصر اسست مدارس للبنات كانت الأولى من نوعها ، لا فى مصر وحدها بل وفى الدولة العثمانية كلها . وانشىء متحف بولاق الشهير ، وزيد فى مكتبة القاهرة ماجعلها من أعجب مكتبات الدنيا .

لقد حاول اسماعيل ، مع بداية حكمه ، ارساء دعائم ملكية حديثه فى مصر ، تنافس الملكيات الأوربية . وبدأ بالمواجهة مع شركة القناة لتكون القناة لمصر ، ومع السخرة محاولا منعها ، ومع الامتيازات الفرنسية لاخضاعها للقضاء المختلط ، واتجه لبناء اقتصاد حديث باستقدام الشركات التى عهد اليها بادارة مرافق البلاد وتنفيذ المشروعات العامة ..

.. وهكذا كانت سياسة اسماعيل حين وُلِى على مصر . ولكن ماكان لاسماعيل ان يستمر فى هذه السياسة ، وموارد مصر المالية محدودة ، والتشريع الضريبى لم يزل فى أول عهده ، ورأس المال الأوربى فى أوج مراحل توسعه .

ورويدا ، ظهر اخفاق هذه السياسة .. فكان من نتيجة تدخل اسماعيل لتعديل شروط امتياز قناة السويس ، ان دفعت مصر اكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات . وكان من شأن الشركات التى استدعاها ان تتحول الى أدوات ابتزاز للخزانة المصرية وكان من جراء انشاء القضاء المختلط ان زاد النفوذ الأجنبى على اسماعيل نفسه وان زادت الامتيازات الأجنبية .

ونتاجا لكل ذلك ، اندفع اسماعيل فى طريق الاستدانة بلا هوادة .. وتحولت سياسة اسماعيل الى مغامرة كبرى ، تدفعه محاولة تعويض الخسارة الى الاستدانة للاستمرار فى المقامرة ، والمرابون الأوربيون لايتأخرون عن الاقراض ، « وهكذا كان يقيم السكك الحديدية والتلغرافية والقناطر والمبانى وهو يقترض . ويرشى السلطان ورجاله والعواصم الغربية وساستها ويرسل الحملات العلمية والعسكرية الى افريقيا وحالة البلاد المالية على شر ما يكون . ويصرف مليون جنيه على افتتاح القناة

وهو يشارف على الافلاس[٣٢] » . وذلك مادفع « كيف » الى القول : « يمكن ان نقول ان مصر فى طور انتقال ، فهى تكابد عيوب النظام الذى هى خارجه منه ، وعيوب النظام الذى تحاول الدخول فيه . فهى تكابد ما منى به الشرق من جهل واضمحلال وتبذير ، كما تكابد النفقات التى تدعو اليها العجلة والاعتساف فى اتباع المدنية الغربية »[٣٣] ويظل التاريخ قاسيا فى عدالته ، وعادلا فى قسوته .

هوامش (١)

(١) الكسندر شولش ، مصر للمصريين : أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ٧٨ — ١٨٨٢ ؛ تعريب د. رؤوف عباس حامد ، القاهرة ، دار الثقافة العربية ، ١٩٨٣ .
(٢) عبد الرحمن الرافعي ، عصر محمد على ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٥١ .
(٣) د. راشد البراوى وحمزه عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٤٤ .
(٤) د. أنور عبد الملك ، نهضة مصر : تكوين الفكر والأيديولوجية فى نهضة مصر الوطنية (١٨٠٥ — ١٨٩٢) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
(٥) صبحى وحيده ، فى أصول المسألة المصرية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، بدون تاريخ .
(٦) M.Sabry, Empire égyptien sous Ismail et L'ingérence Anglo-française (1863-1879), Libre Orientaliste Paul Geu thmer, Paris, 1933.
(٧) صحبى وحيده ، المرجع السابق ذكره .
(٨) د. أنور عبد الملك ، المرجع السابق ذكره .
(٩) صبحى وحيدة ، م .س .ذ .
(١٠) د. محمد فهمى لهيطه ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثه ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٤ .
(١١) د. محمد لهيطة ، م .س .ذ
(١٢) د. محمد لهيطة ، م .س .ذ
(١٣) د. محمد محمد الحته ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، مطبعة المصرى القاهرة ، ١٩٦٧ .
(١٤) د. محمد لهيطة ، م .س .ذ
(١٥) M. Sabry, Empire égyptien.. I bid.
(١٦) A.Sammar co, Précis de l'histoire d'Egypte par divers historiens et archéologues, Tome IV: Les régnes de Abbas, de Sa'id et d'Isma'il (1848-1879), Instituto Poligrafico dello State, Roma, 1935.
(١٧) د. أنور عبد الملك ، نهضة مصر ، م .س .ذ
(١٨) صبحى وحيده ، فى أصول المسألة المصرية ، م .س .ذ
(١٩) تيودور روزشتين ، خراب مصر ١٨٧٥ — ١٩١٠ ، ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران ، دار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨١ .
(٢٠) David S. Lands, Banks and Pashas, Heineman, London, 1958.
(٢١) Mr. Cave's report on the financial condition of Egypt, in T.C. McCoan: Egypt as it is, Cassell, 1877, app. G.896.
(٢٢) Mr. Cave's report... Op. cit.
(٢٣) Rosa Luxembourg, L'accumlition du Capital trad, I réne Petit, François Maspéro, Paris, 1967.
(٢٤) ألكسندر شولش ، مصر للمصريين .. م .س .ذ
(٢٥) د. محمد محمد الحته ، تاريخ مصر الاقتصادى .. ، م .س .ذ

(٢٦) د. محمد الحته ، تاريخ مصر الاقتصادى .. ، م .س .ذ

(٢٧) A.E. Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt, Longmans, Green and Co. 1938.

(٢٨) Lord Cromer (Sir E. Baring) Modern Egypt, 2 Vols, London, 1908.

(٢٩) المجلة العصرية ، أكتوبر ١٨٨٠

ورد فى

محمد هيطه ، تاريخ مصر الاقتصادى .. ، م .س .ذ

(٣٠) د. محمد هيطه ، تاريخ مصر الاقتصادى .. ، م .س .ذ

(٣١) تيودور روزشتين ، خراب مصر ، م .س .ذ

(٣٢) صبحى وحيده ، فى أصول المسألة المصرية ، م .س .ذ

(٣٣) Mr. Cave's.. Op-cit.

(٢) صندوق الدين والامبريالية البريطانية

يمثل امتياز حفر قناة السويس ، الذى منحه سعيد لصديق طفولته فردينان دى لسيبس بداية تدخل رأس المال الأوروبى فى مصر . فقد تحملت مصر نتيجة لذلك ، ٤٤٪ من رأسمال شركة القناة ، ولم يكن امام سعيد باشا سوى الاقتراض وكان أول سيل القروض قرض عام ١٨٦٢ . وحين تدخل اسماعيل ١٨٦٤ لتعديل شروط امتياز شركة قناة السويس اجبر على دفع تعويض للشركة .. ومره أخرى لم يكن امام الوالى سوى الاقتراض .. وبدأ اسماعيل منذ عام ١٨٦٤ فى رهن أطيان الدقهلية والشرقية والبحيرة للاقتراض . وفى ١٨٦٥ رهن ٣٦٥ ألف فدان من أملاكه الخاصة . وفى ١٨٦٨ رهن ايرادات الجمارك ، وفى ١٨٧٠ اقترض مرة اخرى بضمان أراضيه « الدائرة السنية » ولما اضطربت سوق المال فى أوربا بسبب الحرب السبعينية بين فرنسا والمانيا ، ابتدع وزير ماليته (اسماعيل صديق المعروف بالمفتش) طريقه الاستدانة من الاهالى . لمقابلة الدين الخارجى ١٨٧١ . ولما فشل الوالى عاد لاسواق المال الأوروبى ، وبدأ منذ عام ١٨٧٣ الاقتراض لسداد الدين محاولا دفع الشر بالشر ، مكرساً الخراب . ثم عاد اسماعيل صديق وزير المالية للجباية عام ١٨٧٤ (دين الروز ناما) اى الاقتراض الداخلى لسداد الدين الخارجى .

ودخل عام ١٨٧٥ مسجلا ارتباك الحالة المالية ، فقد أصبحت الفوائد على الدين المصرى تبلغ نحو ٦ ملايين جنيه ، فى حين بلغت ايرادات الميزانية ١٠٫٥٤٢٫٤٦٨ جنيه[1] . ولجأ الخديو فى ٢٥ نوفمبر ١٨٧٥ لبيع اسهم مصر فى شركة قناة السويس لسداد ماعليها من دين مستحق الأداء فى ديسمبر ١٨٧٥ ، وكان عددها وقتئذ ١٧٦٦٠٢ سهما ، بمبلغ ٣٫٩٧٦٫٥٨٢ جنيها استرلينيا ، على ان تدفع مصر للحكومة الانجليزية كل عام ابتداء من عام ١٨٧٥ الى عام ١٨٩٤ فوائد ٥٪ عن قيمة ثمن الأسهم لأن الحكومة المصرية كانت قد تنازلت لشركة قناة السويس عن تلك الأرباح .

ومواصلا محاولة دفع الشر بالشر ، أى دفع الدين بالدين ، طلب اسماعيل من الحكومة الانجليزية ان ترسل له خبيرا ماليا ، ليكتب تقريرا فى مصلحة المالية المصرية ، حتى يتمكن من ان يعقد قروضا جديدة . وارسلت انجلترا بعثة من أربعة من موظفيها برئاسه مستر « ستيفن كيف » احد كبار الماليين

الانجليز ، ولكن بهدف التحقق من وضع مصر الاقتصادى ووضع الديون المصرية فى هذا الاطار . ورفعت البعثة تقريرها للوزارة البريطانية فى ٢٣ مارس ١٨٧٦ . الذى اقترح وضع مصر تحت الاشراف المالى المباشر لبريطانيا العظمى .. مراقبة مالية للحكومة المصرية يرأسها موظف انجليزى وبشرط ان يحترم اسماعيل قرارات تلك المصلحة والا يعقد قرضا جديداً الا بموافقتها ، وإيفاء الديون القصيرة الاجل التى اقترضت اعوام ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ ، ١٨٦٧ من حصيلة المقابلة ، وتحويل جميع الديون الأخرى الى دين موحد بقيمة ٧٢ مليون جنيه استرلينى (٧٠,١٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى)[٢] .

وقد ساء فرنسا ان توفد انجلترا بعثه لمصر ، وان تنفرد بالنفوذ لدى اسماعيل والتدخل فى شئون مصر ، فأرسلت هى الأخرى احد موظيفها (المسيو فيليه) ليساعد الحكومة المصرية على تنظيم ماليتها . ولكن اسماعيل رفض الأخذ بمقترحات كيف اذ أنه رأى ان انجلترا استغلت طلبه ارسال الخبير الانجليزى ومهدت به لتدخلها فى شئون البلاد . ولذلك بدأ الأخذ بآراء الخبير الفرنسى ، وماكان من انجلترا الا التهديد باعلان تقرير كيف .

وايا كان الامر ، فقد كانت بعثة كيف المقدمة الأولى للتدخل الانجليزى فى شئون مصر . ولما فشل الخديو فى دفع الدين بالدين ، اضطر فى ابريل ١٨٧٦ لتأجيل دفع السندات والأقساط المستحقة على الحكومة فى ابريل ومايو من تلك السنة لمدة ثلاثة شهور ، ولم يجد بدا من اعلان الافلاس اذا اصدر دكريتو فى ٧ ابريل بالتوقف عن الدفع .

صندوق الدين

كان من نتيجة اعلان الافلاس ، ان ذعر الدائنون الأوربيون . ورغبة فى الحد من سخطهم واسترضائهم ، طلب اسماعيل من وكلاء الدائنين الفرنسيين وضع نظام يضمن لهم استيفاء ديونهم ، فاقترحوا توحيد الديون وانشاء صندوق الدين .

وتبعا لذلك ، أصدر اسماعيل مرسوما فى ٢ مايو ١٨٧٦ بأنشاء صندوق الدين . وتنفيذا للمرسوم انشئت ادارة خاصة بالدين سميت « صندوق الدين المصرى العام » وعينت كل من فرنسا والنمسا وايطاليا مندوبا عنها ، وامتنعت انجلترا عن تعيين مندوبها . وتضمن المرسوم ان يختص الصندوق بتسلم المبالغ المخصصة للديون من مصادرها وتوزيع هذه المبالغ على الدائنين ، على ان تورد الايرادات المخصصة الى صندوق الدين رأسا الى وزارة المالية . ولايجوز للحكومة ان تخفض من معدل الضرائب المخصصة ايراداتها لصندوق الدين ، كما لايجوز لها ان تعقد قرضا جديدا الا بعد موافقة صندوق الدين وتختص المحاكم المختلطة بنظر الدعاوى التى يرى صندوق الدين رفعها على الحكومة[٣] .

وقد خصصت لصندوق الدين ايرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط وعوائد الدخولية فى القاهرة والاسكندرية ، وايرادات جمارك الاسكندرية والسويس وبورسعيد ورشيد ودمياط والعريش ، وإيرادات السكك الحديدية ، ورسوم الدخان ، وايرادات ضريبة الملح ، ومصايد المطرية بالدقهلية ،

ورسوم الكبارى ، وعوائد الملاحة فى النيل ، وايرادات كوبرى قصر النيل ، وايرادات اطيان الدائرة السنية(٤) .

وفى ٧ مايو ١٨٧٦ ، أصدر اسماعيل مرسوما ثانيا بتوحيد الدين ، نص على تحويل ديون الدائرة السنية والديون السائرة الى دين واحد عُرِف باسم « الدين الموحد » بقيمة ٩١ مليون جنيه استرلينى بفائدة ٧٪ ويسدد فى ٦٥ سنة وخصصت لسداده الايرادات المذكورة فى مرسوم انشاء صندوق الدين ، ومقدار حصيلتها ٦٫٤٧٥٫٢٥٦ جنيها استرلينيا .

كان بدهيا ، وكنتيجة منطقية بعد ان عجز الخديو عن الوفاء بالتزماته المالية ، ان يتدخل رأس المال الأوربى ، لادارة البلاد وليقتطع من لحم المصريين وفاء لما يراه حقاً له . ولكن تشيلوك الانجليزى ماكان ليسمح للفرنسيين بالانفراد بتوزيع لحم المدين . وكان من ذلك ، ان عارضت انجلترا فى الاقتصار على المرسومين اللذين صدرا بناء على اقتراح وكلاء الدائنين الفرنسيين ، ورفضت أن تعين مندوبها فى صندوق الدين . ونشط تشيلوك الانجليزى ممثلا للدائنين الانجليز ، فقدم المستر جوشن ، ابن احد أصحاب بنك فرو هلنج وجوشن واحد اعضاء البرلمان الانجليزى ، احتجاجات شديدة لحكومته التى قامت بدورها بإرسال تهديدات تفصيلية للحكومة المصرية ، وارسلت جوشن الى فرنسا للاتفاق معها على التعديلات اللازم ادخالها على تسوية الديون . واتفق الدائنون الانجليز والفرنسيون على ان يرسل كل طرف منهم مندوبا ، فأرسل الانجليز جوشن وارسل الفرنسيون جوبير لدراسة الحاله والوصول الى تسويه جديدة اقرب لوجهة النظر البريطانية .

ودرست « لجنة جوشن وجوبير » الحالة المالية فى مصر دراسة وافية ، وقدمت تقريرها متضمنا التعديلات التى اذعن لها اسماعيل واصدر بها مرسوما فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ وشملت التعديلات : اخراج ديون الدائرة السنية والديون قصيرة الأجل من الدين العام على ان تسدد ديون الدائرة السنية بعقد اتفاق خاص بها ، وان تسدد الديون قصيرة الأجل من ايرادات المقابلة .

وبذلك أصبح الدين العام ٧٦ مليون جنيه منها : دين موحد بقيمة ٥٩ مليون جنيه بفائدة ٧٪ ، ودين ممتاز بقيمة ١٧ مليون جنيه بفائدة ٥٪ يسدد من ايرادات السكك الحديدية وميناء الاسكندرية بصفة اساسية . وأصبحت وظيفة صندوق الدين تحصيل ايرادات اقساط الدين الموحد .

ونص مرسوم الخديو على فرض رقابة ثنائية أجنبية على المالية المصرية يتولاها رقيب انجليزى تختاره حكومته ويسمى « مفتش الايرادات » لمراقبة الايرادات العامة للحكومة . ورقيب فرنسى تختاره ويسمى « مفتش الحسابات والدين العمومى » لمراقبة المصروفات .

وباشتراك انجلترا فى هذه التسويات الجديدة ، عينت مندوبا عنها فى صندوق الدين ، هو إفلن بارنج (اللورد كرومر فيما بعد) ، وعينت فرنسا دى بلنيير مندوبا عنها ، وبقى المندوب النمساوى فون كريمر ، والمندوب الايطالى بارافللى ، والمعينان فى صندوق الدين من قبل . وعين ماريوت الانجليزى رئيسا

للجنة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية التى نص المرسوم على ان تخضع لادارة مختلفة .

واذا كانت المقترحات الفرنسية قد وقفت عند تخصيص الايرادات اللازمة لسداد الديون وتسلمها وتوزيعها من خلال « صندوق الدين » رأسا ، فان التعديلات الانجليزية . جاءت لضمان قيام صندوق الدين بوظيفته بتعيين مراقبين اجنبيين لايرادات ومصروفات الحكومة .. مراقبان ماليان لضمان نزح موارد مصر الضعيفة بلا استحياء وضخها فى شرايين رأس المال الأوربى : حكم استعمارى مقنع مايلبث ان يكشف عن وجهة القبيح .

ولم يكد يمر عام واحد على عمل صندوق الدين ، حتى تبين الاستنزاف الاستعمارى حيث بلغت مستحقات القروض من أقساط وفوائد اكثر من ٧٠٪ من مصروفات الميزانية عام ١٨٧٧[٥] .

ولما لم تتحسن حالة مصر المالية وازدادت ارتباكا ، اتفق المراقب الانجليزى والمراقب الفرنسى واعضاء صندوق الدين على مطالبة اسماعيل بتأليف لجنة تحقيق أوربية لفحص الشئون المالية للحكومة المصرية . وتكونت اللجنة من اعضاء صندوق الدين وبرئاسة فردينان دى لسيبس ووكالة ريفرز ويلسون ورياض باشا كما ضمت دى بلنيير كممثل لفرنسا . وقدمت اللجنة تقريرا للعلاج رفعته للخديو اقترحت فيه[٦] :

* نزول الخديو عن اطيانه واطيان عائلته لسد عجز ميزانية الحكومة الذى بلغت قيمته ٩٫٢٤٣٫٢٦٣ جنيها ويخصص له راتب سنوى .
* نزول الخديو عن سلطته المطلقة ، وذلك بتأليف نظارة تحكم البلاد الى جانبه . ووافق اسماعيل على مقترحات اللجنة ، وقبل النزول عن اطيان الدائرة السنيه والدائرة الخاصة وبعض اطيان عائلته . ولما كانت اطيان الدائرة السنيه والدائرة الخاصة مرهونه من اجل ديون سابقة ، طلبت اللجنة النزول عن اطيان اخرى للعائلة فوافق اسماعيل ، ونزل بعض الأمراء والاميرات عن جزء من املاكهم عرف باسم « الدومين » ومقداره ٤٢٥٫٧٢٩ فدانا . وفى ٢٨ أغسطس ١٩٧٨ ، انشئت وزارة برئاسة نوبار باشا ، ضمت رياض باشا ناظرا للخارجية والحقانية ، وعلى باشا مبارك للمعارف والأوقاف ، واستعيض عن المراقبين الأجنبيين بوزيرين أجنبيين : احدهما انجليزى (ريفرز ويلسون) للمالية ، والآخر فرنسى (دى بلينيير) للاشغال . وبموجب مرسوم ١٢ ديسمبر ١٨٧٨ ، أصبح فصل احد الناظرين الأجنبيين دون موافقة حكومته مبررا لعودة الرقابة الثنائية ، كما صار لهما حق تشريع القوانين المالية لمصر . وفى نظارة الأمير توفيق ، كان لهما حق الفيتو فى مجلس النظار .

وهكذا زادت كفاءة الآلية الخبيثة لنزح مصر عبر صندوق الدين ، بالرقابة الثنائية على المالية المصرية ثم الحكم الثنائى لمصر . مصر التى اصبحت منذ عام ١٨٧٦ ضيعة بعيدة للملاك الأوربيين ، يقبضون ريعها من صندوق الدين ، ويتقرر مصيرها فى لندن وباريس .

وليس أدل على ذلك من شهادة نوبار باشا نفسه ، فعندما طلبت ايطاليا منصبا وزاريا أخبر القنصل الايطالى : انه اذا كانت حكومته تصر على ان تنال منصبا وزاريا كمنصب ناظر وزير الحقانية مثلا فعليها ان تتقدم بطلبها الى لندن أو باريس لأن المسائل المتعلقة بمصر تتقرر هناك »[٧] .

تهكم ينعى مآل الحال ، او ضعف يفضح الحقيقة المؤلمة ، ومن عجب ، الا تفلح الرقابة الثنائية ثم الحكم الثنائى وتنازل الوالى عن املاكه والجباية المتعسفة على الضرائب فى اصلاح الحال المائل . فقد اسفرت ميزانية ١٨٧٨ عن عجز كبير . ففى مقابل ١٠٫٠١٥٫٠٠٠ جنيه خصصت للمصروفات كان حجم الايرادات المقدرة والمشكوك فى تحصيلها ٨٫٢٥٠٫٠٠٠ جنيه وكان آخر قرش فى جيوب الأهالى قد انتزع فى الربيع من اجل سداد كوبون مايو . وعلا الفيضان المدمر ، وانتشرت المجاعة فى ربوع الصعيد وبلغت ذروتها بين سبتمبر وديسمبر . وفى مديريات جرجا وقنا واسنا مات عشرة آلاف من الأهالى جوعا ، وكان المسافرون يمرون بقرى مهجورة تماما . ورغم ذلك ، أصرَّ ويلسون وزير المالية الانجليزى على جباية الضرائب بأية وسيلة . ولم يجد بدا من الاقتراض لعلاج عجز الميزانية ، فقرر عقد قرض فى نهاية ١٨٧٨ من بنك روتشيلد بقيمة اسمية ٨٫٥ ملايين جنيه استرلينى ، حصلت منها على ستة ملايين جنيه فقط ، وتم رهن أراضى العائلة الخديوية التى آلت الى الدولة ضمانا لهذا القرض[٨] .

وامام ذلك ، تحول اسماعيل الى مدافع عن استقلال مصر النسبى ، الذى كان يعنى بالنسبة له استقلال الحكم ، بعد تقييد سلطته أو على الأصح شلها بالناظرين الأجنبيين ، واجباره على التنازل عن املاكه .. وكان السبيل المطالبة بأنه تتشكل « حكومة وطنية » بدلا من « الحكومة الأجنبية » .

ونسوق هنا ماقاله محمد شريف باشا فى ٢٤ مارس ١٨٧٩ وقبل ان يشكل الحكومة المصرية بأسبوعين : « ان تجربة اقامة وزارة دولية محكوم عليها بالفشل لأن الوزيرين الأوربيين لم يعتبرا نفسيهما وزيرين مصريين . بل تصرفا كوزيرين انجليزى وفرنسى ، وسيستمران فى ذلك . ان نوبار باشا كان أجنبيا ايضا ومن ثم لم يتمتع بتقدير مواطنيه وكان الوزيران رياض وعلى مبارك تحت حماية هؤلاء الأجانب الثلاثة لذلك كرههما المصريون . لقد قامت وزارة نوبار باعمال تخريبية لانظير لها : فزدات من المصروفات الادارية لأن النظارات منيت بغزو الموظفين الأوربيين ذوى الرواتب الكبيرة الذين حلوا محل الموظفين الوطنيين . وكاد الجهش ان يُحَلَّ تماما ، واغلقت المدارس والمؤسسات الخيرية ، واجبر الفلاحون على بيع محاصيلهم مقدما بربع قيمتها لمواجهة متطلبات الضرائب ولم يصغ مجلس النظار الى تحذيرات ناظر الجهادية . فاذا بقيت هذه الوزارة فى السلطة تعرضت مصر للفوضى ولكن ذلك لايخدم سوى مصالح انجلترا اذا كانت حقا تلعب بفكرة احتلال قناة السويس — على الأقل — احتلالا مؤقتا . ومثل تلك المحاولة ستؤدى الى حرب دموية شديدة العنف »[٩] .

وهكذا قال شريف ماأراد ان يعلنه الخديو ثم يشكل الأخير نظارة مصرية برئاسة الأول ، ثم يرفض الخديو اعلان افلاس مصر متحديا وزير المالية الانجليزى ولجنة التحقيق ، يوافق على اللائحة الوطنية التى وضعها النواب والعلماء والأعيان كتسوية مصرية للديون ، ثم يعقدها بمرسوم ٢٢ أبريل ١٨٧٩ ويرفض طلب انجلترا وفرنسا بالتنازل عن العرش لابنه توفيق ، حتى تنضم المانيا الى انجلترا وفرنسا وتتبعها النمسا وايطاليا .. ويصدر فرمان البابا الثانى بعزل اسماعيل وتنصيب توفيق فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ .

الامبريالية البريطانية

انتهى دفاع اسماعيل عن استقلال مصر او استقلاله ، ليسجل بدء المقاومة بالاستسلام الكامل لحكم رأس المال الغربى ، وليعبر عن نزر الثورة القادمة من بعيد وليكشف فى ذات الوقت عن الوجه القبيح للمتروبول الرأسمالى (الاستعمارى) الذى لم يكن ليقبل بمجرد نزح مصر من خلال صندوق الدين ثم الرقابة المالية الثنائية ثم الحكم الثنائى وانما كان الهدف تحويل مصر الى مستعمرة خاضعة له .

ومن هنا ، اصدر الوالى الجديد (توفيق) مرسوما فى ٤ سبتمبر ١٨٧٩ بإعادة نظام الرقابة الثنائية . وتعيين افلن بارنج (كرومر) رقيبا على الايرادات ، ودى بلنيير رقيبا على الحسابات والدين العمومى وبموجب مرسوم ١٥ نوفمبر ١٨٧٩ . تحولت الرقابة الثنائية الى حكم ثنائى من جديد .

وأصبح من حق الرقيبين حضور جلسات مجلس النظار ، كما كان على ناظر المالية ان يقدم لهما تقريرا شهريا عن ايرادات الخزانه العامة ومصروفاتها وطلب من كل ادارة ان تقدم مثل ذلك التقرير أسبوعيا ، ولم يكن من حق الحكومة عزل أى منهما الا برضا حكومته[١٠] .

وفى هذا السياق ، أى الحكم الثنائى ، عرض المراقبان الأجنبيان على مجلس النظار فى ١٤ يناير ١٨٨٠ اقتراحا ببيع حصة مصر المرهونة فى ارباح قناة السويس (١٥٪ من ارباح الشركة سنويا) . ووافق مجلس النظار وبيعت بثمن بخس (٨٤٨٫٦٥٠ جنيه) ، وبهذا فقدت مصر ماتبقى لها من فائدة مادية من قناة السويس التى أنفقت عليها ١٦ مليون جنيه ، وجندت لها مابين ٥٠ ألف و٦٠ الف مصرى سنويا لحفرها .

وزيادة فى التدخل ، الفت الدول الاستعمارية لجنة دولية سميت « لجنة التصفية » ترأسها ريفرز ويلسون الانجليزى ، وضمت مندوبى الدول فى صندوق الدين بالاضافة الى مندوب المانى ومندوب مصرى (بطرس غالى باشا) ومندوب فرنسى آخر لأن اللجنة كان بها عضوان انجليزيان .

ووضعت اللجنة « قانون التصفية ، فى ١٧ يوليو ١٨٨٠ ، الذى نص على تقسيم ايرادات الحكومة المصرية الى قسمين احدهما خاص بالدين يحصل عليه صندوق الدين مباشرة والآخر خاص بالحكومة تحصل عليه نظارة المالية مباشرة . وحددت مصروفات الحكومة جورا بـ ٨٩٧٫٨٨٨ جنيها ، والمبلغ الباقى من الايرادات يستولى عليه صندوق الدين لسداد اقساط وفوائد الدين . وان لم

يكف تحملت الحكومة العجز ، وان زاد بقيت الزيادة فى صندوق الدين[١١] .

ووفق قانون التصفية ، بلغ مجموع الديون التى كان على صندوق الدين خدمتها ٩٨٫٧٤٨٫٩٣٠ جنيها على كالوجه الآتى :

جدول (١)

الدين العام المصرى ١٨٨٠ +

الديـن	جنيـــة	الفائدة	ايرادات الحكومة المخصصة لضمان الدين
الموحد	٥٨٫٠٤٠٫٣٢٦	٤٪	الضرائب الجمركية وضرائب مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط
الممتاز	٢٢٫٦٧٩٫٨٠٠	٥٪	ايرادات السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الاسكندرية
الدومين	٨٫٥٠٠٫٠٠٠	٥٪	ايرادات املاك الأسرة الخديوية وايرادات مديرية قنا
الدائرة السنية	٩٫٥٢٨٫٨٠٤	٤٪	ايرادات الدائرة واملاكها التى اصبحت ملكا للحكومة وتديرها مصلحة دولية
	٩٨٫٧٤٨٫٩٣٠		

كما اشترط قانون التصفية موافقة صندوق الدين على عقد أى قرض جديد . اما الديون السائرة ، فقد صفيت بإصدار سندات على الخزانة بقيمة ٥٫٦٠٠٫٢٠٥ جنيهات لتعويض الأفراد والشركات الدائنين للحكومة . وخصص مبلغ ١٥٠٫٠٠٠ جنيه سنويا لمدة ٥٠ سنة لتعويض اصحاب الاطيان عن دين المقابلة .

وكان عود نظام المراقبة الثنائية ، وما تلاه من تدخل الدول الأوربية عبر لجنة التصفية ثم قانون التصفية ، آلية اشد بأسا لتمكين تشيلوك الأوربى الدائن من لحم الفلاح المصرى المدين ، دون أن يتسبب ذلك فى موت الأخير . وكان ذلك اعمالا للمبدأ الراسخ ، الذى ارساه كرومر منذ أن كان مفوضا للدين عام ١٨٧٨ . ذلك المبدأ الذى نص على « عمل اللازم حتى تصبح مصالح حملة سندات الدين ومصلحة المصريين واحدة »[١٢] بجباية الضرائب وتقييد المصروفات واللجوء الى

القروض والاستثمارات الأجنبية . ولم يكن امام والى مصر الا الاذعان لتشيلوك الأوربى والاستبداد بالفلاح المصرى .

وأقتضت الظروف — بمنطقها الطبيعى — ان يكون بدء الخروج على ظلم الحكم الثنائى من الجيش ، ويقول روزشتين « فكأنما قدر للجيش ان يترأس الحركة الوطنية اذا كان لابد من حركة وطنية . ولما كان الجيش هو الهيئة الوحيدة التى ظلت بعيدة عن هذا الحكم الثنائى ، والتى اوتيت القدر اللازم من النظام والقوة فقد كان لابد أن يتجمع حوله استياء الأمة عاجلا أو آجلا ليعبر عن نفسه تعبيرا مفيدا[13] » وبالفعل بدأ الجيش يدافع عن مصالحه الخاصة (انصاف الضباط الوطنيين — يناير ١٨٨١) . وانتهى بأن يأخذ على عاتقه الدفاع عن مصالح الأمة (اسقاط الوزارة وعودة الحياة الدستورية ، وتشكيل مجلس النواب ، وزيادة عدد الجيش — ٩ سبتمبر ١٨٨١)[14] وتدخلت انجلترا لاخماد الثورة فى مصر الضيعة الغائبة واحتلالها لتحويلها الى مصر المستعمرة المزرعة .

هذا الانتقال ماكان ليحدث فى ظل نظام الرقابة الثنائية ، ولذلك بادرت انجلترا بالغائه فى يناير ١٨٨٣ — رغم معارضة فرنسا — لتتمكن من ادارة مصر ماليا تحت النفوذ البريطانى مباشرة والتسريع بالانتقال ثم اخضاع الجيش للرقابة ، والغاء مجلس شورى النواب وكان مهندس الانتقال ، اللورد كرومر الذى أصبح المعتمد البريطانى بمصر او الحاكم الفعلى لها . ولاكمال الانتقال لجأ كرومر الى سياسة تعتمد على أربعة محاور : المبدأ الراسخ ، وتطوير البنية الزراعية ، والاجهاز على الصناعات المحلية ، وتشجيع الاستثمار الأجنبى .

وبالنسبة للمحور الأول (المبدأ الراسخ) ، عمل كرومر جاهدا على ضمان تسديد مستحقات الدائنين الأوربيين بضمان تحصيل الضرائب من المصريين أو بالاقتراض الجديد.فقد اثقل كاهل الفلاحين الفقراء بالضرائب (٦٠ ألف جنيه سنويا) وبدأ فى عام ١٨٨٦ نظام بدل الخدمة العسكرية بأربعين جنيها ثم انخفض الى ٢٠ جنيها عام ١٨٨٨ فكانت الخزانه تحصل على ١٥٩ ألف جنيه بالاضافة الى ٨٨ ألفاً كبدل سخرة .

ولما عجزت ايرادات الميزانية عن الوفاء بمتطلبات الدائنين ، انعقد مؤتمر لندن « التصفية الثانية » وتقرر عقد قرض جديد عام ١٨٨٥ ، بقيمة تسعة ملايين جنيه بفائدة ٣٪ بضمان حكومات انجلترا وفرنسا والمانيا وايطاليا والنمسا وروسيا « الدين المضمون » وفى عام ١٩٠٥ خصص كرومر مبلغ ٣١٥ ألف جنيه استرلينى كقسط للدين المضمون وفوائد الدين الممتاز والدين الموحد ، كما خصص مبلغ ١٬٨٠٠٬٠٠٠ جنيه مصرى بصفة مال احتياطى لصندوق الدين[15] .

وماذا عن المحور الثانى ؟

لقد خصص كرومر ١٬٧٥٥٬٠٠٠ جنيه عام ١٨٨٥ للرى . وكان الهدف ضبط مياه النيل وتحويل

نظام الحياض الى نظام الرى الدائم . وفى هذا الاطار ، شيدت قناطر أسيوط وزفتى وخزان أسوان ، واصلحت القناطر الخيرية ، وحفر الرياح التوفيقى وكان من اثر زيادة مشروعات الرى توصيل المياه الى الأراضى غير المزروعة (٢٫١٤٣٫٠٠٠ فدان املاك خاصة ، ٨١١٫٧٣٠ فدان أملاك عامة) . وزادت الأراضى المزروعة قطنا فوصلت نسبتها الى ٣٨٪ من الأراضى الزراعية من الوجه البحرى عام ١٩١٠[١٦] أو ٢٢٫٤٪ من اجمالى الأراضى المزروعة وزاد محصول القطن من ١٫٨١٧٫٠٠٠ الى ٦٫٢٥٠٫٠٠٠ قنطار بين عامى ١٨٨٤ و ١٩٠٨ ، وارتفعت قيمة الصادرات القطنية من ٦٫٢٤٤٫٠٠٠ جنيه الى ١٧٫٠٩١٫٠٠٠ جنيه خلال نفس الفترة وزادت نسبتها من ٦٧٪ من مجموع الصادرات عام ١٨٨٤ الى ٨٢٪ عام ١٩٠٦[١٧] .

وبذلك أصبحت مصر حقا مزرعة القطن لمصانع لانكشير . وكان من نتيجة التخصص فى زراعة القطن ، ان اضطرت مصر لاستيراد الغلال من الخارج ، فارتفع الوارد من الدقيق من ١٢٥ ألف جنيه عام ١٨٨٥ الى ٢٫١٩٦٫٠٠٠ جنيه عام ١٩١٣[١٨] .

اما عن المحور الثالث ، فلم تقم للصناعة قائمة لنقص التمويل ، وكثرة الواردات الأجنبية التى قضت على كثير من الصناعات المصرية ، والضرائب الباهظة والاتجاه لتشجيع الزراعة وربطها بالصناعة البريطانية .

لقد أصبحت سياسة الحكومة المصرية تحت الادارة البريطانية تعتمد على استيراد مصر ماتحتاجه من انجلترا من الأدوات والآلات اللازمة .. أى تصدير القطن الى أوربا على أن تدفع أوربا ثمن القطن بواردات صناعية على أن تدفع مصر عن القطن ضريبة تصدير مقدارها ١٪ وتدفع على المنسوجات المستوردة من الخارج ضريبة مقدارها ٨٪ .

ولذلك تأخرت الصناعة بما دعا كرومر للقول : « من يقارن الحالة الراهنة بالحالة التى كانت موجودة منذ خمسة عشر عاما يجد بونا شاسعا وفرقا مدهشا . فالشوارع التى كانت مكتظة بحوانيت ارباب الصناعة والحرف من غزالين ونساجين وحياكين وصباغين وصانعى احذية وصائغين وسمكرية وصانعى القرب والغرابيل والسروج والأقفال والمفاتيح .. الخ ، فقد أصبحت الآن مزدحمة بالبضائع الأوربية »[١٩] .

وكان ذلك ضمن هدف تحويل مصر لمزرعة للقطن ، ويفصح عن ذلك كرومر نفسه بقوله « لما كان القطر المصرى قطرا زراعيا بالطبع ، فلابد ان تكون الزراعة همه الأول . وكل تعليم صناعى يؤدى الى اهمال حراثة الأرض اذ يقلل من ميل الأهالى الى الزراعة ويعد ذلك مصيبة على الأمة »[٢٠] .

وماذا عن الاستثمار الأجنبى

يذكر كروشلى ان جملة رؤوس الأموال الأجنبية العاملة فى مصر ، قفزت الى

٣٠،٨٦٨،٠٠٠ جنيه مصرى عام ١٨٩٧ ، الى ٤٢،٩٩٢،٠٠٠ جنيه مصرى عام ١٩٠٢ . ويأتى عام ١٩١٤ ، وهو العام الذى اعلنت فيه الحماية البريطانية على مصر ، ليمثل قمة غزو رأس المال الأجنبى لمصر . ففيه زاد نصيب رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى الشركات بمصر (١٠٠،١٥٢،٠٠٠ ج .م)[٢١] .

ومع ذلك تزيد جملة رأس المال الأجنبى فى مصر عن ذلك كثيرا ، اذا اضفنا رأس المال الأجنبى المستثمر فى قناة السويس (وصل عام ١٩١٤ الى ١٦،٢١٨،٠٠٠ ج .م) . وغير قناة السويس كانت هناك ممتلكات الأجانب الشخصية كالأراضى والعقارات والأموال المستغلة فى الرهونات وكان اكثر الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر اموالا فرنسية وبلغ مجموعها ٤٦،٢٦٧،٠٠٠ ج .م ، تليها الأموال الأنجليزية وجملتها ٣٠،٢٥٠،٠٠٠ ج .م ، ثم الأموال البلجيكية بقيمة ١٤،٢٩٤،٠٠٠ ج .م . ، والنسبة الباقية لدول أخرى[٢٢] .

ويحدد اتحاد الصناعات المصرية نسبة ٥١٪ من رأسمال الأجنبى موظفة فى شركات الأراضى ، ونسبة ٢٤٪ موظفة فى شركات الرهن وذلك فى عام ١٩٠٧[٢٣] وفى عام ١٩١٥ وصلت نسبة الاستثمارات الأجنبية فى مجال النشاط الزراعى ٦٢٪ من جملة الاستثمارات الأجنبية . وبلغ متوسط الاستثمارات الأجنبية فى مجال النشاط الصناعى ٦،١٪ من جملة الاستثمارات الأجنبية فى الفترة من عام ١٨٨٣ الى عام ١٩١٤[٢٤] .

لقد شهدت الفترة (١٨٨٣ — ١٩١٤) نشاطا اجنبيا محموما لانشاء شركات الأراضى والرهونات ، وشركات المرافق ، والمصارف العقارية والتجارية ، لتمويل مشاريع الزراعة والرى ، وانشاء وصيانة المرافق العامة ، وتمويل الأرباح .

ولاغرو أن « كرومر » نجح فى ادماج مصر فى السوق الرأسمالية العالمية من خلال المحاور الأربعة : المبدأ الراسخ (الادارة المالية المباشرة لخدمة الدائنين الأوربيين) وتخصيص مصر فى الزراعة وزراعة القطن بالتحديد (تسريع الاستثمار فى الزراعة والرى) والاجهاز على الحرف والصناعات (لتستورد مصر المنتجات المصنعة مقابل صادرات القطن) ، وفتح مصر لغزو الاستثمارات الأجنبية .

وليس من عجب ، ان تتشابه سياسة كرومر — الى حد بعيد — مع السياسة التى اتبعها اسماعيل . ولكن اسماعيل كان يهدف المنافسة مع او فى السوق الرأسمالية العاملية بشروط مصر أو شروطه . فيما كان هدف المركز الرأسمالى تبعية مصر له بشكل مباشر أو بالوساطة بين المركز وتوابعه فى آسيا وافريقيا . وفى النهاية فرض الوضع « الجيوسياسى » لمصر ، والطور الاستعمارى للمركز الرأسمالى فى القرن التاسع عشر ان تجبر مصر على التبعية للمركز الرأسمالى بالقوة العسكرية ، ولم تقتصر التبعية على الاندماج فى التقسيم الرأسمالى للعمل وانما مقدمة لتصبح أيضا تبعية قانونية / سياسية .

المأزق المزدوج للتبعية :

مصر المدينة الدائنة

مثلما يمثل عام ١٩١٤ اكتمال تبعية مصر الكولونيالية فانه يمثل ايضا اكتمال التبعية الاقتصادية . فمن جانب ، شهد ذلك العام ، اعلان الحماية البريطانية على مصر لتكتمل التبعية الكولونيالية بشكل رسمى .

ومن جانب آخر ، شهد عام ١٩١٤ ، السماح لبنك الاصدار « البنك الأهلى » بالاحتفاظ بجانب من الرصيد الذهبى فى بنك انجلترا لتكتمل التبعية الاقتصادية بالتبعية النقدية .

وأدى ربط مصر بالتبعية الاقتصادية والكولونيالية للرأسمالية العالمية ، الى مأزق مزدوج : دائنيه الإقتصاد المصرى للاقتصاد البريطانى مع استمرار مديونية مصر للمراكز الأوربية .

ففى عام ١٩١٤ ، سمح للبنك الأهلى بالاحتفاظ بجانب من الرصيد الذهبى فى بنك انجلترا لاستحالة الحصول على الذهب بسبب ظروف الحرب العظمى الأولى . وفى أكتوبر ١٩١٦ ، اخطر بنك انجلترا البنك الأهلى بعدم قدرته على تغطية أوراق النقد المصرى ذهبا ، وتم استبدال الذهب بأذونات على الخزانة البريطانية تدفع بالجنيهات الانجليزية الورقية وبذلك تم ربط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى . كما تمكنت بريطانيا من الحصول على النقد المصرى اللازم لشراء القطن والصادرات المصرية الأخرى ، لسداد نفقات جيوشها بمصر ، دون أن تتنازل عن جزء من رصيدها الذهبى .

ويذكر كروشلى أن مجموع ماأنفقته القوات البريطانية الموجودة فى مصر خلال الاعوام ١٩١٥ — ١٩١٩ وصل الى ٨٣٫٩ مليون جنيه مصرى[٢٤] واذا أضفنا لذلك قيمة واردات — بريطانيا من مصر ، وقيمة الكمبيالات المسحوبة على الخزينة البريطانية التى اشتراها البنك الأهلى واصدر مقابلها أوراقا نقدية فى مصر تكون النتيجة زيادة الأوراق النقدية المتداولة .

ومن ثم ارتفاع نفقات المعيشة ، كما تدل على ذلك الأرقام القياسية لأسعار الجملة اذ زادت من ١٠٠ (عام ١٩١٣) إلى ٢١١ (عام ١٩١٨) و ٢٣١ (عام ١٩١٩) و ٣١٦ فى اوائل عام ١٩٢٠[٢٥] .

وكنتيجة لارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى ، انخفضت قيمة الجنيه المصرى — التبادلية اثناء ازمة الكساد ، ومن ثم زادت اسعار الواردات المصرية ، كما طالب بعض حملة سندات الدين العام بدفع الاقساط بالذهب . وأدت الحرب العالمية الثانية الى زيادة تدهور قيمة الجنيه بسبب التوسع فى الاصدار النقدى لتغطية متطلبات الحرب ، وأصبح الجنيه الذهب يساوى مايقرب من خمسة جنيهات ورق .

ومع نهاية عام ١٩٤٦ ، بلغت جملة الأرصدة الاسترلينية المستحقة لمصر على الخزانة البريطانية ٤٣٠ مليون جنيه . انظر الجدول ٢[٢٦] .

جدول (٢)
الأرصدة الاسترلينية فى اخر عام ١٩٤٦

الجهة صاحبة الحق فى الأرصدة	القيمة بالمليون جنيه استرلينى	النسبة المئوية
١ ــ البنك الأهلى المصرى		
(أ) قسم اصدار البنكنوت	١٣١	٣٠٫٥٪
(ب) قسم اللمبات المصرفية	٢١٠	٤٨٫٨٪
٢ ــ البنوك الأخرى بمصر	٤٣	١٠٫٠٪
٣ ــ الهيئات والأفراد	٤٦	١٠٫٧٪
الجملــة	٤٣٠	١٠٠٫٠٪

ولم تكن دائنية الاقتصاد المصرى للاقتصاد البريطانى ، نتيجة لقوة الاقتصاد المصرى وانما كانت نتيجة لتبعيته باعتصارة بسندات على الخزانة البريطانية مع استمرار نزح جزء من فائضه لسداد اقساط الديون ، واستمرار صندوق الدين كالية لتنظيم ذلك النزح . وكانت مديونية مصر قبل التحويل قد وصلت ٩٥٫٢١١٫٠٠٠ جنيه مصرى موزعة كالآتى[٢٧] :

جدول (٣)
الدين العام قبل التحويل

البيـــان	القيمة بالجنيهات المصرية	النسبة المئوية
الموحد	٥٣٫٨٦٩٫٠٠٠	٥٦٫٦٪
الممتاز	٢٩٫٨٦٨٫٠٠٠	٣١٫٤٪
المضمون	٣٢٦٫٠٠٠	٫٧ ٪
العثمانى ٤٪ لعام ١٨٩١	١٫٧٤٥٫٠٠٠	١٫٨ ٪
العثمانى ٣٪ لعام ١٨٩٤	٣٫١٠٣٫٠٠٠	٣٫٢ ٪
قرض القطن (١٩٤٢/٤١)	٦٫٠٠٠٫٠٠٠	٦٫٣ ٪
المجمــوع	٩٥٫٢١١٫٠٠٠	١٠٠٪

وبدءا من عام ١٩٣٧ ، بعد تنظيم الامتيازات الأجنبية فى اتفاق مونرو ، بدأت الدولة المصرية تفاوض فرنسا وانجلترا وايطاليا فى الغاء صندوق الدين . ووضع الاتفاق بالغائه فى صيغته النهائية فى ١٧ يوليو ١٩٤٠ ووقعته بريطانيا وفرنسا . ونص الاتفاق على الغاء صندوق الدين واسترداد الحكومة المصرية لاحتياطية وقدره ١٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه والمبالغ المخصصة لادارته وقدرها ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه والزيادة المستديمة التى أضيفت الى هذه المبالغ وكذا جميع المبالغ التى كانت فى الصندوق[٢٨] .

ثم اقدمت الحكومة المصرية على تحويل الدين العام الى دين وطنى وصدر لذلك المرسوم بقانون رقم ٩٥ بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٤٣ . وتكون مشروع التحويل من العناصر الآتية[٢٩] :

أولا ــ عملية التسديد : وتشمل الباقى من الدين المضمون لعام ١٨٨٥ ، والقرض العثمانى ٣٫٥٪ لعام ١٨٩٤ ، وجميع الباقى من قرضى القطن ٤٫٥٪ لعام ١٩٤١ ، ٤٪ لعام ١٩٤٢ .

ثانيا ــ عملية التحويل : ويراد منها تحويل الدينين الموحد ٤٪ والممتاز ٣٫٥٪ الى دين محدود الاجل لمدة ٣٠ عاما مع قابليته للاستهلاك بعد ٢٠ عاما مقدرا بالعملة المصرية بفوائد ٣٫٢٥٪ على قسطين بمعدل قسط كل ٦ شهور ، على أن يكون معفى من الضرائب . ولتشجيع حملة سندات الموحد والممتاز على قبول هذا التحويل فى المواعيد المقررة لذلك منحت الحكومة حملة السندات الذين يقبلون التحويل مكافأة بواقع جنيهين مصريين عن كل مائة جنيه مصرى فيما يختص بالدين الموحد وجنيه مصرى واحد عن كل مائة جنيه مصرى فيما يختص بالدين الممتاز .

ثالثا ــ القرض الوطنى ويعقد على ثلاثة أنواع :

(أ) قرض طويل الاجل ٣٫٢٥٪ ((١٩٦٣ ــ ١٩٧٣) .

يخصص هذا القرض لاستهلاك الدين العام وسعر اصداره ١٠٠٪ ومدته ٣٠ عاما ــ تنتهى عام ١٩٧٣ ويجوز استهلاكه بعد ٢٠ عاما أى ابتداء من ١٩٦٣ ويجوز قبول سندات الدين الممتاز ٣٫٥٪ والموحد ٤٪ وسندات قروض القطن بدلا من الاكتتابات النقدية وبشروط محددة .

(ب) القرض المتوسط الاجل ٢٫٧٥٪ (١٩٥٥ ــ ١٩٥٨) .

يقصد به استهلاك الدين العام ايضا وسعر اصداره ١٠٠٪ ومدته ١٥ عاما تنتهى عام ١٩٥٨ ويصبح استهلاكه بعد ١٢ عاما أى فى ١٩٥٥ .

(ج) قرضان قصيرا الاجل ٢٫٢٥٪ (١٩٤٨ ــ ١٩٥٠) ، ١٫٧٥٪ (١٩٤٥ ــ ١٩٤٦) وتبلغ قيمة القرض الأول خمسة ملايين جنيه مصرى وسعر اصداره ١٠٠٪ ومدته سبع سنوات تنتهى ١٩٥٠ ويجوز استهلاكه بعد خمس سنوات أى فى ١٩٤٨ . والقرض الثانى بقيمة ثلاثة ملايين جنيه مصرى وسعر اصداره ١٠٠٪ ومدته ثلاث سنوات تنتهى فى ١٩٤٦ ويجوز ان يستهلك بعد سنتين أى فى سنة ١٩٤٥ .

جدول (٤)
القرض الوطنى الجديد عام ١٩٤٣

(بالجنيه المصرى)

البيـان	القيمة
القرض طويل الاجل ٣٫٢٥٪	٦٦٫٩٩٧٫٩٧٠
القرض المتوسط الاجل ٢٫٧٥٪	١١٫٠٠٣٫٨٨٠
القرض القصير الاجل ٢٫٢٥٪	٥٫٠٠٠٫٠٠٠
القرض القصير الاجل ١٫٧٥٪	٣٫٠٠٠٫٠٠٠
المجمـوع	٨٦٫٠٠١٫٨٥٠

وقد عرضت وزارة المالية هذه القروض الثلاثة للاكتتاب فى ١ و ١٥ و ٢٤ نوفمبر ١٩٤٣ على التوالى ، وغطت اموال الاكتتابات المبالغ المطلوبة فى وقت قصير . وقامت الحكومة باستهلاك جانب من الدين الممتاز والدين الموحد وحُددت لتحويل الباقى من سندات الدينين المذكورين فى مصر والخارج موعدا آخره نهاية ديسمبر ١٩٤٣ للدين الموحد ومنتصف يناير ١٩٤٤ للدين الممتاز والا أصبحت هذه السندات محولة بحكم القانون الى سندات من القرض الوطنى . كما قامت باستهلاك الباقى من الدين المضمون .

وكما كانت مديونية ودائنية الاقتصاد المصرى وجهى مأزق التبعية ، كانت عمليتا الغاء صندوق الدين وتحويل الدين العام لقرض وطنى ، ضمن عمليات تتشكل فى رحم مصر المستعمرة للتحرر من التبعية بدءا من عام ١٩١٤ .

ان احداث الحربين العظميين الأولى والثانية وأزمة الكساد الكبير ، أدت لزيادة وعى الرأسمالية الزراعية بأزمة الاقتصاد القطنى التابع . فقبل تلك الأحداث كانت الرأسمالية الزراعية تستثمر الفائض فى الأرض ثانية وتنفق جزءا منه على السلع الترفيه والكمالية وتترك جل المجالات الاقتصادية من تجارة وصناعة فى يد رأس المال الأجنبى والمتمصر . وجاءت تلك الأحداث لتثبت ان الأزمة ليست ازمة تسويق القطن وانما هى ازمة اقتصاد قطنى تابع .

لقد كان مطلب اقامة بنك وطنى تعبيرا عن حركة وطنية اقتصادية صاعدة وعن رأسمالية صناعية وليدة وكان انشاء لجنة الصناعة والتجارة (١٩١٦) واندلاع الثورة (١٩١٩) وقيام بنك مصر (١٩٢٠) وتكوين اتحاد الصناعات (١٩٢٤) تجسيدا لذلك وتوجت تلك الخطوات باصدار التعريفة الجمركية (١٩٣٠) وبدأ اثر الحماية الجمركية يظهر بالتدريج اذ فى ظلها اخذت الصناعات المحلية فى الانتعاش .

وأصبح البناء الاقتصادى التابع ، يضم قطاعا صناعيا الى جانب القطاع التصديرى (زراعة القطن) ، ويعتمد على القطاع التصديرى فى توفير المواد الأولية وفى استيراد قطع الغيار ومستلزمات الانتاج والمعدات الرأسمالية وفق سياسة الاحلال محل الواردات من المنتجات المصنعة .. وظل القطاع الصناعى يتوسع ..

ففى تعداد عام ١٩٣٧ ، لوحظ ان ثلاثة أرباع عدد المصانع المثبت فى التعداد قد اسس بعد عام ١٩١٨[٣٠] . وتساهم ازمة الكساد الكبير والحرب العظمى الثانية فى توسع القطاع الصناعى ، فتشير التقديرات الى تزايد عدد المؤسسات الصناعية من ٧٠٣١٤ مؤسسة عام ١٩٢٧ الى ١١٧٩٩٢ مؤسسة عام ١٩٤٧ بزيادة قدرها ٤٧٤٧٧ مؤسسة بنسبة زيادة ٦٧٫٨٪[٣١] .

ولكن ازمة الاقتصاد القطنى التابع ، التى دفعت لوجود قطاع صناعى وطنى ورأسمالية صناعية وطنية ، ادت الى اجهاض ذلك التحول .

فمحاولة التصنيع فى اقتصاد تابع ، ليس امامها سوى التبعية والاندماج فى التقسيم الدولى للعمل . ورأسمالية صناعية وطنية فى بلد مستعمر ليس امامها سوى التبعية لرأس المال المستعمر .

وكانت أزمة بنك مصر عام ١٩٣٩ تجسيدا حيا لازمة البناء الصناعى فى اقتصاد تابع[٣٢] .

ولذلك ، ظهرت ضرورة ضرب الوجود الاستعمارى فى قلب الاقتصاد المصرى ، واستنهاض رأس المال الصناعى وتعضيده بواسطة الدولة .

هوامش (٢)

(١) الكسندر شولش ، مصر للمصريين ، مرجع سبق ذكره .

(٢) محمد لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، مرجع سبق ذكره . وقارن : محمد الحته ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر — حيث يحدد قيمة الدين الموحد بـ ٧٥ مليون جنيه ..
ولمزيد من التفاصيل :
Mr. Cave's report on the financial condition of Egypt, in T.C McCon: Egypt as it is, Cassel, London, 1877, app. G

(٣) هناك خلاف حول تحديد تاريخ مرسوم اسماعيل بانشاء صندوق الدين ، حيث تشير بعض المصادر الى يوم ١ مايو ٧٦ فيما تذكر مصادر أخرى يوم ٧ مايو ١٨٧٦ .

(٤) راجع محمد لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، م .س .ذ

(٥) الكسندر شولش ، مصر للمصريين ، م .س .ذ

(٦) لمزيد من التفاصيل عن تقرير اللجنة : محمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى ... من .س

(٧–٨) ورد فى : Lord Cromer, Modern Egypt.. Op-cit.

(٩) Ministre des Affairs Etrangers, Correspondance Politique, Egypte (1875-1882)

(١٠) قارن : محمد الحته ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ؛ م .س .ذ

(١١) قارن : محمد لهيطه ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، م .س .ذ

(١٢) تيودور روزشتين ، خراب مصر ١٨٧٥ — ١٩١٠ ... م .س .ذ

(١٣) روزشتين ... م .س .ذ

(١٤) روزشتين ... م .س .ذ

(١٥) قارن : محمد الحته ، تاريخ مصر الاقتصادى ... م .س .ذ

(١٦) A.E Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt, Longmans, Green and Co., London, 1938.

(١٧) François Chaires- Roux La production en Egypte, Revue Economique Internationale. i, 1909.
ورد فى : أنور عبد الملك ، نهضة مضر .... م .س .ذ

(١٨) ر .البراوى ، ح . عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر ... م .س .ذ

(١٩ ، ٢٠) Lord Cromer, Modern Egypt... Op-cit.

(٢١ ، ٢٢) A.E Crouchley, The Investment of foreign Capitalism, Egyptian companies and public debt, Ministry of Finance, Tech. papre, Cairo, 1936.

(٢٣) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٨/٥٧ ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

(٢٤) A.E Crouchley, The Investment... Op-cit.

(٢٥) ر. البراوى ، ح . عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر ... م .س .ذ

(٢٦) محمد رشدى ، التطور الاقتصادى فى مصر ، الجزء الثانى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٢ . وقارن : تقرير عن الأرصدة الاسترلينية مقدم من بول فان زيلاند الى رئيس وزراء الحكومة المصرية ١٩٤٦/٤/٣٠ ، ترجمة د. صليب بطرس ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٢ .

(٢٧) محمد رشدى ، التطور الاقتصادى .. م .س .ذ

(٢٨) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، الطبعة الأولى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥١ .

(٢٩) لمزيد من التفاصيل عن تحويل الدين العام :

— د. محمود متولى ، تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

— محمد رشدى ، التطور الاقتصادى .. م .س .ذ

— ر . البراوى ، ح . عليش ، التطور الاقتصادى .. م .س .ذ

(٣٠) د. نوال قاسم ، تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد على حتى عهد عبد الناصر ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

(٣١) ورد فى : د. نوال قاسم ، تطور الصناعة المصرية .. م .س .ذ

(٣٢) لمزيد من التفاصيل :

اريك ديفيز ، مأزق البرجوازية الوطنية فى العالم الثالث : تجربة بنك مصر ١٩٢٠ — ١٩٤١ ، ترجمة سامى الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ .

القسم الثانى :

فخ الديون وصندوق النقد الدولى

« التبعية لاتعنى الهيمنة الخارجية المفروضة بشكل أحادى دون مشاركة محلية »

سوزان بودينهايمر

« كلما إزدادات التبعية ، يصعب التمييز — سياسيا — بين الأمة وأعداء الأمة ، إذ يصبح أعداء الأمة من داخلها وموزعين بين طبقاتها . كما تصعب التفرقة — ثقافيا وقوميا — بين الوطنى والأجنبى ، إذ يتضاءل وجود المحتل الأجنبى وينتشر وجود الوطنى الأجنبى »

ف . هـ . كاردوسو

(١) فخ الديون « عصر الانفتاح »

لنبدأ بسؤال رئيسى :

هل الديون الخارجية هى محصلة للتبعية أم أن التبعية هى محصلة الديون الخارجية ؟

عادل حسين وصل فى أطروحته القيمة الى « أن اغراق مصر فى الديون كان أداة اقتصادية أساسية استخدمت فى تقويض توجهنا الى الاستقلال الاقتصادى وفى اعادة تشكيل البنية الاجتماعية على نحو يرسخ التبعية »(١) .

وفى الحق أن القول بأن الديون كانت سببا للتبعية ، يعنى أن الاقتصاد المصرى كان خلوا من التبعية قبل ديون حقبه الانفتاح بما ينفى جدلية تطور البناء الاقتصادى من الاستقلال النسبى المنقوص فى الفترة الناصرية الى التبعية المتزايدة فى فترة الانفتاح ، وبما يعنى ضمنا أن « التبعية » جاءت نتيجة لقرار داخلى أو خارجى باغراق مصر فى الديون .

كما أن فهم حركة الاقتصاد المصرى ، يبين أن الديون كانت محصلة لتشوهات البناء الاقتصادى التى أدت الى زيادة اعتماده على الخارج ومن ثم زيادة تبعيته للمراكز الرأسمالية العالمية .

وذلك الفهم لاينفى أن الديون قد أدت الى تكريس تشوهات البناء الاقتصادى وتعميق تبعيته . وان كان ينفى أن تكون الديون سببا والتبعية نتيجة .

نقول أن حركة الاقتصاد المصرى ، تكشف عن تطور جدلى من التبعية الكاملة فى عصر الاحتلال الى الاستقلال النسبى فى العصر الناصرى الى التبعية المضطردة فى عصر الانفتاح .

فالتجربة الناصرية تمثل عمقا متقدما فى حركة التحرر الوطنى من التبعية الكولونيالية والاقتصادية التى بدأت مع ثورة ١٩١٩ ، وتحولا هيكليا للتخلص من تشوهات الاندماج فى التقسيم الدولى للعمل غير أن تشوهات البناء الاقتصادى أدى الى عجز مستمر فى ميزان المدفوعات ، وأدى عجز ميزان المدفوعات الى اللجوء لبيع الأرصدة الذهبية ثم الى الاقتراض الخارجى والاستثمار الأجنبى المباشر . ثم كانت « تجربة الانفتاح » لتعلية البناء الاقتصادى المشوه الأركان بالقروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية دون وعى بأن

ذلك قد يؤدى الى تعميق تشوهاته . وانعكس ذلك فى عجز مستمر ومتزايد فى ميزان المدفوعات أدى الى اللجوء الى الاقتراض الخارجى ، ثم أصبح الاقتراض من الخارج يزيد من عجز ميزان المدفوعات لدفع أقساط وفوائد الديون ...

وهكذا أصبح البناء الاقتصادى يدور فى فخ الديون : فعجز البناء الاقتصادى التابع يتطلب الاقتراض ، والاقتراض يزيد من عجز وتبعية الاقتصاد ، وعجز الاقتصاد يتطلب بدوره مزيدا من الاقتراض وهكذا ..

وبذلك قدم فخ الديون ، الاطار المناسب لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى وأصحابهما من الدائنين ، للتدخل بالاقراض لعلاج العجز وبتسهيل الاقراض من المصارف والحكومات ، ثم باعادة جدولة الديون بعد التوقف عن الدفع وهكذا ..

الناصرية والديون

ثمانية عشر عاما من التحول بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٧٠ .. ليست منبتة الصلة عما قبلها وليست منفصلة الروابط عما بعدها .. وتلك هى جدلية التاريخ الحاكمة .

فمنذ اعلان الحماية البريطانية على مصر عام ١٩١٤ ، أخضعت مصر للتبعية الكولونيالية (الحكم الاستعمارى المباشر سياسيا وعسكريا) وللتبعية الاقتصادية (ادماج الاقتصاد القطنى فى السوق الرأسمالية بالاضافة الى التبعية النقدية والمالية) .

وبقيام ثورة ١٩١٩ وبنك مصر ، اتسعت آفاق حركة التحرر الوطنى ، وتخلقت برجوازية مصرية على طريق الاستقلال السياسى والاقتصادى .. وجاءت حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لتقوض دعائم التبعية السياسية والاقتصادية .

فمن الناحية السياسية قامت باجلاء الانجليز عن السلطة ثم اجلاء الوجود العسكرى البريطانى عن التراب الوطنى ، وبذلك تحقق الاستقلال السياسى . وقاومت سياسة الاحلاف والتكتلات العسكرية الاستعمارية ، وناهضت الاستعمار بما عرضها لهجومين استعماريين فى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ .

وعلى الصعيد الاقتصادى ، ضربت سلطة كبار ملاك الأرض المتحالفين مع القصر والانجليز ، وقامت بتمصير الوجود الاستعمارى فى الاقتصاد المصرى ، بدءا بتأميم قناة السويس ثم تمصير الشركات والأصول الأجنبية ، ثم تأميم بنك الاصدار (الأهلى) وبنك مصر ، ثم اسقاط التزام بعض شركات المرافق العامة ، لتوجيه رأس المال المحلى ضمن برنامج وطنى للتصنيع .

وفى مرحلة تالية ، قامت بتأميم — وصل حد المصادرة — لاسهم ورؤوس اموال الشركات وأصبحت كل المصارف وشركات التأمين وكذلك الهياكل الرئيسية للانتاج فضلا عن الصناعات الثقيلة والمتوسطة والتعدينية وكل تجارة الاستيراد وثلاثة أرباع تجارة الصادرات فى يد الدولة ، بما يعنى أيلوله رأس

المال النقدى والتجارى والصناعى الى الدولة ، أى التحول الى حالة رأسمالية للدولة الوطنية .

ونعنى بمفهوم رأسمالية الدولة الوطنية ، تدخل الدولة فى العملية الانتاجية بهدف الانتقال من نمط متخلف الى نمط انتاجى متقدم (سواء كان رأسماليا أو اشتراكيا) وهو تدخل يمكن ان يأخذ صورة تبنى الدولة لصناعات جديدة ودفع رأس المال الخاص نحوها (مثل حكومة الميجى فى اليابان ١٨٦٨ ــ ١٨٨٠) أو يأخذ صورة امتلاك الأصول المنتجة التى تولد الفائض الاقتصادى وكذلك النشاطات التى توزع وتحول الدخول مثل البنوك وشركات التأمين وشركات التجارة الخارجية والداخلية (مثل العديد من الدول النامية) وهذا التدخل لايصل من حيث الكم أو الكيف الى حد اضفاء الطابع الاشتراكى على العملية الانتاجية وهنا تجب التفرقة بين التأميم فى حالة رأسمالية الدولة الوطنية وبين التأميم فى ظل الاشتراكية حيث يقتصر التأميم فى الأولى على الصناعات والمنشآت الهامة ، اما النمط الانتاجى الاشتراكى فانه يرفض الطابع الفردى للعملية الانتاجية . فيمتد التأميم فى الاشتراكية من الناحية الكمية والناحية النوعية ليشمل كل قطاعات الانتاج والتوزيع وليسد كل منافذ التراكم الرأسمالى الخاص[٢] .

ووفق هذا الفهم ، لايمكن قبول وصف التجربة الناصرية بانها كانت اشتراكية[٣] ، ومن ثم يصبح الوصف المقبول للتحول الاقتصادى بين عامى ١٩٥٢ ــ ١٩٧٠ ــ اجرائيا ــ وصف رأسمالية الدولة الوطنية .. فقد تم ذلك التحول عبر ثلاث مراحل :

فى المرحلة الأولى (١٩٥٢ ــ ١٩٥٦) كان الاتجاه نحو تشجيع المشروعات الحرة فى الصناعة ، بعد قانون الاصلاح الزراعى الأول الذى استهدف ضرب سلطة كبار ملاك الأرض ونقل رأس المال من الأرض للصناعة وكشف النظام العسكرى عن استعداده للتحالف الصريح مع البرجوازية الصناعية واحتضان رأس المال الخاص المحلى والأجنبى .

وفى المرحلة الثانية (٥٧ ــ ١٩٦٠) فرضت احداث عدوان السويس ، وتقاعس البرجوازية الصناعية عن التحالف مع النظام العسكرى ، تدخل الدولة بتمصير الشركات والأصول الأجنبية وانشاء المؤسسة الاقتصادية كنواة للقطاع الاقتصادى للدولة (القطاع العام) لتوجيه رأس المال المحلى ضمن البرنامج الوطنى للتصنيع وشهدت هذه المرحلة تكون البرجوازية البيروقراطية والعسكرية ودخولها فى صراع مكتوم مع البرجوازية التقليدية (الصناعية والمصرفية) ثم كان تأميم البنك الأهلى وبنك مصر ــ فى نهاية هذه المرحلة ــ ايذانا بالتدخل المتزايد للدولة ومن ثم السيطرة المتزايد للبرجوازية البيروقراطية والعسكرية .

ثم تأتى المرحلة الثالثة (٦١ ــ ١٩٦٥) لتشهد التوسع الكبير فى القطاع الاقتصادى للدولة ليقود عملية الانتقال ، فتتدخل الدولة بتأميم أسهم ورؤوس اموال الشركات ، وفرض الحراسة ثم مصادرة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الى جانب خفض الحد الأعلى للملكية الزراعية لتنتهى المرحلة بضرب البرجوازية التقليدية ، لتصبح سلطة التقرير الاقتصادى والاجتماعى فى يد البرجوازية البيروقراطية والعسكرية فى القطاع الاقتصادى للدولة والمؤسسة العسكرية .

ورغم ذلك ، ظل النشاط الرأسمالى الخاص فى عدة قطاعات : ٣٥٪ من المنشآت الصناعية التى يعمل بها ٥٠ ــ ٩٩ عاملاً ، ٩٣٪ من المنشآت التى يعمل بها ١٠ ــ ٩ عمال(٤) وظل القطاع الزراعى مملوكا فى معظمه للأفراد ، كما ظل المجال مفتوحا فى قطاع التجارة الخارجية لرأس المال الخاص فى التصدير والوكالة للشركات الأجنبية . واستمر الدور الأكبر فى التجارة الداخلية ونقل البضائع فى يد القطاع الخاص كما استمر نشاطه فى قطاع المقاولات والاسكان ..

ودار الاقتصاد المصرى فى دورتين انتاجيتين مستقلتين : دورة القطاع الاقتصادى للدولة ودوره القطاع الخاص . واستطاع القطاع الخاص من تحقيق تراكم رأسمالى سواء من خلال القطاع العام (توريد المستلزمات ــ التعاقد من الباطن ــ الاستفادة من مشروعات المرافق العامة وسياسات التسعير ..) أو من خلال التراكم الذاتى فى مصر أو فى الدول العربية النفطية . وفى ذات الوقت ، حقق القطاع الاقتصادى للدولة ، أداء منخفضا ، بسبب عجز الاستثمارات اللازمة للاحلال والتجديد والتوسع وفرض معايير غير اقتصادية للأداء ، وانعدام الرقابة ، وادارته من خلال البرجوازية البيروقراطية العسكرية التى سرعان ماتنكرت له بمجرد تراكم رأس المال النقدى فى يدها . وعجز البناء الاقتصادى عن الوفاء بمتطلبات الزيادة السكانية ، بل وعجز عن الوفاء بمتطلباته من مستلزمات انتاج معتمدا على السوق الرأسمالية العالمية فى استيرادها ، مقابل تصدير المحاصيل الزراعية ، ثم معتمدا على رأس المال الأجنبى فى صورة قروض أو فى صورة استثمارات مباشرة لتمويل الاستثمارات العامة والدفاع عن الوطن .

وضمن هذا السياق تتحدد درجة استقلالية تجربة رأسمالية الدولة الوطنية الناصرية ثم جدلية تحولها الى رأسمالية دولة تابعة . وتتحدد درجة الاستقلالية انطلاقا من تحليل ميزان المدفوعات ، لأن حالة ميزان المدفوعات فى أى بلد « تعد الى حد كبير مرآة صادقة لحالة اقتصاده لأنها تعكس علاقات القوى بين هذا الاقتصاد والعالم الخارجى ، ومن هنا توجد علاقة بين حالة ميزان المدفوعات وبين الحالة التى تكون عليها المتغيرات الاساسية للاقتصاد القومى »(٥) . وفى الحق أن التوسع فى الاستثمار والاستهلاك منذ عام ١٩٥٥ بنسبة تفوق الناتج المحلى ، أدى الى زيادة عجز ميزان المدفوعات الجارية باطراد ، والى مزيد من الاعتماد على القروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية ، بعد أن نضب معين احتياطيات مصر من الأرصدة الاسترلينية .

وتمثل الزيادة المطردة فى الرصيد السالب لحساب المعاملات الجارية (العجز بين المتحصلات والمدفوعات) احدى السمات الرئيسية لميزان المدفوعات المصرى بين عامى ١٩٥٢ ــ ١٩٧٠ .

فيبدأ عام ١٩٥٢ برصيد سالب بقيمة ٥٣٫٤ مليون جنيه ، وبعده يسجل الحساب الجارى رصيدا فائضا بقيمة ٣٫٦ مليون جنيه عام ١٩٥٤ ثم يعود الى الرصيد السالب باطراد من ٢٠٫١ مليون جنيه عام ١٩٥٨ الى ٢٣٫٦ مليون جنيه عام ١٩٦٠ الى ٥٣٫٣ مليون جنيه عام ١٩٦١ الى ١١٧٫٦ مليون جنيه عام ١٩٦٢ الى ١٢٣٫١ مليون جنيه عام ١٩٦٤ حتى يصل الى ٢٠٠٫٧

مليون جنيه عام ١٩٧٠[٦] وكان اللجوء للتمويل الخارجي لمواجهة العجز ..

فى الفترة ٥٢ ــ ١٩٥٨ ، كان عجز المدفوعات الخارجية لمصر يمول بالكامل تقريبا بالسحب على حساب ارصدة الاسترلينى فى بريطانيا ورغم ان مصر عقدت عام ١٩٥٨ اتفاقيتين لقرضين مع الاتحاد السوفيتى ، احداهما بقيمة ١٧٠ مليون دولار ــ لبدء مشروع الحديد والصلب بحلوان ، وثانيتهما بقيمة ٦٧ مليون دولار للمرحلة الأولى من السد العالى وعقد اتفاق للتعاون الاقتصادى مع المانيا الغربية بمبلغ ١٢٤ مليون دولار غير أنه لم يحدث سحب بمقتضى هذه الاتفاقات خلال هذه الفترة ومن ثم لم تكن مصر تتحمل عبء دين خارجى حتى نهاية عام ١٩٥٨ . وبدءا من عام ١٩٥٩ بدأ التوسع فى الاعتماد على الاقتراض الخارجى وقبل البدء فى تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ١٩٦١/٦٠ كانت مصر قد اقترضت حوالى ٦٣٧٫٧ مليون جنيه منها ٤٢٠٫٦ مليون جنيه من الدول الرأسمالية المتقدمة و٢١٧ مليون جنيه من الدول الاشتراكية وهبطت أرصدة الاسترلينى فى يوليو ١٩٦٠ الى ٢٣٫٥ مليون جنيه والتى كان مجموعها قد بلغ عند تاريخ انسحاب مصر من منطقة الاسترلينى (فى ١١ يوليو ١٩٤٧) ٣٦٥٫٢ مليون جنيه مصرى وخلال سنوات الخطة (١٩٦١/٦٠ ــ ١٩٦٥/٦٤) كان متوسط نسبة التمويل الخارجى الى كل الاستثمار فى الأعوام الخمسة أكثر من ٢٧٪ انظر الجدول (١)[٧] .

جدول (١)
المساعدات الخارجية فى مجمل استثمارات مصر
(٦٠ / ١٩٦١ ــ ٦٤ / ١٩٦٥)

القطاعات	مجمل الاستثمارات	المساعدات الأجنبية (مليون جنيه مصرى)		
	مليون جنيه مصرى	من الدول الرأسمالية	من الدول الاشتراكية	الاجمالى
الانتاج الزراعى	٣٥٥٫٠	٢٠٫٠	٥٤٫٠	٧٤٫٠
الصناعة	٥١٦٫٥	١٠٣٫٠	١٣٣٫٠	٢٣٦٫٠
النقل والمواصلات	٢٩٤٫٢	٦٦٫٠	١٧٫٠	٨٣٫٠
مشروعات متنوعة	٣٤٧٫٣	١٨٫٤	٦٫٠	٢٤٫٤
المجموع	١٥١٣٫٠	٢٠٧٫٤	٢١٠٫٠	٤١٧٫٤

وفى عام ١٩٦٥ وصل اجمالى القروض الى ١٢٣٨ مليون جنيه ، منها ٦٥٠ مليون جنيه من الدول الرأسمالية بنسبة ٥٢٫٥٪ ، ٥٨٨ مليون جنيه من الدول الاشتراكية بنسبة ٤٧٫٥٪ .

ومع بداية عام ١٩٦٧ ، قفزا اجمالى القروض الى ١٥١٥٫٩ مليون جنيه ، منها ٨١٣٫٢ مليون جنيه للدول الرأسمالية والكويت وصندوق النقد والبنك الدولى بنسبة ٥٣٫٧٪ ، ٧٠٢٫٧ مليون جنيه من الدول الاشتراكية بنسبة ٤٦٫٣٪ (الجدول ٢)[٨] .

جدول (٢)
الوزن النسبى للمساعدات الاقتصادية

	١٩٦١		١٩٦٥		١٩٦٧	
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
الدول الرأسمالية	٤٢٠٫٦	٦٥٫٩	٦٥٠	٥٢٫٥	٨١٣٫٢	٥٣٫٧
الدول الاشتراكية	٢١٧٫٠	٣٤٫١	٥٨٨	٤٧٫٥	٧٠٢٫٧	٤٦٫٣
الاجمالى	٦٣٧٫٦	١٠٠٫٠	١٢٣٨	١٠٠٫٠	١٥١٥٫٩	١٠٠٫٠

وبعد ١٩٦٧ توقفت القروض الغربية المتوسطة والطويلة الأجل ، وأصبح المصدر الرئيسى للاقتراض هو اتفاق الخرطوم ١٩٦٨ والذى تعهدت فيه السعودية والكويت وليبيا بضمان تعويض ايرادات قناة السويس بقيمة ٢٨٦ مليون دولار سنويا ، وواصلت دول الكتلة الشرقية تقديم مساعداتها بمتوسط ١٤٠ مليون دولار سنويا ، علاوة على لجوء مصر للتوسع فى استخدام تسهيلات الموردين من الدول الغربية بمتوسط ٩٥ مليون دولار سنويا[٩] .

وأدى التوسع فى الاقتراض الخارجى ، الى ظهور مشكلة خدمة عبء الديون من اقساط وفوائد ، وفى عام ١٩٧٠ دفعت مصر ١٣٥٫٨ مليون جنيه لتسديد الالتزامات الخارجية وفى نفس العام انخفض احتياطى الذهب الى قيمة ٨٥ مليون دولار مقارنا بقيمة ١٧٤ مليون دولار عام ١٩٦٣ ، وفى نفس العام ايضا لجأت مصر الى حق الاقتراض الخاص من صندوق النقد الدولى ، بمقدار ١١ مليون جنيه مصرى[١٠] وبذلك سجل عام ١٩٧٠ دخول المديونية المصرية دائرة الخطر ، بعد ان وصل عبء الأقساط والفوائد الى ٥٠٪ من عائد الصادرات[١١] .

وبنهاية عام ١٩٧١ ، بلغ حجم الديون غير العسكرية ١٨٠٠ مليون (دولار) سحب منها ١٣٠٠ مليون دولار بنسبة ٢٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى . وكان هيكل المديونية يوضح كبار

الدائنين كالآتى : الاتحاد السوفييتى الدائن الأول بنسبة ٢٨٪ من جملة الدين ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٥٪ ، ثم الكويت بنسبة ٩٫٦٪ ثم ايطاليا بنسبة ٩٪ ثم المانيا الغربية بنسبة ٨٪ وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولى[١٢] ووفق التقديرات السوفيتية كان الوزن النسبى لانصبة الدائنين كالآتى : الاتحاد السوفيتى ٣١٫٣٪ ، الدول الاشتراكية الأخرى ١٧٫٨٪ ، الدول الغربية (شاملة اتفاقيات القمح الأمريكى) ٤٢٫٣٪ ، البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ٨٫٦٪[١٣] .

ولابد من ان نسلم بأثر العوامل الخارجية على تفاقم عجز ميزان المدفوعات والاقتراض الخارجى ونعنى بها التزامات حرب اليمن ، ثم وقف صفقات القمح الأمريكى ، ثم حرب يونيو ٦٧ بصفة خاصة حيث تناقصت متحصلات مصر باستبعاد حصيلة المرور فى قناة السويس وصادرات بترول سيناء ، وتزايدت مدفوعات التسليح ، فتأثرت مستلزمات المشروعات .

وأيا كان الامر ، فقد ساندت المساعدات الخارجية المجهود الوطنى فى البناء الاقتصادى فقد تم اقامة اكثر من ٩٠٠ مصنع فى الفترة بين ١٩٥٣ و ١٩٦٥ ومن بينها المصانع الكبيرة مثل مصنع الحديد والصلب بحلوان ، ومصنع تكرير البترول بالاسكندرية ومصنع الصناعات الكيماوية (كيما بأسوان) ومصنع الكوك ومصنع تجميع السيارات بحلوان ومصنع الأدوية بأبى زعبل وغيرها . وفى الفترة بين ١٩٦٥ و ١٩٧٠ أقيم ١٥٥ مصنعا . وارتفعت قيمة الانتاج الصناعى الى ١٦٣٤ مليون جنيه عام ١٩٧٠ مقارنة بـ ٦٦١ مليون جنيه عام ١٩٦٠ (وزاد التوسع فى استصلاح الأراضى الى ٨٦٣٫٣ الف فدان عام ١٩٧٠ ، وبلغت قيمة الانتاج الزراعى ١٠٧٥٫٢ مليون جنيه فى نفس العام مقارنة بقيمة ٢١٨٫٣ مليون جنيه عام ١٩٥٣/٥٢[١٤] .

لماذا عجز ميزان المدفوعات والقروض الخارجية ؟

زاد عجز الميزان التجارى ، أى العجز بين متحصلات الصادرات ومدفوعات الواردات ، زيادة كبيرة فى النصف الثانى من الخمسينيات وخلال الخطة الخمسية الأول وتواترت فى النصف الثانى من الستينيات . ورجع ذلك الى جمود الصادرات مع زيادة حجم الواردات وارتفاع اسعارها . ويشير د. على الجريتلى الى انخفاض نسبة الصادرات الى الناتج المحلى الاجمالى من ١٨٪ عام ١٩٤٨ الى ١٣٫٨٪ عام ١٩٥٥ الى ١٢٫٩٪ حتى ١٩٦٥ ، فيما ارتفعت نسبة الواردات الى الناتج المحلى الاجمالى بين عامى ١٩٥٥ ، ١٩٦٥ من ١٧٫٤٪ الى ١٩٫٤٪[١٥] .

هذا الخلل ، رافقه خلل آخر فى هيكل التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية (جدول ٣)[١٦] حيث ظلت الدول الغربية المصدر الأول للواردات المصرية ، رغم ضآلة حصتها فى الصادرات المصرية ، بينما زادت حصة الدول الشرقية من الصادرات المصرية (مقايضة القطن بالمعدات الرأسمالية) وادى هذا الخلل فى عام ١٩٦٥ الى عجز فى الميزان التجارى مع الدول الغربية بالعملات الحره بقيمة ١٧٢ مليون جنيه مقابل فائض حسابى مع الدول الاشتراكية بقيمة ٥٣ مليون جنيه .

جدول (٣)
التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية
(٥٩/١٩٦٠ ــ ٦٩/١٩٧٠)

تصنيف الدول	٥٩/١٩٦٠		٦٤/١٩٦٥		٦٩/١٩٧٠	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الدول الغربية	٢٨	٥٦	٢٧	٦٢	١٨	٤٦
الدول الشرقية	٤٩	٢٧	٥٤	٢٢	٦٠	٣٤

وأدى استبقاء نمط التقسيم الدولى للعمل فى الزراعة ، الى الاستمرار فى انتاج المحصولات الصناعية والاعتماد فى تسويقها على الخارج ، مع مايستتبعه ذلك من تقلبات فى أثمانها وفى الكميات المطلوبة منها ، ومن ثم فى الايراد الناتج عن تسويتها ، وازدياد الاعتماد على الخارج فى التزود بالمواد الغذائية (وعلى الأخص القمح)[١٧] كما ان التصنيع فى اطار نمط احلال الواردات ، ادى الى استمرار تبعية نمط الاستهلاك للخارج واستيراد مدخلات الصناعة من سلع وسيطة وقطع غيار . فرغم ان التجربة تمثل تقدما كبيرا فى العمق الصناعى المصرى ، لأنها تجاوزت حلقة الصناعات الاستهلاكية الا انها لم تبلغ حلقة الصناعات الرأسمالية .

وبذلك مثلت الزراعة والصناعة عنصرى ضغط على ميزان المدفوعات . غير ان التحدى الأكبر تمثل فى زيادة الاستهلاك الخاص والعائلى . فخلال سنوات الخطة الخمسية الأولى ٦٠ ــ ١٩٦٥ ، زاد من ٩٧٥ مليون جنيه الى ١٤٦٢ مليون جنيه بمعدل ٣٧٪ ، ثم وصل الى ١٩٠٠ مليون جنيه عام ١٩٧٠[١٨] وجاء ذلك نتيجة زيادة العمالة وارتفاع دخل المشتغلين (بنسبة ٣١٪ خلال سنوات الخطة) وزيادة دخل صغار الملاك والمستأجرين وعمال الريف بعد الاصلاح الزراعى وتحديد القيمة الايجارية ، ورفع الحد الأدنى للأجور ، علاوة على الزيادة الكبيرة فى عدد السكان ، وكان من نتيجة ذلك التأثير على ميزان المدفوعات تأثيرا مباشرا بزيادة واردات السلع الاستهلاكية ونقص الانتاج المتاح للتصدير .

وقويت عناصر الضغط على ميزان المدفوعات ــ بقصور الادخار وانخفاض نسبته الى الناتج الاجمالى القومى من ١٢٪ فى أواخر الخطة الخمسية الأولى الى ٧٪ فى الفترة ٦٨ ــ ١٩٧٠ وكان قصور الادخار العنصر الرئيسى وراء سلسلة التأميمات لتمويل الخطة الخمسية ، ثم اللجوء الى التمويل الخارجى

الذى وصل متوسط ٢٧٫٢٪ من مجمل الاستثمارات (انظر الجدول ٤)[١٩] .

جدول رقم (٤)
نسبة الادخار المحلى والتمويل الخارجى الى الاستثمار
(١٩٦١/٦٠ — ١٩٦٥/٦٤)

السنــوات	الادخار الاجمالى الى الاستثمار	التمويل الخارجى الى الاستثمار
١٩٦١/٦٠	٩٢٫٩	٧٫١
١٩٦٢/٦١	٦٥٫٧	٣٤٫٣
١٩٦٣/٦٢	٦٥٫٣	٣٤٫٧
١٩٦٤/٦٣	٦٣٫٧	٣٦٫٣
١٩٦٥/٦٤	٨٠٫٤	١٩٫٦
متوسط الفترة	٧٢٫٨	٢٧٫٢

ديون التبعية

شهدت الفترة التى تلت خطة التنمية الخمسية (٦٠ — ١٩٦٥) وهى الفترة التى امتدت بين عامل ١٩٦٦ ، ١٩٧٣ انكسارا حاد لتجربة التنمية فى مصر . فقد انخفض معدل نمو الناتج القومى الاجمالى ليصل الى ٢٪ سنويا فى المتوسط ، فى الوقت الذى بلغ فيه معدل النمو الطبيعى للسكان ٢٫٣٪ سنويا خلال نفس الفترة وزادت نسبة الاستهلاك الكلى الى الناتج القومى الاجمالى اذا ما قورنت بالفترة التى سبقتها ، وأدى ذلك الى انخفاض معدل الادخار المحلى ، وبالتالى معدل الاستثمار اذا ما قورنت بالفترة السابقة عليها[٢٠] .

وبالتالى ، كانت سنوات من الشلل كما سماها د. جلال أمين ، بل كانت سنوات من انعدام السياسة الاقتصادية وفقدان السيطرة على التصرف فى السياسة والاقتصاد على السواء[٢١] .

وعادة ماتتخذ المؤشرات الاقتصادية لتلك الفترة ، لتبرير تبنى ماسمى « سياسة الانفتاح الاقتصادى » لأن البديل فى انظار أنصار هذه السياسة ، كان استمرار تخفيض حجم الاستثمارات المدنية وتحويل الموارد المخصصة لها لتمويل اعادة بناء الجيش[٢٢] كما تقدم تبريرات أخرى ، احاديه ، مثل الحصول على القروض والمساعدات الأجنبية ، او جذب الاستثمار الأجنبى ، او تغير السياسة الخارجية لمصر مع بداية السبعينات وطرد الخبراء السوفييت أو تغير مدركات وانتماءات السلطة

الحاكمة غير ان تبريرا احاديا ، يعجز عن تفسير التحول الى الانفتاح الاقتصادى كما ان معظم التبريرات السابقة ، كان نتيجة اكثر من كونه سببا للتحول . .

وغالبا ، مايتم اختزال التفسيرات المختلفة ، بالتركيز على المتغير الخارجى وحده كالقول بان « نظام عبد الناصر قد أصبح نظاما مختلفا كل الاختلاف منذ عام ١٩٦٥ نتيجة الضغط العسكرى والاقتصادى الخارجى .. وان السنوات التالية لعام ١٩٦٧ قد شهدت بداية الانحسار لكل الملامح الاساسية المميزة لسياسة عبد الناصر »[٢٣] وذلك فى مقابل التركيز على المتغير الداخلى وحده كالقول بان « التركيب الاجتماعى فى قمته كان تعبيرا جديدا عن الطبقة الممثلة لرأس المال المحلى فى المجتمع المصرى .. فى مرحلة تاريخية لم يعد فى استطاعة رأس المال أن يقدم حلولا لمشاكل المجتمع الرأسمالى المتخلف »[٢٤] أو القول بان السلطة الناصرية كانت تمثل البرجوازية الصغيرة »[٢٥] .

وفى الحق انه لايمكن تجاهل دور العامل الخارجى ، متمثلا فى الهجوم الامبريالى الصهيونى عام ١٩٦٧ . فقد اظهرت الهزيمة الصراع بين السلطة الناصرية وبين القيادة العسكرية « التى أصبحت خارج نطاق الاطار التنظيمى للدولة بدءا من العام ٦١ — ١٩٦٢ ، ورفضت أى نوع من التدخل أو الرقابة أو الحساب أو الاشراف وانفردت بأمورها[٢٦] . كما شلت الهزيمة قدرة عبد الناصر على الحركة ، فبعد ١٩٦٧ « لم يكن ليطالب بتضحيات جديدة من اجل التنمية الاقتصادية ويهاجم الحكومات العربية التى أصبح يعتمد على ما يأتى منها من معونات لاعادة بناء جيشه ، او أن يستمر فى معاداة الولايات المتحدة الأمريكية التى بدا أنها أصبحت تمسك فى يديها بزمام الموقف فيما يتعلق باستمرار أو زوال الاحتلال الاسرائيلى »[٢٧] .

أيضا ، لايمكن تجاهل دور العامل الاقليمى ، متمثلا فى المال النفطى ، كشريك لرأس المال الدولى فى تكريس تخلف وتجزئة وتبعية الاقتصاديات العربية ، وفى نقل المنطقة العربية من مرحلة الثورة الى مرحلة الاغراق بالثروة ، ثم فى تشتيت قوة العمل المصرية ، وتحويل الاقتصاد المصرى — فيما بعد — الى اقتصاد ريعى تعتمد دورته الاقتصادية — بصفة اساسية — على ريع تصدير النفط الخام وتحويلات العاملين المصريين بالدول العربية النفطية ، واقتراض الفوائض النفطية من المصارف الرأسمالية العالمية .

ومع استبعاد تجاهل العامل الخارجى والعامل الاقليمى ، فان جدلية تطوير تجربة رأسمالية الدولة الناصرية ، قد ادت الى التحول الى الانفتاح . فرأسمالية الدولية الوطنية ، كشكل انتقالى للتنمية الاقتصادية . تواجه عدة احتمالات فى تطورها : اما انحطاطها وتدهورها تدريجيا والعودة الى طريق التبعية ، واما أن تؤدى وظيفتها الأصلية بتطوير قوى الانتاج وبناء اقتصاد متكامل ومستقل نسبيا ، واما ان تتحول الى اقتصاد دولة مخطط . أو تتحول — أخيرا — الى نوع من رأسمالية الدولة البيروقراطية[٢٨] .

وقد أدت تشوهات البناء الاقتصادى والاجتماعى لتجربة رأسمالية الدولة الناصرية الى انحطاطها وتدهورها تدريجيا الى رأسمالية دولة تابعة . فاعتماد البناء الاقتصادى على استراتيجية

احلال الواردات الاستهلاكية ، جعل التوسع الصناعى معتمدا بصورة شبه تامة على الخارج ، بإستيراد السلع الوسيطة والآلات . ولأن الادخار المحلى كان غير كاف لتمويل تلك الاحتياجات ، كان التركيب المحصولى الزراعى معتمدا على المحاصيل التصديرية على حساب المساحات المخصصة لانتاج الغذاء ، لتتزايد الفجوة القمحية والتبعية الغذائية . ونتج عن ذلك تزايد عجز ميزان المدفوعات ثم اللجوء الى الاقتراض من الخارج كبديل للاستثمار الأجنبى .

وشهدت الأعوام التالية لعام ١٩٧٤ ، تفاقم اختلالات البناء الاقتصادى : اختلال هيكل الاستثمار واختلال هيكل الانتاج واختلال هيكل التجارة الخارجية .

فقد تدهور متوسط نصيب القطاعات السلعية من الاستثمارات الى ٤٥٫٦٪ من مجمل الاستثمارات فى الفترة (١٩٨٢/٨١ — ١٩٨٥/٨٤) مقابل ٥٣٫٧٪ فى الفترة (٧٤ — ١٩٨٢/٨١) مقابل ٦٠٫٣٪ فى الفترة (١٩٦٧/٦٦ — ١٩٧٣) وذلك بسبب زيادة نصيب القطاعات الخدمية من الاستثمارات . وترتب على الخلل القطاعى فى توزيع الاستثمارات ، تناقص مساهمة القطاعات السلعية فى الناتج المحلى الاجمالى[٢٩] لذلك اخذ معدل الزيادة فى الانتاج الزراعى اتجاها تنازليا ، حيث هبط من ٣٪ فى بداية الستينيات الى ١٫٧٪ فى نهاية السبعينات وكذلك انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من اغلب السلع الزراعية.وادى ذلك ، مع استبقاء نمط التقسيم الدولى للعمل فى الزراعة (التركيز على القطن كمحصول تصديرى) ومع زيادة السكان وبالتالى زيادة الاستهلاك ، الى ارتفاع حجم الفجوة الغذائية من مليون طن قيمتها حوالى ١٥٠ مليون دولار عام ١٩٦٠ الى حوالى ١٫٧ مليون طن قيمتها حوالى ١٧٨٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ ، وأخذت الفجوة القمحية فى الاتجاه نحو الارتفاع من حوالى ٣ ملايين طن عام ١٩٧٢ الى حوالى ٧٫٤ مليون طن عام ١٩٨٤/٨٣ وانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح من حوالى ٣٣٪ عام ١٩٧٢ الى حوالى ١٩٪ عام ١٩٨٥/٨٤[٣٠] .

كما اخذ معدل الزيادة فى نمو الناتج الصناعى فى الهبوط من ٢١٫٧٪ فى منتصف الستينات الى ١٢٫٤٪ فى منتصف الثمانينات . وفى ذات الوقت ترتب على استراتيجية احلال بدائل الواردات ، اعتماد العديد من المشروعات الصناعية على نسبة عالية من المستلزمات الوسيطة المستوردة من الخارج .

وانبنى على الخلل فى هيكل الاستثمار وهيكل الانتاج (لصالح القطاعات الخدمية) نمو انفجارى فى فاتورة الواردات فزادت قيمة الواردات من ٣٢٤٫٨ مليون جنيه عام ١٩٧٠/٦٩ — الى ١٦٦١٫١ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى ٣٠٤٧٫٢ مليون جنيه عام ١٩٨٠ الى ٦٢٣٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى ٧٢٣٥ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ وقفز المعدل السنوى لنمو الواردات من ١٫٧ فى الستينات الى ٢٤٫٤٪ فى السبعينات . اما عن هيكل الواردات ، فقد ارتفعت نسبة الواردات الاستهلاكية الى جملة الواردات على حساب الواردات الانتاجية والواردات الوسيطة .

وفى المقابل تدهور نصيب الصادرات السلعية (عدا البترول) نتيجة هبوط نصيب الصادرات الزراعية والصناعية . فقد هبط نصيب الصادرات الزراعية من جملة الصادرات السلعية من ٦٨٪ عام ١٩٧٠/٦٩ الى ١٦٪ عام ١٩٨٥/٨٤ .

كما هبط نصيب الصادرات الصناعية من ٢٩٪ عام ١٩٧٠/٦٩ الى ٢٦٪ عام ١٩٨٥/٨٤ وبالمقارنة زاد نصيب الصادرات المنجمية من ٢٪ عام ١٩٧٠/٦٩ الى ٥٨٪ عام ١٩٨٥/٨٤ [٣١] .

وارتبط خلل التجارة الخارجية (الواردات والصادرات) باندماجها فى السوق الرأسمالى ويكشف ذلك التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية المصرية .

ففى عام ١٩٧٣ كانت حصة الواردات من الدول الرأسمالية المتقدمة ٥٣٫٤٪ من اجمالى الواردات واذا بها تقفز الى ٦٩٫٢٪ عام ١٩٨٤ ، ونقص النصيب النسبى لواردات مصر من الدول الاشتراكية والنامية من ٤٦٫٦٪ عام ١٩٧٣ الى ٣٠٫٤٪ عام ١٩٨٤ [٣٢] .

وتعمقت إختلالات البناء الاقتصادى وتبعيته ، من خلال الاعتماد فى الاداء الدورى — للاقتصاد المصرى ، على دخول نقدية يتوقف أغلبها على ظروف لايسيطر عليها المجتمع المصرى ، اذ توجد فى خارجه وفى اطار الاقتصاد الرأسمالى الدولى [٣٣] .

اذ أن الموارد الأربعة الكبار للنقد الأجنبى مرتبطة بدرجة مباشرة (حصيلة صادرات البترول) أو غير مباشرة (رسوم المرور فى قناة السويس — تحويلات المصريين العاملين بالخارج — السياحة) بالرواج النفطى . وجعلت تلك الموارد من الدورة الاقتصادية دورة ريعية ، أى دورة لاتعتمد على دور انتاجى داخل المجتمع المصرى ، ولكنها دوره ناتجة عن صدفة زمانية أو مكانية .. ريع البترول (صدفة جيولوجية) .. ريع الموقع (قناة السويس والسياحة) وريع تصدير العمالة (وجود سوق عماله خارجية) .. وبذلك يمثل الريع معظم تدفقات ميزان المدفوعات من النقد الأجنبى .

وبذلك يكشف الاقتصاد المصرى ، فى حركته ، عن أن الانتاج يتم فى ثلاثة قطاعات :
قطاع انتاجى سلعى ، وقطاع تصديرى ريعى ، وقطاع كومبرادورى / سمسارى .

ويعتمد القطاع الأول على السوق الرأسمالية العالمية فى تصدير المحاصيل الزراعية التصديرية (خاصة القطن) وفى سد الفجوة الغذائية الناتجة عن خضوع التركيب المحصولى للتقسيم الدولى للعمل بسيادة زراعة المحصول التصديرى واهمال زراعة الحبوب الغذائية علاوة على استيراد السلع الوسيطة والاستثمارية اللازمة لصناعات الاستهلاك خاصة صناعات السلع المعمرة وكذلك جلب التقنيات اللازمة (مخرجات التكنولوجيا) .

اما الدخول النقدية ، المتولدة فى القطاع التصديرى الريعى ، فتعتمد بصورة واضحة على مايحدث فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، لأنها مرتبطة بظروف سوق النفط الدولية التى عادت تحكمها الدول

الرأسمالية الصناعية المتقدمة .

ونتيجة لطبيعة القطاعين الأول والثانى يتضخم القطاع الكومبرادورى / السمسارى لاستيراد وتوزيع السلع الغذائية والوسيطة والاستثمارية ولتشغيل الخدمات ، وليضم مايزيد عن ١٠٠ بنك و١٣ الف مستورد وأربعة آلاف وكيل تجارى فضلا عن أصحاب التوكيلات الملاحية وسماسرة العقارات الى جانب تجار الجملة وتجار التجزئة علاوة على تجار العملة والمستوردات غير المشروعة .

وانبنى على كل ذلك ، استمرار وتفاقم عجز ميزان المدفوعات ..

حيث أدت تشوهات البناء الاقتصادى التابع الى تبديد ونزح الفائض الاقتصادى ..

سواء المتولد من القطاع الانتاجى (الزراعى والصناعى) أو المتولد من القطاع الريعى (البترول — تحويلات العاملين بالخارج — قناة السويس — السياحة) عن طريق القطاع الكومبرادورى / السمسارى (المستوردين والوكلاء التجاريين والتجار) .. تبديد من خلال الاستهلاك والاستيراد ، ونزح من خلال ارباح وفوائد رأس المال الأجنبى والتهريب .

وفرضت الأمور — بمنطقها — الاستدانة من الخارج .

ان ميزان المدفوعات يعد ترجمة صادقة لاختلالات البناء الاقتصادى التابع الذى عجزت طاقته الانتاجية — عينيا — عن الوفاء بحاجات المجتمع من استهلاك وانتاج واستثمار ، وعن توفير شروط اعادة تجددها (قطع الغيار — الآلات) كما عجز نقديا عن توفير موارد النقد الأجنبى لتمويل الواردات من السلع الاستهلاكية والوسيطة والانتاجية ، وارتكن على تحصيل وتبديد موارد غير دائمة وغير مستقرة للنقد الأجنبى .. ومن ثم كان اللجوء الى السوق الرأسمالية العالمية ، لتغطية فجوة الموارد المحلية بين الاستثمار الكلى والادخار المحلى وبين الورادات والصادرات ، من خلال الاستثمار الأجنبى والقروض الأجنبية .

بناء اقتصادى ، متصدع الأركان ، لجأت رأسمالية الدولة التابعة لتعليته بالقروض والاستثمارات الأجنبية ، دون أن تعى ان ذلك يمكن ان يؤدى الى زيادة التصدع .

لقد شهدت بداية السبعينيات زيادة طفرية فى عجز الميزان التجارى من ١٧٣ مليون جنيه عام ١٩٧١/٧٠ الى ٥٩٨٫٩ مليون جنيه عام ١٩٧٤ ، أى بنسبة تتعدى ٢٤٠٪ . هذه القفزة جعلت نسبة تغطية الصادرات للواردات تهبط من ٦٧٫٤٪ الى ٥٢٫٢٪ وفى عام ١٩٧٥ قفز العجز الى ١٠١٦٫٥ مليون جنيه بنسبة زيادة ٧٠٪ فى عام واحد ، وهبطت نسبة تغطية الصادرات للواردات الى ٢٦٫٢[٣٤] .

وكان اللجوء الى التوسع الضخم فى الاقتراض لفترات قصيرة جدا بأسعار بالغة الارتفاع . فوصلت التسهيلات المصرفية الى نسبة ٥٣٪ من اجمالى حجم الدين عام ١٩٧٤ ، ووصل حجم

المستحقات من هذه التسهيلات (الفوائد + الاقساط) ٢١٨٤ مليون دولار عام ١٩٧٥ ، وهو مايعادل ٧٨٪ من قيمة حصيلة الصادرات كلها فى ذلك العام ، بما خلق مشكلة سيولة خارجية حادة للاقتصاد المصرى . ففى نهاية عام ١٩٧٦ ، بلغت الديون الخارجية المستحقة على مصر ٤٨٠٠ مليون جنيه مصرى تقريبا أو حوالى ١٢٠٠٠ مليون دولار (بالسعر الرسمى) . منها ٢٠٠٠ مليون دولار ديون قصيرة الاجل ، ٢٠٠٠ مليون دولار ديون قصيرة الاجل ، ٢٠٠٠ مليون دولار ودائع أجنبية مودعة فى البنوك المصرية ولدى الحكومة المصرية تحت الطلب (للكويت والسعودية) ٤٠٠٠,٠٠٠ مليون دولار ديون طويلة الاجل و٤٠٠٠ مليون دولار كديون مستحقة للكتلة الشرقية[٣٥] .

وبذلك وصلت نسبة الدين الخارجى المستخدم الى الناتج المحلى الاجمالى الى ٨٣٪ وارتبط ذلك باللجوء الى المساعدات العربية للتخفيف من ازمة السيولة .. فوفق تقديرات البنك الدول وصلت المساعدات العربية الى ٩٠٥ ملايين دولار بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وغطت ٧٧٪ من اجمالى العجز الخارجى (عجز المعاملات الجارية + اقساط الديون) وفى عام ١٩٧٤ زادت الى ١١٠٤ ملايين دولار وغطت ٦٧٪ من اجمالى العجز الخارجى ووصلت اقصاها عام ١٩٧٥ بقيمة ٢٧٧٢ مليون دولار وغطت ٨٠٪ من العجز الخارجى وفى عام ١٩٧٦ وصلت الى ١٠٧٢ مليون دولار وغطت ٤٢٪ من العجز الخارجى[٣٦] .

وساهمت المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية التى عادت للتدفق عام ١٩٧٥ فى تخفيف الأزمة ، ففى عام ١٩٧٥ حصلت مصر على ٣٤٧ مليون دولار ، وفى عام ١٩٧٦ حصلت على ٩٨٤ مليون دولار[٣٧] .

اما الاستثمار الأجنبى ، فلم يتعد ماوصل منه مصر ٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٤ ، ثم تضاعف الى ١٤٠ مليون دولار عام ١٩٧٥ ، ثم وصل ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٦[٣٨] وهذا يعنى ان الاستثمار الأجنبى المباشر قد اسهم فى تغطية متوسط ٦٢٪ من اجمالى العجز الخارجى خلال الفترة .

غير ان كل تلك التدفقات لم تحل دون انفجار الازمة .. فأجرت مصر إتصالات سياسية مكثفة مع الدول العربية خلال عام ١٩٧٦ لزيادة المساعدات الاقتصادية العربية . واسفرت عن تكوين هيئة الخليج للتنمية فى مصر برأسمال ٢٠٠٠ مليون دولار فى ابريل ١٩٧٦ وبدأ تسييل المبلغ عام ١٩٧٧ . وعلى جانب آخر ، دخلت مصر فى مفاوضات مضنية مع صندوق النقد الدولى وأسفرت عن الوصول الى اتفاق تثبيت فى نفس الشهر للحصول على تسهيل ائتمان بقيمة ١٥٠ مليون دولار . وعلى جانب ثالث دخلت فى مفاوضات مع مجموعة الدائنين لزيادة موارد الاقتراض ، اسفرت عن عقد اجتماع المجموعة الاستشارية فى مقر البنك الدولى بباريس فى مايو ١٩٧٧ ودلت تحركات العامين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ مع المقرضين والمانحين على ان الحكم فى مصر قد انحرف فى تيار دفع السوء بالسوء أى دفع مستحقات القروض بقروض جديدة ، مرتضيا إطلاق الحرية لرأس المال الدولى وحكاماته وهيئاته (صندوق النقد والبنك الدولى وهيئة التنمية الأمريكية الدولية) فى تسيير البناء الاقتصادى وتعميق تبعيته الهيكلية ، بل فى

تسيير المجتمع المصرى فى اتجاه الصلح مع اسرائيل وعلى طريق التبعية الكولونيالية . وذلك ماسنعود اليه فى مواضع اخرى من الكتاب .

المهم ، انقضى عام ١٩٧٧ واستطاعت مصر ان تواجه عجز العملات الأجنبية على النحو التالى[٣٩] :

التحويلات	٤٤٥ مليون دولار
القروض المتوسطة والطويلة الاجل	١٦١٢ دولار
تسهيلات الموردين	٤١٥ مليون دولار
استثمارات اجنبية	٤٣٤ مليون دولار
تسهيلات مصرفية قصيرة الاجل	— ٨٤٠ مليون دولار
تحركات مالية	— ٣٤٨ مليون دولار
التغير فى الاحتياطيات	— ١٩٥ مليون دولار

ولئن كان عام ١٩٧٧ قد شهد تحسنا فى قيمة العجز مع العالم الخارجى (عجز المعاملات الجارية + اقساط الديون) والا انه عاد للتصاعد فى الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨٢/٨١ فقد ارتفع من ٧٩٧٫٤ مليون جنيه مصرى عام ١٩٧٧ الى ٨٢٥ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ثم قفز الى ١٢٤١٫٧ مليون جنيه عام ١٩٨٠/٧٦ ثم ٢٠٣٠٫١ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ ثم ٢٦٦٩٫٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١[٤٠] ورجع ذلك بصفة اساسية الى تفاقم عبء الدين الخارجى من اقساط وفوائد حيث تصاعد من ٤٧٢٫٥ مليون جنيه عام ١٩٧٨ . الى ١٦٤١٫٨ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١[٤١] كما شهدت تلك الفترة ، طفرة كبيرة فى عجز المعاملات الجارية من ٤٩٨٫٤ مليون جنيه عام ١٩٧٨ الى ١٨٦٦٫٧ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ أى أنه تزايد بنسبة ٢٧٥٪[٤٢] .

وكان من نتاج ذلك ، زيادة حجم الديون الخارجية لسداد العجز مع العالم الخارجى ، فقفز حجم المديونية الخارجية من ٨٫١ مليار دولار عام ١٩٧٧ الى ١٨٫١ مليار دولار فى ٣٠ يونيو ١٩٨١[٤٣] .

كما ان التسهيلات المصرفية التى كانت سبب ازمة السيولة مع العالم الخارجى عام ١٩٧٦ ، عادت للتصاعد من جديد . اذ تشير بيانات البنك المركزى الى أن مجموع هذه التسهيلات قد تصاعد من ١٠٠٤ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٧٨ الى ٢١٩٥ مليون جنيه فى نهاية اكتوبر ١٩٨١[٤٤] .

كما بدأت تلك الفترة يسعى ناجح بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى واجتماع المجموعة الاستشارية للدائنين (١٩٧٨) لتسهيل الاقتراض لمواجهة العجز الخارجى ، انتهت بمحاولة فاشلة للاتفاق مع صندوق النقد والاجتماع بالدائنين لذات الغرض ، وسنعود الى ذلك فى موضع لاحق .

واللافت للنظر فى تلك الفترة ، هو ان التوسع السرطانى فى العجز الخارجى وفى الاقتراض ، قد تزامن مع التوسع السرطانى فى الدخول الريعية النفطية للاقتصاد المصرى ، حيث كانت حصيلة

النقد الأجنبي من صافي صادرات البترول وتحويلات العاملين بالخارج ومن عوائد المرور في قناة السويس ومن السياحة تزيد بمعدل سنوى ٤٠٪ ، وارتفعت نسبتها الى الناتج القومى الى ٤٥٪ ، وأصبحت نسبتها من القيمة المضافة ٥٥٪ وتمثل أكثر من ٧٠٪ من جملة الايرادات الجارية بميزان المدفوعات عام ١٩٨١[٤٥] . وذلك يعنى أن آليات التبعية قد حرمت البناء الاقتصادى من تراكمها فى الداخل وادت الى تراكمها فى الخارج ثم استمرار العجز وتفاقمه ثم التوسع فى الاستدانة .

وتدخل الفترة ١٩٨٦/٨٢ لتسجل فى البداية انخفاضا ملحوظا فى عجز المعاملات الجارية من ١٨٦٦ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى ٧٧١٫٩ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ ، الا ان عجز ميزان المعاملات الجارية مايلبث ان يرتفع تصاعديا الى ١١١٦٫١ مليون جنيه عام ١٩٨٤/٨٣ ثم الى ١٤٦٠٫٦ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ بسبب انخفاض حصيلة النقد الأجنبى من الدخول النفطية المشار اليها فيما قبل .. وارتبط ذلك بارتفاع تصاعدى فى أعباء خدمة الدين من اقساط وفوائد من ٢٨٣٦ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٣٢٣٤ مليون دولار عام ١٩٨٤/٨٣ الى ٣٦٠٤ مليون دولار عام ١٩٨٥/٨٤ الى ٤٨٠٠ مليون دولار فى ٣٠ يونيو ١٩٨٦ .

وقد ترتب على ذلك زيادة حجم الدين الخارجى المدنى من ١٨٫١ مليار دولار فى ٣٠ يونيو ١٩٨١[٤٦] الى ٣٨٫٤ مليار دولار فى ٣٠ يونيو ١٩٨٦ بمتوسط زيادة سنوى يناهز ٢٠٪ ويشير الجدول التالى لتطور موقف الديون الخارجية المدنية لمصر من عام ١٩٨٣/٨٢ حتى عام ١٩٨٦/٨٥[٤٧] .

جدول رقم (٥)
مؤشرات الديون الخارجية المدنية لمصر
(١٩٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٦/٨٥)

البيـــان	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥
اجمالى الديون الخارجية	٢١٠٩٤	٣١٠٤٣	٣٢٥٢٢	٣٨٤٠٠
المتوسطة والطويلة الاجل	١٥٦٧٢	١٦٤٧٢	١٦٥٢٢	٢٥٠٠٠
قصير الاجل	٥٤٢٢	٦٥٧١	٧٠٠٠	٤٨٠٠
تسهيلات الموردين	—	٨٠٠٠	٩٠٠٠	٨٦٠٠
اعباء خدمة الديون الخارجية	٢٨٤٦	٣٢٣٤	٣٦٠٤	٤٣٠٠

تبعية الديون

وهنا يثار التساؤل :

كيف عمقت الديون الخارجية من تشوهات البناء الاقتصادى التابع ؟ فى الفترة ٧٤ ــ ١٩٨٣ بلغت نسبة قروض الانتاج السلعى ٣٦٫٣٪ من جملة القروض مقارنة بنسبة ٦٧٫١٪ فى الفترة (٦٧ ــ ١٩٧٣) ونسبة ٨٠٫٠٣٪ فى الفترة (٥٦ ــ ١٩٦٦) بما يعنى ان قطاعات التوزيع والخدمات قد قفز نصيبها من القروض الخارجية من ١٩٫٩٧٪ فى الفترة (٥٦ ــ ١٩٦٦) الى ٣٢٫٩٪ فى الفترة (٦٧ ــ ١٩٧٣) الى ٦٣٫٧٪ من جملة القروض فى الفترة ٧٤ ــ ١٩٨٣ . انظر الجدول ٦[٤٨] .

جدول رقم (٦)
هيكل القروض الخارجية

الفتــرة	القروض السلعية × ٪	قروض غير سلعية ×× ٪	١٠٠
٥٦ ــ ١٩٦٦	٨٠٫٠٣	١٩٫٩٧	١٠٠
٦٧ ــ ١٩٧٣	٦٧٫١	٣٢٫٩	١٠٠
٧٤ ــ ١٩٨٣	٣٦٫٣	٦٣٫٧	١٠٠

× القروض السلعية القروض التى وجهت للقطاعات التالية :
زراعة ــ صناعة ــ رى ــ استصلاح أراضى ــ كهرباء ــ بترول ــ تشييد ــ تعدين
×× قروض خاصة بقطاع التوزيع والخدمات .

ويبين توزيع القروض الخارجية على القطاعات الاقتصادية حتى ١٩٨٣/٦/٣٠ ، انه قد خصصت لمشروعات البنية الاساسية مايوازى ٥٧٫٧٪ من جملة القروض اما مشروعات الصناعة فلم يتجاوز نصيبها ١٥٫٧٪ من الجملة ، وتدنى النصيب النسبى للقروض التى خصصت لقطاع الزراعة حيث اقتصر على مايوازى ٥٫٧٪ من جملة القروض ويلاحظ ان منها مشروعات الرى والصرف وهى المشروعات التى يمكن ان تدخل فى نطاق مشروعات البنية الاساسية . انظر الجدول ٧[٤٩] .

جدول رقم (٧)
الانشطة الاقتصادية المستفيدة من القروض

(نسبة مئوية ٪)

الانشطـة الاقتصاديـة	١٩٨٣/٦/٣٠
قطاعات الانتاج السلعى :	٣٦٫٣
الصناعة	١٥٫٧
الكهرباء	١٢٫٠
الزراعة والرى	٥٫٧
اخرى	٣٫٩
قطاعات الخدمات الانتاجية :	٥٠٫٠
مواصلات سلكية ولاسلكية	٦٫٠
السكك الحديدية	٧١٠ر
النقل البرى والبحرى	٩٣ر
قناة السويس	٣٦
اخرى	٣٫١٢
قطاعات الخدمات الاجتماعية :	١٣٫٧
الشئون الاجتماعية	١ر
الصحة	٠١ر
التعليم	٦ر–
الاعلام	٠٫٧
الحكم المحلى	٨ر
الاسكان والتعمير	٨٫٣
رصيد التوزيع	٢٫٣
	١٠٠

وبذلك عمقت القروض الخارجية ، اختلال البناء الاقتصادى لصالح القطاعات الخدمية على حساب القطاع الانتاجى ، ومن ثم انخفاض المساهمة الزراعية والصناعية فى كل من الانتاج والناتج المحلى ، وبالتالى انخفاض قدرة القطاعين على الوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلى ، وزيادة الاعتماد على الخارج وعجز ميزان المدفوعات الجارية ، ناهيك عن تأثير اقساط وفوائد تلك القروض على تفاقم العجز .

ليس هذا فحسب ، بل ان هيكل القروض الخارجية ، يعكس ضعف فاعلية الاقتراض فى البناء الاقتصادى لزيادة الوزن النسبى للقروض قصيرة الاجل وتسهيلات الموردين والقروض العسكرية فى اجمالى القروض حيث تعدى نسبة ٤٧٪ انظر جدول ٨ [٥٠] .

جدول رقم (٨)
هيكل القروض الخارجية

(بالمليون دولار)

	القيمة	منسوبة لاجمالى القروض ٪	منسوبة للقروض المدنية ٪
اجمالى القروض المدنية	٣٨٠٠٠	٧٩٫٣	
اجمالى القروض العسكرية	١٠٠٠٠	٢٠٫٧	
اجمالى القروض الخارجية	٤٨٤٠٠	١٠٠	
القروض قصيرة الاجل	٤٨٠٠	١٠	١٢٫٦
تعديلات الموردين	٨٠٠٠	١٦٫٤	١٢٫١
اجمالى القروض قصيرة الاجل او تسهيلات الموردين	١٢٨٠٠	٢٦٫٤	٩٣٫٧

فقد بلغت التسهيلات المصرفية قيمة ٤٨٠٠ مليون دولار فى ١٩٨٦/٦/٣٠ بنسبة ١٢٫٦٪ من جملة القروض المدنية . ويقصد بها التسهيلات التى حصلت عليها مصر من البنوك التجارية الخاصة لتمويل العجز الموسمى او المؤقت فى حصيلة النقد الأجنبى وهذا النوع من القروض ذو تكلفة عالية حيث يتحدد سعر الفائدة على التسهيلات فى ضوء سعر الفائدة على القروض القصيرة الأجل السائد فى الأسواق العالمية ، كما ان آجالها الزمنية قصيرة وتستخدم فى تمويل السلع الاستهلاكية الضرورية والسلع الوسيطة[٥١] ويلاحظ فى هذا المجال ان ٦٣٫٢٪ من المدفوعات عن الواردات خلال عام ١٩٨٤/٨٣ عن طريق تسهيلات مصرفية قد موّلت سلعا استهلاكية وانظر جدول ١١ [٥٢] اما تسهيلات الموردين فقد وصلت قيمتها الى ٨٠٠٠ مليون دولار بنسبة ٢١٫١٪ من جملة القروض المدنية .. ويقصد بها التسهيلات الائتمانية التى يقدمها الموردون لتوريد السلع وهى مضمونة من جانب الحكومة . ويلاحظ ان تكلفة هذه القروض لاتقتصر على عسر الفائدة وانما توجد اعباء أخرى مثل تكاليف التأمين على القرض . كما ان هذا

النوع من القروض مقيد دائما بالشراء من البلد المقرض ، وكثيرا ماتتجاوز الاسعار التى يتم التوريد على أساسها الأسعار العالمية بما يؤدى الى رفع التكلفة الحقيقية لتسهيلات الموردين الى مستويات مرتفعة[٥٣] .

جدول رقم (٩)

المدفوعات من الواردات من خلال التسهيلات المصرفية

المجموعات الرئيسية للسلع	القيمة بالمليون جنيه	الوزن النسبى
سلع استهلاكية قمح ــ دقيق قمح ــ ذره ــ شاى ــ سكر نبع ــ لحوم ــ دواجن ــ حيوانات حية منتجات البان وبيض وعسل .	١٠٤١٫٨	٦٣٫٢
سلع وسيطة	٤٥٣٫٥	٢٧٫٥
سلع استثمارية	٥٨٫٠	٣٫٥
مبلغ غير موزعة واخرى	٩٤٫٦	٥٫٨
الجملـة	١٦٤٧٫٩	١٠٠٫

اما القروض العسكرية فقد وصلت قيمتها الى ١٠٠٠٠ مليون دولار منها ٤٥٠٠ مليون للولأيات المتحدة الأمريكية ، ٣٠٠٠ مليون للاتحاد السوفييتى وحوالى ٢٥٠٠ مليون لفرنسا واسبانيا ودول أوربية أخرى .

وفضلا عن ان تلك القروض ، لم تضف أية طاقة انتاجية للبناء الاقتصادى ، فانها تزيد من عجز ميزان المدفوعات من خلال الاقساط والفوائد المستحقة سنويا خاصة وان القروض العسكرية منها تم اقتراضها بفائدة مرتفعة وصلت فى القروض الأمريكية الى مابين ١٣٪ و١٧٪ .

وبذلك فان هيكل المديونية الخارجية، يبين ــ من جانب ــ ان ٦٣٫٧٪ من القروض قد وجه لقطاع التوزيع والخدمات . ويكشف ــ من جانب آخر ــ عن ان حوالى نصف القروض توزع على التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين والقروض العسكرية بما يعنى فى النهاية ان الاقتراض لعلاج عجز ميزان المدفوعات أدى الى انفجار ذلك العجز ، بتكريس تشوهات واختلالات البناء الاقتصادى ، لأن الاقتراض توجه لمشروعات البنية التحتية والأستيراد السلعى بالاساس على حساب الانتاج السلعى فى الزراعة والصناعة .

وفى هذا السياق ، تمثل اعباء خدمة الديون من اقساط وفوائد ، أحد العوامل الهامة فى اختلال ميزان المدفوعات . حيث تمثل الفوائد المستحقة سنويا على القروض بندا رئيسيا فى المدفوعات الجارية فى ميزان المعاملات الجارية . كما ان مدفوعات الأقساط تمثل بندا هاما فى ميزان المعاملات الرأسمالية وتشير الاحصاءات الى ان خدمة اعباء الدين من اقساط وفوائد قد قفزت من ٣١١ مليون جنيه عام ١٩٧٤ الى ٤٢٢ مليون جنيه عام ١٩٧٨ الى ١٤٣٦ر٥ عام ١٩٨١/٨٠ الى ١٧٣٨ر٤ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٢٠٠٦ مليون جنيه عام ١٩٨٤/٨٣ انظر الجدول ١٠ [٥٤] .

جدول رقم (١٠)
تطور نسبة عبء الدين الخارجى فى العجز الاجمالى مع العالم الخارجى
(٧٤ — ١٩٨٤/٨٣)

بالمليون جنيه مصرى

السنوات	القيمة	النسبة الى اجمالى العجز ٪	القيمة	النسبة الى اجمالى العجز ٪	اجمالى العجز مع العالم الخارجى (١)+(٢)	نسبة العجز الى اجمالى المدفوعات الجارية ٪
١٩٧٤	٣١١ر٨	٣٩ر٦	٤٧٦ر٥	٦٠ر٤	٧٨٨ر٢	٥٣ر٨
١٩٧٥	٢٩٢ر٢	٢٤ر٥	٨٩٩ر٨	٧٥ر٥	١١٩٢ر	٥٩ر٥
١٩٧٦	٣٨١ر٦	٤٣ر٨	٤٩٢ر٤	٥٦ر٣	٨٧٣ر٠	٤٣ر٧
١٩٧٧	٤٢٢ر٠	٥٢ر٨	٣٧٥ر٤	٤٧ر١	٧٩٧ر٤	٣٥ر١
١٩٧٨	٤٧٢ر٥	٥٧ر٣	٣٥٢ر٥	٤٢ر٧	٧٢٥	٣١ر٥
بأسعار الصرف						
١٩٨٠/٧٩	١٠١٠ر٢	٨١ر٤	٢٣١ر٥	١٨ر٦	١٢٤١ر٧	١٩ر٤
١٩٨١/٨٠	١٤٣٦ر٥	٧٠ر٨	٥٩٣ر٦	٢٩ر٢	٢٠٣٠ر١	٢٦ر٦
١٩٨٢/٨١	١٦٤١ر٨	٦١ر٥	.١٠٢٧ر٢	٣٨ر٥	٢٦٦٩ر٠	٣٣ر٩
باسعار الصرف المعلنة فى ١٩٨١/٨/١						
١٩٨٣/٨٢	١٧٣٨ر٤	١٠٠ر٦	(١٠ر٦)	(٠ر٦)	١٧١٧ر٨	١٩ر٨
١٩٨٤/٨٣	٢٠٠٦ر٣	٨٧ر٣	٢٩٠ر٩	١٢ر٧	٢٢٧٩ر٢	٢٣ر٣

ويكفى أن نذكر ان اعباء خدمة الدين أصبحت تمثل الجزء الأكبر من رقم العجز الاجمالى مع العالم الخارجى (يتكون من عجز المعاملات الجارية بالاضافة الى اقساط الديون) . فقد بلغت نسبة اعباء خدمة الدين الى العجز الخارجى ٥٢٫٩٪ عام ١٩٧٧ ثم قفزت الى ٨١٫٤٪ عام ١٩٨٠/٧٩ ثم انخفضت فى عامى ١٩٨١/٨٠ و ١٩٨٢/٨١ الى ٧٠٫٨٪ و ٦١٫٥٪ على التوالى .

غير ان اخطر تداعيات تزايد اعباء خدمة الدين ، هو تناقص صافى تدفقات القروض الجديدة الى الاقتصاد المصرى حيث تلتهم اقساط وفوائد القروض القديمة جزءا متزايدا من تدفقات القروض الجديدة حتى يصبح صافى تدفقات القروض سالبا . ففى عام ١٩٧٧ كان يمثل صافى تدفقات القروض بعد خصم عبء خدمة الدين ٦٠٪ من اجمالى التدفقات ، ثم هبط الى نسبة ١١٫٧٪ عام ١٩٨٠/٧٩ وبدءا من عام ١٩٨١/٨٠ زادت المدفوعات للخارج من اقساط وفوائد القروض عن المتحصلات من تدفقات القروض بقيمة ٢٨٫١ مليون جنيه ثم قفزت القيمة الى ٨٦٠ مليون جنيه عام ١٩٨٤/٨٣ الذى أصبحت فيه مدفوعات خدمة القروض تمثل ١٧٥٪ من تدفقات القروض الجديدة انظر الجدول ١١[٥٥] .

جدول رقم (١١)
التدفق الصافى للقروض طويلة الاجل
(٧٤ ــ ١٩٨٤/٨٣)

القيمة بالمليون جنيه

	التدفقات من القروض طويلة الاجل (١)	خدمة الدين العام الخارجى (فوائد + اقساط) (٢)	قيمة التدفق الصافى للفرد من (١) ــ (٢)
١٩٧٤	٢٠٤٫١	٣١١٫٥	ــ ١٠٧٫٧
١٩٧٥	٤٥٤٫٧	٢٩٢٫٢	+ ١٦٢٫٥
١٩٧٦	٤٨٧٫٧	٣٨١٫٦	+ ١٠٦٫١
١٩٧٧	١٠٧١٫٩	٤٢٢٫٠	+ ٦٤٩٫٩
١٩٧٨	٧٧٩٫٨	٤٧٢٫٥	+ ٣٠٧٫٣
باسعار الصرف الموحدة			
١٩٨٠/٧٩	١١٤٤٫٦	١٠١٠٫٢	+ ١٣٤٫٤
١٩٨١/٨٠	١٤٠٨٫٤	١٤٣٦٫٥	٢٨٫١
١٩٨٢/٨١	١٢٠٥٫٤	١٦٤١٫٨	ــ ٤٣٦٫٤
باسعار الصرف المعلنة فى ١٩٨١/٨/١			
١٩٨١/٨٢	١٤٢٠٫٩	١٧٣٨٫٤	ــ ٣١٧٫٥
١٩٨٤/٨٣	١١٤٥٫٩	٢٠٠٦٫٣	ــ ٨٦٠٫٤

ويعنى ذلك انه مع زيادة الأقساط والفوائد عن التدفق الاقتراضى الجديد يصبح صافى التدفق الاقتراضى سالبا بما يعنى عقد قروض جديدة لسداد عبء القروض القديمة ثم يزيد عبء القروض القديمة عن تدفقات القروض الجديدة ، وفى هذه الحالة يتدخل المقرضون (حكومات) أو (مؤسسات مالية) باملاء شروطهم لضمان سداد مستحقاتهم وهى الحالة التى وصلت اليها مصر فى السنوات الأخيرة .

وانبنى على كل ذلك ، أن أصبحت مشكلة الاقتراض مشكلة هيكلية فى الاقتصاد المصرى . فاختلالات وتشوهات البناء الاقتصادى تؤدى الى اللجوء للتمويل الخارجى ويكرس التمويل الخارجى اختلالات وتشوهات البناء الاقتصادى ، وتكون النتيجة زيادة العجز الخارجى بتراكم اعباء خدمة الدين من اقساط وفوائد ، بما يؤدى الى الاقتراض الجديد لعلاج العجز الخارجى (أقساط الديون + العجز الجارى) .. وهكذا وبذلك اصبح الاقتراض الخارجى آلية لاعادة انتاج العجز وتفاقمه ، وأصبح البناء الاقتصادى يدور فى دائرة مغلقة من العجز والاقتراض الخارجى .

وأفضت الزيادة المتفجرة فى الاقتراض الخارجى الى زيادة المديونية الخارجية بدرجة كبيرة حتى تجاوزت الناتج المحلى الاجمالى وأصبح عبء خدمتها من أقساط وفوائد يلتهم مايقدر بأكثر من ٤٠٪ من حصيلة الصادرات فى ٣٠ يونيو ١٩٨٦[٥٦] **والدلالة التى تعينها هذه النسبة المرتفعة للمديونية الخارجية فى الناتج المحلى الاجمالى ، انما تعبر عن مدى تزايد اعتماد مصر على التمويل الخارجى لمشروعات التنمية وتمويل الواردات من السلع الغذائية والوسيطة والاستثمارية اى تعميق التبعية. كما أن زيادة عبء خدمة المديونية الخارجية من أقساط وفوائد يمثل اقتطاعا من الناتج القومى للدول والهيئات الدائنة وفاء للالتزامات الخارجية . وحين تصل نسبة عبء خدمة المديونية الخارجية الى ٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى وفق تقدير البنك الدولى[٥٧] ، فان معنى ذلك أن عبء خدمة المديونية قد أصبح يبتلع معدل النمو الاقتصادى الذى يقدره المسئولون بنسبة ٧٪ أيضا أى أن ثمار التنمية المزعومة يجنيها الدائنون أو بمعنى آخر ، أصبح الاقتصاد المصرى يدار لصالح الدائنين المالكين .**

والدائنون هم : الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١ر٢٥٪ من الدين الخارجى والدول الأوربية واليابان وكندا بنسبة ٣٠٪ والحكومات والصناديق العربية والاسلامية بنسبة ٧ر٢٠٪ ثم البنك الدولى وصندوق النقد ومؤسسات التمويل الاقليمية بنسبة ١٠٪ ثم دول الكتلة الشرقية بنسبة ١ر٣٪ وذلك وفقا لرصيد الدين الخارجى حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٦[٥٨] .

ويعنى ذلك ، أن الدول الدائنة هى بالاساس مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة .

وضمن هذا السياق ، يكون المعنى المباشر زيادة تبعية مصر للسوق الرأسمالية العالمى من

ناحية تقييد القروض بشراء سلع ومعدات مصدرها الدولة صاحبة القرض أو بمشروعات محددة .

ويكون المعنى الآخر ، تدخل الدول الدائنة بواسطة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لتعميق التبعية للمركز الرأسمالى وادارة الاقتصاد لصالح الدائنين .

ويكون المعنى الأخير ، زيادة الارتباط السياسى والعسكرى بركاب الاستراتيجية الأمريكية والغربية .

هوامش (١)

(١) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال للتبعية ٧٤ ـــ ١٩٧٩ ، الطبعة الأولى ، دار الكلمة ودار الوحدة ، بيروت ١٩٨١ .

(٢) حول الفرق بين التأميم والتشريك :

Oscar Lange, Papers in Economics and Sociology, Pergamon press, London and P W N Warszawa, 1970.

(٣) يصف د. اسماعيل صبرى عبد الله التجربة الناصرية بأنها تجربة انتقالية الى الاشتراكية انظر : اسماعيل صبرى عبد الله ، تنظيم القطاع العام : الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

(٤) روبرت مابرو وسمير رضوان ، التصنيع فى مصر ١٩٣٩ ـــ ١٩٧٣ : السياسة والأداء ترجمة د. صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣ .

(٥) د. رمزى زكى ، إختلال التوازن العام : نظرة كلية ، ورقة مقدمة الى المؤتمر الاقتصادى القومى ، فبراير ١٩٨٢ .

(٦) البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، العدد الثالث / ١٩٦٧ .
البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، الأعداد ١ ـــ ١٩٧٠/٤ .

(٧) ف .أ . لوتسكيفتش ، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادى ١٩٥٢ ـــ ١٩٧١ ، ترجمة د. سلوى أبو سعد ، ود. واصل بحر ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ١٩٨٠ .

(٨) ف .أ . لوتسكيفتش ، عبد الناصر ... م .س .ذ

(٩) Khalid Ikram, Economic Management in a Period of Transition, Aworld Bank Country Economic Report. The Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, 1980.

(١٠) البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، العدد الثانى / ١٩٧٣ .

(١١) البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، العدد الثانى / ١٩٧٢ .

(١٢) معهد التخطيط القومى ، تطور التجارة الخارجية ٥٩٠٠ / ١٩٦٠ ـــ ١٩٧٥ ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

(١٣) تاديوش تيودورفيتش ، الاتحاد السوفيتى وجمهورية مصر العربية : التعاون الاقتصادى المثمر ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

(١٤) د. على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر (٥٢ ـــ ١٩٧٧) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

(١٥) د. على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما .. م .س .ذ

(١٦) معهد التخطيط القومى ، تطور التجارة الخارجية م .س .ذ

(١٧) د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، بدون تاريخ .

(١٨) د. على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما .. م .س .ذ

(١٩) د. حسين عمر ، التخطيط الاقتصادى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

(٢٠) Khalid Ikram, Economic Management... Op-cit.

(٢١) د. جلال أمين ، محاولة لتفسير تحول الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ١٩٦٥ ـــ ١٩٨٥ ، ورقة

مقدمة الى المؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٦ — ٢٨ مارس ١٩٨١ .

(٢٢) د. مصطفى السعيد ، الانفتاح الاقتصادى واستراتيجية الاعتماد على الذات .. المرجع السابق ذكره .

(٢٣) د. جلال أمين ، محاولة لتفسير تحول الاقتصاد المصرى .. م .س .ذ

(٢٤) د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير .. م .س .ذ

(٢٥) على سبيل المثال :

كريم مروة ، كيف نواجه الأزمة ، دار الفارابى ، بيروت ، ١٩٧٤ .

د. رفعت السعيد ، تأملات فى الناصرية ، ط ٢ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٩ .

(٢٦) أمين هويدى ، حروب عبد الناصر ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٧ .

(٢٧) د. جلال أمين ، محاولة لتفسير تحول الاقتصاد المصرى ... م .س .ذ

(٢٨) T. Szentes, The Political Economy of Underdevelpment, Budapest, 1973.

(٢٩) مجلس الشورى ، تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار ، دور الانعقاد العادى الخامس ، ١٩٨٥ .

(٣٠) د. فوزى حليم رزق . امكانية تحقيق الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية الرئيسية فى الخمس سنوات المقبلة ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين ، نوفمبر ١٩٨٦ .

(٣١ ، ٣٢) معهد التخطيط القومى ، تخطيط التجارة الخارجية ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٨٥/٨٤ ، مذكرة ١٩٨٦/١٤٢١ .

(٣٣) عن الاتجاه الريعى للاقتصاد :

د. محمد دويدار ، مبادىء الاقتصاد السياسى ، الطبعة الرابعة ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

د. محمد دويدار ، الاتجاه الريعى للدولة ، محاضرة ألقيت فى الجمعية المصرية للإقتصاد والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

(٣٤) معهد التخطيط القومى ، تخطيط التجارة الخارجية .. م .س .ذ

(٣٥) د. عبد المنعم القيسونى بيان نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية أمام مجلس الشعب ، مضبطة جلسة ١٩٧٧/٥/٢٨ ، الفصل التشريعى الثانى .

(٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩) Khalid Ikram, Economic Management.. Op-Cit.

(٤٠) الجهاز المركزى للمحاسبات ، تقرير عن المديونية الخارجية لمصر فى ١٩٨٤/٦/٣٠ ، والسياسات المؤثرة عليها ، سرى جدا .

(٤١) الجهاز المركزى للمحاسبات ، تقرير عن المديونية الخارجية .. م .س .ذ

(٤٢) البنك المركزى ، التقرير السنوى المقدم لمجلس الشعب من الأوضاع النقدية والائتمانية خلال العام ١٩٨٢/٨١ .

(٤٣) وزارة الاقتصاد والتعاون الدولى ، بيان اجمالى بموقف استخدام القروض والمنح المقدمة لـ ج .م .ع وفقا للمركز ١٩٨١/٦/٣٠ .

(٤٤) د. عبد المنعم القيسونى ، دراسة عن الوضع الحالى للاقتصاد المصرى وبعض الاقتراحات الخاصة باصلاح مساره ، دراسة مقدمة للمؤتمر الاقتصادى القومى ، فبراير ١٩٨٢ .

(٤٥) IBRD, Egypt: Issues of Trade and Investemtn Planning, Report No. 4136-EGT, October 1982

Washingtjon: IBRD, 1982 Vol. 1: An Economy-Wide Perspective.

(٤٦) World Bank, A.R.E; Current Economic Situation and Growth Prospects, Report No. 4498-EGT, October 5, 1983.

(٤٧) IMF, A.R.E, Recent Economic Developments, 1985, IMF, A.R.E, Staff Report Prepared by the Staff Represenlives for the 1986 Cnsultation with A.R.E, June 1986.

(٤٨) مجلس الشورى، تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سياسيات الاستثمار.. م.س.ذ

(٤٩) مجلس الشورى، تقرير لجنة الشئون المالية.. م.س.ذ

(٥٠) محسوبة من:

(٥١) الجهاز المركزى للمحاسبات، تقرير المديونية الخارجية لمصر فى ١٩٨٤/٦/٣٠

(٥٢)

(٥٣) .. م.س.ذ

(٥٤)

(٥٥)

(٥٦) د. ابراهيم شحاته، برنامج للغد: تحديات وتطلعات الاقتصاد المصرى فى عالم متغير، محاضرة القيت فى العيد الفضى لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريعة ــ يناير ١٩٨٧.

(٥٧) د. ابراهيم شحاته، برنامج للغد.. م.س.ذ

(٥٨) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، ١٩٨٦/٨٥.

(٢) صندوق النقد الدولى وصناعة التبعية

مازال البعض فى مصر يعتقد « ان صندوق النقد هيئة دولية تساعد دول العالم الثالث على تشخيص اسباب متاعبها المالية والاقتصادية ، وتعينها على اتباع خطوات الاصلاح المالى والاقتصادى »[١] .

ويأتى ذلك فى الوقت الذى تشتد فيه حدة انتقادات البلدان النامية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، لتشخيص واصلاح صندوق النقد المزعومين وهى انتقادات لم تعد قاصرة على الدوائر الاكاديمية ، بل تخطتها لتصبح قاسما مشتركا فى مؤتمرات القمة والمحافل الدبلوماسية لتلك البلدان . فقد ابرز اعلان قرطاج للدول المدينة فى أمريكا اللاتينية (١١ دولة) عدم حماسها لتنفيذ « الاصلاحات الاقتصادية التى يطلبها صندوق النقد نظرا لارتفاع تكلفتها الاجتماعية والسياسية »[٢] كما انتقد رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز ، فى قمة هرارى ١٩٨٦ ، السياسات التى يقرها صندوق النقد الدولى ، وقرروا عدم ملاءمتها لانها فشلت فى أن تأخذ فى الاعتبار متطلبات التنمية الاجتماعية طويلة الأجل للدول النامية[٣] . وقال كينيث كاوندا رئيس زامبيا « ان صندوق النقد لايلقى بالا لما إذا كنت تعانى من الملاريا الاقتصادية أو البلهارسيا أو الأرجل المكسورة . فلسوف يعطيك دائما شراب الكينين »[٤] .

وهكذا ، لم تعد تنطلى على البلدان النامية اللغة الاكلينيكية التى يحلو لأصحاب صندوق النقد وحليفه البنك الدولى وانصارهما التحدث بها .

وأصبح واضحا دور الصندوق وحليفة كآلية متقدمة لفتح وتكييف اقتصاديات البلدان النامية لمقتضيات التراكم الرأسمالى فى المركز الرأسمالى ، واعتصار مجتمعاتها لضمان سداد متأخراتها من الديون لاستمرار انتعاش الرأسمالية العالمية فى ازمتها المعاصرة .

صندوق النقد آلية للتبعية

كان من نتائج الكساد العظيم (٢٩ — ١٩٣٣) ، وخروج معظم الدول عن نظام الذهب ، أن انعدم الاستقرار فى اسعار الصرف ، وتدهور تبعا لذلك نظام المدفوعات الدولى . ولجأت الدول ازاء

ذلك الى اقامة الحواجز الجمركية وفرض القيود الكمية على الواردات وفرض الرقابة على الصرف ، وعقد اتفاقات الدفع الثنائية لضمان توازن موازين المدفوعات(٥) .

واستمر هذا الاضطراب حتى دعت الولايات المتحدة الأمريكية الى عقد مؤتمر بريتون وودز فى الفترة من ١ حتى ٢٢ يوليو ١٩٤٤ . وفى هذا المؤتمر تمت صياغة اتفاقيتى صندوق النقد والبنك الدولى للتعمير والتنمية. وبذلك ، أصبح الدولار مع الذهب اساس النظام النقدى الدولى . وقدم صندوق النقد الاطار المناسب للولايات المتحدة لتصبح بديلا للدول الاستعمارية السابقة . فغداة الحرب العظمى الثانية كانت كل افريقيا وتقريبا ماتزال خاضعة للجنيه الاسترلينى والفرنك الفرنسى ، وكانت دول أمريكا اللاتينية خارج اطار السيطرة النقدية الخارجية . وهكذا ، ضمن انضمام دول افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية للصندوق ، تثبيت اقدام الدولار الأمريكى فيها ، كما ضمن بقاء التصرفات النقدية للمحيط (البلدان النامية) خاضعة لحاجات عمل المركز الرأسمالى(٦) .

ودونما شك تعكس القوى التصويتية وميكانزم الأداء فى الصندوق ، تلك الحقيقة دون مواربة . فاذا كان الصندوق يدار رسميا بواسطة مجلس محافظين تمثل فيه الحكومات الأعضاء كلها ، الا ان سلطة القرار داخل الصندوق تتركز فى المديرين التنفيذيين(٧) . فمجلس المحافظين لايجتمع سوى مرة واحدة سنويا ، ويفوض سلطاته الى مجلس المديرين ، الذى يتكون من مدير الصندوق ونائبه و ٢٢ مديرا تنفيذيا منهم ٧ مديرين يمثلون الدول دائمة العضوية (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، المانيا الاتحادية ، فرنسا ، اليابان ، الصين الشعبية ، المملكة العربية السعودية) ، والباقون يتم انتخابهم بحيث يمثل كل منهم مجموعة من الدول : أى أن ٧ مديرين يمثلون ٧ دول من ١٤٨ دولة هى مجموع الدول الاعضاء فى الصندوق.، و١٥ مديرا يمثلون ١٤١ دولة .

وعلى الجانب الآخر ، تحتسب اصوات كل دولة على اساس حصتها فى الصندوق ، فتحوز الولايات المتحدة ١٩٫٢٩٪ من اجمالى الأصوات ، كما تمثل ١١ دولة رأسمالية متقدمة ٦٥٫٥٪ من القوة التصويتية ، فيما تصل القوة التصويتية للدول الأفريقية مجتمعة الى مايزيد قليلا عن ٣٪ ولايضم الصندوق سوى ثلاث دول من المعسكر الاشتراكى هى الصين ، والمجر ، ورومانيا(٨) .
وتحتسب القوة التصويتية على اساس ان لكل دولة عضو ٢٥٠ صوتا يضاف اليها صوت واحد لكل ١٠٠ ألف دولار من حصتها(٩) كما يتوقف مقدار ما للدولة من حق فى السحب على موارد الصندوق حسب حصتها ، فاذا كان طلب السحب فى حدود الشريحة الذهبية للعضو (٢٥٪ من حصته) لايستطيع الصندوق ان يمانع فى طلب السحب(١٠) .

ولذلك فان الدول الغنية الأعضاء بالصندوق ، هى التى تستطيع ان تستأسد بالنصيب الأكبر من حقوق السحب العادية ، لمواجهة العجز المؤقت فى موازين مدفوعاتها ، نظرا لكبر حصصها بالصندوق . ونفس الشيء يمكن ان يقال بالنسبة لحقوق السحب الخاصة (المقومة بالعملات الأوربية) لمواجهة العجز الخطير فى موازين المدفوعات ، وكذلك التسهيلات الموسعة ، والتمويل

التعويضى ، والتسهيلات البترولية[11] .

ولايقف الامر عند حد استئثار المراكز الرأسمالية بالقوة التصويتية والتسهيلات الائتمانية للصندوق بالمقارنة بالبلدان النامية . فقد عكست سطوة الولايات المتحدة على الصندوق ، انحيازا سياسيا واضحا فى موافقاته على القروض . ففى عام ١٩٧٧ سهلت حصول الحكومة اليمينية فى الأرجنتين على قرض بقيمة ١٩٤ مليون دولار ، دون الحاجة لاشتراط خفض الانفاق الحكومى . وفى ذات الوقت أجبرت كل من بيرو وجاميكا على استيفاء معايير صارمة لضغط الانفاق العام بحجة السيطرة على التضخم[12] وفى نفس العام ، سهلت الولايات المتحدة ، حصول الحكومة العنصرية فى جنوب افريقيا على قرض بقيمة ٤٦٥ مليون دولار لتغطية اعباء تزايد الانفاق على الجيش والبوليس ، فيما كانت تعلن انها تتبنى سياسة معادية للعزل العنصرى[13] وهكذا ، يتضح لنا مدى سيطرة المركز الرأسمالى على عملية صنع القرار فى صندوق النقد ، ومن ثم على النظام النقدى الدولى بما يخدم مصلحته .

وماذا عن دور الصندوق فى فرض التبعية على البلدان النامية ؟ من الوضوح ، لدرجة البداهة ، ان صندوق النقد بما لديه من تسهيلات تمويلية ، يقدم نفسه كبنك عالمى للائتمان قصير الأجل اى لاقراض اعضائه لمواجهة العجز المؤقت فى ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار (التكييف الاقتصادى) وفى هذا الاطار ، يقوم بعمليات تكييف اقتصاد البلد المعنى من خلال مايسمى برنامج التكييف المتضمن فى خطاب النوايا بين الصندوق والبلد الذى يسعى لتمويل العجز فى ميزان مدفوعاته حيث تلتزم الحكومة المعنية بمجموعة من الاجراءات خلال مدى زمنى محدد ، ويراقب الصندوق تنفيذها . ويتوقف قرار الصندوق بتسييل الشرائح الائتمانية أو وقفها ، على مدى الجدية فى تنفيذ الاجراءات[14] .

ويتضمن برنامج التكييف حزمة نمطية من السياسات : خفض قيمة العملة وتحرير التجارة الخارجية ، الحد من عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الضرائب والغاء الدعم السلعي وزيادة اسعار منتجات القطاع الاقتصادى للدولة وخدمات الحكومة ، وتحرير الأسعار الداخلية ، وفرض قيود على التوسع الائتمانى وزيادة سعر الفائدة على الودائع ..

وبذلك يمثل البرنامج ، وصفة ايديولوجية رأسمالية ، هدفها تبعية البلدان النامية للرأسمالية العالمية بفتحها امام صادرات ورؤوس اموال المركز الرأسمالى ، واعادة تخصيص الموارد فى البلدان النامية بما يحقق ادماجها فى السوق الرأسمالية العالمية .

وقد أبرزت تجربة السنوات الأخيرة ، دورا متزايدا لصندوق النقد فى هذا المجال. فقد ابرم الصندوق مابين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٤ عدد ٩٤ اتفاق تثبيت / تكييف منها ٩٢ اتفاقا بنسبة ٩٨٪ اشترطت فرض قيود على التوسع الائتمانى ، ٥٢ اتفاقا بنسبة ٥٥٪ تضمنت تحرير اسعار الصرف وتحرير الرقابة على

النقد، ٨٣ اتفاقا بنسبة ٨٨٪ نصت على اجراءات بالنسبة للأجور والأسعار (تجميد الأجور وتحرير الأسعار) ، ٨٦ اتفاقا بنسبة ٩١٪ لم تخل من فرض قيود على الانفاق / الحكومى الجارى (دعم السلع الاساسية ، التعليم ، الخدمات الاجتماعية) ٦٩ اتفاقا فرضت ضرائب غير مباشرة على السلع والخدمات مقابل ٣٢ اتفاقا تعرضت للضريبة على الشركات(١٥) .

وقد تمخضت ازمة المديونية العالمية فى تطوراتها الأخيرة ، عن « الدور الخطير الذى أصبح يلعبه الصندوق سواء كدائن مباشر أو كوسيط بين الدائنين والدول المدينة فى عمليات اعادة جدولة الديون ، او كمانح لشهادات الصلاحية فى سوق الاقتراض التجارى » .

فمن ناحية أولى ، قفز مجموع التسهيلات الصافية المشروطة التى قدمها الصندوق للبلدان النامية ، من ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ الى ١٢٤٠ مليون دولار عام ١٩٨٣ — وبذلك ارتفع نصيب الصندوق بشكل واضح فى اجمالى الديون الخارجية المستحقة على تلك البلدان الى حوالى ٣٠ ألف مليون دولار — عام ١٩٨٦(١٦) .

ومن ناحية ثانية ، تشترط الدول الدائنة ، لاعادة جدولة دين البلد المدين ، ان يتوصل الأخير الى اتفاق مع صندوق النقد الدولى على وضع برنامج للتكييف الاقتصادى وبمقتضاه يتدخل الصندوق بالاجراءات التى تضمن تكييف البلد المدين لمقتضيات تسديد الديون أى اعتصاره من اجل ان يتمكن من دفع اعباء ديونه من خلال سياسات انكماشية . بخفض الانفاق والاستثمار والاستهلاك وخفض قيمة العملة ولأن تلك السياسات ، لاتجدى وحدها فى خدمة اعباء الديون ، يتدخل الصندوق لتسهيل استدانة البلد المدين من جديد لسد فوائد واقساط الديون السابقة .

ومن ناحية ثالثة ، وبعد انفجار ازمة الديون المصرفية العالمية ١٩٨٢ ، أصبحت البنوك التجارية الأجنبية ، تفضل ان تتعامل مع الدول التى عقدت اتفاقات مع صندوق النقد وأبدت موافقتها على الأذعان لشروطه(١٧) .

وهكذا ، تحول صندوق النقد الدولى ، الى اداة امبريالية فى يد المتروبول الرأسمالى فى ازمته المعاصرة لتكييف اقتصاديات البلدان النامية لتتحول الى اقتصاديات سوق تابعة . ومع انفجار ازمة المديونية العالمية اصبح الصندوق اداة لاعتصار التوابع المدينة لحساب المركز الرأسمالى الدائن ثم اداة لتيسير آلية اعادة تكييف التوابع مع اعادة جدولة الديون واعادة الاقراض .

وماذا عن البنك الدولى ؟

لما كان صندوق النقد بنكا ماليا للاقراض قصير الاجل ، فان البنك الدولى قد انشىء للاقراض طويل الاجل والاهتمام بمشاكل التنمية والتعمير ولذلك فانه لضمان قروضه يتدخل فى اهداف التنمية ويساهم من خلال خبرائه فى وضع خطط التنمية فى عدد كبير من البلدان النامية وتوزيع الاستثمارات

على القطاعات المختلفة . ويكفي ان نسوق هنا ماكتبه احد خبراء البنك بيتر رايت : « والبلد الذى يستحق الاقراض هو ذلك البلد المستعد لتبنى تغيرات مناسبة فى سياسته وبرامجه وذلك لتمكين اقتصاده من التكيف خلال فترة معقولة وفقا لتغيرات البيئة الدولية . وربما ينبغي تعديل تركيب برنامج الاستثمار العام بهدف اعطاء اهمية اكبر للاستثمارات سريعة العائد ، ولتشجيع الاستخدام الفعال للطاقة الموجودة . وقد يستلزم الامر كذلك احداث تغيرات فى اسعار المنتجات الزراعية بهدف انعاش الانتاج المحلى .. وربما تحتاج التعريفات الجمركية الى اعادة النظر ، وان تقل سيطرة مراقبة الاستيراد كجزء من برنامج طويل الأمد لخلق صناعة اكثر قدرة على المنافسة . كذلك قد يكون ضروريا توفير حوافز خاصة أو على الأقل ازالة العوائق لتنشيط الصادرات أو فى بعض الأحوال لاحلال الواردات . وان يعاد تنظيم المؤسسات العامة وان تدعم ادارتها لتلافى الاسراف واللافعالية . ومهما يكن نوع البرنامج فلابد وان تتخذ قرارات سياسية صعبة وسوف يكون تنفيذها محكا للقدرات الادارية للحكومة المعنية[١٨] .

ومن جانب آخر ، يقوم البنك بمشاركة رأس المال الخاص ورأس المال الأجنبى فى البلدان النامية ، فى المشروعات من خلال مؤسسة التمويل الدولية التابعة له . ومنذ عام ١٩٨٥ ، يقوم البنك باجتذاب القروض من الحكومات والبنوك التجارية الرأسمالية . واستطاع فى هذا الاطار ، تدبير مبلغ ٣٥٨٠٠ مليون دولار من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٤[١٩] .

ومنذ عام ١٩٨٠ ، أصبح البنك الدولى يقوم بتمويل التكييف الهيكلى : تكييف السياسات والبرامج الاقتصادية مع المتغيرات الدولية . أى خفض عجز ميزان المدفوعات الى المستوى المتوقع لتدفق رأس المال الأجنبى[٢٠] وخلال الفترة بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٤ افادت ١٦ دولة من هذا البرنامج من خلال ٢٢ قرضا قيمتها ٤٥٠٠ مليون دولار[٢١] . كما يتدخل البنك كطرف ، فى اعادة جدولة ديون البلدان المدينة ، سواء من خلال نادى باريس ، أو من خلال تكوين « مجموعة استشارية » ، تضم الدول الدائنة ، ويقوم بوضع نظام سداد المدين لاقساط وفوائد الديون .

وهكذا يرتبط عمل البنك الدولى بعمل صندوق النقد الدولى ، وعلى حد تعبير هيرويوكى هينو أحد خبراء البنك : « من المسلم به ان البنك يتحمل المسئولية الأولى عن (وضع) وسلامة برامج التنمية وتقييمها بما فى ذلك اولويات التنمية . فى حين ان الصندوق يتحمل المسئولية الأولى عن تكييف الاختلالات المؤقتة فى موازين المدفوعات .. ومن ثم فان التعاون بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى يرجع الى الارتباط بين التكييف المؤقت الذى يقوم به الصندوق والتكييف الهيكلى الذى يقوم به البنك »[٢٢] .

لذلك تعد عضوية الصندوق شرطا مسبقا للانضمام للبنك ، والدولة التى تنتهى عضويتها فى صندوق النقد تفقد عضويتها فى البنك بعد ثلاثة شهور .

ولذلك ايضا تتحرك المؤسسات فى تنسيق تام ، يمتد من المناقشات غير الرسمية الى تبادل الوثائق

الرسمية ، قبل البعثات الى البلد المعنى وبعدها ، وبعد كتابة التقارير وقبل اقرارها . والى حد تشكيل بعثات مشتركة او وجود ممثل لاى من المؤسستين ضمن بعثة المؤسسة الأخرى(٢٣) .. ترابط فى الحركة بين الصندوق والبنك .. وطبقا لحديث مدير صندوق النقد السابق دى لاروزييه امام اتحاد بنوك التجارة الخارجية الأمريكية : وانه فى عام ١٩٨٠ قام البنك بدور فعال فى المفاوضات بين الصندوق والبنوك التجارية من ناحية ، وكل من شيلى واورجواى من ناحية أخرى . بل وقام الصندوق والبنك بالاشتراك فى رسم برامج التكييف الاقتصادى فى كل من كولومبيا وكوستاريكا وساحل العاج وإكوادور وغانا والهند ومدغشقر وتركيا وزائير وشيلى وأورجواى(٢٤) .

ترابط فى الحركة من اجل هدف واحد : تكييف اقتصاديات البلدان النامية لغزوها وضمها كتوابع للمركز الرأسمالى العالمى .

ورغم ترويج خبراء البنك « لحرفيه » موقفه الا ان سياساته وتوزيعات قروضه تدحض ذلك تماما . ولم يقتصر الامر على كون البنك اداة للتبعية الاقتصادية . بل تحول البنك الى اداة سياسية فى يد الامبريالية الامريكية .. ففى عام ١٩٥٦ ، تراجع البنك عن اقراضه لمصر لتمويل مشروع السد العالى لرفضها سياسة الأحلاف والتكتلات العسكرية (الامريكية) . وفى عام ١٩٧٨ تدخل الرئيس الأمريكى لمنع قروض البنك المقدمة الى كوبا وأنجولا وموزمبيق وفيتنام وكمبوديا ولاوس وأوغندا . وفى عام ١٩٧٩ اسفر فحص مخصصات قروض البنك عن ان ٥٦٪ منها خصصت لعشر دول تربطها علاقات خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية(٢٥) .

مصر وصندوق النقد : التكييف من اجل التبعية

فى مايو ١٩٧٤ ، بدأ صندوق النقد الدولى دوره فى تكييف الاقتصاد المصرى فى حقبة الانفتاح . وتزامن ذلك مع بدء تدشين سياسة « الباب المفتوح » اقتصاديا بموجب القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، الذى فتح أبواب الاقتصاد المصرى للاستثمار الأجنبى ، منفردا أو بالشراكة مع رأس المال المحلى (الخاص والعام) ، مزودا من الضمانات والاعفاءات والامتيازات ، بما يفيد بدء تنازل الدولة المصرية عن سيادتها على الاقتصاد الوطنى .

وفى البدء ، تدخل صندوق النقد الدولى فى الاقتصاد المصرى عام ١٩٧٤ من خلال مسلك الاقراض لعلاج عجز ميزان المدفوعات وسداد متأخرات القروض فقد اشار تقرير البعثة التى زارت القاهرة وقتها الى العجز فى ميزان المدفوعات وتراكم المتأخرات ، ونصح بأن الامر يتطلب اصلاحا جذريا للقطاع الخارجى ليكون مدخلا للاصلاح الاقتصادى . وبالتحديد « طلبت البعثة ان يتسع نطاق السوق الموازية للنقد الأجنبى اتساعا كبيرا كخطوة رئيسية نحو انشاء سعر معدل وحيد للصرف عند مستوى واقعى ، واعادة هيكلة الأسعار فى قطاعات التجارة الداخلية والخارجية »(٢٦) .

وبتفاقم عجز ميزان المدفوعات ، وزيادة المتأخرات الخارجية من التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين عام ١٩٧٥ ، وتحت ضغط النقد والمجموعات الانفتاحية فى الداخل ، اضطرت الدولة الى اصدار عدد من التشريعات والقرارات لتغيير بنيان الاقتصاد المصرى . فصدر القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ الذى صفى المؤسسات العامة للقطاع العام التى تقوم بدور الشركات القابضة التى تتولى التنسيق والمتابعة للشركات التابعة لها . ثم صدر القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ، بعد الغاء المؤسسة العامة للتجارة وبعد الترخيص للقطاع الخاص بالوكالة التجارية ، لالغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية . كما أبيح الاستيراد السلعى من خلال السوق الموازية للنقد وتوسيع نطاق الاستيراد بدون تحويل عمله . ثم صدر القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزى والجهاز المصرفى الذى صفى عمليا دور البنك المركزى فى الرقابة على البنوك والائتمان . ثم صدر القرار رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٧٥ بالغاء قرار تخصيص نشاطات بنوك القطاع العام .

وادت التشريعات والقرارات السابقة مع قانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، الى : فتح ابواب الاقتصاد المصرى للاستثمار الأجنبى ، والغاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية ، وانهاء سيطرتها على النقد الأجنبى ، وتصفية احتكارها للنشاط المصرفى فى اتجاه احتواء رأس المال الدولى للاقتصاد المصرى .

واذا كان عاما ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ يمثلان بدء تكييف صندوق النقد للاقتصاد المصرى مع بدء تدشين سياسية الباب المفتوح ، فان الفترة من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨٧ قد شهدت تغلغل صندوق النقد عبر مسالكه الثلاث معا : الاقراض لعلاج العجز فى ميزان المدفوعات ، ضمان تدفق قروض الحكومات والمصارف العالمية، والتدخل لاعادة جدولة الديون بعد تفاقم متأخرات الاقتصاد والفوائد . وكان الهدف فتح الاقتصاد امام صادرات ورؤوس اموال المركز الرأسمالى ، واعادة تخصيص الموارد فى صالح رأس المال الأجنبى والمحلى التابع له ، وافقاد صانع القرار الاقتصادى سلطته فى التحكم فى سوقه وأسعاره وشروط تجدد انتاجه ، وضمان نزح الفائض الاقتصادى كريع لديون واستثمارات المركز الرأسمالى.. أى تبعية كاملة للمركز الرأسمالى العالمى ويمكن رصد عملية التكييف التى أخضع صندوق النقد، الاقتصاد المصرى لها من خلال استعراض خطابات النوايا التى قدمتها الدولة فى مصر لصندوق النقد .

خطاب نوايا ١٩٧٦

وتضمن برنامجا للتكييف مدته عام واحد (يبدأ من ٢٠ ابريل ١٩٧٧ وينتهى فى ١٩ ابريل ١٩٧٨) ومقابل تسهيل ائتمانى من صندوق النقد بقيمة ١٢٥ مليونا من وحدات حقوق السحب الخاصة (قيمة الوحدة ٢ر١ دولار امريكى) . وشمل البرنامج[٢٧] :

— تخفيض قيمة الجنيه المصرى ، بانشاء سوق تجارية للنقد الأجنبى ، بحيث يعكس هذا السعر قوى العرض والطلب .

ــ ان تتحول واردات القطاع العام وخاصة مستلزمات الانتاج من السوق الرسمية الى السوق التجارية ، وان يطبق سعر السوق التجارية على تحويلات رؤوس الأموال فى اطار قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى ، وان تحسب الرسوم الجمركية بناء على هذا السعر .

ــ ان يصبح القطاع الخاص حرا فى استيراد السلع دون قيود كمية .

ــ تحويل مجموعات من المعاملات بالعمولات الحره القابلة للتحويل من السعر الرسمى الى السعر التجارى مثل صادرات الغزل والنسيج والبصل والثوم والبطاطس وكذلك كافة العمليات غير المنظورة للقطاع الخاص .

ــ الغاء اتفاقات التجارة والدفع الثنائية .

ــ احتواء الانفاق الجارى وزيادة الايرادات بما ينطوى على خفض تكاليف دعم السلع الاساسية مع زيادة حصيلة الضرائب .

ــ زيادة سعر الفائدة لتشجيع المدخرات لتصل الى ١٦٪ عام ١٩٨١ وخفض نسبة التمويل المصرفى من ٧ر٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٧٨ الى ٣٪ عام ١٩٨١ والوسائل المقترحة هى خفض الانفاق العام وزيادة الايرادات العامة .

* وفى السياسة النقدية والائتمانية : « اتباع سياسة انكماشية ، وذلك بخفض معدل الزيادة فى خلق النقود والائتمان وزيادة اسعار الفائدة على الودائع » .

خطاب نوايا ١٩٧٨

وتضمن برنامجا للتكييف مدته ثلاثة أعوام (تبدأ فى ٢٨ يوليو ١٩٧٨ وتنتهى فى ٢٧ يوليو ١٩٨١ ، مقابل ٦٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة اى ٧٢٠ مليون دولار) . وقد شمل البرنامج قسما لما اسماه الاصلاح الهيكلى وقسما ثانيا باجراءات محددة فى المجالات المختلفة علاوة على السياسات المقترحة فى العام الأول للبرنامج(٢٨) .

ــ وحسب الخطاب يقوم الاصلاح الهيكلى على أربع دعائم : القضاء على الاختلال بين الاسعار والنفقات ، وتشجيع الزراعة ومراجعة سياسات التسعير الزراعية وتخفيض دعم السلع الاساسية ، وتغير سياسة التشغيل للحكومة والقطاع العام .

* وبالنسبة للقضاء على الاختلال بين الاسعار والنفقات يؤكد : « ان عملية ترشيد الاسعار ستستمر خلال مدة البرنامج بهدف وضع عمليات شركات القطاع العام على أساس تجارى سليم .

* وبخصوص تشجيع الزراعة يؤكد على « الاهتمام بالتوسع الرأسى : تحسين الرى والصرف ، تطوير خدمات الارشاد الزراعى ، بالاضافة الى مراجعة سياسات التسعير الزراعية » .

* وبصدد الدعم ينص على « تخفيض معدل الزيادة فى الانفاق على الدعم »

* وعن سياسات التوظف فى الحكومة والقطاع العام يتضمن : « ان الاصلاح الهيكلى المقترح يعطى شركات القطاع العام وادارات الحكومة حرية القرار بالنسبة للتوظف » .

ويحدد الخطاب أيضا ، سياسات الحكومة فى المجالات المختلفة السياسة المالية ، والسياسة النقدية والائتمانية ، وسياسة سعر الصرف .

* ففى السياسة المالية يحدد : « ضبط العجز فى الميزانية العامة للدولة خلال مدة البرنامج بحيث تنخفض نسبته الى الناتج المحلى من ٢٧٪ عام ١٩٧٨ إلى ١٦٪ عام ١٩٨١ .

* وفى السياسة النقدية والإئتمانية : « اتباع سياسة إنكماشية ، وذلك بخفض معدل الزيادة فى خلق النقود والائتمان ، وزيادة أسعار الفائدة على الودائع .

* وفى سياسة سعر الصرف : « استكمال عملية نقل كل المعاملات الخارجية لمصر من السعر الرسمى الى السعر التشجيعى فى أول يناير ١٩٧٩ وحتى نهاية البرنامج فى يوليو ١٩٨١ ، تتم كافة المعاملات فى سوق واحدة للصرف .

ويُحرر نظام الصرف من كل القيود باستثناء تلك اللازمة للتحكم فى حركات رأس المال . وانهاء العمل باتفاقات التجارة والدفع الباقية مع الدول الاعضاء فى صندوق النقد الدولى خلال فترة ثلاثة الأعوام ، وكذلك بعض الاتفاقات مع غير الدول الاعضاء » .

خطاب نوايا ١٩٨٧

فى فبراير ١٩٨٧ استكملت المفاوضات بين مصر وصندوق النقد الدولى حول (مسودة) مشروع خطاب النوايا . وكان الكاتب أول من انفرد بالحصول عليها[٩] .

وتشير مقدمة مسودة الخطاب ، الى ان الحكومة استهدفت من خلالها برنامجها للاصلاح الاقتصادى ، زيادة دور عوامل السوق واعطاء دور — متزايد لجهاز الائتمان فى الاقتصاد ، والتحكم فى التضخم من خلال تخفيضات فعالة فى الانفاق الحكومى مع زيادة ايرادات الدولة . كما استهدفت علاج العجز فى ميزان المدفوعات عن طريق ترشيد واردات السلع الاستهلاكية وتشجيع الصادرات . ثم تشير المسوده الى الاجراءات التى اتخذتها الحكومة للاصلاح الاقتصادى مثل : تقليل التعدد فى اسعار صرف الجنيه ، وتقليل عدد السلع المدعمة من الدولة ، وزيادة اسعار البنزين والتعريفة الجمركية الجديدة .

ثم يتطرق « مشروع خطاب النوايا » الى بيان الاجراءات المتفق عليها بين مصر والصندوق ، والمقرر ان تنفذها الحكومة فى ١٨ شهرا تبدأ فى يوليو ١٩٨٧ وتنتهى بنهاية ديسمبر ١٩٨٨[٣٠] .

* فى سياسة سعر الصرف : يؤكد المشروع « الاتجاه لسعر صرف حقيقى للجنيه المصرى . بتحويل تدريجى للمعاملات من مجمع البنوك التجارية الى السوق الحرة ، لمنع التعدد فى اسعار الصرف لتقليل الواردات وتشجيع الصادرات ويعتمد ذلك على دور نشط للبنوك التجارية تحت رقابة البنك المركزى المصرى »

* وفى السياسة النقدية والائتمانية : يشير الى « زيادة تدريجية فى اسعار الفائدة على الودائع

بالبنوك ، وزيادة المدخرات .. » .

* وفى السياسة المالية حدد : « خفض العجز فى ميزانية الدولة من خلال خفض عدد السلع المدعمة بواسطة الدولة ، وخفض نسبته الى الانفاق العام للدولة فى الميزانية . والتحكم فى الانفاق الاستثمارى للحكومة من خلال تشجيع القطاع الخاص ، بالاضافة الى زيادة ايرادات الدولة من الضرائب من خلال الاصلاح الضريبى ، وتحديد اسعار المحاصيل الزراعية فيما عدا القطن وقصب السكر مع زيادة اسعار نصف انتاج السكر الى الأسعار العالمية ». خفض حجم القروض المحلية للهيئات الحكومية وشركات القطاع العام وزيادة اسعار المنتجات البترولية والكهرباء لتقريب الاسعار المحلية من الاسعار العالمية .

* وفيما يتعلق بسياسة الاقتراض تضمن مشروع خطاب النوايا : « ضرورة تقليل الاقتراض من الخارج ، وتحديد سقف للاقتراض السنوى ، والاتفاق مع الدول الدائنة الكبرى لاعادة جدولة الديون » .

وبعد المنحى السردى لخطابات النوايا ، يتبدى لنا ان برامج تكييف صندوق النقد ، تركز على أربعة أهداف : تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية تغيير سياسات التسعير ونظم الاسعار ، تشجيع الصادرات ، والحد من دور القطاع الاقتصادى للدولة ودور راسم السياسة الاقتصادية .

ودون شك ، يعد تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية دون أية قيود ادارية والغاء اتفاقيات الدفع والتجارة ومن ثم الانفتاح على السوق الرأسمالية العالمية ، أهم محاور برنامج الصندوق وفى ذات الوقت أهم المحاور للتكييف من أجل التبعية فالصندوق يطالب بتحرير سعر الصرف (تخفيض قيمة الجنيه المصرى) لعلاج عجز ميزان المدفوعات بإنقاص الواردات الأجنبية (لارتفاع سعرها نتيجة خفض قيمة الجنيه) وزيادة الصادرات المصرية (نتيجة انخفاض سعرها فى السوق العالمية بعد خفض قيمة الجنيه) . غير ان الصندوق لايأخذ فى الاعتبار هيكل الواردات المصرية ، حيث انها فى معظمها اما واردات استهلاكية أو مستلزمات انتاج ضرورية وبالتالى فان ارتفاع اسعارها لايؤثر كثيرا فى تقليل الطلب عليها (طلب عديم المرونة تقريبا) . كما ان زيادة الصادرات غير ممكنة بتخفيض قيمة الجنيه فقط ، لأنها ترتبط بعوامل المنافسة فى السوق العالمية ، ومرونة الجهاز الانتاجى للتحول للانتاج للتصدير او انتاج فائض تصديرى بعد الاستهلاك ... وبالتالى فان خفض قيمة الجنيه لايؤدى الى انقاص الواردات وزيادة الصادرات فى الحالة المصرية ومن ثم يأتى تحديد التجارة الخارجية من القيود الادارية ليزيد من تدفق الواردات الأجنبية خاصة من السلع المعمرة والسلع الكمالية . ويؤدى العجز المستمر فى ميزانية الدولة فى مصر الى تضخم مستمر أى زيادة فى وسائل الدفع (النقود واشباه النقود) تفوق عرض السلع والخدمات ومن ثم الى زيادة الطلب على السلع المعروضة ، ونتيجة لنقص الانتاج المحلى يكون الاتجاه للاستيراد بحيث تكون النتيجة فى النهاية فتح السوق المصرية للواردات من المركز الرأسمالى .

وعلاوة على ذلك ، يؤدى خفض قيمة الجنيه المصرى الى زيادة عبء المديونية الخارجية من اقساط وفوائد ، حيث ترتفع قيمته الاسمية بالدولار الى قيمة حقيقية اكبر كحصة من الناتج المحلى كما يعطى خفض قيمة الجنيه نفس الميزة فى عمليات تحويل الأرباح ونقل الموارد . وهكذا يمكن القول ان « التخلى عن سياسات الرقابة على الصرف والضوابط الموضوعة على التجارة الخارجية ــ وهى السياسات التى وضعت من اجل تقليل العجز فى ميزان المدفوعات ومن اجل توفير النقد الأجنبى تنقلب الى نقيضها لتصبح سببا فى تفاقم هذا العجز وسبباً اساسيا فى ندرة النقد الأجنبى . ومن هنا فليس الهدف من فرض هذه السياسات هو تقليل العجز فى ميزان المدفوعات وحل مشاكل النقد الأجنبى ، بل فى الحقيقة فتح البلاد امام صادرات الدول الرأسمالية وفوائض رؤوس اموالها ، وتسهيل عملية نقل الموارد منها الى المراكز »[٣١] .

وبالنسبة للهدف الثانى فى برامج صندوق النقد ، وهو تغيير سياسات التسعير ونظم الاسعار ، فان الصندوق يطلب تحرير اسعار التسويق الزراعى ، ومنتجات القطاع الاقتصادى للدولة ، والخدمات الحكومية ، والطاقة .. بما يعنى ربط جهاز الاسعار فى الداخل بالاسعار فى المراكز الرأسمالية . وحينما يطلب اعمال جهاز السوق (العرض والطلب) فى تخصيص وتوزيع الموارد ، فانما يهدف الى تخصيص الموارد فى صالح المركز الرأسمالى أى تحويل الموارد الى تلك الاستخدامات التى تتميز بميزة نسبية فى السوق الرأسمالية العالمية علاوة على النقل المباشر والآلى لتقلبات الاسعار فى المركز الرأسمالى الى الداخل .

اما الهدف الثالث ، وهو اعادة هيكلة الانتاج القومى لصالح التصدير . فان الصندوق يضمن بذلك توفير النقد الأجنبى لسداد المدفوعات للمركز الرأسمالى من ارباح استثماراته وفوائد واقساط قروضه . واذ يطلب الصندوق تخفيض قيمة الجنيه ، وتشجيع الزراعة ، فانه يهدف الى توجيه الاستثمارات لقطاع التصدير .

ولا خلاف على تشجيع التصدير ، ولكن إعادة هيكلة الانتاج لصالح التصدير ، من شأنها ربط الانتاج المحلى بالسوق الرأسمالية العالمية وليس بالسوق المحلى اساسا . كما انها تربط مصير الاقتصاد المصرى بتقلبات السوق العالمى ، وتحول دون ارساء قاعدة اقتصادية مصرية متكاملة . فاما ان يكون انتاج التصدير من خلال التخصص فى مشغولات حرفية يدوية ، أو فى محاصيل زراعية ، واما من خلال التصنيع بالارتباط بعجلة الشركات متعدية الجنسية .

وكهدف رابع ، تسعى برامج تكييف صندوق النقد إلى اضعاف دور القطاع الاقتصادى للدولة من خلال الانحياز الكامل للاستثمار الأجنبى والمحلى الخاص ، ومن خلال ضغط الانفاق الاستثمارى الحكومى ، وافقار منتجه المباشر من خلال خفض دخله الحقيقى ومستوى استهلاكه بزيادة اسعار السلع والخدمات كما تسعى لافقاد السلطة الاقتصادية الوطنية السيطرة على جهاز الأثمان (الصرف ــ الفائدة ــ السلع والخدمات) وعلى جهاز الانتاج وشروط تجدده ، وعلى حركة رأس المال فى الاقتصاد ، لتصبح السلطة الاقتصادية فى النهاية اداة لتقنين تبعية الاقتصاد المصرى للمركز الرأسمالى .

هوامش (٢)

(١) ابراهيم نافع ، نحن والعالم ونحن وأنفسنا ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٨٦ .

(٢) Financial Times, December 17, 1985.

(٣) د. بطرس غالى ، أزمة الديون الخارجية ، السياسة الدولية ، اكتوبر ١٩٨٦ .

(٤) Financial Times, November 6, 1985.

(٥) على نجم ، صندوق النقد الدولى : وظائفه ونظامه ومساعداته للدول الاعضاء ، محاضرة غير منشورة ، البنك المركزى المصرى ، مارس ١٩٦٦ .

(٦) د. سمير أمين ، التطور اللا متكافىء : دراسة فى التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية ، ترجمة برهان غليون ، الطبعة الثانية ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٨ .

(٧) Cheryl Payer, The Dept Trap; The I MF and the Third World, New York, Monthley Review, 1974.

(٨) IMF, Annual Report, 1985.

(٩) قارن :

سعيد النجار ، التجارة الدولية ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ٦٣/١٩٦٤ .

محمد زكى شافعى ، مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

زكريا احمد نصر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ١٩٥٣ .

(١٠) محمد زكى شافعى ، التعاون النقدى العالمى الاقليمى والدولى ، معهد الدراسات العربية العالمية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٦٢ .

(١١) حازم منصور ، بعض الحلول المقترحة لأزمة النقد الدولية ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ابريل ١٩٧٣ .

(١٢) Tim Atwater, The IMF and the Third world, Hunger, Washington: National I mpact, 1980.

(١٣) فرانسيس مورلابيه ، جوزيف كولنينز ، ديفيد كينلى ، امريكا وصناعة الجوع ، ترجمة د. حسن أبو بكر ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

(١٤) Cheryl Payer, The Dept trap... Op-Cit.

(١٥) IMF, Annual Report, 1985.

(١٦) IMF, Annual Report, 1986.

(١٧) د. رمزى زكى ، الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية والتصور الموضوعى ، ورقة مقدمة لندورة المديونية والأرصدة العربية فى الخارج ، منتدى الفكر العربى ، عمان ١١ — ١٣ يناير ١٩٨٧ .

(١٨) بيتر رايت ، اقراض البنك الدولى للتكيف الهيكلى ، التمويل والتنمية ، سبتمبر ١٩٨٠ .

(١٩) World Bank, World Development Report, 1985.

(٢٠) بيتر رايت ، اقراض البنك الدولى .. م .س .ذ

(٢١) World Bank, World Dev... Op. Cit.

(٢٢) هبرويوكى هينو ، التعاون بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، التمويل والتنمية سبتمبر ١٩٨٦ .

(٢٣) هيروبيوكى هينو ، التعاون بين صندوق النقد .. م .س .ذ

(٢٤) IMF Survey, June 2, 1986.

(٢٥) فرانسيس مورلابيه وآخرون ، أمريكا وصناعة الجوع .. م .س .ذ

(٢٦) عادل حسين ، صندوق النقد الدولى والانفتاح فى (الانفتاح : الجذور والحصاد والمستقبل) ، المكتب العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

(٢٧) د. على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ٥٢ — ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ .

(٢٨) أنظر :

د. جودة عبد الخالق ، التنمية والاعتماد على النفس والعدالة : تساؤلات من وحى التجربة المصرية فى الاعتماد المشروط على المساعدات الخارجية ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الرابع للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٣ —٥ مايو ١٩٧٩ .

د. جودة عبد الخالق ، مصر وصندوق النقد الدولى : آليات التبعية فى التطبيق ، قضايا فكرية ، الكتاب الثانى ، يناير ١٩٨٦ .

(٢٩) رضا هلال ، مشروع خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولى ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ٩٤٣ ، ٩ فبراير ١٩٨٧ .

(٣٠) تجدر الاشارة الى أن مسودة خطاب نوايا ١٩٨٧ المذكورة لاتمثل الصيغة النهائية بل تمثل أساسا لها .

(٣١) د. رمزى زكى ، مأزق النظام الرأسمالى ، الحلقة ٢١ : مصيدة الديون الخارجية ودورها فى عمليات التكييف الدولية للبلاد المتخلفة ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ٧٣٨ ، ٧ مارس ١٩٧٣ .

القسم الثالث :

قصة مصر وصندوق النقد الدولى

« قلت لمبعوث الصندوق : لو إنصعنا لمطالب صندوق النقد لحدثت ثورة فى مصر . واتصلت بالسفير الأمريكى وحذرته من أن البديل سيكون الاتحاد السوفييتى . وبعدها ، سافر ت مع السادات لمقابلة فورد وكيسنجر وبدأ التحرك ... »

د . أحمد أبو اسماعيل

« إن ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، تاريخ توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل ، هو البدء الحقيقى للانفتاح الاقتصادى واطمئنان رأس المال » .

د . عبد الرزاق عبد المجيد

لم تكتمل ـــ بعد ـــ فصول قصة مصر وصندوق النقد الدولى فى حقبة الانفتاح .. فما يكاد ينتهى فصل حتى يبدأ فصل جديد .... وقد تختلف الشخوص والأدوار والأحداث الا أنها فى النهاية فصول متشابهة لأنه منذ أن بدأت القصة عام ١٩٧٤ ، وشخوص الدراما عاجزة عن أنهائها .

والسر فى ذلك أن مصر لم تقرر ـــ بعد ـــ انهاء القصة ، كما يقف الصندوق دون النهاية لأن توجهات الاقتصاد والسياسة فى مصر وحصادها المر من مديونية خارجية وعجز فى ميزانية الدولة وعجز فى ميزان المدفوعات ، تعدم وجود بديل لصندوق النقد الدولى .

كما يتدخل الصندوق ومعه البنك الدولى والدائنون لتكريس تلك التوجهات الاقتصادية والسياسية .

ورغم ذلك ، تتزايد المديونية وعجز الميزانية وعجز ميزان المدفوعات .. وبتدخل الصندوق ، تتغير وزارات ، ويتبدل وزراء ، وتمر سنوات ثم تعود المشاهد تترى .. تروى أحداث زيادة القدس والكامب والمنصه كخيط درامى سياسى مجدول مع الخيط الاقتصادى فى قصة بلا نهاية .

وهكذا تكون « قصة مصر وصندوق النقد الدولى » ، منذ عام ١٩٧٤ هى قصة الاقتصاد والسياسة فى مصر .

(١) الأزمة والانفتاح والصندوق

فى مايو ١٩٧٤ .. وصل الى القاهرة « جون جنتر » مبعوث صندوق النقد الدولى .. ليجرى المشاورات الدورية التى تتم عادة بين صندوق النقد والدول الاعضاء به .. فبعد توقيع (مصر الناصرية) اتفاق التثبيت عامى ١٩٦٢ ، ١٩٦٤ اقتصرت العلاقات بين مصر والصندوق على مجرد المشاورات الدورية وفى تقريره عن اقتصاد مصر .. اشار جنتر الى العجز فى ميزان المدفوعات وابدى انزعاجه من حجم القروض ومتأخرات الديون وطلب من الحكومة المصرية تخفيض سعر الجنيه المصرى بإقامة سوق تجارية للنقد الأجنبى يتحدد فيها سعر الجنيه وفقا للعرض والطلب غير ان الحكومة رفضت طلبه .

وفى مايو ١٩٧٥ .. زار مبعوث الصندوق القاهرة ، ولم يكن قد مضى على تشكيل الوزراة الجديدة برئاسة السيد ممدوح سالم سوى أسابيع معدودة .. وكان الوضع الاقتصادى قد زاد خطورة .. فقد أدى التوسع السفيه فى الاستيراد عام ١٩٧٤ الى زيادة كبيرة فى عجز الميزان التجارى (العجز بين الصادرات والواردات) فوصل الى ١٧٩٨٫١ مليون دولار فى نهاية عام ١٩٧٤ بعد ان كان ٦٦٢٫٢ مليون دولار فى نهاية عام ١٩٧٣ .. وتراكمت الديون المصرفية لتصل الى حوالى ٢٠٥٠ مليون دولار .. مطلوب سدادها عام ١٩٧٥

وقابل وزير المالية الدكتور احمد ابو اسماعيل مبعوث صندوق النقد وسأله ان يقرض صندوق النقد مصر . ورد جون جنتر بان ذلك ممكن بشرط اتخاذ اجراءات حاسمة فى المجال الاقتصادى .. ولما سأل الوزير المصرى عن تلك الاجراءات اجاب : الغاء دعم الدولة للسلع الاساسية .. وفرض ضرائب عالية على الواردات من الخارج وعلى الأخص على السيارات التى تملأ شوارع القاهرة من كل نوع ولون .. وتعديل الأسعار الداخلية بحيث تتناسب مع الاسعار العالمية .. وإزالة العوائق امام المستثمر الأجنبى .. واخيرا تخفيض قيمة الجنيه المصرى . واكد مبعوث الصندوق للوزير انه اذا قام بتلك الاجراءات سيكون اعظم وزير مالية أنجبته مصر . **ووقعت مطالب مبعوث الصندوق على رأس ابو اسماعيل وقع الصواعق ، وأجاب عليه قائلا : « كنائب فى مجلس الشعب ، من المؤكد أن الغاء الدعم سيؤثر على الطبقات الفقيرة كما ان هناك طبقات ستضار من جراء تنفيذ تلك الاجراءات .. ان مصر**

ليست هى الهيلتون والشيراتون أو أى فندق تنزلون به ، وليست شارع سليمان باشا أو قصر النيل أو أى من الشوارع التى تسيرون بها .. لو انصعنا لاجراءات الصندوق لحدثت ثورة .. أنا ارفض الاجراءات وأقول ذلك دون عرض رأيى على مجلس الوزراء » . وكان رد جنتر : « اذن لن نعطيكم القروض » . ورد احمد ابو اسماعيل : « اذا كان ذلك ثمن القروض فانا ارفض ذلك الثمن » .

كان موقف صندوق النقد الدولى من مصر عام ١٩٧٥ ، يشابه إلى حد كبير موقف البنك الدولى عام ١٩٥٦ . فقد هدد الصندوق بعدم الاقراض الا بعد تلبية مطالبة ، مثلما رفض يوجين بلاك اقراض مصر لتمويل انشاء السد العالى .

وماكان من وزير المالية الا ان اتصل بالسفير الأمريكى فى القاهرة هيرمان آيلتس ، وحذره من حدوث ثورة بمصر اذا ما طبقت مطالب صندوق النقد الدولى ، وأوضح له ان ذلك ليس فى صالح امريكا لأن البديل سيكون الاتحاد السوفييتى . وسمع السفير الأمريكى حديث الوزير المصرى برحابة صدر ، وسأله عما يجب عمله ، فأجابه بان توفر الدول الصديقة مساعدات اقتصادية لمصر فى صورة قروض ميسرة وبفائدة منخفضة وبعد ذلك يمكن بحث الاجراءات التى يطالب بها صندوق النقد . وقدر الطرفان القيمة التى تحتاجها مصر عام ١٩٧٥ بحوالى مليارى دولار . وجاءت مقابلة وزير المالية مع السفير الأمريكى تعبيرا عن مرحلة جديدة ادراكا لعدم جدوى المفاوضات مع صندوق النقد .. فبعد المفاوضات المضنية لم يقبل الصندوق اقراض مصر سوى ٢٠٠ مليون دولار فى مقابل تعويم الجنيه اى خفض قيمته ، فيما كانت تحتاج مصر حوالى مليارى دولار ، لتتجاوز الضائقة الاقتصادية . ولذلك بدأت مصر مرحلة جديدة تقوم على التوجه نحو الدول الغربية وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ونحو الدول العربية البترولية وايران ..

وسافر الرئيس السادات على رأس وفد الى سالزبورج بالنمسا ، لمقابلة الرئيس الأمريكى جيرالدفورد من اجل تدبير مبلغ المليارى دولار من الدول الصديقة وبمساعدة الولايات المتحدة ..

وفى ذات السباق زار الرئيس السادات السعودية والكويت فى جولة لذات الغرض، أكملها وزير المالية الدكتور احمد ابو اسماعيل حيث زار ايران وقطر وابوظبى ودبى والبحرين اضافة الى السعودية والكويت .. وناقش فى اجتماعاته فكرة « هيئة الخليج للتنمية فى مصر ».. وهى فكرة هيئة من الدول الخليجية تقرض مصر شرائح مابين ١٠٠، ٢٠٠ مليون دولار ، على أن تسدد فى مواعيد محددة ثم يعاد الاقراض مرة أخرى ، وتستمر عملية الاقراض والسداد بحد اقصى ٢٠٠٠ مليون دولار.. وعقدت اجتماعات فى الرياض والقاهرة والرباط لتشكيل الهيئة . غير ان وزير المالية المصرى عندما توجه للرياض لتوقيع بروتوكول الهيئة اثار أزمة كبيرة.. ففى حديثه عن التضحيات التى قدمتها مصر ، ذكر حرب اليمن، الامر الذى اثار السعوديين فقام احد الحضور وقال للوزير المصرى : ان تلك الحرب لم تكن لصالح العرب بل أدت الى التفرقة بين العرب .. وانفض الاجتماع دون توقيع بروتوكول هيئة الخليج للتنمية فى مصر ... وعاد

الوفد المصرى راضيا من الغنيمة بالاياب . بعدها زار القاهرة د. عبد الرحمن العتيقى وزير المالية الكويتى وقتها مندوبا عن هيئة الخليج .. وتم خلال الزيارة الاتفاق على ان يكون رأسمال الهيئة بالكامل (ملياري دولار) متاحا لمصر.. ولكن الهيئة اشترطت اتمام اتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولى، واشراف البنك الدولى على المشروعات التى تمولها الهيئة . وفرض على مصر ان تفاوض على ثلاث موائد : مائدة صندوق النقد والبنك الدولى ، ومائدة امريكا والدول الغربية ، ومائدة الدول العربية البترولية .

مع بداية عام ١٩٧٦ بدأ الموقف يتغير .. حيث لم يسفر الهروب من المفاوضات مع أمريكا والدول العربية الا عن عود مفروض لمفاوضة صندوق النقد من جديد وبدأت الحكومة مع مطلع عام ١٩٧٦ فى ابداء حسن النوايا تجاه الصندوق .. وقررت التدرج فى تطبيق برنامجه . فبدءاً بميزانية العام الجديد التى أعلنت فى يناير ١٩٧٦ ، قامت بتطبيق بعض الاجراءات مثل رفع الدعم عن بعض السلع .. وفى شهر فبراير زار القاهرة هانس ويتفين مدير صندوق النقد .. وقابل ممدوح سالم رئيس الوزراء ، ود. أحمد أبو اسماعيل وزير المالية ، ود. ابراهيم حلمى عبد الرحمن وزير التخطيط . واتفق معهم على زيادة اسعار بعض السلع لتكون قريبة من اسعارها الواقعية .. وزيادة سعر الدولار عند احتساب الجمارك من ٤٠ قرشا للدولار الى ٧٠ قرشا للدولار .. وخفض قيمة الجنيه المصرى ، وذلك وفق برنامج زمنى محدد . وكان واضحا أن الحكومة المصرية فى طريقها لتوقيع مشروع خطاب نوايا مع صندوق النقد .. وهو خطاب تلتزم فيه بالقيام باجراءات محددة فى مدى زمنى محدد وذلك قبل توقيع الاتفاق مع صندوق النقد . وذلك ماحدث بالفعل بعد ثلاثة شهور من زيارة مدير الصندوق للقاهرة ..

ففى مايو ١٩٧٦ اتفقت الحكومة مع الصندوق على مشروع خطاب نوايا .. التزمت فيه بتطبيق وصفه الصندوق اى خفض قيمة الجنيه وزيادة الاسعار وخفض الانفاق الحكومى (الغاء دعم السلع الاساسية) .. على ان يتم توقيع اتفاق المساندة فى اغسطس وهو الاتفاق الذى تبدأ بموجبه مصر سحب شرائح قروضها من صندوق النقد ..

وتسبب « مشروع خطاب النوايا » فى ازمة وزارية حيث انقسمت المجموعة الوزارية الاقتصادية الى فريقين .. فريق يحاول « فرملة » الاتفاق مع الصندوق ، وفريق آخر يحاول « تسريع » الاتفاق . وكان نتيجة ذلك أن تراجعت الحكومة عن التزامها فى مشروع خطاب النوايا .. وكتب وزير المالية ردا على خطاب النوايا مبديا تحفظاته عليه فيما رفضه وزير الاقتصاد د. زكى شافعى .. وماكان من صندوق النقد الا ان ابرق الى الحكومة المصرية موجها اليها اللوم ومعلنا اياها تأجيل اتفاقية المساندة ، أى تأجيل اقراض مصر حتى تذعن لشروطة .

وفى اكتوبر ١٩٧٦ بات واضحا ان الخلاف قد بلغ اشدة بين الطرفين ، فأثناء الاجتماع السنوى لصندوق النقد والبنك الدولى ، الذى عقد فى مانيلا .. حمى وطيس المناقشات بين وزير الاقتصاد د. زكى شافعى وبين ممثلى الصندوق والبنك ، ودخل الوزير فى مشادة كلامية مع روبرت مكنمارا مدير البنك الدولى بصورة اقتربت من التشابك بالأيدى ..

وما كاد يصل وزير الاقتصاد من الاجتماع الى القاهرة ، حتى وجد بمكتبة مذكرة من ممثل صندوق النقد بمصر ــ الذى أصبح له مكتب دائم بوزارة الاقتصاد ــ يطلب تطبيق وصفة الصندوق .. ويحذر من مغبة التأخير فى التنفيذ .. والا ....

ولم يفت ممثل صندوق النقد ان يرسل صورة من المذكرة الى وزير التخطيط د. ابراهيم حلمى عبد الرحمن ، وصورة أخرى الى وزير المالية د. احمد ابو اسماعيل ، وأخرى الى محافظ البنك المركزى محمد عبد الفتاح ابراهيم. وكانت المذكرة ــ كما وصفها عادل حسين ــ بعيدة كل البعد عن اللياقة الدبلوماسية وغاية فى التبجح مع وزراء مصر ، غير انها أوضحت ما آلت اليه العلاقات بين الصندوق وأصحابه وبين مصر ..

فتبدأ المذكرة بالتنبيه الى ان الاحوال الاقتصادية قد تدهورت بشدة بسبب تراجع الحكومة عن مشروع خطاب النوايا حيث ابتعدت عن خفض قيمة الجنيه المصرى وعن تحرير الأسعار وعن تعديل قانون الاستثمار ..

وبعد ذلك ، تطلب المذكرة « اجراءات مباشرة وجذرية » منذ أول يناير ١٩٧٧ مثل الخفض الفورى لسعر صرف الجنيه المصرى ، وخفض معونات دعم اسعار السلع ، وزيادة سعر الفائدة على الودائع ، وتعديل قانون الاستثمار ..

وبدون ذلك ، ستكون الفترة المقبلة « غاية فى الحرج » ويتطلب اجراء ذلك ــ كما جاء فى المذكرة ــ قيادة سياسية قوية جدا وتنسيقا يقظا .

والقيادة السياسية القوية جدا والتنسيق اليقظ ، التى طالبت بها فى مذكرة بول ديكى ممثل صندوق النقد ، تم تحديدها فيما بعد . فقد اوعز صندوق النقد والبنك الدولى الى الرئيس السادات بأن يكون هناك متحدث واحد باسم المجموعة الوزارية الاقتصادية (مجموعة تضم وزراء التخطيط والمالية والاقتصاد ومحافظ البنك المركزى المصرى) .. ونتيجة لتفاقم الأوضاع الاقتصادية ، وضغط الدول العربية والدول الغربية على مصر للاتفاق مع الصندوق ، وتعنت الصندوق والبنك مع مصر .. نتيجة لكل ذلك ، استبدل الرئيس السادات المجموعة الوزارية الاقتصادية بمجموعة اخرى ، كان على رأسها الدكتور عبد المنعم القيسونى ، وهى المجموعة التى عجلت بتطبيق برنامج الصندوق ، وكانت النتيجة انتفاضة الخبز فى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ .

(٢) مظاهرات الخبز
وزيارة القـدس

فى ٩ نوفمبر ١٩٧٦ .. شكل السيد ممدوح سالم وزارة جديدة ... وكانت ثالث وزارة يرأسها .. وفى هذه الوزارة جاءت مجموعة وزارية اقتصادية جديدة بعد اقالة المجموعة السابقة بكاملها .. وضمت الدكتور عبد المنعم القيسونى نائبا لرئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ، والدكتور محمد محمود الامام وزيرا للتخطيط بدلا من الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن ، والدكتور حامد السايح وزيرا للاقتصاد بدلا من الدكتور محمد زكى شافعى ، والدكتور صلاح الدين حامد وزيرا للمالية بدلا من الدكتور احمد ابو اسماعيل .

وكان الموقف الاقتصادى فى مصر فى نهاية عام ١٩٧٦ ، يشير الى تأخر فى سداد الالتزامات الخارجية .. وصل ١٢٠ يوما فى التسهيلات المصرفية و١٨٠ يوما فى تسهيلات الموردين .. وبلغ حجم المتأخرات المستحقة على مصر فى نهاية ١٩٧٦ حوالى ١٨٥ مليون جنيه من التسهيلات المصرفية وحوالى ٣٧ مليون جنيه من تسهيلات الموردين واكثر من ٢٠ مليون جنيه من الالتزامات الأخرى . وكانت هناك طلبات استيراد سلعى موقوفة فى البنوك التجارية وفى البنك المركزى بلغت قيمتها نحو ١٤١ مليون جنيه ..

وبذلك وصلت جملة المتأخرات ٤٠٠ مليون جنيه مصرى بقيمة ١٠٢٥ مليون دولار امريكى .. حسبما روى الدكتور عبد المنعم القيسونى .. والى جانب ذلك كان مطلوباً من الحكومة تدبير التمويل اللازم لميزانية الدولة ومشروعات الخطة الاقتصادية لعام ١٩٧٧ (٤ مليارات دولار عند ادنى تقدير) .. ولم تكن مصر قد تلقت بعد اى تمويل من هيئة الخليج ..

ولذلك ، دخلت المجموعة الوزارية الاقتصادية برئاسة د. القيسونى فى مفاوضات مكثفة مع بعثة صندوق النقد الدولى برئاسة جون جنتر استمرت ١٢ يوما طالب فيها جنتر بتطبيق شروط صندوق النقد كاملة بدءا من ميزانية اول يناير ١٩٧٧ .. كحل لمشكلة متأخرات الديون ولمشكلة التمويل اللازم للخطة والميزانية .... وعلى الجانب الآخر ارجأ البنك الدولى عقد المجموعة الاستشارية (الدول الدائنة لمصر) التى كان مقررا ان تجتمع فى يناير ١٩٧٧ لاعادة جدولة ديون مصر .

بيد أن مصر ترددت فى تنفيذ شروط الصندوق ، وفى محاولة للالتفاف حوله ، اتصلت مصر بالمملكة السعودية ودول عربية بترولية أخرى وطلب السادات منها قيام مشروع اعمار فى مصر على غرار مشروع مارشال فى أوربا غداه الحرب العالمية الثانية .

وفيما كانت مصر تجرى تلك الاتصالات ، عاد جون جنتر الى واشنطن وقدم تقريره عن نتائج المفاوضات مع مصر الى ويتفين مدير صندوق النقد . ويرسل ويتفين رسالة الى ممدوح سالم رئيس الوزراء جاء فيها :

« نقدر الصعوبات السياسية التى تحيط ببعض الاجراءات الواجب اتخاذها ولكننا نراها ضرورة تسبق اجتماع مجلس مديرى الصندوق لتقرير مساعدة مصر خلال هذا العام والعامين التاليين».

وحين وصلت الرسالة القاهرة ، كان الرأى قد استقر على فشل رهان السادات على أى مشروع كمشروع مارشال الا بعد الاتفاق مع صندوق النقد .... ولانجاز ذلك الاتفاق اعدت الحكومة ميزانية اول يناير ١٩٧٧ بكل تعليمات صندوق النقد الدولى .

الاثنين ١٧ يناير ١٩٧٧. كان « المانشيت » الرئيسى لصحف القاهرة : السادات يوافق على علاوة اضافية لجميع العاملين بالدولة وعلى زيادة المعاشات بنسبة ١٠٪ .. وفى الصباح كان حديث المدينة عن العلاوة .. وكانت جلسة مجلس الشعب عن عصابتى « زعبلا والقطرى » فى مدينة بيلا .. حيث تمكنت العصابتان من احراق مجمع المحاكم فى المدينة ، واحداث تجمهر بمحطة السكة الحديد ، والاعتداء على مركز الشرطة ومبنى الاتحاد الاشتراكى .. وكان نشاط العصابتين ، موضوع حديث ونكات الناس على المقاهى وفى الشوارع .

وفيما كان الناس منشغلين بالعلاوة التى وافق عليها رئيس الجمهورية وباحداث مدينة « بيلا » ، كان نواب الشعب يستمعون الى بيان الحكومة عن الميزانية الجديدة .. وبدأ د. عبد المنعم القيسونى (نائب رئيس الوزراء) بتحديد برنامج العمل للمجموعة الاقتصادية الذى تضمن ضرورة موازنة الميزانية والاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدولى وزيارة الدول العربية والولايات المتحدة وبعض الدول الغربية للحصول على مساعدات اقتصادية ...

وتلا ذلك بيان وزير المالية د. صلاح حامد ، فأعلن الغاء الدعم عن ٢٥ سلعة من السلع الاساسية مثل الخبز والدقيق والذرة والأرز والسكر والشاى والبوتاجاز .

ولم يصدق المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب ماسمع ورأى من المجموعة الوزارية الاقتصادية ، وتصور انها لم تحط الرئيس السادات علما بالقرارات التى تعرضها على مجلس الشعب ، فاتصل من القاهرة بالرئيس السادات فى أسوان يستوضح منه الصورة مشيرا الى تحفظة على

القرارات . فأجابه الرئيس السادات بانها قرارات سياسية وليس له ان يعترض عليها ...

وفى المساء اتقت الأسرات شر برد يناير سهراً بالمنازل امام التليفزيون كالعادة وكانت القناة الأولى تعرض التمثيلية العربية « ربما » ، وعرضت القناة الثانية الفيلم الأمريكى « المخبر الكبير » فيما كان « المذنبون » الفيلم الوحيد الذى استأثر بالمشاهدين خارج المنازل ، وكان يومها قد بدأ اسبوعه الثامن باحدى دور سينما القاهرة . ومن الشوارع وصلت المنازل اخبار ارتفاع اسعار سلع المعيشة الاساسية .. وبُهت الناس فى الشوارع والمنازل .. وفى ظلام الليل بدأت المظاهرات تجوب شوارع القاهرة والاسكندرية ..

وفى يوم الثلاثاء ١٨ يناير .. تصدرت صورة د. القيسونى نائب رئيس الوزراء صحف القاهرة .. تحت « مانشيت » قرارات مالية لخفض عجز الميزانية ومنع التضخم (الارتفاع المتزايد فى الاسعار) .. وفى الصفحات الداخلية بيانا وزيرى المالية (د.صلاح حامد) . والتخطيط (د. محمود الامام) امام مجلس الشعب ، وكانت الشوارع قد امتلأت بالبشر منذ الصباح الباكر ، بعد أن تبدد حلم العلاوة (الذى أعلنته الجرائد قبل يوم) بارتفاع اسعار ٢٥ سلعة ضرورية .. وتحركت الكتل البشرية تحرق وتخرب فى القاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى فى الدلتا والصعيد .. فى انتفاضة لم يحدث مثلها منذ ثورة ١٩١٩ ..

ولم تكن الحكومة قد اعدت العدة لذلك .. خاصة بعد انطلاق شرارة المظاهرات مساء اليوم السابق (١٧ يناير) .. بل انها سيرت مركبات النقل العام ، ولم توقف الجامعات او دواوين الحكومة او المحال العامة والخاصة ففوجئت بطوفان بشرى يكسر المركبات العامة والخاصة ويُخرب المحلات والملاهى ويضرم فيها النيران .. وامتدت حركته لاقسام الشرطة ومنازل بعض المحافظين والوزراء ... ولم تنجح وسائل البوليس فى وقف الطوفان الزاحف حتى باطلاق النيران .

واتصل ممدوح سالم رئيس الوزراء بالمشير عبد الغنى الجمسى نائب رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة ، وطلب اليه انزال الجيش واجابه المشير بأنه قائد عام للقوات المسلحة ، ولابد أن يصدر الامر بذلك من القائد الاعلى هو رئيس الجمهورية .

وفى ذلك الوقت كان الرئيس السادات فى أسوان — مقر اقامته الشتوى — يستعد لاستقبال الرئيس اليوغسلافى تيتو . واتصل ممدوح سالم بالرئيس السادات الذى أعلن الاحكام العرفية وفرض حظر التجول وتكليف الجيش بالسيطرة على الموقف ..

ومن مصادفات القدر ان يكون ذلك اليوم هو يوم وصول جون جبتر مبعوث صندوق النقد الدولى الى القاهرة .. حيث انتقل يومها من المطار الى داخل القاهرة فى سيارة عسكرية ورأى بأم عينيه مظاهرات الخبز ..

وفى اليوم التالى الأربعاء ١٩ يناير ، انطلقت المظاهرات منذ الصباح ولم تهدأ الا بعد ان قررت الحكومة ايقاف قرارات المجموعة الاقتصادية بزيادة اسعار السلع الاساسية .. واعلنت الحكومة استمرار منح العلاوة التى كانت قد تقررت يوم ١٧ يناير ، وتحرك الجيش للسيطرة على الموقف فنزلت الدبابات شوارع وسط القاهرة لأول مرة منذ فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. وكان السادات قد وصل ليلتها القاهرة تحت ستار الليل فى حالة من المهانة الشخصية خاصة وان من اسماهم « الرعاع » قد هاجموا استراحته فى أسوان وبيته فى الجيزة .. وقرر ان يحكم بالحديد والنار حتى لاتتكرر الانتفاضة الشعبية التى إسماها فى خطابه فى ٤ فبراير انتفاضة الحرامية ، وحَاك اغرب « قوانين استثنائية » ومررها بأعجب « استفتاء » فى تاريخ مصر الحديث .

ومثلما حالت انتفاضة يناير ١٩٧٧ دون تطبيق « وصفة » صندوق النقد الدولى ، نشطت — فى ذات الوقت — الاتصالات مع صندوق النقد والبنك الدولى ومع الدول العربية ومع الولايات المتحدة الأمريكية . وبدا أن السادات قد استثمر الانتفاضة واتهامه للشيوعيين بالقيام بها ، فى كسب الدعم السياسى والاقتصادى العربى والغربى فى آن معا .

فقد سمحت هيئة خليج ببدء استخدام مصر للقرض الأول (بقيمة ٢٥٠ مليون دولار) ، وابرق ، ويتفين ، رئيس الصندوق معلنا القاهرة موافقته على تراجع الحكومة عن قرارات زيادة اسعار السلع الاساسية . وغادر جون جنتر واشنطن للقاهرة حاملا معه تقريرا للقيسونى يؤكد موافقة الصندوق على الاكتفاء بالاجراءات التى لم تلغ . وفى نهاية زيارته اعلن ان بعثة الصندوق توافق على تقديم اتفاق مساندة يتضمن تقديم تسهيل ائتمانى بقيمة ١٤٠ مليون دولار .. والشرط مواصلة الحكومة المصرية تنفيذ برنامج صندوق النقد .. وكان ذلك فى الأسبوع الأخير من شهر فبراير ١٩٧٧ . وفى أول مارس جرت مفاوضات بين المجموعة الاقتصادية برئاسة القيسونى وبعثة صندوق النقد برئاسة ويتفين ووفد البنك الدولى برئاسة مكنمار . واستمرت المفاوضات ستة أيام اتفق معهم نائب رئيس الوزراء على مشروع خطاب نوايا مع الصندوق ، ومشروع اعلان سياسة مع البنك .. يحددان ماتنوى مصر اتباعه من اجراءات فى مجالات سعر صرف الجنيه وسعر الفائدة على الودائع واسعار السلع المختلفة .. علاوة على السياسة الاقتصادية التى ستتخذها مصر تجاه القطاع العام والمشروعات الاستثمارية وتسويق الحاصلات الزراعية وتسير الطاقة .

وبعد الاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدولى بأسبوعين ، توجه د. القيسونى فى ٢٠ مارس الى السعودية والكويت فى زيارة استغرقت ثلاثة أيام . قابل خلالها الأمير فهد ووزير مالية الكويت عبد الرحمن العتيقى وفى المقابلتين ابلغ رسالة من السادات مضمونها : نريد تأجيل سداد الودائع العربية فى مصر ، وكان الجواب فى الرياض والكويت : لم نطلب منكم استردادها .

وكرر نائب الوزراء الطلب المصرى بتحويل كل رأسمال هيئة الخليج (٢٠٠٠ مليون دولار) الى قروض نقدية .

وفى ٥ ابريل اعلنت السعودية والكويت تأجيل المطالبة بالودائع حتى عام ١٩٨٠ ، اما تسييل رأسمال الهيئة فقد اشترطت الدول العربية ان تتم ادارة العملية من خلال مؤسسة ستانلى مورجان وبعد اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولى .

ومع اوائل شهر ابريل ١٩٧٧ نشطت التحركات المصرية لاعادة جدولة الديون الخارجية . فسافر الرئيس السادات الى فرنسا والمانيا الاتحادية فى طريقة للولايات المتحدة الأمريكية ، وسافر ممدوح سالم رئيس الوزراء الى ايران .. وفى تلك الاثناء ، زار مصر منير بنجنك نائب رئيس البنك الدولى حاملا رسالة من روبرت مكنمارا رئيس البنك الدولى حول اجتماع المجموعة الاستشارية (وفود ٢٥ دولة ومؤسسة مالية دائنة لمصر) فى مقر البنك الدولى فى باريس ، لاعادة جدولة ديون مصر . وكان قد تقرر عقد الاجتماع قبل عشرة أيام من الاجتماع السنوى لصندوق النقد والبنك والدولى فى ٢٠ ابريل فى واشنطن .

وتشكل الوفد المصرى من نائب رئيس الوزراء الدكتور عبد المنعم القيسونى ووزير الاقتصاد الدكتور حامد السايح ، ولم ينضم للوفد وزير التخطيط الدكتور محمد محمود الامام ، وسافر بدلا منه نائبه الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد ..

ولم يشترك الدكتور الامام فى الوفد لأنه اشترط قبل ان يضع الخطة ان يجيب السادات على عدد من الأسئلة السياسية رفعها فى مذكرة اليه . وكان من تلك الأسئلة : هل يعنى فك الاشتباك بين القوات المصرية والاسرائيلية انقاص الانفاق العسكرى ام لا ؟ وكان مطلب الدكتور الامام ان توضح القيادة السياسية الاستراتيجية السياسية لمصر .

وترتب على عدم وجود خطة تنمية لمصر ، ان تمخض اجتماع المجموعة الاستشارية فى باريس عن اللاشىء . واعاد الفشل التذكير بفشل مماثل فى العام السابق حين حدثت مشادة عنيفة بين مكنمارارئيس البنك الدولى وزكى شافعى وزير الاقتصاد السابق .. فالبنك الدولى كان يعتبر أن مصر غير جادة فى تطبيق الانفتاح الاقتصادى .. وكرر مكنمارا فى باريس مقولة انه لاتوجد خطة للانفتاح الاقتصادى وحذر من ان البنك الدولى لين يتعاون مع مصر مالم تضع خطة واضحة .

وفى اجتماعات صندوق النقد والبنك الدولى فى واشنطن ، حاول القيسونى والوفد المصرى اقناع مكنمارا بأن مصر قد وصلت الى اتفاق مع صندوق النقد وان ذلك الاتفاق كان من اجل اقراض البنك الدولى لمصر .. ولكن مكنمارا رفض وأصر على وجود خطة لتشجيع القطاع الخاص .. وانقذ الموقف ــ بالطريقة المصرية ــ نائب وزير التخطيط الموجود بالوفد (د. عبد الرازق عبد المجيد) ، وعكف فى غرفته فى الفندق فى حدود مالديه من بيانات واعد خطة لما بين عامى ٧٨ ــ ١٩٨٢ .. ومن القاهرة صدر قرار جمهورى بتعيين د. عبد الرزاق عبد المجيد الموجود بواشنطن

وزيرا للتخطيط بدلا من د. محمد محمود الامام لان مكنمارا قال ان من وضع الخطة ليس وزير التخطيط ..

وهكذا ، استنفذت مصر كل البدائل فى عام ١٩٧٧ .. بديل صندوق النقد وبديل هيئة الخليج ، وبديل الدول الأوربية والأمريكية ، وبديل مجموعة الدائنين والبنك الدولى .. ولم يخطر على قلب بشر ان السادات كان يفكر فى « البديل الإسرائيلى » .. وكانت زيارة القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ .

فى ليلة ٩ نوفمبر ١٩٧٧ .. كان الرئيس السادات يلقى خطابه فى مجلس الشعب .. وبعد ساعتين من بدء الخطاب ، كف عن الالقاء من الأوراق المكتوبة امامه ثم قال ارتجالاً « .. اننى على استعداد لأن اذهب الى آخر الأرض ، اذا كان ذلك سوف يحول دون اراقة دم جندى واحد من ابنائى .. وسوف تدهش اسرائيل حين تسمعنى اقول لكم : اننى مستعد لأن اذهب اليهم .. الى الكنيست نفسه ، كى اناقشهم هناك » .

وحتى تلك اللحظة ، لم يكن قد تأكد بعد ان السادات قرر فعلا الذهاب الى اسرائيل ، وانما أخذ حديثة على انه إما بلاغة انشائية وإما زلة لسان .. وإن اوضح الحديث ان فكرة الذهاب الى اسرائيل قد اختمرت فى دماغ السادات .

فعندما استنكر ياسر عرفات ـــ الذى كان يحضر جلسة مجلس الشعب ليلتها ـــ ان يقول السادات ذلك فى حضوره ، اكد له اسماعيل فهمى وزير الخارجية ان الامر ليس متعمدا ولا يعدو ان يكون مجرد زلة لسان . وفى مذكراته قال « .. وبعد انتهائه من القاء الخطاب ، توجه الرئيس السادات الى البهو الملحق بالمجلس وهناك قال لى صائحا امام الجميع « لقد كانت زلة لسان .. ارجوك يااسماعيل ان تحذف هذه الجملة من الخطاب » . ولا يعرف احد على وجه اليقين كيف ومتى ولدت فكرة زيارة السادات للقدس ـــ رغم كثرة ماكتب عن ذلك ـــ الا ماقاله السادات بنفسه عن ان الفكرة خطرت له وهو فى الطائرة عائدا من بوخارست بعد لقاء الرئيس الرومانى نيكولاى شاوشيسكو الذى كان قد سبق له اللقاء مع مناحم بيجين ..

والامر المنطقى ان السادات اختبر الفكرة اثناء جولته فى بوخارست وطهران والرياض . فبعد عودته من الجوله دعا السادات مجلس الأمن القومى فى ٥ نوفمبر ١٩٧٧ ، لمناقشة نتائج تلك الجولة وقال اثناء المناقشة : انا مستعد ان اذهب الى القدس ، وان القى خطابا فى الكنيست الاسرائيلى ، اذا كان ذلك يمكن ان يحقن دم اولادى .. ولم يرد على فكرة السادات سوى الفريق أو عبد الغنى الجمسى الذى صاح فجأة : « لاكنسيت .. لاكنيست .. ليس هذا ضروريا » . ويرى كثيرون منهم الكاتب احمد بهاء الدين أن أول من القى بالفكرة أمام الرئيس السادات هو هنرى كيسنجر حين قال له : « ان امريكا عاجزة ياسيادة الرئيس . وليس لديك الا ان تجد وسيلة لاستخدام قوة ضغط الرأى العام العالمى

والأمريكى ، بل والرأى العام الاسرائيلى المستعد للسلام ، وتركيز هذا الضغط على بيجين فى مقره فى القدس » .

ايا كان الامر ، يمكن القول بان احداث عام ١٩٧٧ قد دفعت بالسادات الى شفا الهاوية .. فقد بدأ العام بمظاهرات الخبز فى ١٨ ، ١٩ يناير التى احدثت شرخا فى شرعية نظامه جعله يسن القوانين الاستثنائية ليحكم بالحديد والنار ويرتكن على الولايات المتحدة على طريقة شاه ايران ــ كما قال ــ لحمايته . وحين طلب العون الاقتصادى العربى (هيئة الخليج) اشترطوا عليه الاتفاق مع صندوق النقد الدولى ، ولم يسفر اجتماع الدائنين فى باريس عن حل لاعادة جدولة ديون مصر بل تعمد مكنمارا رئيس البنك الدولى التشدد مع بل واهانة المسئولين الاقتصاديين المصريين .. وكان قد مر على حرب أكتوبر ٤ سنوات ، وكل عام يمر يصفة السادات بانه عام الحل الشامل وتحقيق السلام الذى يتلوه الرخاء الاقتصادى ولكن شيئا لم يحدث منذ فك الاشتباك الثانى عام ١٩٧٥ .. والشريك الأمريكى الذى يملك ٩٩٪ من أوراق اللعب لم يغير فى الامر شيئا .

وكان واضحا ان مصر الرسمية تعانى حالة مخاض عسير وان غيوما كثيفة تلبد الافق وتحجب الرؤية ومن ثم تعوق الحركة .

وحين طلب الرئيس السادات من وزير التخطيط الدكتور الامام اعداد خطة اقتصادية فى ابريل ١٩٧٧ . لم يعد وزير التخطيط خطة وانما اعد مذكرة تضمنت أسئلة سياسية طلب من الرئيس الاجابة عليها .. وبعد استقالة الامام كرر السادات على وزير التخطيط الجديد طلب الخطة .. وعندما قابلة الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد فى استراحته فى الاسماعيلية فى يونيو ١٩٧٧ قال الوزير للرئيس : « هذه الخطة تقف على رمال سياسية واقتصادية متحركة .. وان لم تحدث مبادرة من سيادتكم تجاه اسرائيل بالطريقة التى عهدناها فيكم ، فلا معنى لهذه الخطة » .

وفى الحقيقة ، لايمكن القاء المسئولية كاملة ، على الظروف الاقتصادية والسياسية منفردة ، فقد كانت هناك قوى اجتماعية (انفتاحية) فى مصر ، سمح لها بالظهور منذ عام ١٩٧٤ أنضجت وباركت توجهات السادات التى تجلت فى زيارة القدس وانتهت بكامب ديفيد .. وكان حديث وزير التخطيط عبد الرزاق عبد المجيد معبرا عن تلك القوى ، بل انه ذهب الى « ان ٢٦ مارس ١٩٧٩ (تاريخ توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل) هو البدء الحقيقى لسياسة الانفتاح الاقتصادى واطمئنان رأس المال » .

(٣) دراما الصندوق والكامب

بدأ عام ١٩٧٨ والجو المصرى ملبد بالسحب السياسية والغيوم الاقتصادية ، وزيارة السادات للقدس لم تزل تدوى اصداؤها . فى ذات الوقت تجدد شبح الازمة الاقتصادية واطل برأسه من ميزانية الدولة فى يناير ١٩٧٨ ، فحذر د. القيسونى رئيس المجموعة الاقتصادية من خطورة الوضع امام مجلس الشعب . ونصح بالتطبيق الجاد لوصفة صندوق النقد الدولى التى وردت بخطاب نوايا عام ١٩٧٧ ، وفعليا اتخذ بعض القرارات التى رفعت الاسعار تعبيرا عن حسن النوايا تجاه الصندوق وان اثارت امتعاض رئيس الوزراء وبعض اعضاء مجلسب الشعب .

ومن جانبه قرر مجلس صندوق النقد فى واشنطن فى ٣ فبراير « ان السلطات المصرية لم تتحول عن التزامها بزيادة الأسعار » ، وكان واضحا ان ردود فعل زيارة السادات للقدس قد بدأت تظهر .. بل ان مكنمارا رئيس البنك الدولى زار القاهرة واشاد بالخطة الاقتصادية التى وضعتها مصر تحت اشراف البنك ، وبما تحقق من ترشيد للأسعار ، وطالب بالاستمرار فى نفس السياسيات حتى يزيد البنك الدولى من اسهامه المالى عن العام السابق .

وبعد استحسان الصندوق والبنك لمسلك مصر فى شهر فبراير ، سارعت الحكومة باصدار مجموعة من القرارات فى شهر مارس ــ بعد اعلان الميزانية ــ ترتبت عليها زيادة فى اسعار عدد كبير من السلع تنفيذا لوصايا صندوق النقد والبنك الدولى واشتدت المناقشات فى مجلس الشعب يوم ٢١ مارس ، ووصل الى رئيس مجلس الشعب من الاعضاء حوالى ٧٠ طلب احاطة وسؤال واستجواب احتجاجا على ارتفاع اسعار السلع التموينية وازمة الدقيق واختفاء الأرز والمكرونة .. وكذلك زيادة اسعار اللحوم والسكر واخشاب الاثاث والثلاجات والغسالات والأدوات الكهربية ، كما شكا الاعضاء من رداءة رغيف الخبز وعدم توافره . واثناء مناقشة حالة رغيف الخبز ، ادخل وزير التموين زكريا توفيق عبد الفتاح احد معاونيه ببعض الأرغفة جيدة الصنع .. واحتج بعض الاعضاء على الوزير بان مثل هذا الخبز ليس موجودا بالأسواق وانه اعد خصيصا للعرض على مجلس الشعب . واحتد الموقف حين وقف الشيخ عاشور محمد نصر (عضو الاخوان المسلمين) وقال : « ده مش مجلس شعب ، ده مسرح مجلس الشعب » واخذ

يهتف « يسقط انور السادات .. يسقط انور السادات » حتى تم اخراجه من قاعة المجلس ، واقفال باب المناقشة . وكان النتيجة ان توقفت الحكومة عن زيادة الأسعار ، بما أدى الى صدور قرار من المجلس التنفيذى لصندوق النقد ، تضمن ان السلطات المصرية لابد وان تتخذ اجراءات واسعة لتطبيق البرنامج المتفق عليه فى خطاب نوايا ١٩٧٧ . ودب الخلاف بين الدكتور القيسونى رئيس المجموعة الاقتصادية وبين رئيس الوزراء ممدوح سالم . فقدم القيسونى استقالته للمرة الثالثة اعتراضا على تراخى الحكومة فى تطبيق وصفة الصندوق .. وقبلت الاستقالة .

واستمر صندوق النقد الدولى الشخصية المحورية فى دراما السيناريو المفتوح مع مصر ، وتتبدل امامه الشخصيات الدرامية الأخرى . وظهر على مسرح الأحداث الدكتور حامد السايح ليؤدى الدور المقابل امامه بعد استقالة الدكتور القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية .

ودخل السايح فى مباحثات مع بعثة الصندوق فى مايو ١٩٧٨ استمرت ١٥ يوما وترأس بعثه الصندوق الدكتور عبد الشكور شعلان مدير عمليات الصندوق فى الشرق الأوسط (مصرى) . واتفق الجانبان على برنامج اقتصادى تطبقة مصر فى مدى ثلاثة أعوام مقابل الحصول على قرض بقيمة ٧٢٠ مليون دولار لتمويل العجز فى ميزان الدفوعات .. والتزمت الحكومة فى البرنامج المذكور بمراجعة سياسات تسعير الحاصلات الزراعية ، واسعار خدمات الحكومة ومنتجات القطاع العام ، وسعر صرف الجنيه واسعار الفائدة على الودائع ، وسقف السلف الممنوحة من البنوك وسياسية التوظيف فى القطاع العام والحكومة .

وحدد الصندوق مايجب ان تنفذه مصر فى السنة الأولى من البرنامج مثل تحرير ٣٠ مجموعة سلعية ينتجها القطاع العام ، زيادة سعر الفائدة مرتين ، توحيد سعر صرف الجنيه المصرى (تعويمه) — والمراجعة الكاملة لسياسات التسعير الزراعى .. الخ .

ووقع ممدوح سالم رئيس الوزراء الإتفاق مع الصندوق يوم ١٠ يونيو ١٩٧٨ . وكان واضحا ان مصر تتعجل الاتفاق مع الصندوق قبل الاجتماع الثانى للمجموعة الاستشارية (مجموعة الدول الدائنة) فى باريس فى ٢٤ يونيو وذلك لاعادة جدولة الديون الخارجية .

وتكون الوفد المصرى الرسمى المسافر الى باريس من د. حامد السايح وزير الاقتصاد ود. عبد الرازق عبد المجيد (على رأس تسعة من كبار المسئولين فى القطاع الاقتصادى) ، ود. احمد هلال وزير الصناعة والبترول ، والمهندس ابراهيم شكرى وزير الزراعة (رئيس حزب العمل الاشتراكى حاليا) ، ونعيم ابو طالب وزير النقل والمواصلات ... كما ضم الوفد المصرى بعثة من مؤسسة ستانلى مورجان . وكان اجتماع باريس مناسبة لان يعلن الوفد المصرى التحول المصرى اقتصاديا وسياسيا اى قبول توصيات صندوق النقد والبنك الدولى اقتصاديا والصلح مع اسرائيل سياسيا .. وكان مناسبة فى ذات الوقت لان يبارك الدائنون التوجه المصرى الجديد .

ففى كلمته قال رئيس الوفد المصرى د. حامد السايح « ليس هناك من يدرك قيمة التلازم الايجابى بين السلام والتنمية الاقتصادية والاستقرار اكثر من الرئيس السادات ، وتعاوننا يمكن ان يكون اداة فعالة فى تحقيق الأهداف الثلاثة الهامة » .

وكان الممثل الأمريكى اكثر وضوحا حين قال : « ان مصر اتخذت خلال العام السابق خطوات غير عادية وجريئة . ان الرئيس السادات يستحق الاعجاب والتقدير الدائمين منا جميعا بسبب مبادرته الشجاعة التى كهربت عالما يسعى للسلام فى الشرق الأوسط ... » واضاف : « ان الحكومة المصرية قد بدأت سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية الصعبة ووضعت الأسس اللازمة لصياغة تغييرات بنيوية اساسية فى كل الاقتصاد من اوله الى آخره » .

وكان الوفد المصرى ينتظر من اجتماع المجموعة الاستشارية فى باريس ان يكون مثل « صندوق الدين » الذى تكون فى عهد الخديوى اسماعيل لتصفية ديون مصر وقتها .. ورغم ان بعض اعضاء الوفد المصرى (منهم ابراهيم شكرى) قد استنكر على نفسه التورط فى ذلك ، الا ان الاجتماع انتهى بمجرد التمنيات الطيبة وبالاتفاق على قرض من هيئة الخليج بقيمة ٥٠٠ مليون دولار .. وبدا ان « تصفية ديون مصر » لاتكون بالاتفاق مع صندوق النقد واتباع توصيات البنك الدولى فحسب ، وانما بمواصلة السير على طريق الصلح مع اسرائيل الى نهايته ، والسعى الى مشروع امريكى فى مصر على غرار مشروع مارشال فى أوربا الغربية غداة الحرب العظمى الثانية .

فى ١٣ يوليو ١٩٧٨ .. دعا الرئيس السادات عيزرا وايزمان وزير الدفاع الاسرائيلى لمقابلته فى قلعة ، فوستشيل التى تقع بالقرب من مدينة « سالزبورج » النمساوية .. حيث كان يقضى اجازته الصيفية ..
وفجأة قال السادات :

« اذا لم يحدث تقدم حتى شهر أكتوبر ، فاننى سوف أقدم استقالتى » ثم اردف : « عندما ذهبت اليكم فى القدس عام ١٩٧٧ ، كنت مقتنعا بانكم سوف تفعلون شيئا ما لاظهار تقديركم لهذه الزيارة » . وفى واشنطن وتل ابيب ، كان هناك احساس بأن الرئيس المصرى سوف يضطر عندما تنتهى فترة قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة فى اكتوبر ١٩٧٨ ، وبسبب الضغوط الواقعة عليه ، الى القيام بعمل عسكرى استعراضى .

ويبدو أن امريكا كانت تتبع مع السادات سياسة حافة الهاوية ، التى فشل وزير الخارجية الأمريكى الأسبق جون فوستر دالاس فى تنفيذها مع الرئيس السابق عبد الناصر فى منتصف الخمسينيات .. فمبادرة القدس لم تؤد الا الى عزلته عربيا ، ومجموعة نادى باريس (الدول الدائنة) لم تعد جدولة ديونه الخارجية ، وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى لايقبلان الا تطبيق شروطهما .. ومن ثم لم يكن امام السادات الا التسليم بلا قيد او شرط .. فبعد ان وصلت الامور الى حافة الهاوية اتخذ الرئيس الأمريكى

كارتر قراره بدعوة السادات وبيجين الى عقد مؤتمر قمة فى « كامب ديفيد » المنتجع الخاص بالرئيس الأمريكى . على بعد ١٥٠ كم من واشنطن وفى ٧ أغسطس وصل سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكى الاسكندرية ، لتسليم السادات رسالة خطية من الرئيس الأمريكى يدعوه فيها للتفاوض فى كامب ديفيد بدءا من ٥ سبتمبر . وابتهج السادات — كما قال فانس — لان الولايات المتحدة قد عزمت أخيرا على القيام بدور « الشريك الكامل » كما كان يقول السادات .

واستمر الأمريكيون والاسرائيليون فى اتباع سياسة « حافة الهاوية » مع السادات ، فخلال عشرة أيام من المفاوضات أوصلوا السادات الى ادراك ان المطلوب هو صلح منفرد واسترداد سيناء منقوصة السيادة . فيطلب السادات من الوفد المصرى تحزيم الحقائب والاستعداد للعودة . ثم يتدخل كارتر فتنفرج الازمة . وفجأة فى ١٧ سبتمبر انتقل اعضاء الوفود الثلاثة الى واشنطن ، ورفعت اعلام امريكا واسرائيل ومصر فى الغرفة الشرقية من البيت الأبيض .. ووضعت اتفاقيتا كامب ديفيد بين السادات وبيجين على المائدة وكارتر الشريك الكامل شاهد .

وتبدّى للسادات ان الرهان على الحل الأمريكى قد نجح كبديل لمصر عن صندوق النقد والبنك الدولى وعن المساعدات العربية .. فبعد « كامب ديفيد » هناك « مشروع كارتر » .. مشروع على غرار مشروع مارشال سيحقق المعجزات مثل مافعله مشروع مارشال فى ألمانيا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية . وحدد السادات الأرقام فقال : ان مشروع كارتر يتضمن مبالغ تتراوح بين عشرة الى خمسة عشر الف مليون دولار لمدة خمس سنوات لتحقيق الرخاء فى مصر والتغلب على المشكلات الاقتصادية .

وتبدى للسادات ايضا ، انه لم يبق سوى الالتفاف لكسبة التأييد العربى للحل الأمريكى اقتصاديا وسياسيا . وطار من واشنطن الى المغرب طالبا التأييد من الملك الحسن ، فلم يجد سوى رفض العاهل المغربى .. ومن المغرب طلب الاجتماع بالملك حسين فى المغرب ولكن العاهل الأردنى رفض .. واكتفى السادات بعقد مؤتمر صحفى ظهر فيه فى حالة من العزلة الرائعة ، وعاد الى القاهرة ومعه على نفس الطائرة وزير الخارجية محمد ابراهيم كامل — الذى استقال كما فعل سلفاه اسماعيل فهمى ومحمد رياض — ليجد فى انتظاره مواكب الطبل والزمر .

فى ١٤ اكتوبر ١٩٧٨ ، كان الرئيس السادات يلقى خطابه امام مجلس الشعب عما حدث فى « كامب ديفيد » ، مشيرا الى ماتحقق — فى نظرة — من انجاز ، مؤكدا على انه لم يوقع صلحا منفردا ، وعلى اقامة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

وكان الطرفان المصرى والاسرائيلى ، قد اتفقا فى كامب ديفيد ، على ان يتم التوصل خلال ثلاثة شهور لمعاهدة سلام . وفيما كان السادات يلقى خطابة ، كان وفدا مصريا يجتمع فى « بليرهاوس » ، فى واشنطن مع الأمريكيين والاسرائيليين لوضع معاهدة السلام فى صياغتها التفصيلية .

وفى اليوم التالى (٥ أكتوبر) اقال السادات وزارة ممدوح سالم ، وعهد بتشكيل الوزارة الجديدة للدكتور مصطفى خليل الذى أصبح رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية لاكمال طريق كامب ديفيد بعد استقالة محمد ابراهيم كامل وزير الخارجية اثناء مفاوضات الكامب . وفى الوزارة الجديدة عين كمال حسن على وزيرا للدفاع بدلا من الفريق عبد الغنى الجمسى (وزير الحربية) الذى تحفظ على زيارة السادات للقدس .. وفى القطاع الاقتصادى ظل د. حامد السايح وزيرا للاقتصاد ، ود. عبد الرزاق عبد المجيد وزيرا للتخطيط ، وتم تعيين د. على لطفى وزيرا للمالية بدلا من د. صلاح حامد وفقا لرغبة رئيس الوزراء الجديد .

وكان باديا ان الرئيس السادات قد شكل الوزارة الجديدة لتنفيذ مهام المرحلة الجديدة اقتصاديا وسياسيا اى مشروع كارتر ومعاهدة السلام مع اسرائيل .

وبينما كان السادات مشغولا بالمفاوضات الدائرة فى « بليرهاوس » فى واشنطن وبالتغيير السياسى فى القاهرة ، فوجىء بقرار دول « الصمود والتصدى العربية » ، بالاجتماع فى بغداد لمناقشة التدابير التى يتعين اتخاذها من مصر ومن معاهدة السلام .

وحتى اللحظة الأخيرة ، كان السادات يعتقد ان المملكة العربية السعودية لن تؤيد مؤتمرا دعا اليه العراق ، وانه (أى السادات) سيحظى بتأييد العاهل السعودى الملك خالد لاتفاق كامب ديفيد . ولكن ذلك لم يحدث بل ان الامير فهد ادان امام مبعوثين مصريين التنازلات التى قدمها السادات فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية .

وانتهى مؤتمر قمة بغداد بشن هجوم عنيف على اتفاقيتى كامب ديفيد ، ودعوة مصر لرفض توقيع معاهدة السلام . كما طالب اسرائيل بالانسحاب الكامل عن الأراضى العربية المحتلة . واتخذ المؤتمرون قرارات سرية تتعلق بالعقوبات التى سوف يتم ايقاعها بمصر اذا ماوقعت على معاهدة سلام مع اسرائيل . وشملت هذه العقوبات وقف المعونات المالية العربية لمصر ، وقطع العلاقات الدبلوماسية معها ، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة ، ووقف عضوية مصر بها ، ومقاطعة الشركات والمؤسسات المصرية التى تتعامل مع اسرائيل .

وهكذا ، استطاعت الدول العربية ان تعزل السادات عربيا ، فلم يجد مخرجا من عزلته الا باتمام الشوط الأمريكى الى نهايته . وكبديل عن الدعم المالى العربى لمصر ركز السادات حديثه على مشروع كارتر وبدأت الدوائر الأمريكية والصهيونية تنعش ذلك الحلم فى مخيلة السادات بمنطق « الجزرة والعصا » الامريكى والذى تتبعه الولايات المتحدة مع جمهوريات امريكا اللاتينية . فقد دعا السناتور هنرى جاكسون الولايات المتحدة الى عرض برنامج تقدم خلاله المعونة الأمريكية على اساس المشاركة الكاملة بين اسرائيل ومصر ، على ان تحتفظ الولايات المتحدة بحق سحب هذه المعونة اذا لم تستمر الجهود من اجل السلام . كما اذيع عن دعوة واسعة النطاق فى اسرائيل حول مشروع للاستثمارات الأجنبية الحكومية

الخاصة بالمنطقة ، على غرار مشروع مارشال يتضمن انشاء صندوق برأسمال ١٥ مليون دولار سنويا) ولمدة عشر سنوات ، تساهم فيه الولايات المتحدة ودول السوق الأوربية واستراليا وكندا والدول الاسكندنافية . وآخر لرأس المال الخاص برأسمال قدره ٣٠ مليون دولار سنويا يقوم على اساس تجارى وبضمانات حكومية ويساهم اليهود بثلث رأسمال . وفى الفترة نفسها اقترح السناتور فرانك تشيرش على الحكومة الأمريكية مشروعا فى الاتجاه نفسه ، لتقدم معونات هائلة تكون حافزا لاقامة سلام دائم فى الشرق الأوسط وتجعل من يعمل ضده يدفع ثمن ذلك . وقد تبلورت هذه المقترحات وغيرها فى مشروع محدد تقدم به السناتور هنرى جاكسون مع أربعة آخرين من اعضاء مجلس الشيوخ ، ويدعو لعمل خطة مارشال تقوم الولايات المتحدة فيها بدور الشريك الاقتصادى الكامل مع اسرائيل ومصر والدول الراغبة فى العيش بسلام فى المنطقة تأكيدا لدورها فى صيغة السلام المحققة .

وفى ظل الجو المتفائل فى مصر انتظارا لمشروع كارتر ، زارت بعثة صندوق النقد الدولى القاهرة فى نوفمبر ١٩٧٨ ، وقامت بعمل مسح للمؤشرات الاقتصادية فيما يشبه التفتيش على وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط الى جانب البنك المركزى المصرى .

ورصدت البعثة فى تقريرها « حالة النكوص الكامل للسلطات المحلية بحجة الظروف السياسية عن اتخاذ الاجراءات اللازمة لخفض عجز ميزانية الدولة وتتفق مع توحيد سعر الصرف والحد من الائتمان المصرفى ». وطالبت البعثة الحكومة المصرية بان تلتزم بالبرنامج المتفق عليه بين مصر والصندوق فى الفترة مابين عامى ٧٨ — ١٩٨١ . بان تسارع بتنفيذ الاصلاحات المالية الضرورية مثل زيادة اسعار بعض منتجات القطاع ، وخفض مخصصات الدعم الحكومى لسلع الاستهلاك الاساسية ، وتخفيض زيادة الأجور والمهايا . والسيطرة على الانفاق العام وتحرير وترشيد التجارة الخارجية .

وسافرت البعثة الى واشنطن لعرض تقريرها على « المديرين التنفيذين » للصندوق .. وعلى ضوء التقرير قرر المجلس التنفيذى لصندوق النقد تأجيل سحب الشريحة الثانية المستحقة لمصر فى نهاية عام ١٩٧٨ ، ليستمر السادات فى السير فى طريق كامب ديفيد وليوقع معاهدة السلام مع اسرائيل فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ . ويستمر عام ١٩٧٩ كعام صعب فى تاريخ مصر الحديثة .. فالعلاقات مقطوعة مع العرب ، وموقوفة مع صندوق النقد .. ومجموعة البنك الدولى تتفرج ، والحل الأمريكى لم يتمخض عن مشروع كارتر كبديل عن الدعم المالى العربى. وتقوم الادارة المصرية بحركة التفاف أخيرة ، فتتوجه الى أوربا كبديل عن الأخ العربى والشريك الأمريكى . تطلب مصر الدعم من الدول الصناعية المجتمعة فى طوكيو فى يوليو ١٩٧٩ .. تقدم مذكرة واعلان حول السياسة وحول الاحتياجات من المساعدات الخارجية .. وتقدر تلك الاحتياجات بمبلغ ١٨ مليارا ونصف مليار دولار .. تخرج صحيفة « الفاينا نشيال تايمز اللندنيه» فى ٣٠ يوليو ١٩٧٩ .. يكتب انتونى ديرمات : « ان السادات لايهتم بأمور الاقتصاد يميل الى المبالغة فى تسييس اغلب المسائل وماحدث فى قمة طوكيو دليل على ذلك».. يستطرد ديرمات ويقول : «يشعر السادات بعد كامب ديفيد ان مص تستحق مكافأة

مالية .. خاصة بعد المقاطعة العربية .. لقد كان اجتراءً من مصر وافراطا فى الدلال ان تتصور ان المؤتمر سيجد وقتا لمناقشة محنتها .. » .

وينتهى عام ١٩٧٩ ، وكل الطرق مسدودة امام السادات : طريق صندوق النقد .. طريق البنك الدولى ومجموعة الدائنين .. الطريق العربى .. الطريق الأمريكى .. وأخيرا الطريق الأوربى ..

(٤) عام الرخـاء ... عام المنصة

يوم ١٣ مايو ١٩٨٠ .. دق جرس الهاتف فى منزل الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد .. وكان المتحدث رئيس الوزراء الدكتور مصطفى خليل الذى قال : « الرئيس السادات سيشكل الوزارة بنفسه .. لأنه لم يعد فى خزانة مصر مايكفى لمواجهة متطلبات الجيش واستيراد السلع التموينية .. وقد اختارك الرئيس السادات نائبا لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية .. » .

وفى اليوم التالى تم تشكيل وزارة جديدة برئاسة الرئيس السادات ، وتولى الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد منصب نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ووزيرا للمالية والاقتصاد والتخطيط فى ذات الوقت ... وكانت الوزارة الثامنة فى أقل من ٦١ شهرا (مابين ١٦ أبريل ١٩٧٥ و١٤ مايو ١٩٨٠) .. بما يعنى ان متوسط عمر الوزارة كان اقل من ثمانية شهور . وكان غياب الاستقرار الوزارى دليلا على فشل الوزارات المتعاقبة فى تخطى مشكلة مصر الاقتصادية فلم تفلح المفاوضات مع صندوق النقد والبنك الدولى فى الحصول على تسهيلات مالية أو فى اعادة جدولة الديون ، ولم يغن الدعم المالى العربى (هيئة الخليج) مصر عن اللجوء للحل الأمريكى .

ولم يحقق الحل الأمريكى سياسيا (نهج كامب ديفيد) واقتصاديا (مشروع مارشال المأمول) وعود السادات بالسلام والرخاء .

ودخل عام ١٩٨٠ ــ عام الرخاء الذى وعد به السادات شعب مصر ــ والصورة الاقتصادية كئيبة جدا ، فى اطار من الاحباط والتخبط ، كما رسمها هيكل فى « خريف الغضب » . فاكثر من نصف الدخل المحلى الاجمالى (١٣ مليار جنيه وقتها) يستهلك فى واردات من الخارج ، وصافى دخل قناة السويس (٧٠٠ مليون دولار) تسدد به فاتورة واردات السكر . وتضاربت وقتها ارقام المديونية الخارجية لمصر . ففى تقرير وصلت الى مبلغ ١٦ مليار دولار وفى تقدير آخر وصلت مبلغ ٢١ مليار دولار وحذر البنك الدولى من سوء توزيع الدخول ، فحوالى ٢١٫٥٪ من الدخل المحلى كان يدخل جيوب ٥٪ من السكان ، وحوالى ٥٪ من الدخل يوزع على ٢٠٪ من السكان اسفل السلم الاجتماعى . وأصبح حوالى ٤٤٪ من سكان الريف تحت خط الفقر والى جانبهم ٣٣٪ من سكان المدن . ولم يتعد

متوسط دخل الفرد فى الحكومة ٦٠٠ جنيه سنويا أى ٥٠ جنيها شهريا فى حين تجاوز معدل ارتفاع الأسعار ٣٠٪ سنويا . وهكذا كانت تبدو مصر وكأنها فوق بركان يتميز غيظا ويهدد بالانفجار رغم ماكان يبدو من انتعاش خادع احدثته فورة النفط أى زيادة متحصلات مصر من النقد الأجنبى من حصيلة صادرات نفطها ومن تحويلات المصريين العاملين بالدول العربية النفطية ومن المرور فى قناة السويس ومن السياحة .

ولذلك ، لم يكن غريبا ان يشكل السادات وزارة جديدة ، وأن يركز على المطبخ الاقتصادى ، بعد ان انتهى عمل المطبخ السياسى فى كامب ديفيد ، ولم يبق سوى انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء .

وقام تصور الادارة الاقتصادية الجديدة كما تردد وقتها ، على قيام الحكومة بعدة اجراءات لتحسين حالة المريض (الاقتصاد المصرى) قبل العملية الجراحية التى تحدد لها يوم ٢٦ ابريل ١٩٨٢ (اليوم التالى لانسحاب الاسرائيليين من سيناء) كما قال نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية .

ولأن بعثة صندوق النقد — منذ نهاية عام ١٩٧٨ — قد صرحت بحالة « النكوص الكامل للسلطات المصرية بحجة الظروف السياسية عن تنفيذ البرنامج المتفق عليه بين مصر وصندوق النقد » ، ولأن مجلس مديرى الصندوق قرر وقف التسهيلات المالية لمصر ، فلم تجد الادارة الاقتصادية سبيلا سوى اتخاذ اجراءات اقتصادية داخلية ، لتحجيم الاستيراد من الخارج ، والحد من التضخم وقصرت العلاقة مع صندوق النقد على مجرد المشاورات الدورية التى تتم بين الصندوق والدول الأعضاء به ومنها مصر .

ورغم الاجراءات التى اتخذت ، وتدفق موارد مضافة من النقد الأجنبى مع نهاية عام ١٩٨٠ من زيادة صادرات البترول ، وتحويلات المصريين بالخارج ، والسياحة وقناة السويس .. الا ان كل ذلك لم يؤد الى تحسن حالة الاقتصاد المريض حسب وصف رئيس المجموعة الاقتصادية ، وظل التحسن رهناً بمساعدة الدول الدائنة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولى ، وانسحاب اسرائيل من سيناء .

الثلاثاء ٢٠ يناير ١٩٨١ .. شمس « أسوان » الصحو الدافئة ، تنثر اشعتها الذهبية على حضور اجتماع المجموعة الاستشارية اى الدول المانحة للقروض لمصر والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وسيدة مصر الأولى « جيهان السادات » مضيفة كريمة توزع ابتساماتها على الوفود ، وترأس احدى لجان الاجتماع غير ان الحضور العربى كان مفقودا .

ولفّ الاجتماع شعور مفعم بالزهو والرجاء والترقب . وكان مبعث الزهو انعقاد الاجتماع فى اسوان المدينة المصرية وليس فى مقر البنك الدولى فى باريس . اما الرجاء فقد كان الا يفشل الاجتماع كما فشل سابقاه فى باريس فى عامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ . وكان الترقب انتظارا لاجابة على سؤال مضمونه : كم سيدفع الأصدقاء ؟

وزاد من ذلك الشعور ان مصر كانت الداعية لعقد ذلك الاجتماع ، بعد اخفاق محاولة الاجتماع فى باريس فى ديسمبر ١٩٨٠ لأن الدول والصناديق العربية قاطعته ردا على كامب ديفيد . فما كان من نائب رئيس الوزراء المصرى الدكتور عبد الرازق عبد المجيد الا ان اتصل بنائب رئيس البنك الدولى « شيفروليه » ، طالبا منه انعقاد الاجتماع فى مصر دون دعوة الدول العربية له ، وراجيا البنك الدولى التفاوض مع الدول الغربية بهذا الشأن .

وكان مقررا ان يكون الاجتماع بالقاهرة ، ولكن الرئيس السادات طلب عقده فى أسوان مقر اقامته الشتوى .

وفى الاجتماع ، اشار نائب رئيس الوزراء الى ان مصر تحتاج حوالى ثلاثة مليارات دولار ، منها ملياران لعام ١٩٨١ ، غير ان تقرير البنك الدولى للمؤتمر اوضح ان احتياجات مصر من النقد الأجنبى لعامى ٨١ ، ١٩٨٢ حوالى ٤٫٧ مليار دولار يمكن لمصر ان توفر منها ٢٫٦ مليار دولار أما الباقى وهو ٢٫١ مليار دولار فيمكن لمصر ان تحصل عليه من الدول الصديقة .

وحذر التقرير من ان ٨٠٫٣٪ من موارد مصر من النقد الأجنبى تأتى من البترول وقناة السويس وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج وتدفقات القروض ، ولاتتعدى موارد النقد الأجنبى من القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة والخدمات) نسبة ٢٠٪ . كما طالب تقرير البنك الدولى المقدّم إلى مؤتمر الدول المقرضة فى أسوان ، باتباع حزمة من الاجراءات هى ذاتها البرنامج النمطى لصندوق النقد الدولى : خفض قيمة الجنيه المصرى ، وزيادة إسعار السلع ، وزيادة سعر الفائدة .. الخ

وكانت اشارة واضحة من البنك الدولى ، بضرورة العودة الى الاتفاق مع صندوق النقد الدولى .. ولذلك رد نائب رئيس الوزراء بقوله : ان ماحدث مع صندوق النقد هو اختلاف وجهتى نظر مصر والصندوق منذ فبراير ١٩٧٩ وظروفنا الاقتصادية والمالية لاتسمح بتطبيق وجهة نظر الصندوق .. ومع ذلك يرى الرئيس السادات أن يستمر الحوار مع الصندوق والاستفادة من خبراته المالية والاقتصادية وشبكة اتصالاته الدولية .

وتحول اجتماع اسوان — كما بدا لحاضره — الى مزاد على طريقة : من يدفع كم ومن يزيد. وفى نهايته دعت السيدة جيهان السادات ، بمبادرة منها ، كل الحاضرين لزيارة الرئيس السادات فى مقره الشتوى بأسوان مع ان السادات كان قد اصدر توجيهاته بمقابلة رؤساء الوفود فقط . وفى المقابلة تحدث السادت عن مشروع مارشال وأهميته لإنعاش اوربا عقب الحرب العالمية الثانية . وقال انه يتمنى مثل هذا المشروع لمصر . وانتهى الاجتماع بحصول مصر على (وعود) بمساعدات من الدول الغربية (قروض) بقيمة ثلاثة مليارات دولار . وبدا ان الازمة قد بدأت فى الانفراج .

وفى مارس ١٩٨١ .. زار القاهرة الدكتور عبد الشكور شعلان مدير عمليات الصندوق فى الشرق الأوسط .. وتقابل مع الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد .. فى اطار المشاورات الدورية بين مصر

والصندوق .. واقترح نائب رئيس الوزراء على موفد الصندوق الوصول الى وثيقة يبين فيها الصندوق موافقته على أن ميزانية مصر قد حققت فائضا وعلى حصول مصر على تسهيلات مالية من الصندوق .. وكرر موفد الصندوق على المسئولين المصريين ، ضرورة تعويم سعر صرف الجنيه المصرى (خفض قيمته) ، وزيادة اسعار السلع « خفض الانفاق الحكومى »، واستمرت المشاورات بين مصر والصندوق بين شهرى مارس ويوليو سنة ١٩٨١ ولم تصل الى صفقة نهائية . فقد فضلت الحكومة ان تعوم فى عوائد النفط بدلا من ان تنفذ اجراءات الصندوق ، وساعد على ذلك الزيادة الكبيرة فى موارد نقدية النقد الأجنبى فى ذلك العام . وحسب تقديرات البنك الدولى فى ذلك العام وصلت متحصلات مصر من صادرات البترول ٢٩٤٣ مليون دولار ، ومن قناة السويس ٨٦٣ مليون دولار ، من تحويلات المصريين العاملين بالخارج ٢٩٣٠ مليون دولار ومن السياحة حوالى مليار دولار وكما حذر البنك الدولى فلم توجه تلك العوائد الى الاستثمار والانتاج ، بل انفق معظمها فى الاستهلاك الموسع ، وبصورة لم تشهدها مصر من قبل .

فعادت الحكومة فى شهر أغسطس الى اتخاذ عدد من الاجراءات الاقتصادية بهدف ترشيد الاستيراد وتقليل الطلب على النقد الأجنبى . وكان من تلك الاجراءات تشكيل لجان لترشيد الاستيراد (تحديد انواع وكميات المستوردات) ، والحد من الطلب على النقد الأجنبى بان تدفع مقدمات الاستيراد للبنوك بالجنيه المصرى وليس بالدولار كما كان متبعا ، وتخفيض قيمة الجنيه امام الدولار (أصبح الدولار ــ يساوى ٨٤ قرشا بدلا من ٧٠ قرشا) .

وأرضت تلك الاجراءات صندوق النقد الدولى بعض الرضا . فعندما عقد اجتماع بين المسئولين المصريين وموفد الصندوق الدكتور عبد الشكور شعلان ، طالب الأخير باستمرار تلك الاجراءات ، ووافق على منح مصر قرضا بقيمة ٦٠٠ مليون دولار كمخزون احتياطى لتعويم سعر الجنيه المصرى على اساس العرض والطلب ، ووعد بزيادة قيمة القرض اذا ما واصلت الحكومة بالاجراءات التى بدأتها وظل الاتفاق شفهيا .

وفى ٢٦ سبتمبر ١٩٨١ سافر وفد اقتصادى مصرى لحضور الاجتماع السنوى لصندوق النقد . ودخل فى مباحثات مع المسئولين فى الصندوق حول القرض المنتظر ، غير ان مسئولى الصندوق اشترطوا بتطبيق البرنامج التقليدى للصندوق (زيادة الاسعار وخفض قيمة الجنيه بصفة اساسية) .. ووعد الوفد المصرى بدراسة ذلك حتى لايتم الاخلال بالابعاد الاجتماعية والسياسية .

ومع ان اجراءات الحكومة قد حازت بعض الرضا من صندوق النقد الدولى ، الا انها أشعلت حربا بين جماعات المصالح (تجار العملة والمستوردين) وبين الحكومة ، وتسببت فى مواجهة اجتماعية بين الانفتاحيين وبين طبقة التكنوقراط التى تحاول انفاذ مايمكن انفاذه ، وأدت الى احداث انقسام داخل الحكومة ذاتها وتزامن كل ذلك مع المواجهة السياسية التى دخلها الرئيس السادات مع رموز المعارضة

السياسية التى وصلت حد اعتقال ممثلى القوى الوطنية المختلفة فى بداية سبتمبر ١٩٨١ ، وتجلت الازمة فى شقيها السياسى والاقتصادى ، ولاح ان نظام السادات يعانى افلاسا سياسيا واقتصاديا .. وفيما انشغل المصريون بقروض الصندوق والأصدقاء الأمريكيين والأوربيين ، وسعر الدولار والاستيراد والمواجهة بين الحكومة والانفتاحيين ، وبين السادات ومعارضيه ، انفجر البركان من غليانه . وثبت الزمان والمكان فى لحظة واحدة ومكان واحد ، وتقدم خالد الاسلامبولى ورفاقه من المنصه ، واطلقوا النيران على السادات فى لحظة من الذهول والفجيعة لم تخطر على قلبه أو قلب بشر .. وتأكد ان الازمة الاقتصادية والاجتماعية الضروس فى مصر ، فوق احتمال السادات وبرنامج صندوق النقد .. واغتيل السادات وتراجع صندوق النقد . ليبدأ فصل جديد من القصة .

(٥) عودة الأزمة والصندوق

أغتيل السادات عام ١٩٨١ ..

*** وكانت ديون مصر الخارجية قد وصلت ٢١٫٢ مليار دولار .**

*** وبلغت قيمة واقساط فوائد الديون ١٥٤٩٫٢ مليون دولار .**

*** وقفز عجز الميزان التجارى الى رقم ٣٧٩٧ مليون جنيه ، بنسبة ١٩ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى .**

وتكشف الأرقام ــ ولغة الأرقام لاتكذب ــ ماآل اليه اقتصاد مصر خلال ١١ عاما ، كنتاج لسياسات اختارت اللهاث وراء صندوق النقد والبنك الدولى والشريك الأمريكى والصديق الاسرائيلى ، وسياسات حابت رأس المال الدولى (المغامر) واتباعه من السماسرة والمستوردين والنصابين (بالمعنى الجنائى) من اشباه عصمت السادات ورشاد عثمان وتوفيق عبد الحمى .. وهى سياسات افضت الى نمط اقتصادى خرابى واستهلاكى كآلية لتيسير « النهب الثانى لمصر » على غرار النهب الأول أبان حكم الخديوى اسماعيل وسلفه وماتلاه من رهن مصر فى القرن الماضى . واهدار فرصة تاريخية غير مسبوقة ــ وقد تكون غير ملحوقة ــ لبناء وتحديث اقتصاد مصر بما أتاه من موارد مضافة من النقد الأجنبى بلغت جملتها حوالى ٥٠ مليار دولار فى عقد السبعينيات . فيذكر تقرير البنك الدولى فى ٥ أكتوبر ١٩٨١ ان موارد مصر من النقد الأجنبى من صادرات البترول وتحويلات المصريين فى الخارج وقناة السويس والسياحة ، بلغت فى الفترة مابين عامى ٧٦ ــ ١٩٨١ ماقيمته ٢٨٫٥ مليار دولار .

واذا اضفنا لتلك القيمة ٢٠ مليار دولار استدانتها مصر فى عقد السبعينيات ، تصل جملة الموارد المضافة الى ٤٨٫٥ مليار دولار . ولكن تلك الموارد تم نزحها للخارج من خلال فروع البنوك الأجنبية فى مصر والشركات متعدية الجنسية والواردات الاستهلاكية والترفيه ومشروعات البنية التحتيه ، وماتبقى دخل جيوب الطبقة الجديدة من السماسرة والمستوردين والنصابين ومن ثم كان طبيعيا ان تؤدى السياسات المتبعة الى توسيع الهوة بين الفئات الاجتماعية وزيادة حدة الاستقطاب الطبقى .. ففى سنة ١٩٨١ كان ٥ ٪ من المصريين فى اعلى الهرم الاجتماعى يحوزون ربع الدخل ، وكان ٤٤ ٪ من سكان الريف والى جانبهم ٣٣ ٪ من سكان المدن تحت خط الفقر ، وكان معدل التضخم (زيادة متواصلة للاسعار) فوق ٣٠ ٪

سنويا .. وفى مواجهة ذلك ، تزايد نزيف العقول والأيادى المصرية فى سوق العمل الخارجى ، وانخرط اعداد متزايدة فى نشاطات الاقتصاد الخفى بدءا من الاتجار بالعملة والمخدرات وانتهاء بممارسة عمل ثان مواز للعمل الأصلى ، وظلت قطاعات كبيرة عازفة (أو عاجزة) عن الهجرة الى النفط أو الانخراط فى دائرة الاقتصاد الخفى .

ولم يكن من عجب ، انتشار حركات الاحتجاج الاسلامية ، كرد فعل لتهميش فئات اجتماعية عريضة ، وكرفض لتغريب مصر وضياع هويتها الحضارية العربية باسم الانفتاح ولم يكن من عجب ايضا ، ان تدفع مجمل تلك السياسات فى اتجاه تلغيم مصر واحتمال تفجيرها ولكن الله يحفظ أرض الكنانة وانفجرت المنصة فى خريف ١٩٨١ .

وينتهى عام ١٩٨١ ، ومسرح الأحداث مثل مسرح هاملت شكسبير ، تتكوم عليه الضحايا وتنجح القيادة الجديدة فى نقل السلطة بهدوء فى أوضاع بالغة التعقيد وتحاول خفض درجة الغليان التى وصل اليها الشارع السياسى ، وتدارك ساحات الانفجار ، ونزع الألغام ما استطاعت لذلك سبيلاً .

وفى ١٤ أكتوبر شكل الرئيس مبارك وزارة جديدة برئاسته ، وتضمن قرار التشكيل ان يكون الدكتور فؤاد محيى الدين نائبا أول لرئيس الوزراء ، وان ينوب عن رئيس الجمهورية فى رئاسة اجتماعات مجلس الوزراء فى حالة غيابه ، ويتولى تقديم برنامج الوزارة لمجلس الشعب (البرلمان). وظلت المجموعة الوزارية الاقتصادية كما هى برئاسة الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد نائبا لرئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ووزيرا للتخطيط والمالية والاقتصاد ومعه الدكتور سليمان نور الدين كوزير دولة للاقتصاد والدكتور فؤاد حسين كوزير دولة للمالية :

وظلت (المشكلة الاقتصادية) الشاغل الأول لرئيس الجمهورية الجديد تلازمها مشكلة اتمام انسحاب اسرائيل من سيناء ، ومشكلة عودة هامش الحرية والديمقراطية الذى نسف مع نهاية حكم الرئيس السادات . لذلك دعا الرئيس مبارك فى افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة فى ٨ نوفمبر ١٩٨١ ، لمؤتمر اقتصادى قومى تشارك فيه الأحزاب السياسية والمدارس الاقتصادية المختلفة .

وفى ٣ يناير ١٩٨٢ ، كلف الرئيس مبارك الدكتور فؤاد محيى بتشكيل وزارة جديدة تضمنت مجموعة اقتصادية وزارية جديدة لتخرج اخر مجموعة اقتصادية للسادات واصبح محافظ البنك المركزى المصرى محمد عبد الفتاح ابراهيم نائبا لرئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ووزيرا لشئون الاستثمار والتعاون الدولى . ومعه الدكتور صلاح حامد وزيرا للمالية ، والدكتور كمال الجنزورى وزيراً للتخطيط ، والدكتور فؤاد هاشم وزيرا للاقتصاد .

وكانت أول زيارة خارج مصر لرئيس الجمهورية الجديد ، للولايات المتحدة الأمريكية وبرفقته نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ، للتباحث مع الادارة الأمريكية فى زيادة المساعدات الاقتصادية والسيولة النقدية . وعقب عودته . انعقد المؤتمر الاقتصادى القومى فى فبراير ١٩٨٢ ، الذى حضره

الاقتصاديون المصريون باختلاف مشاربهم السياسية من اقصى اليمين الى اقصى اليسار ، وقدمت له حوالى ٥٠ دراسة حول الاقتصاد المصرى . وجمع المرحوم الدكتور عبد الجليل العمرى حصاد مناقشات المؤتمر فى تقرير لرئيس الجمهورية الذى شارك فى جلساته .

وقال التقرير : فى السنوات الأخيرة ، زادت حصيلة تصدير البترول من ٤٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٧ الى ٣٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٨١ ، وبلغت تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ٢٨٦٠ مليون دولار . ولكن حصيلة صادرات البترول وتحويلات المصريين فى الخارج والمرور فى قناة السويس ، الى جانب القروض والمعونات ، قد انفقت فى الاستيراد من الخارج ، فى الوقت الذى تناقضت فيه الصادرات الزراعية والصناعية .

وأوصى التقرير بفترة انتقالية لاتزيد عن عامين ، يتم فيها اتخاذ الاجراءات والوصول الى السياسات اللازمة للمرحلة القادمة ، كما اوصى باستمرار دعم الحكومة للسلع الاساسية ، وتبنى مبدأ الاعتماد على الذات ، ووضع خطة قومية للتنمية .

ولأن المشكلة الاقتصادية تحوز جل اهتمام القيادة السياسية ، تكثفت الاتصالات مرة أخرى بين مصر وصندوق النقد الدولى . وطلبت مصر من الصندوق قرضا بقيمة ١٥٠٠ مليون دولار ، وكان هدف مصر حسبما قال وزير الاقتصاد : استقرار سعر صرف الجنيه المصرى بعد القفزات المتتالية فى سعر الدولار الأمريكى .

واعلنت بعثة الصندوق بصراحة الوقاحة ان صندوق النقد قد أصبح لايثق فى المسئولين المصريين واتهمتهم بالخداع حيث يعدون الصندوق بتنفيذ اجراءات ولا ينفذونها . وذكر أصحاب الصندوق أن الحكومة السابقة وعدتهم بخفض مخصصات دعم الحكومة لسلع الاستهلاك الاساسية ، واتفقت معهم على ان يتم ذلك بصرف مستحقات الدعم عن طريق « كوبونات » .. وبالفعل طبعت الحكومة تلك الكوبونات لكنها عادت وحرقتها .. ولذلك طلب أصحاب الصندوق (البعثة التى كان يرأسها الدكتور بعد الشكور شعلان) مقابلة رئيس الوزراء الدكتور فؤاد محيى الدين للتأكد من التزام الحكومة ، وبعد مقابلته طلبوا مقابلة الرئيس حسنى مبارك وتمت المقابلة .

وبذلك أصبح صندوق النقد الدولى يتصرف مع مصر ، كما كان يتصرف « صندوق الدين » ايام الخديو اسماعيل للتأكد من استيفاء قروضه .

وامام ذلك المسلك من الصندوق ، توجهت الادارة المصرية الى الداخل لتنفيذ الخطة القومية للتنمية (١٩٨٣/٨٢ — ١٩٨٧/٨٦) .

وفى ذات الوقت لم تقطع « شعره معاوية » مع الصندوق حيث ظلت الاتصالات قائمة وفى النصف الثانى من عام ١٩٨٢ وطيلة عام ١٩٨٣ ، أبعد اداء الاقتصاد المصرى (نتيجة للتخطيط والطفرة النفطية الثانية) الادارة المصرية عن الارتكان على صندوق النقد للاقتراض أو لتطبيق شروطه الاقتصادية . فقد

ابرز واقع الحال فى العام ١٩٨٣/٨٢ (العام الأول للخطة) مؤشرين اقتصاديين بالغى الأهمية .. انخفاض فى معدل نمو وسائل الدفع (النقود واشباه النقود) من ٤٤٫٣٪ الى ٢٦٫٢٪ والمعنى هو انخفاض معدل التضخم (معدل زيادة الاسعار) ، وانخفاض عجز المعاملات الجارية من ٢٦٥ مليون جنيه الى ١٣١٠ مليون جنيه .. والى جانب ذلك ارتفعت تحويلات المصريين بالخارج (النقدية) من ١٤٤٦ مليون جنيه الى ٢١٥٢ مليون جنيه ، وزادت ايرادات قناة السويس من ٦٢٠ مليون جنيه الى ٦٦٩ مليون جنيه واعلن البنك الدولى فى تقريره ، أن مصر تستفيد من البترول وتحويلات المصريين بالخارج وقناة السويس والسياحة وتحقق معدل نمو ٨٪ سنويا .

وفى ٣١ أغسطس ١٩٨٢ ، شكل الدكتور فؤاد محيى الدين وزارة جديدة تخلت عن تقليد وجود مجموعة وزارية اقتصادية برئاسة نائب لرئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ، وهو التقليد الذى كان أرساه الرئيس السادات عملا بنصيحة صندوق النقد حينما اختلف وزراء الاقتصاد والمالية والتخطيط حول شروط الصندوق عام ١٩٧٦ . وأرست الوزراة الجديدة تقليدا جديدا ، هو وجود لجنة عليا للسياسات تتيح لرئيس الوزراء نفسه إقرار السياسات الاقتصادية . وبذلك خرج من التشكيل الجديد نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية محمد عبد الفتاح ابراهيم ودخل وزير اقتصاد جديد هو الدكتور مصطفى السعيد . وظل الدكتور صلاح حامد وزيرا للمالية ، والدكتور كمال الجنزورى وزيرا للتخطيط وحاولت الحكومة الجديدة فى أكتوبر ١٩٨١ استثمار بعض النجاحات التى حققتها فى ضبط ايقاع الاقتصاد المصرى ، للالتفاف حول صندوق النقد الدولى .

فأثناء زيارة بعثة الصندوق للقاهرة لمسح مؤشرات الاقتصاد المصرى ، وهو اجراء دورى يقوم به الصندوق ، حاول المسئولون المصريون اقناع البعثة بان مصر تطبق برنامجا للاصلاح الاقتصادى ، وطالبوا بتعضيد الصندوق لذلك البرنامج .

واثناء الاجتماعات السنوية للصندوق والبنك الدولى فى واشنطن فى ذلك العام استكمل المناقشات وزير المالية الدكتور صلاح حامد ، وطلب من الصندوق قرضا بقيمة مابين ٧٠٠ الى ٨٠٠ مليون دولار ، وبينت المناقشات خلافات حول المدى الزمنى لتطبيق برنامج الصندوق للاصلاح الاقتصادى ، حيث رأى الوزير المصرى أن تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى يتطلب عشر سنوات فيما لم يقبل الصندوق ذلك .. وظلت شعرة معاوية باقية بين مصر والصندوق . فقد كان واضحا ان الحكومة تسعى لمزيد من التدابير لمنع نزف النقد الأجنبى (خاصة تحويلات المصريين بالخارج) ، ولمنع نزحه الى الخارج (عن طريق بنوك الانفتاح) ولكبح جماح الدولار واسعار السلع عموما ، ولترشيد السفه الاستيرادى .. وكانت تريد مساندة الصندوق .

ففى اغسطس ١٩٨٣ ، قام وزير الاقتصاد بغلق حسابات تجار العملة فى البنوك لتفويت الفرصة عليهم فى الاتجار غير المشروع بالنقد الأجنبى ورد الاختصاص للبنوك ، وقام بتعديل قانون البنك المركزى

فى فبراير ١٩٨٤ لاحكام الرقابة على بنوك الانفتاح ومع نهاية مارس زاد سعر الدولار فى البنوك التجارية لتضييق السوق السوداء للنقد الأجنبى ، ضمن مجموعة أخرى من التدابير وضعها وزير الاقتصاد كمحاولة لعلاج ازمة النقد الأجنبى وترشيد الواردات من الخارج . ولكن ظروف الانتخابات البرلمانية فى ابريل ثم الوفاة المفاجئة لرئيس الحكومة الدكتور فؤاد محيى الدين ارجأت اكمال تلك التدابير التى تستهدف اصلاحا اقتصاديا داخليا ، كبديل عن برنامج الاصلاح الذى يطالب به صندوق النقد الدولى ، كمحاولة أخيرة لترشيد السياسيات الاقتصادية القائمة ، وانقاذ مايمكن انقاذه .

وفى ١٦ يوليو ١٩٨٤ ، تشكلت وزارة جديدة برئاسة كمال حسن على ، واستمرت اللجنة العليا للسياسات كبديل عن نائب لرئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية . وفى مواجهة ازمة النقد الأجنبى التى تفاقمت مع انخفاض اسعار البترول العالمية منذ نهاية عام ١٩٨٣ ، اتبعت الحكومة طريق خفض الانفاق العام (الانفاق الحكومى) وتجسير الفجوة بين مصر وصندوق النقد الدولى . وليس أدل على ذلك من حديث كمال حسن على : « كان الحوار متصلا بين الحكومة والصندوق .. سواء من خلال زيارات دى لاروزييه رئيس الصندوق والدكتور عبد الشكور شعلان مدير عمليات الصندوق بالشرق الأوسط ، أو من خلال مباحثات المسئولين المصريين مع المسئولين فى الصندوق وكان الهدف من الحوار بيان الموقف الاقتصادى والاجراءات التى تتخذها الحكومة لتصحيح المسار الاقتصادى .

وهى اجراءات استطعنا بها خفض حوالى ١٨٠٠ مليون جنيه من ضغط الانفاق الحكومى وزيادة اسعار السلع . وكان من تلك الاجراءات مضاعفة سعر رغيف الخبز (من قرش الى قرشين) بما وفر حوالى ٣٥٠ مليون جنيه ، وزيادة اسعار استهلاك الكهرباء والبنزين والمازوت ، وزيادة اسعار السجائر ، وزيادة اسعار منتجات ٥٤ شركة صناعية تابعة للقطاع العام ..

وكان الهدف من تلك الاجراءات بدء حوار رسمى مع صندوق النقد ، واستمرت العلاقات بين مصر والصندوق من ناحية استطلاع الاجراءات التى تتخذها الحكومة المصرية ، حتى كان قرار مجلس ادارة الصندوق فى أغسطس ١٩٨٥ ببدء المفاوضات مع مصر .. » .

وبدا أن حكومة كمال حسن على ، قد نجحت فيما اخفقت فيه الحكومات السابقات أى اشعال النار فى الأسعار ، ارضاءً لصندوق النقد الدولى ، وتحميل العبء كاملا على كاهل الفئات محدودة الدخل .. او هكذا استهدفت .. ولذلك تنصّل رئيس الحكومة من القرارات النقدية والاستيرادية التى صدرت فى ٥ يناير ١٩٨٥ التى استهدفت ترشيد السياسات الاقتصادية القائمة بتقليل الطلب على الواردات من الخارج ومن ثم خفض الطلب على النقد الأجنبى وتحجيم دور البنوك الأجنبية فى مصر . وقال كمال حسن على : « تلك القرارات لم تقر فى اللجنة العليا للسياسات او فى مجلس الوزراء ، وكانت قفزة من الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد .. واعترضت عليها منذ البداية وارسلت مذكرة بذلك للسيد رئيس الجمهورية» .

وايا كان الامر ، فقد فجرت قرارات ٥ يناير ١٩٨٥ مواجهة اجتماعية بين المستوردين وتجار

العمله والانفتاحيين من ناحية وبين الحكومة من ناحية اخرى ، لتعلن الحكومة ان وزيرها خرج على النص ، وتتخلى عنه فى مصارعة حامية لمدة ثلاثة شهور مع مافيا الانفتاح التى استطاعت اغتياله فى النهاية وكان واضحا انها مواجهة بين الساداتية وبين تيار داخل الحكم يحاول انقاذ مايمكن انقاذه بترشيد السياسات الاقتصادية القائمة . ولكن سرعان ماتبين ان « الترشيد » وهم كبير ، ولذلك انحاز الحكم فى النهاية لمطالب مافيا الانفتاح بالغاء قرارات « الترشيد » فى أول أبريل ١٩٨٥ ، والعودة الى دوامة الأزمة وطلب النجدة من صندوق النقد والبنك الدولى وأمريكا والدول الدائنة .

(٦) نهايـة مفتوحـة ....

دخل خريف ١٩٨٥ ، والوضع الاقتصادى فى مصر يؤكد حقيقة ان الانفتاح الاقتصادى قد أفضى الى انفلات اقتصادى .. فموارد النقد الأجنبى الأربعة التى يدور الاقتصاد على ريعها قد أخذت فى الانهيار .. حصيلة صادرات البترول وتحويلات العاملين بالخارج وعائد السياحة ورسوم المرور فى قناة السويس .... والمجموعات الانفتاحية من المستوردين وتجار العملة ورجال البنوك تملك وتحكم .. والحكومة منقسمة حول قرارات وزير الاقتصاد فى محاولة لاظهارها بانها قرارات لقيطة قبل الغائها .

واستطاع رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الحاكم د. على لطفى شن حملة منظمة على قرارات الحكومة ، ورفع تقريرا للرئيس مبارك حول « الاصلاح الاقتصادى » .

وفى ٤ سبتمبر .. استدعى الرئيس مبارك د. على لطفى وزير المالية الأسبق وفاجأه بتكليفه برئاسة الوزارة .. وكانت فرصة عمره — كما قال — للاصلاح الاقتصادى ..

وقدر لرئيس الحكومة الجديد ان يحصد زرع الانفلات .. فمع بداية ١٩٨٦ ، وتحت تأثير الظاهرة البترولية اى الانخفاض الحاد والمفاجىء فى اسعار البترول .. تخسر مصر ألفى مليون دولار بصورة مباشرة (انخفاض حصيلة صادرات البترول) وتخسر حوالى ٢٨٠٠ مليون دولار — بصورة غير مباشرة (انخفاض تحويلات العاملين بالخارج وعائدات السياحة والقناة) — وتلتزم بسداد ٤٣٠٠ مليون دولار كأقساط وفوائد للديون الخارجية التى وصلت ٣٨٫٥ مليار دولار ، حسب تقرير صندوق النقد الدولى عام ١٩٨٦ .

وعلى الصعيد المجتمعى ، كانت اضرابات عمال االسكك الحديدية .. وعمال مصانع الغزل والنسيج فى اسكو كفر الدوار والمحلة ، وكان تمرد جنود الأمن المركزى .. حركات احتجاج بل حركات رفض اقتصادى واجتماعى . وبدأت الحكومة الجديدة فى التحرك ..

وأخذت الحركة طريقين ، طريق الجباية وطريق صندوق النقد الدولى . وعلى طريق الجباية ، فرضت الحكومة فى ٢٥ مارس ضرائب اضافية على استهلاك عدد كبير من السلع . وعلى طريق

الصندوق دخلت فى مفاوضات مضنية مع رئيس بعثة الصندوق د. عبد الشكور شعلان ، فى مايو ١٩٨٦ .

وطلبت البعثة من الحكومة الجديدة ، زيادة اسعار المنتجات البترولية والكهرباء لأن اسعارها كما يرى صندوق النقد ـــ تساوى ثلث الأسعار العالمية بما يدفع الى زيادة استهلاكها فى مصر بمعدل ١٣٪ سنويا . وأوصت بتخفيض قيمة الجنيه المصرى (توحيد سعر الصرف) ، وبزيادة اسعار الفائدة على الودائع بالبنوك من ١٣٪ الى ٢٠٪ ، وتقليل حجم ائتمان المصارف للحكومة والقطاع العام . كما طالبت بعثة صندوق النقد ، بخفض الانفاق الحكومى (دعم السلع الاساسية والتعليم والعلاج ..) ، وزيادة اسعار المحاصيل الزراعية وزيادة اسعار منتجات القطاع العام .. ورفضت الحكومة ، زيادة اسعار الفائدة على الودائع ، والتخفيض الفورى لقيمة الجنيه المصرى ، فيما رأت التدرج فى خفض الانفاق الحكومى وفى زيادة اسعار المحاصيل الزراعية واسعار منتجات القطاع العام .

وأمام تباعد موقفى الطرفين ، صرح رئيس بعثة الصندوق للصحافة المصرية « ان شبح ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ (يقصد مظاهرات الخبز) مازال يسيطر على فكر الادارة المصرية » .وحذر من مغبة التأخير فى ـــ ماإسماه ـــ الاصلاح الاقتصادى اى تنفيذ شروط صندوق النقد .

بيد أن الحكومة لم تتأخر كثيرا ، فبدأت فى التطبيق التدريجى لمطالب الصندوق ، مثل خفض مخصصات دعم السلع الاساسية (الدعم المباشر) بحوالى ٢٥٠ مليون جنيه فى ميزانية ١٩٨٧/٨٦ ، علاوة على مراجعة هيكل تكاليف منتجات القطاع العام والخدمات الحكومية لأنها تباع بأقل من التكلفة (الدعم غير المباشر) كما قامت بزيادة اسعار البنزين مرتين بنسبة ٤٠٪ ، وحوّلت بعض المعاملات بالدولار من سعر مجمع البنك المركزى (٧٠ قرشا للدولار) الى سعر مجموع البنوك التجارية (١٣٦ قرشا للدولار) .

وتحركت الحكومة خارجيا .. فسافر المشير أبو غزالة إلى واشنطن فى يونيو ، ليبحث مع الشريك الأمريكى خفض فوائد الديون العسكرية الأمريكية على مصر ، ومساعدة مصر بالضغط على صندوق النقد الدولى ، غير ان الاستجابة الأمريكية كانت وعدا ببحث مطالب مصر .. وطار لاستكمال مفاوضات واشنطن .. وفد اقتصادى ضم وزراء التخطيط والمالية وشئون مجلس الوزراء .. وتكرر الوعد الأمريكى .. وفى يوليو ، قام الرئيس مبارك بنفسه بجوله خاطفة ، زار فيها فرنسا والمانيا وايطاليا وبريطانيا .. طالبا ان تتفهم الدول الأوربية وضع مصر الاقتصادى وان تساعدها فى الوصول الى اتفاق مع صندوق النقد الدولى .

وفى اغسطس ، زار القاهرة جورج بوش نائب الرئيس الأمريكى ضمن جولته الانتخابية فى الشرق الأوسط وقال انه ليس فى حل لاعطاء التزامات فيما يتعلق بالديون العسكرية . وقال انه ليس من السهل على امريكا ان تضغط على صندوق النقد الدولى .

وبدا أن التحرك الخارجى ، لم ينجح فى الالتفاف حول صندوق النقد .. وانه لا مفر من العودة الى الداخل وتنفيذ توصيات صندوق النقد .

ولذلك ، عادت الحكومة فى شهر سبتمبر ٨٦ فأقرت ونفذت عدة اجراءات جديدة بموجبها تمت زيادة معدلات الجمارك وتحريك سعرها من سعر مجمع البنك المركزى الى سعر البنوك التجارية كما قامت بزيادة اسعار منتجات القطاع العام ..

وكان واضحا ان الحكومة قد اقرت ونفذت تلك القرارات ، قبل الجولة الثانية للمفاوضات مع صندوق النقد الدولى فى شهر أكتوبر . وفى مذكرة سرية رفعتها الحكومة الى صندوق النقد وهيئة المعونة الامريكية اشارت الى انها (الحكومة) قد قامت بزيادات فى الاسعار بين شهرى مارس وسبتمبر ١٩٨٦ ، قدرت قيمتها بقيمة ١٨٠ مليون جنيه واستعرضت المذكرة تلك الزيادات : ٥٣٨ مليون جنيه من ضرائب السجائر وتذاكر السفر للخارج ومبيعات السيارات والمنتجات الالكترونية و ٨٣٦ مليون جنيه من خفض مصروفات الحكومة و٣٠٠ مليون جنيه من زيادة اسعار البنزين و٨٠٠ مليون جنيه حظر بعض الواردات وزيادة الرسوم الجمركية علاوة على ٧٠٦ مليون جنيه من زيادة اسعار منتجات القطاع العام .

وأشارت المذكرة الى ان الحكومة قد خفضت قيمة الجنيه (بأن اصبح الدولار يساوى ١٫٣٦ جنيه بعد ان كان يساوى ٠٫٧ جنية) فى عدد كبير من المعاملات ، كما تتجه لزيادة تلك المعاملات والى تحرير اسعار المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية والى زيادة سعر الطاقة الى المستوى العالمى ، ضمن برنامج زمنى يستغرق عدة سنوات .

واعتمادا على تلك الاجراءات ، سافر وفد مصرى على مستوى عال الى واشنطن لاجراء جولة المفاوضات الثانية مع صندوق النقد الدولى ، وضم الوفد الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ، والدكتور صلاح حامد وزير المالية ، وعلى نجم محافظ البنك المركزى . وعكست تصريحات الوفد تفاؤلا مفرطا انبنى على توقع ارتياح صندوق النقد للاجراءات التى نفذتها الحكومة . وبناء على ذلك التفاؤل ، حدد الوفد المصرى ديسمبر ١٩٨٦ كموعد لتوقيع الاتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولى ، غير ان سير المفاوضات كان فى اتجاه مخالف . واكد مسئولو الصندوق : « انه وان كانت الحكومة المصرية قد زادت من جهودها لاصلاح المسار الاقتصادى ، الا ان هناك قضايا عديدية يشترط الصندوق اتخاذ اجراءات بشأنها ، زيادة اسعار توريد المحاصيل الزراعية (القطن ، الأرز ، والقمح ، وقص السكر ..) للأسعار العالمية والتشاور مع البنك الدولى فى هذا الصدد ، وزيادة اسعار منتجات القطاع العام والخدمات الحكومية للأسعار الاقتصادية مع انقاص عدد العاملين بالحكومة ، وزيادة اسعار الطاقة وفق وجهة نظر البنك الدولى ، علاوة على توحيد سعر الصرف أى تخفيض قيمة الجنيه وفقا لتوازن العرض والطلب مع زيادة سعر الفائدة بنسبة ٥٠٪ من السعر الحالى» .

وفى البدء ، عكس جو المفاوضات خلافا فى المواقف بين الصندوق من ناحية والوفد المصرى من

ناحية أخرى . وانتقل الخلاف الى داخل الوفد المصرى نفسه بين وزير التخطيط من ناحية ، ووزير المالية ومحافظ البنك المركزى من ناحية أخرى . وفى اثر ذلك اوفد رئيس الوزراء ، لحصر الخلاف ، د. عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء . وظلت ثلاث نقاط محل خلاف بين الجانبين سعر الصرف وسعر الفائدة على الودائع واسعار المنتجات البترولية والكهرباء ، وتحدد الخلاف فى المدى الزمنى الذى حدده المصريون بثلاث سنوات ثم ١٨ شهرا فيما حدده الصندوق باثنى عشر شهرا . وتم الاتفاق على جولة ثالثة من المفاوضات فى القاهرة فى ٧ نوفمبر لانجاز خطاب النوايا قبل الاجتماع السنوى لمجلس مديرى الصندوق فى ديسمبر .

فى ٩ نوفمبر ١٩٨٦ ، صدر قرار الرئيس مبارك بتشكيل وزارة جديدة برئاسة د. عاطف صدقى . وبذلك خرج د. على لطفى رئيس الوزراء ومعه وزير الاقتصاد د. سلطان أبو على . ومحافظ البنك المركزى على نجم من حلبة التفاوض مع صندوق النقد الدولى ، الذى كانت بعثته قد وصلت القاهرة عشية التغيير الوزارى ولم يكن صندوق النقد بعيدا عن التصورات والتحليلات حول اقالة وزارة على لطفى . فهناك تصور اشار الى تعثر المفاوضات بين وزارة على لطفى والصندوق مما دعا الى تشكيل وزارة جديدة تستكمل المفاوضات .. وفى تصور آخر ، انعكست الخلافات بين وزراء المجموعة الاقتصادية على سير المفاوضات بما دعا لوجود وزارة اخرى تعمل متجانسة كفريق واحد .. فيما اشار تصور ثالث الى ان الرئيس مبارك رأى أن تأتى حكومة جديدة تقوم بتوقيع الاتفاق المنتظر مع الصندوق وتقوم بتنفيذه بدلا من ان تتفق حكومة د. على لطفى على مالم تنفذه .

وحسب تصريح د. على لطفى : « الى يوم استقاله الحكومة ، كانت هناك نقطتان معلقتان هما سعر الفائدة وسعر الصرف .. وبالنسبة لسعر الفائدة كان الصندوق يرى ضرورة زيادة سعر الفائدة ، وكانت وجهة نظرى ان ظروف الكساد التى يمر بها الاقتصاد المصرى لاتسمح بزيادة الفائدة وابلغت ذلك لخبراء الصندوق ودخلت معهم فى نقاش علمى شارحا وجهة نظرى .. وفيما يتعلق بسعر الصرف كان الصندوق يرى ان يتم ذلك فورا ، فيما كنت أطالب بان يتم التوحيد فى مدى ثلاث سنوات .. وكنت اهدف لأن تصل المفاوضات الى نقطة وسط هى ١٨ شهرا .. والى ان تركت الوزارة لم اتزحزح قيد أنملة عن رأيى » .

وأيا كان الامر ، فان تغيير الوزارة ، أرجأ الجولة الثالثة للمفاوضات بين مصر وصندوق النقد ، ومن ثم تأجيل الاتفاق الذى كان منتظرا فى ديسمبر ، وانبنى على ذلك تأجيل اجتماع نادى باريس لإعادة جدولة ديون مصر بموجب الاتفاق مع الصندوق .

وبينت الأحداث ، رفض الحكم الانصياع للشروط الكاملة لصندوق النقد وهو الأمر الذى عكسه أول تصريح رسمى صحفى لرئيس الوزراء الجديد والذى أخبر به بعثة الصندوق التى عادت الى واشنطن لابلاغه لمجلس المديرين . وبعد تغيير الوزارة بأيام ، عاد المشير أبو غزالة الى واشنطن لتلقى رد الادارة الأمريكية حول الديون العسكرية وفى ديسمبر عاد الرئيس مبارك لاوربا للضغط على صندوق النقد

الدولى .. وفى الأسبوع الأخير من ديسمبر اجتمع مجلس مديرى الصندوق . وقرر اهمية اتمام الاتفاق مع مصر بأغلبية ٢٠ عضوا من ٢١ ، كما وافق ممثلو الدول الدائنة ـــ من حيث المبدأ ـــ على اعادة جدولة عشرة مليارات دولار من الديون المستحقة على مصر فى الخمس سنوات القادمة .

وكان من نتاج ذلك ، أن بدأ توافد بعثة صندوق النقد على القاهرة فى نهاية يناير ١٩٨٧ ، لاستكمال المفاوضات واتمام الاتفاق . وفى فبراير ، قدم د. عبد الشكور رئيس البعثة ، للحكومة المصرية مشروع « خطاب النوايا » الذى بموجبه تلتزم الحكومة ، بتنفيذ الاجراءات الواردة به خلال ١٨ شهرا تبدأ فى يوليو وتنتهى بنهاية ديسمبر ١٩٨٨ وتضمن المشروع : « الاتجاه نحو سعر واقعى للجنيه المصرى ، والزيادة التدريجية فى سعر الفائدة على الودائع وخفض العجز فى ميزانية الدولة بخفض عدد السلع المدعمة من الدولة ، وخفض نسبة الدعم الى ١٠٪ من المصروفات الحكومية ، وزيادة اسعار المحاصيل الزراعية فيما عدا القطن وقصب السكر ، وزيادة اسعار المنتجات البترولية والكهرباء بنسبة ٦٠٪ وتقليل حجم القروض المصرفية للحكومة ، والقطاع العام ، علاوة على ضرورة ترشيد الاقتراض من الخارج وضرورة إعادة جدولة الديون الخارجية .

ومن جانبها ، رفضت الحكومة زيادة اسعار الطاقة بنسبة ٦٥٪ ، كما تحفظت على بعض بنود مشروع خطاب النوايا الذى اعده الصندوق ، وطلبت مهلة للرد عليه . ونتيجة لذلك ، طلب رئيس بعثة الصندوق مقابلة الرئيس مبارك لاستيضاح الموقف ، وتمت المقابلة التى انتهت الى ان التحفظ المصرى لايعوق اتمام الاتفاق مع صندوق النقد .

وتأخر موعد ابرام « الاتفاق » الذى كان محددا فى الأسبوع الأخير من فبراير .. ومع نهاية فبراير ، عاد رئيس بعثة الصندوق الى القاهرة ، واعلن ـــ من طرف واحد ـــ عن توصل الحكومة المصرية الى الصيغة النهائية للاتفاق مع صندوق النقد ... وذلك مانفاه رئيس الوزراء .. وتحدد شهر مارس ١٩٨٧ لتوقيع الاتفاق وبين فبراير وابريل ١٩٨٧ ، انشغل الشارع المصرى بقرار الرئيس مبارك بحل مجلس الشعب ودعوة الناخبين لانتخابات برلمانية جديدة .. وتم إرجاء « اتفاق الصندوق » إلى مابعد الانتخابات .. وظلت « مفقودة » الخطوة الأخيرة فى مفاوضات الخطوة خطوة بين مصر والصندوق حول اتفاق ٨٧ ... ثم كان يوم ١٥ مايو الذى وافق فيه مجلس مديرى الصندوق على الاتفاق مع مصر .. ثم كان يوم ٢١ مايو (الحزين) الذى لجأت فيه الدولة المصرية لنادى باريس تعلن إفلاسها وتطلب إعادة جدولة ديونها .. والناس فى بلادى ينتظرون نهاية قصة مصر وصندوق النقد الدولى .. غير مكترثين بشخوصها وأحداثها .. فما يشغلهم مايقيم اود حياتهم والى اين هم ذاهبون .. ومع ذلك لاتبدو للقصة نهاية لأن شخوصها تحول دون النهاية .. ولايملك مؤلف القصة الا ان يجعل النهاية مفتوحة .

مصـــادر القصـــة

* د. على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر (٥٢ — ١٩٧٧) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ .
* د. جودة عبد الخالق ، التنمية والاعتماد على النفس والعدالة : تساؤلات من وحى التجربة المصرية فى الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية ، المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ٣ — ٥ مايو ١٩٧٩ .
* عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال للتبعية (٧٤ — ١٩٧٩) ، دار الكلمة ودار الوحدة بيروت ١٩٨١ .
* محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، دار خياط ، بيروت ١٩٨٣ .
* د. رمزى زكى ، بحوث فى ديوان مصر الخارجية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٥ .
* محمد ابراهيم كامل ، السلام الضائع فى اتفاقيات كامب ديفيد ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ١٩٨٤ .
* اسماعيل فهمى ، التفاوض من اجل السلام فى الشرق الأوسط ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٥ .
* إيتان هابر ، زيف شيف ، ايهود يعارى ، حدث فى كامب ديفيد ، ترجمة ابراهيم منصور ، كتاب الاهالى (١٠) يوليو ١٩٨٦ .
* رضا هلال ، السيناريو المفتوح بين مصر وصندوق النقد الدولى : حكاية مصر مع الصندوق ومحاضر اقوال المفاوضين المصريين ، الأهرام الاقتصادى ، الاعداد من ٩٢٤ الى ٩٢٨ ، ٢٩ سبتمبر — ٢٧ اكتوبر ١٩٨٦ .
* رضا هلال ، مصر امام القرار الاقتصادى الصعب ، اليوم السابع ، العدد ١٢٠ ، ٢٥ أغسطس ١٩٨٦ .
* رضا هلال ، مصر وصندوق النقد الدولى : نهاية مفاوضات الخطوة خطوة ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ٩٥٨ ، ٢٥ مايو ١٩٨٧ .
* احمد بهاء الدين ، محاوراتى مع السادات ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٨٧ .

مؤشرات الوضع الاقتصادى :

— البيانات المالية لأعوام ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ١٩٧٨

— تقارير متابعة الخطة من ١٩٨٢ الى ١٩٨٦

- مضابط جلسات مجلس الشعب المصرى فى ١٩٧٦/٢/٨ ، ١٩٧٧/١/١٨ و ١٩٧٧/١/٢٩ ، ١٩٧٨/٣/٢١ .
- تقارير بعثات صندوق النقد الدولى لأعوام ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ١٩٨٦ .
- تقرير البنك الدولى ٨٠ ، ١٩٨١ .
- اعداد متفرقة من : الأهرام ، الاهرام الاقتصادى ، الفاينانشيال تايمز .

القسم الرابع :

مصر وصندوق النقد.. محاضر الاقوال

« برنامج صندوق النقد هو تعبير عن موقف أيديولوجى ، أيديولوجية رأسمالية .. لاشك فى ذلك . وأكثر من ذلك أنه يتلقى أوامره من كبار الدول المساهمة فيه ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية . وتطبيق ذلك البرنامج ، لابد وأن يضر بالطبقات الفقيرة وهى الغالبية . لذلك رفضت وأرفض ذلك البرنامج » .

من محضر أقوال د . زكى شافعى

محضر أقوال (١)

دكتور أحمد ابو اسماعيل — وزير المالية ١٩٧٦/٧٥

● الدكتور ابو اسماعيل كان من ابرز وزراء المجموعة الاقتصادية الأولى فى حكومة السيد ممدوح سالم . والتى بدأت تكثيف الحوار مع صندوق النقد الدولى .. كيف كانت البداية ؟

توليت منصب وزير المالية فى ١٥ ابريل ١٩٧٥ .. واذكر انه عندما دخلت الوزارة كانت الميزانية معدة من أول يناير ١٩٧٥ ولكنها كانت ميزانية غير مموَّلة وكذلك كانت الخطة .. وبذلك كنا نحتاج لقروض لتمويلها .. وكانت الظروف صعبة ..

وفى شهر مايو حضر الى مصر مدير عمليات الشرق الأوسط فى صندوق النقد جون جنتر .. وقابلنى وناقشت معه امكان التعامل مع الصندوق لاقراضنا .. واوضح لى جنتر ان ذلك ممكن ولكن بشرط اتخاذ اجراءات حاسمة فى المجال الاقتصادى . ولما سألته عن تلك الاجراءات حدثنى عن الغاء الدعم بصفة اساسية . وعن فرض جمارك عالية على الواردات من الخارج . وعلى الأخص على السيارات التى كانت تملأ شوارع القاهرة من كل نوع ولون .. وحدثنى عن تعديل الأسعار الداخلية بحيث تتناسب مع الأسعار العالمية .. وعن ازالة العوائق امام المستثمر الأجنبى .. وكذلك حدثنى عن تعديل اسعار الصرف بما يتناسب مع اسعار السوق الحر حتى تظهر التكاليف الحقيقية لأى مشروع . وأكد لى اننى اذا قمت بتلك الاجراءات سأكون اعظم وزير مالية أنجبته مصر .

● وماذا كان رأيك فى الاجراءات التى طلب صندوق النقد تنفيذها ؟

بطبيعة الحال فكرت بينى وبين نفسى فى الغاء الدعم وتعديل الأسعار والاجراءات التى نصحنا بها جنتر . وكان وقعها وقعا سيئا على نفسى وهو يكلمنى وقلت له ان هناك طبقات ستضار وانا متأكد كنائب فى مجلس الشعب ان الغاء الدعم سيؤثر فى الطبقات الفقيرة .. وقلت : مصر ليست هى الهيلتون والشيراتون أو أى فندق تنزلون به وليست شارع سليمان باشا أو قصر النيل أو الشوارع التى ترونها .. لو انصعنا لكلام الصندوق لحدثت ثورة .. وانا أرفض اجراءات الصندوق وأقول ذلك دون عرض رأيى على مجلس الوزراء .. وكان رد جنتر : اذن لن نعطيكم القروض .. وكان ردى : إذا كان ذلك

ثمن القروض فأنا ارفض ذلك الثمن .

● **شهد عام ١٩٧٥ حركة محمومة من جانب الحكومة للاقتراض من العرب والعجم .. وكان الثمن او الشرط هو الاتفاق مع الصندوق .. أليس كذلك ؟**

كان لابد من البحث عن مخرج من الضائقة الاقتصادية .. مادام الصندوق يهدد بعدم الاقراض الا بعد تلبية مطالبه .. وماكان الا ان اتصلت بالسفير الأمريكي هيرمان ايلتس (وقتها) وقلت له ان هذا البلد سيحدث به ثورة اذا مانفذ مطالب الصندوق ، وليس ذلك فى صالح أمريكا لأن البديل سيكون الاتحاد السوفييتي .

وسمع السفير الأمريكى حديثى برحابه صدر وسألنى عما يجب عمله . فقلت له عن ضرورة توافر مساعدات من الدول الصديقة فى صورة قروض ميسرة وبفائدة منخفضة وبعد ذلك يمكن بحث الاجراءات التى يطالب بها الصندوق .. وزارنى مرة أخرى ومعه مساعد وزير الخارجية الأمريكى وكان السؤال عن المبلغ الذى نحتاجه .... فقدرت حاجتنا فى ذلك الوقت بمبلغ أربعة مليارات دولار وكان ذلك التقدير مثار دهشة منهم فاقترحت عليهم لقاءً بين الخبراء الأمريكيين ووزراء المجموعة الاقتصادية لتقدير المبالغ التى نحتاجها لسداد الالتزامات الخارجية وتمويل الخطة . ووافق السفير الأمريكى فما كان منى إلا ان أبلغت رئيس الوزراء ممدوح سالم بذلك .. وتم اللقاء .. وتم تقدير المبلغ بأربعة مليارات دولار وفى مقابلة اخرى تم ضغط المتطلبات التى تغطى عام ١٩٧٥ واتفقنا على مبلغ مليارى دولار حتى نهاية ١٩٧٥ أى خلال ستة شهور .

فى ذلك الوقت كان مقررا عقد لقاء بين الرئيس السادات والرئيس الأمريكى جيرالد فورد فى سالزبورج بالنمسا .. وسافرت مع الرئيس السادات واجتمعت هناك مع فورد وكسينجر (وزير الخارجية وقتها) ثم مع مساعدى وزير الخارجية ... وكان الحديث عن كيفية تدبير مبلغ المليارى دولار من الدول الصديقة وبمساعدة الولايات المتحدة ..

وبعد لقاء سالزبورج .. بدا التحرك لتدبير ذلك المبلغ .. فقد كانت هناك رحلات متعددة .. الرئيس السادات بنفسه زار السعودية والكويت .. وأكملت انا الجولات فى دول الخليج حيث زرت ايران وقطر وابو ظبى ودبى والبحرين .. كما سافرت الى انجلترا .. واجريت اتصالات مع اليابان والمانيا الغربية ..

وفى النهاية تم الحصول على ١٨٠٠ مليون دولار وهو مبلغ مُفصَّل فى بيان الميزانية لعام ١٩٧٦ الذى ألقيته امام مجلس الشعب .. وتم سداد كل ماعلينا من مستحقات للعالم الخارجى .. كما تم تحويل جزء من القروض القصيرة الأجل ذات الفوائد العالية الى قروض طويلة الاجل بفائدة منخفضة نسبيا . وبيان ذلك موجود أيضاً فى البيان المالى لموازنة ١٩٧٦ .

● **طرحت فى تلك الفترة فكرة تكوين هيئة تساهم فيها دول الخليج لاقراض مصر .... كيف تبلورت تلك الفكرة ؟ .**

.. كان طريق الحصول على المليارى دولار طريقا شاقا .. وتركت جولاتى فى الخليج تأثيرا بالغا فى نفسى حتى اليوم .. فأذكر انى عندما زرت ايران لطلب قرض من الشاه بقيمة ٢٠٠ مليون دولار بدأت بتذكير الشاه بالروابط بيننا وبين ايران وبعدها قلت له اننا نعانى من ضائقة اقتصادية وعجز فى الميزانية .. وكان رد الشاه بانه هو الاخر يعانى من عجز . وحاولت اقناعه ــ بإقراضنا لاكثر من ساعتين ــ دون جدوى وكنت فى حالة سيئة وانا اكلم الشاه وكدت ابكى .. وتخليت عن التقاليد البروتوكولية المتبعة فى مثل تلك الزيارات .. وقلت له ان الله يحبك ويرضى عنك ولذلك اعطاك . واننا فى ضائقة مثل التى مرت بها ايران عام ١٩٦٨ حينما عرضت بيع انتاجها لمدة ١٠ سنوات من البترول بسعر دولار واحد للبرميل .. ولأن الله يحبك فقد رفضت أمريكا الشراء وتحققت الثروة لايران .. ونحن فى ضائقة اشد من ضائقة ايران عام ١٩٦٨ ... واهتز شاه ايران لحديثى ونظر لوزير ماليته وقال له : اعطه ٢٠٠ مليون دولار بفترة سماح ٥ سنوات وتسدد على ٧ سنوات بفائدة ٤٪ وعرفت بعد ذلك من وزير المالية الايرانى ان الشاه اقترض ذلك المبلغ من سوق لندن .

وكانت كل الزيارات شاقة .

بعد ذلك جاءتنى فكرة تجميع الدول العربية التى ستقرض مصر فى هيئة ... وهو ماتحقق بعد ذلك فى هيئة الخليج للتنمية فى مصر .. وطرحت الفكرة فى البداية على احمد السويدى وزير خارجية ابو ظبى .. ثم سارت الفكرة سيرا سريعا وتم توقيع اتفاقية هيئة الخليج للتنمية فى اغسطس ١٩٧٦ بعد اجتماعات فى الرياض والرباط والقاهرة . ويحز فى نفسى ان هناك من ينسبون فكرة تلك الهيئة لأنفسهم مع انى كنت صاحب الفكرة .

● **مع بداية عام ٧٦ تحركت الحكومة لتطبيق بعض توصيات صندوق النقد . هل كان ذلك من اجل انجاز الاتفاق مع الصندوق للحصول على قروض ؟**

مع بداية عام ١٩٧٦ بدأت الصورة تتغير حيث تحول التجاوب العربى والأمريكى معنا ، الى تجاوب مع توصيات صندوق النقد الدولى لدرجة ان العرب اشترطوا لاقراضنا ضرورة الاتفاق أولا مع الصندوق .

وكان واضحا لدينا ان بعض توصيات الصندوق يجدر الأخذ بها لاصلاح المسار الاقتصادى . وبالفعل بدأنا فى عام ١٩٧٦ بتطبيق بعض الاجراءات وقمنا برفع الدعم عن بعض السلع من اول العام .. وفى شهر فبراير زار مصر ويتفين مدير صندوق النقد واجتمع مع رئيس الوزراء (ممدوح سالم) ومعى وناقشنا تحريك بعض الأسعار لتكون قريبة من الواقع ، واتفقنا على تطبيق سعر الصرف التشجيعى بدءا من شهر مايو ١٩٧٦ ، واثرت فى ذلك الوقت اجراء تطبيق السعر التشجيعى على الجمارك ولم يعترض رئيس الوزراء أو أى من الوزراء على ذلك فى حينه .

وفى أول مايو ١٩٧٦ اتخذت القرار باحتساب الجمارك على اساس السعر التشجيعى (٧٠ قرشا وقتها) وهذا هو الأجراء الذى اتخذته حكومة الدكتور على لطفى مؤخرا بعد ١٠ سنوات .

واذكر ان مجلس الوزراء امتعض من اتخاذ ذلك القرار بحجة انى اتخذته منفردا دون استشارة المجموعة الاقتصادية ورئيس الوزراء . وكان ردى ان القرار يحتاج سرية كاملة وانى قد طرحت الموضوع من قبل فى لقاء فبراير الذى ضم رئيس الوزراء والمجموعة الاقتصادية وبعثة الصندوق برئاسة ويتفين وكان واضحا انهم قد نسوا ذلك اللقاء . فقلت : اذا كان المجلس متضررا من هذا القرار فانى أنصح مجلس الوزراء بان يُخرج فورا من قام بهذه الفعلة ويأتى بشخص جديد ليعيد الحال على ماكان عليه . وعقب الجلسة قلت لرئيس الوزراء اعتبرنى مستقيلا وابحث لك عن وزير مالية جديد .. ولكن رئيس الوزراء تخطى الموقف بحصافة .

ومن عجب ان البنك الدولى أرسل خطابا لرئيس الوزراء يثنى على قرارى وينشيد بالجدية من جانب الحكومة فى تصحيح المسار الاقتصادى .

● رغم ان الحكومة كانت جادة فى التطبيق الا ان الصندوق اعتبر اجراءات الحكومة غير كافية .. مما دفع الحكومة لاجراءات اخرى .. كيف كان الموقف ؟

كنا نعمل ايضا فى اتجاه انشاء سوق حرة للنقد الأجنبى تتحدد فيه اسعار الصرف على اساس واقعى .. وكانت الاتصالات بيننا وبين الصندوق والبنك لاعطائنا قرضا قيمته ٨٠٠ مليون دولار لاقامة السوق الحرة للنقد الأجنبى .

وفى الحقيقة لم يتجاوب معنا الصندوق ولم يعرض سوى قرض بقيمة ١٥٠ مليون دولار وهو مبلغ لم يكن كافيا لتحقيق ذلك الغرض .

اريد ان اقول انه فى عام ١٩٧٦ كانت الحكومة جادة فى اتخاذ بعض الأجراءات لتصحيح المسار الاقتصادى ولكن التجاوب لم يكن مشجعا سواء من جانب صندوق النقد او من جانب الدول العربية التى لم تبد قدرا كافيا من المرونة لاسعافنا .. واذكر ان القسط الأول من قرض هيئة الخليج للتنمية لم يصل الا فى يناير ١٩٧٧ وكان بقيمة ٢٥٠ مليون دولار .

مع اننا كنا ننتظر من الدول العربية ماقيمته ١٢ مليار دولار على ٥ سنوات تبدأ بالمليارين اللذين يشكلان رأسمال هيئة الخليج .

● نتيجة لتشدد الصندوق .. تراجعت الحكومة ثم عاود الصندوق نشاطه فطبقت الحكومة مزيدا من الاجراءات ماتفسير ذلك ؟

فى مايو ١٩٧٦ اتفقنا على خطاب نوايا مع صندوق النقد الدولى .. وكانت الظروف تدل على ان

الصندوق يمانع فى الاقراض . كما ان العرب اشترطوا لاقراضنا كما ذكرت من قبل ــ الاتفاق مع الصندوق اولا ..

واذكر اننى كتبت ردا على خطاب النوايا اظهرت فيه انتقادا شديدا .. وكان واقع الحال فى مجلس الوزراء يظهر انقساما بين مجموعتين .. مجموعة تحاول (تسريع) الاتفاق مع الصندوق ومجموعة أخرى تحاول (فرملة) الاتصالات مع الصندوق ..

ونتيجة لذلك الصراع طلب الصندوق والبنك من الرئيس السادات ان يكون هناك متحدث واحد باسم المجموعة الاقتصادية .. ومن هنا جاءت فكرة نائب رئيس الوزراء للمجموعة الاقتصادية .

واستجابة للضغط الداخلى وضغط العرب والصندوق والبنك . استبدل الرئيس السادات المجموعة الاقتصادية بمجموعة اخرى كان على رأسها الدكتور عبد المنعم القيسونى وكان ضمنها الدكتور صلاح حامد وزير المالية والدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد .. وهى المجموعة التى عجلت بالاتصالات مع الصندوق والاجراءات التى كان يطلبها .. وحدث فى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ الثورة التى حذرت منها فى عام ١٩٧٥ .

واذكر ان يوم ١٨ يناير كان يوم وصول جنتر مدير عمليات الشرق الأوسط فى الصندوق الى القاهرة لمتابعة الاتصالات . **واخذوه من المطار فى سيارة حربية** ، ورأى الثورة التى حذرته منها وحذرته منها زوجته التى كانت تشاركنى موقفى عام ١٩٧٥ ضد زوجها .

محضر أقوال (٢)

دكتور / زكى شافعى ــ وزير الاقتصاد ١٩٧٦/٧٥

• كوزير اقتصاد عامى ١٩٧٦/٧٥ دخلت فى مفاوضات مع صندوق النقد الدولى كيف كانت البداية ؟

اقترح الصندوق اقامة سوق تجارية للنقد الأجنبى ، يتحدد فيها سعر الصرف على اساس العرض والطلب .. وكان من رأينا انه لايمكن اقامة السوق الا بوجود احتياطى نقدى لتثبيت السعر دون الاعتماد على تقلبات السوق فقط ..

وعرض الصندوق علينا مبلغ ٧٠٠ مليون دولار .. وكان مبلغا غير كاف وانتهى مشروع السوق التجارية ..

• قال الدكتور احمد ابو اسماعيل ان المبلغ اقل بكثير .. اقل من ٢٠٠ مليون دولار ..

قد تخوننى الذاكرة .. الا انه ماأذكره جيدا ان المبلغ كان غير كاف .. وعلى العموم البيانات موجودة فى وزارة الاقتصاد .

فى العادة يكون الاتصال بالصندوق للاقتراض لعلاج عجز ميزان المدفوعات .. وفى هذا الاطار الم تكن محاولة مصر ١٩٧٦/٧٥ ؟

علاقتى بالصندوق انحصرت فيما يتعلق باقامة السوق التجارية للنقد الأجنبى .. أى طلب لقروض من الصندوق لابد وان يواجه بفرض اجراءات اقتصادية (شروط الصندوق) وهى شروط نمطية تتعلق بتخفيض قيمة العملة وزيادة الأسعار الداخلية .. وهذه هى مشكلة صندوق النقد الدولى مع الدول النامية .

• الم تطلب فى ذلك التاريخ قروضا من الصندوق ؟ ام ان الطلب كان من اجل السوق التجارية للنقد الأجنبى ؟

لم اتفاوض مع الصندوق بشأن اية قرض .. كوزير اقتصاد كان شاغلى اقامة السوق التجارية للنقد الأجنبى .. وهو الامر الذى تفاوضت فيه مع الصندوق .

• من الثابت أن الحكومة المصرية كانت قد اتفقت على خطاب نوايا مع صندوق النقد الدولى فى مايو ١٩٧٦ ..

لا .. لم نتفق على « خطابا نوايا » مع الصندوق .. كان هناك فقط مشروع خطاب نوايا ولم نوقعه .. عندما وجدنا المبلغ المقترح من الصندوق لايكفى لاقامة السوق التجارية ..

• وهل خلا خطاب النوايا من الوصفة التقليدية للصندوق ؟ الم يطلب خفض الدعم مثلا ؟

حسبما اتذكر كان خطاب النوايا قاصرا على السوق التجارية فقط للنقد الأجنبى .

• كم كان المبلغ الذى طلبته مصر من الصندوق لاقامة سوق النقد الأجنبى ؟

كان تقديرنا ان اقامة السوق التجارية يحتاج الى مبلغ ٢٠٠٠ مليون دولار ..

• من الثابت تاريخيا انك اجريت مشاورات مع صندوق النقد فى مانيلا فى اكتوبر ١٩٧٦ بعد اختلافكم معه .. لماذا كانت تلك المشاورات ؟

مشاورات مانيلا كانت ضمن الاجتماع السنوى للصندوق .. ولم اتباحث معهم بخصوص مصر .

• عندما عدت من الاجتماع السنوى لصندوق النقد ، أرسل لكم « بول ديكى » ممثل الصندوق فى مصر . مذكرة طالب فيها بإنشاء السوق التجارية وتنفيذ اجراءات الصندوق ..

فى الحقيقة لا اتذكر ، فتلك وقائع مضى عليها اكثر من ١١ سنة .

• مضمون مذكرة الصندوق كان ضرورة تطبيق برنامج الصندوق ، والا تفاقم وضع الاقتصاد المصرى ..

روشتة الصندوق واحدة لاتتغير .. ولم يكن ذلك مقبولا منا .

• قيل ان خطاب النوايا « بين مصر والصندوق فى ١٩٧٦ » كان مصدر خلاف فى مجلس الوزراء وقتها .. من وافق عليه ؟ ومن لم يوافق ؟

لا أذكر .

• قيل ايضا ان الخلاف بين الوزراء جعل صندوق النقد والبنك الدولى يطلبان تغيير المجموعة الوزارية الاقتصادية ..

امر جائز .. ولكن لم يكن بينى وبين احمد ابو اسماعيل وزير المالية أى خلاف اطلاقا وعلاقتنا بالسادات وممدوح سالم .. كانت طيبة .

• اذن بماذا تفسر تغيير الرئيس السادات للمجموعة الاقتصادية . رغم ادائها المميز ؟ .

اعتقد انه عندما لم تتحسن الأحوال الاقتصادية رئى ان تغيير المجموعة الاقتصادية يمكن ان يحسن الأحوال .. وعلى العموم لم يقل لى احد عن سبب خروجى من الوزارة .

• من وجهة نظرك ؛ ماذا كان عليه الوضع الاقتصادى فى مصر فى عامى ١٩٧٦/٧٥ ؟

الوضع الاقتصادى فى مصر ١٩٧٥ هو نفس الوضع اليوم مع اختلاف الأبعاد . عجز الميزانية لم يكن كبيرا .. عجز ميزان المدفوعات كان بسيطا .. السوق السوداء للنقد الأجنبى كانت محدودة . لأنها نشأت عن الاستيراد بدون تحويل عمله . وكان حجمه ضئيلا فى ذلك الوقت ..

الآن تضخمت ابعاد المشكلة الاقتصادية ، وتحول التغيير الكمى الى تغيير كيفى .

• ألم يكن هناك تأخير فى سداد الالتزامات الخارجية ؟

نعم .. كان هناك تأخير فى سداد التزامات الديون قصير الاجل ... تسهيلات الموردين .. التسهيلات المصرفية .. ولكن الامر كان فى حدود ضيقة .

• من الثابت ايضا ، انه كانت هناك صعوبات لتمويل موازنة ١٩٧٦ .. وبشهادة كثيرين كان الوضع الاقتصادى حرجا ودفع الى الاتصال بالصندوق .

نعم كان الوضع الاقتصادى حرجا ، وأدى الى الاتصال بصندوق النقد الدولى .

• ترى ماذا كانت الصورة لو قبلت المجموعة الاقتصادية عام ١٩٧٦ قرض الصندوق (٧٠٠ مليون دولار) وقبلت شروطه ؟

قلت ان مبلغ الـ ٧٠٠ مليون دولار لم يكن كافيا لاقامة السوق التجارية للنقد الأجنبى .. اما شروط الصندوق فلم نكن نستطيع قبولها .. الاقتصاد اسمه اقتصاد سياسى .. من كان يستطيع الغاء الدعم . ومن كان يستطيع خفض قيمة الجنيه ؟

• هل يعنى ذلك انكم كنتم تحسبون او تتوقعون ماحدث فى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ؟ .

نعم المجموعة الوزارية التى جاءت بعدنا فى نوفمبر ١٩٧٦ طبقت جزءا يسيرا .. فزيادة الأسعار اقتصرت على بعض السلع .. حوالى ٢٥ سلعة وحدث ماحدث فى ١٨ و ١٩ يناير

١٩٧٧ .. دون الحديث عن الغاء الدعم كلية او توحيد سعر الصرف (خفض قيمة الجنيه المصرى) .

● كان الدكتور زكى شافعى ممن هم تحفظات على برنامج صندوق النقد الدولى ... هل مازلت عند تحفظاتك ؟

نعم .. الصندوق يقدم حزمه نمطية من الاجراءات .. خفض الانفاق العام وخفض قيمة العملة الوطنية وتصفية عجز ميزان المدفوعات .. ويقدم تلك الحزمة لكل البلدان النامية .

الاقتصاد المصرى يحوى ثلاث ثغرات اساسية تضخم ناتج عن زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى ، وعجز فى ميزان المدفوعات ، وعجز فى ميزانية الدولة .

وتطبيق برنامج صندوق النقد الدولى ، لابد وان يضر بالطبقات الفقيرة وهى الغالبية لذلك رفضت وارفض ذلك البرنامج .

والحل فى رأيى هو اتباع سياسة تقشفية ، وسد الثغرات ، ومراجعة السياسات الاقتصادية القائمة .

ولكنه لايمكن اتباع سياسة تقشفية اذا تحملها الفقراء وحدهم ، فلابد ان يكون نصيب الأغنياء فى التقشف اضعافا حتى يرضى الشعب ويتم ذلك من خلال زيادة الضرائب على دخول الأغنياء . وزيادة الجمارك على مايستوردونه ، وزيادة اسعار مايستهلكونه من سلع ..

القضية هى : هل نريد ان نحل المشكلة ام لا ؟ واذا كان الجواب بنعم فلاحل بدون معاناة . هل نريد انقاذ مصر ام لا ؟

واذا كنا نريد الانقاذ ، لابد من وجود ادارة اقتصادية يثق بها الشعب .. ادارة اقتصادية لديها الشجاعة على مواجهة الوضع وبيانه ولديها القدرة على الحل . الإقتصاد فى محنة شديدة ياناس .

● يوصف ــ صندوق النقد ــ لدى بعض اقتصاديى العالم الثالث بأنه مؤسسة رأسمالية تهدف الى ادماج الدول النامية فى النظام الرأسمالى العالمية .. ولذلك فان برنامج الصندوق هو تعبير عن موقف ايديولوجى ؟

نعم .. صندوق النقد مؤسسة رأسمالية ، اما انها تهدف ادماج الدول النامية فى النظام الرأسمالى فهذا سؤال صعب الاجابة عليه .. ويحتاج منى الى دراسة .. وان كان يبدو من حركة الصندوق ذلك .. وبالنسبة لبرنامج الصندوق فهو تعبير عن موقف ايديولوجى .. ايديولوجية رأسمالية .. لاشك فى ذلك . واكثر من ذلك ، يتلقى الصندوق اوامره من كبار الدول المساهمة فيه خاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

• هل يعنى رأيك انه ليس هناك مايبرر الاتفاق مع صندوق النقد الدولى بالنسبة لمصر ؟

المهم فى حالة مصر اتباع سياسة تقشفية والاعتماد على الذات ، دونما حاجة للاتفاق مع الصندوق .. هل هذا ممكن سياسيا ؟ سؤال ليس لى ان اجيب عليه ..

واكثر من ذلك ، انه سواء اتفقنا مع صندوق النقد ام لم نتفق لابد من اتخاذ تلك الاجراءات التى اشرت اليها لاصلاح الوضع وسد الثغرات .. مهما حصلنا على قروض فانها لن تغير الوضع .

• هل تنصح بقطع المفاوضات بين مصر والصندوق ؟

سياسيا لايمكن حدوث ذلك . ولكن من الممكن ان نتفاوض مع الصندوق فى نفس الوقت الذى نطبق فيه اجراءات التقشف والاعتماد على الذات .

• هل تلك السياسة حادثة الآن ؟

لا .

• هل طبقت انت ذلك ؟

كنت اتمنى ان أفعل ذلك .

• الادارة الاقتصادية فى نهاية السبعينات دخلت فى مفاوضات مع الدائنين فى مقر البنك الدولى بباريس .. والصيغة المطروحة الآن .. اعادة جدولة الديون من خلال نادى باريس — هل تقبل صيغة نادى باريس ؟

أنت تتحدث عما سمى بالمجموعتين الاستشاريتين فى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ للتفاوض مع دائنى مصر ..

وعلى كل ، يشترط الدائنون سواء تحت اسم مجموعة استشارية او نادى باريس شروطا قاسية على المدين .. ومن حيث المبدأ لابد من اعادة جدولة الديون . والتفاوض من اجل ذلك وتحت اى اسم . فلا نستطيع ان نسلك سلوك الارجنتين بالتخلى عن سداد خدمة الدين . فذلك يخل بالثقة فى مصر وسمعتها الدولية .

• ولكن الدائنين يشترطون الاتفاق مسبقا مع صندوق النقد الدولى

الامر يتوقف على شروط الاتفاق . فاذا كانت الشروط تتضمن الغاء الدعم وتخفيض قيمة العملة فان ذلك سيكون امرا قاسيا على مصر .

محضر اقوال (٣)

د. عبد المنعم القيسونى

نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية

. ١٩٧٨/٧٦

• فى نوفمبر ١٩٧٦ ، أقال الرئيس السادات وزير المالية د. احمد ابو اسماعيل ووزير الاقتصاد د. زكى شافعى .. وأصبح الدكتور القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية .. ماذا كان الدور الذى أنبط بكم ؟ هل كان الدور هو الاتفاق مع صندوق النقد الدولى ؟ .

عرض علىّ السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ان اشترك ـــ رغم الظروف الصحية ـــ فى مواجهة الأوضاع الاقتصادية التى كانت قد بدأت فى التدهور ... متأخرات مصرفية .. متأخرات تسهيلات موردين .. وطلبات استيراد موقوفة لدى البنك المركزى . لعدم وجود عملة . بالاضافة الى استثماراتنا كانت فى حاجة للتمويل .. وبالنسبة لصندوق النقد ، فقد كان له مكتب (موظف مقيم) فى القاهرة .. وكانت المشاورات مع الصندوق موجودة قبل اشتراكى فى الوزارة لسنوات طويلة ... وقد كنت فى الفترة بين عامى ٤٨ ، ١٩٥٠ ممثلا لصندوق النقد فى الشرق الأوسط . والهدف من وجود مكتب للصندوق هو الدراسة المستمرة للأحوال الاقتصادية فى الدول الاعضاء بالصندوق فى اطار الاستعداد لطلب أى دولة للاقتراض من الصندوق .. اريد ان اقول أن التباحث مع الصندوق كان قائما ، ووفق ميثاق الصندوق تحدث مشاورات بين بعثة من الصندوق والدولة العضو به مرة كل عام .

• يقال ان الرئيس السادات ، اقال وزيرى المالية والاقتصاد عام ١٩٧٦ واختارك نائبا لرئيس الوزراء ، بناءً على اقتراح من البنك الدولى وصندوق النقد وبسبب الخلاف بين وزراء المجموعة الاقتصادية (المالية ـــ الاقتصاد والتخطيط) حول الاتفاق مع صندوق النقد .. مارأيكم فى هذه الواقعة ؟

لا أظن انه يمكن اقالة وزارة او مجموعة من وزارة بسبب الاختلاف مع صندوق النقد الدولى .

اننى اعرف صندوق النقد من الداخل ، فقد عملت به وترأست احد اجتماعاته السنوية ، وعلى صلة به منذ سنوات طويلة . ليس الصندوق بهذه القوة التى تتصورها .. اما عن الخلاف بين وزراء المجموعة الاقتصادية فلم أكن متابعا لذلك الأمر ، لأنى كنت اجرى — وقتها — عملية جراحية فى الخارج . ولكنى سمعت عن ذلك . واذا كان ذلك قد حدث فهو عيب ، لأنه من مصلحة البلد ان يكون الرأى موحداً ، واذا وجد خلاف فيمكننى حله داخل مجلس الوزراء ، وبعد ذلك يتحدث الوزراء بلغة واحدة بما تفرضة المسئولية التضامنية للوزراء .

● مع بدء ميزانية يناير ١٩٧٧ ، اتخذتم عددا من الاجراءات برفع اسعار بعض السلع .. هل كان اتخاذ تلك الاجراءات من اجل الاتفاق مع صندوق النقد وهو ماتم فى ابريل ١٩٧٧ ؟

كان السعى الى ايجاد توازن فى ميزانية الدولة امرا ضروريا سواء كنا نتحادث مع الصندوق ام لا .. والربط بين اجراءات يناير ١٩٧٧ والمفاوضات مع صندوق النقد لا اعتقد فى انه سليم . فالاتفاق الأول مع صندوق النقد كان فى شهر ابريل ١٩٧٧ وكان الاتفاق الثانى فى عام ١٩٧٨ .. أى بعد الاجراءات .

لقد اخذنا الاجراءات بمحض اختيارنا وارادتنا الحرة . ان اول من تقدم بقوانين التمصير لوضع الادارة الاقتصادية فى يد المصريين ، لا يعقل ان يأتى بعد ٢٠ سنة ويجعل مصر تخضع لصندوق النقد الدولى .. اننى لا اؤمن بأن اجراءات يناير ترتبط بارادة صندوق النقد .. ولكنى اؤمن واعتز باستقلال ارادتنا لكن مع اتخاذ الاجراءات الاقتصادية السليمة .

● بعد مظاهرات الخبز فى ١٨ ، ١٩ يناير تقدمت باستقالتك .. هل كان ذلك احتجاجا على وقف السادات الاجراءات والقرارات التى اتخذتها ؟

لا اعتقد ان المظاهرات كانت مظاهرات خبز ، رغم كثرة تداول هذا التعبير صحفيا . ولو رجعنا لصحف ١٨ ، ١٩ يناير ولوجدنا ان عددا كبيرا من السلع الاساسية لم تمس اسعاره اطلاقا .. فلم نمس سعر رغيف الخبز البلدى رغم انه كان يمثل الجزء الاكبر من مصروفات الدعم . ولم نمس السلع التموينية التى توزع بالبطاقات : السكر ، الشاى ، الزيت ، الدقيق ، ورفعنا الجزء الحر رفعا بسيطا . لقد قيل اننا رفعنا اسعار ٢٥ سلعة ضرورية ، واذا مارجعنا الى الوثائق لن نجد ذلك العدد . وحينما نعرض الامر عرضا متوازنا ، فيجب ان تأخذ فى الاعتبار انه علاوة على ماقررناه من زيادات فى الاسعار ، اتخذنا بعض الاجراءات الأخرى لمعاونة الطبقات الفقيرة والمتوسطة ، فقد قررنا علاوة اضافية على المرتبات ووضعنا كادرا جديدا للموظفين واعتز بانه فى ميزانية يناير — ١٩٧٧ قمنا بتمويل الاستثمارات . ففى الميزانية السابقة كان الاستثمارات مقسمة الى شريحتين احداهما ممولة والأخرى غير مموله أى متروكة للظروف واذا توفر التمويل نفذت واذا لم يتوفر لم تنفذ . وفى ميزانيه ١٩٧٧ ، قمنا بزيادة الاستثمار الاجمالى وحددناه بشريحة واحدة غطيناها . قد اكون أطلت فى هذه النقطة لكنى أرى ان هذه الاطالة ضرورية .. وتسألنى عن سبب استقالتى بعد اجراءات يناير ١٩٧٧ . وأقول انها كانت المرة الأولى التى تقدمت فيها باستقالتى . وذلك لأن الاجراءات نسبت الى المجموعة الاقتصادية التى كنت أرأسها ، ولم يذكر احد ان

الاجراءات نوقشت فى مجلس الوزراء فى أربع جلسات متتالية ، ورفعت من رئيس الوزراء السيد ممدوح سالم الى رئيس الجمهورية ومن رئيس الجمهورية الى مجلس الشعب . لم تكن اجراءات وزير او مجموعة وزارية فقد كانت اجراءات مجلس الوزراء بأكمله ودخلت صلب قانون ميزانية ١٩٧٧ التى اقرها مجلس الشعب . ومن ثم كان القول — بعد ذلك — بانها إجراءات وزراء المجموعة الاقتصادية هو الذى دفعنى لتقديم الاستقالة . ولم يكن الامر حصافة منى كما يذكر الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد الأسبق ، ولكن احسست بالاحباط لأن الاجراءات نسبت لبعض الوزراء رغم موافقة مجلس الوزراء عليها .

صحيح ان هناك وزراء اعترضوا عليها مثل الدكتور جمال العطيفى والدكتور فؤاد محيى الدين ، ولكن المسئولية التضامنية لمجلس الوزراء تعنى أنها كانت قرارات مجلس الوزراء لأنه وافق عليها .

● هل يعنى كلامك ان مجلس الوزراء وافق على القرارات ثم تنكر لها بعد « الانتفاضة » التى حدثت بسببها ؟ .

عندما عرضت اقتراحات الاجراءات على مجلس الوزراء ، كان ذلك من خلال عرض بديلين . وكان البديل الأولى ان تعد ميزانية ١٩٧٧ مثل الميزانية السابقة اى تترك العجز فى الميزانية ، وتبقى شريحة من الاستثمارات بلا تمويل .. وبذلك نكتسب شعبية كبيرة . وكان البديل الثانى هو توضيح ان استمرار العجز فى ميزانية الدولة سيؤدى الى ارتفاع عشوائى فى الأسعار . ومن واقع بحث جهاز التعبئة والاحصاء وصلنا الى ان نسبة انفاق الأسرة المصرية على السلع المدعمة تمثل حوالى ١٠٪ من مجموع انفاقها ، فى حين ان ٩٠٪ من السلع ترتفع اسعارها ارتفاعا عشوائيا (الملابس — المساكن — المواصلات والانتقال) نتيجة استمرار عجز ميزانية الدولة .

وعرضنا البديلين على مجلس الوزراء شهرا كاملا ، وافق على البديل الثانى وهو خفض عجز الميزانية .. او بمعنى اكثر دقة وجد مجلس الوزراء انه لامفر من قبول البديل الثانى .

وعاده يقال ان الاقتصاد بدائل .. وفى عام ١٩٧٧ كانت البدائل محدودة جدا ، خاصة وان موارد النقد الأجنبى الموجودة الآن لم تكن موجودة ، أى صادرات البترول وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج وعائد المرور فى قناة السويس وحصيلة السياحة . وكانت فرص الاقتراض من الخارج محدودة جدا لاننا كنا متأخرين في سداد الديون ، وكانت الدول العربية الشقيقة تتردد فى اقراضنا لأنها لم تكن تضمن ان نسدد واشترطت عام ١٩٧٧ إقراضنا بعد المشاورات مع صندوق النقد الدولى .

وبذلك ، لم يكن امامنا سوى السعى جديا وبحزم للاصلاح الاقتصادى لخفض عجز الميزانية . ولم يكن امامنا سوى تقليل مصروفات الدعم فلم يكن ممكنا ضغط الاستثمارات لاننا كنا نستثمر بأقل ممايجب . ولم يكن واردا خفض الانفاق العسكرى كما كان من الصعب تحقيق وفر يذكر من مصروفات التعليم والصحة ..

وبالنسبة للايرادات ، كان من الممكن زيادتها عن طريق زيادة الضرائب ولكن من الناحية السياسية

كان ذلك غير مقبول لأن مصر كانت قد بدأت تجربة الاحزاب . وكان فرض ضرائب جديدة غير مستحب .

ويعنى كل ذلك ، انه لم يكن امامنا سوى تقليل مصروفات الدعم . وفى الحقيقة كان لابد من علاج مشكلة الدعم لان الدعم الحكومى للسلع يخلق سعرين فى السوق ، كما يخلق سوقا سوداء وطبقة منتفعين .. ومن جانب آخر ، كان الدعم يشمل عددا كبيرا من السلع غير الضرورية مثل الدجاج والزبد والحلاوة الطحينية .

● بعد مظاهرات ١٨ ، ١٩ يناير وايقاف القرارات الاقتصادية ، بحثتم عن بديل لصندوق النقد الدولى .. وكان البديل هو الدعم المالى العربى من خلال « هيئة الخليج للتنمية فى مصر » .. وكما تقولون اشترط الاشقاء ان تجرى مصر مشاورات مع صندوق النقد الدولى .. كيف كان الخروج من هذا المأزق ؟

اذكر انه خلال فترة العام ونصف عام التى قضيتها كنائب لرئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ، كان عدد تأشيرات السفر فى جواز سفرى حوالى ٤٤ تأشيره . ويعنى ذلك اننى خرجت من مطار القاهرة ٤٤ مرة أى ٤٤ زيارة خارجية للسعودية والكويت وقطر والامارات وعدد من الدول الرأسمالية والشرقية .. واحب ان اذكر باعتزاز كبير ان اول خطوة — بعد احداث يناير ١٩٧٧ — جاءت من الدول العربية ذاتها . فقد زار مصر الأمير سعود بن فيصل وزير الخارجية السعودى ومعه محمد ابو الخيل وزير المالية . واجتمعت معهما فى هيلتون القاهرة ومعى الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد والدكتور صلاح حامد وزير المالية والدكتور محمد محمود الامام وزير التخطيط (وقتئذ) .

واستعرضنا معهما الأحوال الاقتصادية فى مصر ، ثم قابلا الرئيس السادات بعدها .

وبعد ذلك قمنا بزيارات للسعودية والكويت .. ، لتوقيع عقد « هيئة الخليج للتنمية فى مصر » برأسمال ٢٠٠٠ مليون دولار وضعت تحت تصرف مصر بسعر فائدة منخفض (٥٪) وفترة سماح ٥ سنوات ..

● وماذا عن اشتراط الدولة العربية « تسييل » المبلغ عن طريق مؤسسة ستانلى مورجان ، وبعد المشاورات بين مصر وصندوق النقد الدولى ؟ .

بنك ستانلى مورجان ، كانت العملية تدار من خلاله فقط ولكنه لم يكن له أى تدخل فى العلاقات .. مجرد حساب لديه .

اما عن اشتراط الاتفاق مع صندوق النقد الدولى ، فان سياسات اقراض الدول والصناديق العربية ، كانت تقوم على مجرد التفاهم لصندوق النقد الدولى مع الدولة المقترضه على سياسة اقتصادية سليمة ... ولم يكن هناك اشتراط لتوقيع الأتفاق مع صندوق النقد . والدليل على ذلك اننا بدأنا

نسحب من رأسمال هيئة الخليج قبل الاتفاق مع صندوق النقد الذى تم فى ابريل ١٩٧٧ . عندما تبينت الهيئة اننا بصدد اتباع اجراءات اقتصادية سليمة .

• بعد ذلك ، تحركت مصر للاتصال بالدول والمؤسسات الدولية الدائنة لعمل مايمكن تسميته « كونسريتوم » ... وتم الاجتماع فى مقر البنك الدولى بباريس فى ابريل ١٩٧٧ .. هل كان الاجتماع من اجل قروض جديدة ام من اجل اعادة جدولة الديون ؟ .

لااذكر انه تمت عملية اعادة جدولة للديون فى ذلك الوقت . ولكن كان الغرض من اجتماع المجموعة الاستشارية ضمان تمويل استثمارات خطة التنمية .... وعرضنا على حضور الاجتماع خطة الدولة والاجراءات البديلة . وكنا قد عدّلنا قانون استثمار المال العربى والأجنبى . وعدّلنا قانون الاسكان وقوانين الضرائب كما عرضنا عليهم الاصلاحات الاقتصادية لنثبت اننا جادون .

• تقولون انكم عرضتم على الدائنين خطة التنمية ، مع ان واقع الحال يثبت انه لم توجد خطة عام ١٩٧٧ .. وكان ذلك سبب الخلاف بينكم وبين مكنمارا رئيس البنك الدولى الذى أصرَّ على وجود خطة للتنمية ؟

اجتماعنا مع ماكنمارا كان وديا للغاية ، وكان الجو صافيا . وكنا قد بدأنا فى عمل خطة للتنمية .. واستكملها فى واشنطن د. عبد الرزاق عبد المجيد مدير مكتب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية (وقتها) ووزير التخطيط ثم نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية بعد ذلك .

• هناك واقعة تشير الى ان الرئيس السادات طلب من الدكتور محمود الامام وزير التخطيط اعداد خطة ، ولكن وزير التخطيط بدلا من ان يعد الخطة اعد مذكرة للرئيس السادات طلب منه الاجابة على أسئلة محددة تتعلق باستراتيجية الدولة والعلاقات مع اسرائيل .. ماهو تعليقكم على هذه الواقعة ؟ :

لا أظن ان الدكتور الامام خاطب الرئيس السادات بمذكرة مباشرة . لان ذلك كان مفروضا ان يتم عن طريق رئيس الوزراء . فمن الناحية البروتوكولية البحت لم يعتد الوزراء مخاطبة رئيس الجمهورية مباشرة ولكن عن طريق رئيس الوزراء او فى وجوده .

• ذكر الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد ان وزير التخطيط (د. الامام ، لم يسافر ضمن الوفد المصرى لحضور اجتماع المجموعة الاستشارية للدول الدائنة) .. وحين تم اعداد الخطة فى واشنطن رفض مكنمارا رئيس البنك الدولى قبولها لأن الذى اعدها (د. عبد المجيد) ليس وزير التخطيط .. وكان قرار الرئيس السادات بإقالة د. الامام وتعيين د. عبد الرزاق عبد المجيد وزيرا للتخطيط . ما قولكم ؟

لا أظن اننا فى مجال ذكر اسباب استقالة د. الامام . ولا أظن أيضا أن رئيس البنك الدولى قد تدخل فى مثل هذه الأمور .. فأنا الذى كنت اتفاوض مع رئيس البنك الدولى كرئيس للوفد المصرى .. وليس من الوارد ان يتدخل فى امر من وضع الخطة .

• عدت الى اتخاذ بعض الاجراءات لزيادة اسعار بعض السلع فى ميزانية يناير ١٩٧٨ ، رغم تحفظ الحكومة على ذلك خوفا مما حدث فى يناير ١٩٧٧ .. هل كان سعيكم يأتى فى اطار ابداء حسن النوايا تجاه الصندوق للتوصل الى الاتفاق الثانى عام ١٩٧٨ ؟ .

شملت الزيادة فى الاسعار عددا محدودا من السلع مثل اللحوم والسكر والثلاجات والغسالات والأدوات الكهربية . وقد كانت اما سلعا استهلاكية خارج البطاقات التموينية واما سلعا معمرة . وكان الهدف خفض العجز فى الميزانية بزيادة اسعار بعض السلع غير الاساسية وبالتالى خفض الطلب على الاستهلاك والاستيراد . حتى لاتحدث زيادة فى الطلب على السلع والخدمات نتيجة لزيادة عرض النقود وبالتالى لايحدث الارتفاع العشوائى فى الاسعار .

وكان تنبؤى ان التمويل بالعجز (طبع النقود) يؤدى الى الزيادة المستمرة فى عجز ميزانية الدولة لكن الحكومة وقتها وتحت تأثير الظروف السياسية السائدة . كانت تسعى الى كسب شعبية دون مراعاة الحسابات الاقتصادية .

• هل كان خلافك مع الحكومة حول زيادة الأسعار لعلاج عجز الميزانية هو سبب اصرارك على الاستقالة ؟ .

فى يناير ١٩٧٨ ، حذّرت فى بيان امام مجلس الشعب من خطورة استمرار وزيادة عجز الميزانية .. ولكن دون جدوى ولذلك ازدادت خلافاتى مع الحكومة فتقدمت باستقالتى مرة اخرى . ولم يكن تقديم استقالتى فى مارس ١٩٧٨ ، لخلاف شخصى مع السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ، أو أى من السادة الوزراء . ولكنه كان خلافا فى الرأى لم استطع الاستمرار فى الوزارة مع وجوده . ومع ذلك ظلت علاقتى الشخصية برئيس الوزراء طيبة ، واذكر اننى قطعت علاجى فى لندن وعدت اهنئه عندما شكل وزارة جديدة بعد ذلك .

• بين تحفظ الحكومة على زيادة الاسعار فى يناير وتقديم استقالتك فى مارس ، زار القاهرة فى فبراير ١٩٧٨ ماكنمارا رئيس البنك الدولى وانضم الى رأيك وحذر من استمرار العجز فى الميزانية .. أليس كذلك ؟ .

بالفعل زارنا ماكنمارا فى فبراير ١٩٧٨ ، وان كان انضم الى رأيى حسب تعبيرك ، فإن ذلك لم يكن سبب زيارته . فقد كانت الزيارة للاتفاق على تمويل البنك الدولى لبعض المشروعات ، لأن مناقشة عجز الميزانية من اختصاص صندوق النقد وليس من اختصاص البنك الدولى .

• الا تتفق معى فى ان الفترة منذ عام ١٩٧٤ ، شهدت ترابطا بين الانفتاح المصرى على الغرب وتدخل صندوق النقد والبنك الدولى فى الاقتصاد المصرى ؟

هذا الربط ليس ضروريا بالمرة . وفى كتاباتك تؤكد ان صندوق النقد والبنك الدولى مؤسستان رأسماليتان تتبعان الدول الغربية الرأسمالية ، ومن رأيي انهما مؤسستان دوليتان تضمان الدول الرأسمالية وغير الرأسمالية . وبحكم خبرتى كانت لنا علاقات مع الصندوق والبنك فى الخمسينات والستينات . وحتى عندما امنا قناة السويس ١٩٥٦ . اذكر انى قابلت جون بلاك رئيس البنك الدولى وقتها ، ولم يطرح معى مسألة التأميم على الاطلاق ، وان كان قد طرح مسألة تعويض الشركة المؤممة .. وعندما امنا بعض المنشآت فى يوليو ١٩٦١ ، لم يناقشنا الصندوق أو البنك فى مسألة التأميم على الاطلاق .. وفى عامى ٦٢ ، ١٩٦٤ عقدت قرضين مع الولايات المتحدة ، ومن مصادفات القدر انى عقدت قرضين آخرين مع الاتحاد السوفيتى فى نفس العامين .

● الا ترى ان صندوق النقد يقدم حزمة « روشته » من السياسات الرأسمالية ؟

بالنسبة لما تسميه روشتة الصندوق ، أرى ان اهم البنود التى يقترحها الصندوق على الدول التى تقترض منه ، ان تتخذ الاجراءات الكفيلة باصلاح العجز فى الميزانية ، وليس ذلك بالاقتراح الذى ننتقده . فقبل انشاء صندوق النقد بآلاف السنين اوحى الله الى سيدنا يوسف ان يوازن السنوات العجاف بمخزون السنوات السمان وبذلك توازنت ميزانية مصر خلال السنوات الأربعة عشرة (العجاف والسمان معا) .. التوازن يعنى ان تنفق بقدر الموارد المتاحة لديك ، والمثل الشعبى المصرى يقول : « على قد لحافك مد رجليك » .

وقد قرأت لك ان صندوق النقد والبنك الدولى يقومان بعملية فتح وتحرير اقتصاديات البلدان النامية لمصلحة صادرات رؤوس أموال الدول الرأسمالية وأقول انه لايجب ان تخفى عنا ضرورة علاج العجز فى ميزان المدفوعات (متحصلات ومدفوعات الدولة بالنقد الأجنبى) . وضرورة إصلاح العجز فى ميزانية الدولة (العجز بين الايرادات والمصروفات) .. وقد اتفق معك فى ان الصندوق قد يغفل دور العوامل الخارجية فى ذلك العجز مثل تدهور اسعار صادرات المواد الخام من الدول النامية مقابل تزايد اسعار وارداتها من السلع المصنعة من الدول الغربية ، ومثل توسع الدول المتقدمة فى اقراض البلدان النامية بعد السيولة الكبيرة التى حدثت فى السبعينات ، ومثل الانكماش الحادث فى الاقتصاديات المتقدمة ولكن ذلك لايعفى الدول النامية من مسئوليتها ، ولا يبرر تشدد صندوق النقد الدولى الذى أدى الى انتقاد الدول النامية لسياساته .

● الا ترى ان الدول الرأسمالية الغربية تستأسد بالقوة التصويتية فى صندوق النقد ومن ثم تُخضع قراراته وسياساته لمصلحتها ؟

قولك بان الدول الرأسمالية تمتلك قوة تصويتية كبيرة بالصندوق .. قول صحيح . ولكن ذلك يرجع الى انسحاب الاتحاد السوفيتى وعدم اشتراك الدول الاشتراكية . وبتصور وجود الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية فى صندوق النقد ، من المؤكد أن الامر كان سيبدو مختلفا ... ومع ذلك هناك حد أدنى للدول النامية فى الأصوات ثم تتميز بعده القوة التصويتية .

محضر أقوال (٤)

دكتور حامد السايح / وزير الاقتصاد ٨٦/١٩٨٠

• كنت ومازلت من المؤيدين للاتفاق مع صندوق النقد الدولى . عمليا ونظريا فى وقت تزايدت فيه حدة الانتقادات دوليا للوصفة الاقتصادية لصندوق النقد ..

فى البداية اقول هناك تجن على المباحثات مع صندوق النقد .. البعض يرى ان صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير من المؤسسات الرأسمالية وتحاول رسملة دول العالم الثالث .

وهنا يقال ان تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا ورومانيا وبولندا والمجر دول اشتراكية انضمت للصندوق .. الصين دخلت مؤخرا . وهناك حديث عن ان الاتحاد السوفيتى يبحث الانضمام الى صندوق النقد الدولى .

فهل نكون شيوعيين اكثر من الشيوعيين ؟

واقع الحال يثبت ان مصر كانت، من الدول التى انشأت الصندوق سنة ١٩٤٩ ويثبت ان مصر عقدت إتفاق تثبيت مع الصندوق ايام الرئيس عبد الناصر ففى عامى ١٩٦٢ و ١٩٦٤ اذن كلام اليساريين فيه تضليل ..

فمصر عضو فى المؤسسة والمؤسسة تضع شروطا للاقتراض وحينما تقترض تتبع تلك الشروط التى يتم الاتفاق عليها .

كما ان الدول الاعضاء بالصندوق زاد عددها ، وبزيادة عدد الدول زادت اموال الصندوق حتى وصلت ٥٨ مليار وحده حقوق سحب خاصة سنة ١٩٨٤ كما ان التسهيلات التى يتيحها صندوق النقد الدولى متعددة فعلاوة على شريحة الذهب هناك التمويل التعويضى وصندوق الائتمان والتسهيلات الموسعة .

من جانب آخر يجب ان يكون واضحا ان تكلفة الاقراض تزداد فى حالة تعثر المدين عن

السداد .. ولايخفى ان هناك صعوبات الآن فى تسهيلات الموردين وفى بعض التسهيلات المصرفية .. تنتظر الحل بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولى .

ولايخفى ايضا ان البديل عن الاتفاق مع صندوق النقد هو تفاقم ازمة المديونية الخارجية ، وقطع الدول والبنوك العالمية لخطوط تسهيلاتها الائتمانية لمصر بما يضر بسمعة مصر المالية الدولية ويكلفها كثيرا .

اما عن رد الفعل الشعبى فان الصندوق لايقصر تخفيض عجز الموازنة على الغاء الدعم للسلع الاساسية وبذلك يمكن تخفيض العجز من بنود أخرى فى الميزانية وبذلك أيضا يمكن مساومة الصندوق للوصول الى اتفاق .

● لو أرجعنا عقارب الزمن عشر سنوات .. كيف كان الوضع الاقتصادى خاصة فيما يتعلق بالتأخر فى سداد الديون فى نهاية سنة ١٩٧٦ ؟

توليت الوزارة فى نوفمبر ١٩٧٦ .. وكان الموقف يبين اننا تأخرنا فى سداد التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين لمدة تتجاوز أربعة شهور وكانت هناك طلبات استيراد سلعى متوقفه .. الى جانب التأخر فى سداد بعض الالتزامات الأخرى ..

على الجانب الآخر ، كانت هناك محاولات من جانب الحكومة للاصلاح الاقتصادى .. وكانت هناك موارد اضافية من النقد الأجنبى تتدفق فى الاقتصاد المصرى ... فقد ساعد قانون النقد الجديد ٩٧ لسنة ١٩٧٦ على تدفق تحويلات المصريين العاملين فى الخارج .. وزادت الودائع الأجنبية فى البنوك المصرية .. علاوة على زيادة حصيلة النقد الأجنبى من صادرات البترول ومن المرور فى قناة السويس .

● مع تدفق موارد النقد الأجنبى وبسبب التأخر فى سداد الالتزامات الخارجية سعت حكومة السيد ممدوح سالم للاتفاق مع صندوق النقد الدولى فى عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ هل يروى لنا الدكتور حامد السايح تفاصيل ذلك التحرك ؟

فى الحقيقة مع بداية عام ١٩٧٦ أجرت مصر اتصالات عديدة مع دول الخليج العربى ومع صندوق النقد الدولى ومع البنك الدولى .

وتم فى عام ١٩٧٦ تكوين هيئة الخليج للتنمية فى مصر برأسمال قيمته ٢٠٠٠ مليون دولار بعد زيارة للرئيس السادات .. وعلى صعيد آخر تمت مباحثات بين مصر وصندوق النقد الدولى فى القاهرة وواشنطن للاتفاق حول برنامج زمنى لاصلاح المسار الاقتصادى .

وفى نهاية عام ١٩٧٦ أجريت مباحثات بين الوفد الاقتصادى — كنت عضوا به — برئاسة الدكتور القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية وبين جون جنتر رئيس عمليات الشرق الأوسط فى الصندوق والبعثة المرافقة له .

• فى ضوء تلك الاتصالات اعدت موازنة ١٩٧٧ التى اعلنت فى ١٧ يناير وتضمنت رفع اسعار بعض السلع .. ثم حدث ماحدث فى ١٨ و١٩ يناير .. أليس كذلك ؟

يشاع دائما ان احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ كانت نتيجة للاتفاق مع صندوق النقد الدولى وفى الحقيقة لم نكن قد وقعنا بعد اتفاقا مع الصندوق الاتفاق مع الصندوق ، تم فى عام ١٩٧٨ وليس فى عام ١٩٧٧ اما الاجراءات التى اتخذت فى يناير ١٩٧٧ فقد كانت بهدف الاصلاح الاقتصادى . والاجراءات الاقتصادية براء مما حدث فى ١٨ و١٩ يناير فقد كان السبب امنيا واعلاميا ولذلك ففى اعقاب الأحداث تم تغيير وزير الداخلية ووزير الاعلام ولم تُمس المجموعة الاقتصادية .. اما القول بان الدكتور القيسونى قدم استقالته بسبب الاجراءات الاقتصادية .. فقد كان ذلك حصافة من القيسونى بعد اضطرابات ١٩٧٧ بدلا من احتمال اقالته من جانب الرئيس السادات .. واحب ان اضيف ان احداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ تم استغلالها استغلالا سياسيا .

• رغم احداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ تم استكمال المفاوضات مع الصندوق بهدف الوصول الى اتفاق معه .. هل كان الاستكمال رغبة مصرية ام من جانب الصندوق ؟

فى سنة ١٩٧٧ وافقت دول الخليج من حيث المبدأ على ان تسحب مصر القرض النقدى (يساوى رأسمال هيئة الخليج للتنمية اى ٢ مليار دولار) واشترطت لذلك ان يتم اتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولى لتحقيق توازن ميزان المدفوعات واعادة جدولة الدين الخارجى .. كما اشترطت دول الخليج ان تتم ادارة القرض من خلال مؤسسة ستنانلى مورجان انترناشونال .

• هل يعنى ذلك ان الضغوط العربية قادت مصر الى اكمال الاتفاق مع الصندوق ؟

حقيقة كان العرب كرماء معنا الى ابعد الحدود فعندما زرت السعودية قابلت الملك خالد نفسه وعندما زرت الكويت قابلنى الأمير بنفسه مع ان المباحثات كان محددا لها ان تتم على المستوى الوزارى .

وأبعد من ذلك قال لى امير الكويت اننا لانقرض مصر وانما نرد بعضا من دينها علينا . وفى ضوء مباحثات الخليج وقعنا الاتفاقية مع هيئة الخليج لتنمية مصر وبعد مفاوضات صعبة مع الصندوق استغرقت سنة كاملة تم اعتماد خطاب النوايا بين مصر والصندوق .. توحيد سعر الصرف .. تحديد السقوف الائتمانية ... تحديد التسهيلات المصرفية .. الغاء اغلب الاتفاقيات الثنائية للدفع مع الدول الاعضاء فى الصندوق .

• بعد ذلك تحركت مصر للاتصال بالدول والمؤسسات الدولية لعمل مايمكن تسميته كونسرتيوم لتمويل خطة التنمية هل كان جواز المرور النجاح مع صندوق النقد ؟

بعد توقيع الاتفاق مع هيئة الخليج لتنمية مصر ونجاح الاتصالات مع الصندوق انعقدت المجموعة الاستشارية الأولى فى مقر البنك الدولى فى باريس وحضرته وفود ٢٥ دولة ومؤسسة دولية .. وفى

مارس ١٩٧٨ استقال الدكتور عبد المنعم القيسونى .. وتم توقيع اتفاق مع الصندوق وكنت ارأس الوفد المصرى .. وبعده انعقدت المجموعة الاستشارية الثانية فى باريس وكان الوفد المصرى يشمل ايضا الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد وزير التخطيط والمهندس أحمد هلال وزير الصناعة والبترول وابراهيم شكرى وزير الزراعة ونعيم ابو طالب وزير النقل والمواصلات . ونجحت هذه الاجتماعات فى الحصول على التمويل اللازم من للخطة من الدول الغربية المتقدمة واليابان والبنك الدولى .

• بعد اتفاق ١٩٧٨ لم يتم أى اتفاق مع الصندوق .. ما سبب ذلك ؟(*)

الحكومات التالية لم تتمكن الاتفاق مع الصندوق على شروط مثل هذه الاتفاقات .

• عود على بدء أصبح الاتفاق مع صندوق النقد وشيكا الآن لكن مازال هناك بعض النقاط المعلقة بين مصر والصندوق مثل زيادة سعر الفائدة وتوحيد سعر الصرف وخفض الانفاق الحكومى .. هل ترى ان يأخذ الجانب المصرى بوجهة نظر الصندوق فى اتجاه الوصول الى اتفاق معه ؟

بالنسبة لزيادة سعر الفائدة الى معدل ٢٠٪ كما يرى الصندوق ، فان ذلك فى غير صالح الاستثمار فى مصر وعليه فأنا اعزز موقف المفاوض المصرى . اما توحيد سعر الصرف فقد سبق ان نادى عدد كبير من الإقتصاديين بأن يسمح للبنوك بالتعامل فى النقد الأجنبى بيعا وشراء تحت رقابة البنك المركزى ولاشك ان هذا الاجراء سوف يخفف من وطأة تجارة العملة غير القانونية وتؤدى لاستقرار سعر الجنيه بالنسبة للعملات الأجنبية اما خفض الانفاق الحكومى فأرى ان الحكومة جادة فى هذا المجال ويمكن ان نخفف فى بنود أخرى دون المساس بمحدودى الدخل .

وايا كان الامر فانه يمكن الوصول مع الصندوق الى حل وسط مقبول من الحكومة ومن الصندوق خاصة وان حقوق السحب من الصندوق متعددة ..

(*) أجريت هذه المقابلة قبل الاتفاق الأخير مع صندوق النقد فى مايو ١٩٨٧ .

محضر أقوال (٥)

الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد ــ نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ١٩٨٢/٨٠

محضر اقوال الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد .. يختلف عن محاضر اقوال الوزراء السابقين .. لأنه شارك فى معظم احداث السيناريو المفتوح بين مصر والصندوق.. فى بداية الأحداث كان مديراً **لمكتب رئيس الوزراء الدكتور حجازى ثم اصبح المفاوض الأول بصفته نائبا لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية .. لذلك لم يدل بأقوال كأجابات على أسئلة المحقق وانما رواها فى تتابعها من البداية .. ولم يتدخل المحقق الا للتحقق من حادثة او اتهام هنا أو هناك .**

بداية أقول ، اننى لن اتحدث فقط عن الفترة التى كنت المسئول الأول فيها عن شئون الاقتصاد فى وزارة الرئيس السادات عام ١٩٨١ . ولكنى سابدأ منذ عام ١٩٧٤ حين شاركت فى المفاوضات مع صندوق النقد والبنك الدولى .

وقبل ان ابدأ أقوالى ، اسجل حكما وصلت اليه بعد ان استعرضت سيناريو الأحداث بين مصر وصندوق النقد الدولى .. هذا الحكم مضمونه اننا عدنا الى النقطة الصفرية او نقطة البداية من جديد .. واذ امكننا رسم منحنى يوضح العلاقة بين مصر والصندوق ، فان هذا المنحنى ظل يتصاعد حتى وصل الى نقطة معينة ، وبعدها تحول الى منحنى تنازلى ليصل الى نقطة البداية ..

ومعنى ذلك ان الأوضاع الاقتصادية فى عام ١٩٨٦/٨٥ وصلت الى حالة التردى التى كان عليها فى عام ٧٦/٧٥ وزيادة .

فى **عام ١٩٧٤** كنت مستشارا للدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء وقتها .. وفى ذلك العام زار القاهرة لأول مرة مكنمارا رئيس البنك الدولى ، وتحدث مع الدكتور حجازى عن سياسة الانفتاح الاقتصادى وابدى رغبة البنك فى زيادة حجم الاقراض لمصر من حوالى ٢٠ أو ٣٠ مليون دولار الى حوالى ٣٠٠ أو ٤٠٠ مليون دولار .

وتلت زيارة مكنمارا ، زيارة مجموعات من البنك الدولى لتحديد المشروعات التى يتم تمويلها من

قروض البنك . وبحثنا مع تلك المجموعات قضية الطاقات غير المستغلة . ومدى امكان تمويل البنك لشراء مستلزمات الانتاج وقطع الغيار للمشروعات القائمة قبل التفكير فى مشروعات جديدة .. وكان رد البنك بان تلك وظيفة صندوق النقد الدولى .. ورغم ذلك . وعن طريق علاقاتى السابقة بالبنك نجحنا فى الحصول على قرض سلعى أى اموال سائلة . ولكنها كانت غير كافية ..

غير ان ازمة النقد الأجنبى فى ذلك الوقت . لم تكن فقط قاصرة على تدوير عجلة الانتاج . وانما كانت قائمة ايضا بالنسبة لاحتياجات التموين . واحتياجات بعض المشروعات التى لم تستكمل .. وكان الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله وزير التخطيط فى وزارة حجازى قد اعد خطة اسماها خطة جرد المشروعات الجارى تنفيذها ، وكانت تلك الخطة بحاجة لتمويل لم يكن متاحا وقتها ..

عام ١٩٧٥ تشكلت وزارة جديدة برئاسة السيد ممدوح سالم .. وتولى الدكتور احمد ابو اسماعيل منصب وزير المالية . والدكتور زكى شافعى منصب وزير الاقتصاد ، والدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن منصب وزير التخطيط .. وكنت نائبا لوزير التخطيط ..

وكانت وجهة نظرنا — فى وزارة التخطيط — ان تعمل المجموعة الاقتصادية بصورة متناسقه . ولاتتبنى سياسات متضاربة وفوجئنا بأن وزارة المالية لها سياسة ووزارة الاقتصاد لها سياسة أخرى — وكلتاهما لاتتمشى مع الفكر التخطيطى . فى ذات الوقت ، بدأت مباحثات مع صندوق النقد الدولى . اقترح فيها اقامة سوق تجارية للنقد الأجنبى من اجل مايسمى اليوم بتعويم الجنيه بحيث يتحدد سعره وفقا للعرض والطلب فى اية لحظة .. ويتدخل البنك المركزى بائعا ومشتريا للنقد الأجنبى حتى يتمتع سعر الصرف بتوازن وثبات معقولين .

الذى حدث بصراحة انى ارسلت خطابا شديد اللهجة للسيد ممدوح سالم وقلت له : كيف يمكن للبنك المركزى ان يتدخل وليس لديه مليم واحد .. ان حدث ذلك فمعناه انهيار قيمة الجنيه وحدوث ازمات لاتحمد عقباها ، خاصة وان الدول الصناعية قد رفعت اسعار منتجاتها ردا على رفع اسعار البترول . وبذلك سيصاب اقتصاد مصر بتضخم لايمكن السيطرة عليه ..

ونتيجة لعدم التفاهم بين الوزارات ، لم ينجح الاتفاق مع صندوق النقد . واتجهنا الى الدول العربية . وأوفدنى السيد ممدوح سالم الى المملكة العربية السعودية .. بعد ما توافرت لديه معلومات عن ان الدول العربية قد خصصت لمصر مليارى دولار .

وسافرت للسعودية بصفتى مستشارا لرئيس الوزراء وتبين لى انه لم يكن هناك قرار بهذا الشأن . وانما هناك فكرة لانشاء هيئة الخليج للتنمية فى مصر . تقرض مصر شرائح فى حدود ١٠٠ أو ٢٠٠ مليون دولار ، على ان تسدد فى مواعيد محددة ثم يعاد الاقراض مرة أخرى .. وتستمر عمليات الاقراض والسداد بحد اقصى مليارا دولار واشترط السعوديون لذلك وجود خطة تنمية فى مصر تحدد الى أين تتجه مصر ؟ .. وتحدثت مع الدكتور فؤاد شريف وزير الدولة للتنمية الادارية فى

الطلب السعودى ، فرجانى ان اكتب مذكرة مطولة عن توجه مصر وحدث ذلك وكتبت مقدمة لاستراتيجيات الخطة ، فى حدود مامعى من أرقام ..

وعرضت الخطة فى اجتماع كبير مع المسئولين السعوديين الذين فوجئوا بوجود خطة . لأن البنك الدولى كان قد اخبرهم ان مصر ليس لديها خطة ... واقتنع السعوديون وطلبوا استدعاء احد الوزراء المصريين لتوقيع بروتوكول هيئة الخليج . ووصل الدكتور احمد ابو اسماعيل .

غير ان الدكتور ابو اسماعيل اثار ازمة كبيرة .. ففى كلمته امام السعوديين تحدث عن التضحيات التى واجهتها مصر بدءا من حرب اليمن حتى اليوم (وقتها) وكان لذكر حرب اليمن رد فعل غير عادى . فحدث ان هب احد الوزراء وقال لابو اسماعيل ، ان تلك الحرب لم تكن لصالح العرب بل ادت الى التفرقة بين العرب .. وتقرر تأجيل الجلسة .. وعدنا الى القاهرة .

وبعدها ، زار القاهرة الدكتور عبد الرحمن العتيقى وزير المالية الكويتى مندوبا عن هيئة الخليج .. واقترحنا وقتها ان يكون رأسمال الهيئة متاحا بالكامل (٢ مليار دولار) .

ووافق مندوب الهيئة لكنه اشترط اشراف البنك الدولى على المشروعات التى تمولها الهيئة ، والاتفاق مع صندوق النقد الدولى للاطمئنان على سداد ديون مصر التى كانت قد بلغت أرقاما عالية علاوة على التأخر فى سداد التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين .. ومن ثم ، بدأت الاتصالات مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى .

البنك الدولى ابدى استعداده لتمويل المشروعات . ولكن الوزارات لم يكن لديها مشروعات . ولا ألوم — بهذا الحديث — الوزارات وقتها . ولكن أقول للأمانة والتاريخ انه كانت مازالت الاولوية فى عام ١٩٧٦ للمعركة .. وقلت — من قبل — انه لم يكن هناك خطة ..

والصندوق من جانبه . صمم على تخفيض عجز الميزانية . وعجز ميزان المدفوعات وتخفيض سعر الجنيه المصرى .. واستطاع الدكتور احمد ابو اسماعيل تحقيق توازن فى الميزانية وفى ميزان المدفوعات .. وبطريقة فى منتهى البساطة .. لقد اوقف صرف كافة الاعتمادات . وقسم الاعتمادات الى شريحتين فأصبحنا فى حاجة الى ٧٨٠ مليون جنيه بدلا من ١٥٠٠ مليون جنيه .. ووافق وزير التخطيط الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن على ذلك .. الى اخر . لم يعط ابو اسماعيل أى موافقات استيرادية .. وحدث توازن فى الميزانية وميزان المدفوعات مع نهاية عام ١٩٧٦ .. ولكن خفض الميزانية ونقص السلع وعدم زيادة الأجور ، أمور ادت الى شعور بالمشاكل لدى أصحاب الدخل الثابت .. وفى نظرى ان النجاح فى توازن الميزانية وميزان المدفوعات هو الشرارة التى أدت الى احداث يناير ١٩٧٧ .. وان احمد ابو اسماعيل وزكى شافعى هما المسئولان عن انتفاضة يناير ١٩٧٧ . لان الدكتور القيسونى اتى بعدهما واستمر فى نفس سياستهما .

فى عام **١٩٧٦** تغيرت المجموعة الاقتصادية . وكان المسئول الأول فيها الدكتور عبد المنعم القيسونى . واستمر فى التقشف وزيادة الأسعار وتقييد الاستيراد حتى تتوازن الميزانية ، ثم اصدر قرارات يناير ١٩٧٧ .. وكان الفكر التقليدى وراء تلك القرارات ، والذى يقضى بمحاربة التضخم وخفض القوة الشرائية وزيادة الادخار والاستثمار .. وفى ذلك الوقت قلت للدكتور القيسونى اننا لانعالج مرضا اسمه التضخم ولكننا بصدد علاج مرض نتج عنه مضاعفات التضخم .. والفارق بين المرضين كبير .. وقصصت عليه قصة اختى التى كانت تعانى من مرض السكر ، واستفحل السكر حتى فقدت احدى عينيها . وتحول العلاج من علاج لمرض السكر الى علاج للعين ..

وطلبت لقاء عاجلا مع السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ، وقلت له ان مايحدث هو لعب بالنار ، فدعانى لحضور اجتماع الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى .. وفى الاجتماع تقرر اتخاذ القرارات وكان ذلك يوم ١٧ يناير ١٩٧٧ وسقطت الدموع من عينى وخرجت من الاجتماع ..

وفى اليوم التالى (١٨ يناير) .. وفى طريقى لمجلس الوزراء بقصر العينى كانت اوصل البنت امينة للجامعة الأمريكية (كالعادة) .. ولمحت الشرر يتطاير من اعين الناس .. فأخذت ابنتى لكى ارجع بها الى المنزل .. وقبل ان اصل الى مستشفى المعادى وجدت مظاهرات العمال .. والكتل البشرية تحرق وتدمر .

فى عام **١٩٧٧** وبعد احداث يناير مباشرة . تكثفت المفاوضات مع صندوق النقد والبنك الدولى .. ووافق البنك الدولى على التعاون مع مصر دون وجود خطة كاملة . واكتفى بوجود وثيقة مكتوبة توضح الاستراتيجية بطريقة يمكن متابعتها مع مصر حتى يطمئن البنك على سلامة التوجه الاقتصادى المصرى ..

وتم تكليف وزير التخطيط الدكتور محمد محمود الامام بالاسراع فى وضع تلك الاستراتيجية .

وعلى صعيد الصندوق . تم التوصل الى اتفاق مبدئى مضمونه تخفيض سعر الجنيه الى ٧٠ قرشا للدولار . والغاء سعر ٤٠ قرشا فيما عدا اتفاقيات الدفع مع الاتحاد السوفيتى وبعض الدول الشرقية والصين والسودان .. والتى تم انهاء أغلبها فيما بعد .. وتم الاتفاق ايضا على تخفيض العجز فى الميزانية بخفض الانفاق ، علاوة على الغاء الاستيراد بدون تحويل عمله ، واقتراح سياسة أخرى للاستيراد هى سياسة « التراخيص المفتوحة » .. وتقوم سياسة التراخيص المفتوحة على أن أى مستورد يريد استيراد أى سلعة يملأ استمارة فى البنك ويحدد بها نوع السلع التى يريد استيرادها وخريطة التمويل .. حتى يمكن التحكم فى الاستيراد .. واعترض على هذا الاقتراح الدكتور القيسونى والدكتور حامد السايح لصعوبة تنفيذه الا انه تم الاتفاق على الاجتماع فى ابريل فى مقر البنك الدولى . تمهيدا لاجتماعات الصندوق والبنك فى صيف ١٩٧٧ .

وتشكل الوفد . ولكن الدكتور محمد محمود الامام تخلف عنه لانه قال بكل أمانة : لايستطيع ان

يعد خطة قبل ان تصل اليه اجابات محددة على اسئلة سياسية من الوزراء ومن القيادة السياسية .. وكان قد حدد الأسئلة فى صورة مذكرة .. وكان أهم تلك الأسئلة هل يعنى فض الاشتباك انقاص الانفاق العسكرى أم لا ؟

وكان من وجهة نظر الدكتور الامام ان القيادة السياسية هى التى تضع استراتيجية مصر ..

اقول ذلك واذكره بكل احترام لأنه اعمال لمبدأ التخطيط فى صورته النظرية .. وسافرت بدلا من الدكتور الامام ..

والمهم ان غياب وجود الخطة أدى الى نسف فكرة الاجتماع مع الصندوق والبنك والعرب فى مصر البنك الدولى فى باريس (المجموعة الاستشارية) .. واذكر انه فى نهاية ١٩٧٦ حدثت مشادة عنيفة بين مكنمارا رئيس البنك الدولى وزكى شافعى وزير الاقتصاد المصرى بسبب عدم وجود خطة ..

وتجدد الامر فى لقاء باريس حيث اصر مكنمارا على وجود خطة . وحذر من ان مصر ان لم تضع خطة واضحة فلن يتعاون معها البنك الدولى .. وكان معنى عدم وجود خطة — رغم احترامى لفكر الدكتور الامام — انهاء الحوار مع الصندوق والبنك العربى ..

وسافرنا الى واشنطن معتمدين على قدرة ولباقة ودبلوماسية الدكتور القيسونى .. وحاولنا اقناع مكنمارا بان الاتفاق مع صندوق النقد يكفى .. ولكن مكنمارا لم يوافق .. وكان يعنى عدم وجود خطة — من وجهة نظر مكنمارا — ان مصر غير جادة فى تطبيق سياسة الانفتاح ..

ورجعت الى غرفتى فى الفندق .. واخذت اكتب ماسميته ، المقترح المبدئى للخطة ٧٧ — ١٩٨٢ .. وقلت « ان التباطؤ الذى حدث فى تطبيق سياسة الانفتاح وعدم استجابة القطاع الخاص لما كنا نتوقعه منه ، وكانت نتيجة لعدم فهم واضعى السياسة بالمفهوم الحقيقى لسياسة الانفتاح . فليس الانفتاح مجرد دعوة للقطاع الخاص . ولكنها دعوة لتغير طريقة معاملة القطاع الخاص .. وهذا لم يحدث لأن تغيير الأفكار لايكون بقرار جمهورى مثل قانون الاستثمار » .

وكان هذا هو الرد الحقيقى على اعتراض البنك الدولى على جدية مصر فى تطبيق سياسة الانفتاح .. واعددت الخطة . وعرضتها على الدكتور القيسونى ففوجىء بها ودعا لاجتماع لمناقشة الوثيقة.. وكان هناك اعتراض على ان الذى وضع الخطة ليس وزير الخطيط . كما كان هناك اعتراض على بعض افكارها .. ولكن البنك الدولى احترمها .

وكان مكنمارا يعلم ان الذى وضع الخطة ليس وزير التخطيط ، وقال ذلك للمسئولين المصريين . واوضح ان البنك الدولى يقبلها بشرط ان تتبناها الحكومة المصرية رسميا .. وعينت وزيرا للتخطيط .. وتجاوزنا الخلاف الشكلى .

وعندما عدنا للقاهرة بدأ الخلاف بينى وبين المجموعة (د.القيسونى، د.صلاح حامد، د. حامد السايح) لأنه كان فى نظرهم ان التقشف وضغط الانفاق لابد ان يطابق الانفاق على التنمية . وكان

ذلك مخالفا لوجهة نظرى .. ثم أعددت خطة ٧٨ — ١٩٨٢ ، وقدمتها للرئيس السادات حينما دعانى بصفة شخصية للتحدث معه فى الاسماعيلية فى يونيو ١٩٧٧ .. وقلت له اننى لاادافع عن هذه الخطة . لأنها تقوم على رمال اقتصادية وسياسية متحركة .. فنجاح الخطة مرتبط بتحقيق امرين الأول : الوصول الى مفهوم اجتماعى شامل لدفع المعاناة عن الجماهير وزيادة الأجور والمرتبات بما يتمشى مع الغلاء . والأمر الثانى : حدوث تعديل فى الجو فإن لم تحدث مبادرة من سيادتكم لحل القضية بالطريقة التى عهدناها فلا معنى لهذه الخطة .. وبعد ذلك حدثت مبادرة زيارة القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ وكنت قد استقلت قبلها بشهرين .. وبعد ان مكثت فى الوزارة ثلاثة شهور فقط .. وبعد المبادرة فى ١٩٧٧ . جاءت معاهدة كامب ديفيد ١٩٧٨ ثم اتفاقية السلام فى مارس ١٩٧٩ . وفى هذا المجال اذكر ان مارس ١٩٧٩ كان البدء الحقيقى لسياسة الانفتاح، لان رأس المال لم يكن ليأتى فى بلد يحارب . ولكن الاقتصاد المصرى تأثر نتيجة المقاطعة العربية وانقطاع المعونات الغربية ..

فى **عام ١٩٧٨** . وعودة الى العلاقات مع صندوق النقد اذكر ان الفترة بعد ١٩٧٨ كانت فترة مفقودة فى السيناريو بين مصر والصندوق .. ويرجع ذلك الى ان مصر لم تحترم شروط الاتفاق اى البرنامج المتفق عليه فى الفترة ٧٨ — ١٩٨١ .

فبعد الشهور الأولى من الاتفاق توقف واصبح حبرا على ورق لماذا ؟ حدثت زيادة فى الانفاق العام وعدم ثبات لسعر الصرف ، ونقصت الايرادات نتيجة سياسات الارهاب الضريبى التى كان يتبعها الدكتور صلاح حامد وزير المالية ومن بعده الدكتور على لطفى .. والتى عادا لممارستها عامى ٨٥ و١٩٨٦ .

فى **عام ١٩٨٠** . اتصل بى الدكتور مصطفى خليل تليفونيا فى شهر مايو . وقال لى أنه لم يعد فى خزانة مصر مليم واحد لمواجهة مطالب التموين أو مطالب الجيش .. قال ذلك بمناسبة تعيينى نائبا لرئيس الوزراء (السادات) للشئون المالية والاقتصادية ووزيرا للمالية وللاقتصاد وللتخطيط .

ولم انتظر المفاوضات مع صندوق النقد الدولى ، واتخذت الحكومة عدة اجراءات لتحسين حالة المريض (الاقتصاد المصرى) قبل العملية الجراحية التى تحدد لها اليوم التالى ليوم ٢٦ أبريل ١٩٨٢ وهو يوم تحرير سيناء وجلاء الاسرائيليين عنها .

ففى سنة ١٩٨٠ الغينا القرار ٦٠٠ الذى كان يقضى بدفع الجمارك بالدولار فانخفض سعر الدولار .. ثم اصدرنا القرار ١٥١ لسنة ١٩٨٠ ، وهو القرار الذى مازال يحكم نظام الاستيراد فى مصر .

كما تزايدت حصيلة الضرائب نتيجة حملة مكثفة لم تعتمد على الارهاب . انما اعتمدت على اقناع اصحاب الأعمال بان التهرب الضريبى خطر اجتماعى يؤثر عليهم بالدرجة الأولى .. وكانت النتيجة ان زادت الايرادات من ٢٠٠٠ مليون الى ٤٠٠٠ مليون جنيه .

وواكب ذلك زيادة فى عوائد صادرات البترول بنحو ٨٠٠ مليون جنيه ، وزيادة فى حصيلة المرور

فى قناة السويس مابين ٥٠٠ و ٧٠٠ مليون جنيه .

ونتيجة ذلك ثبت سعر الدولار . ولم يلجأ وزير المالية الى طبع اذن خزانة فانخفض التضخم من نسبة ٣٠٪ الى نسبة ١١٪ .

واكثر من ذلك . اتفقت مع وزير البترول الدكتور احمد عز الدين هلال تجنيب الزيادة فى حصيلة البترول (٨٠٠ مليون) لنودعها لدى صندوق النقد لاستخدامها فى تمويل محطات الطاقة .

وبذلك أصبح الوضع الاقتصادى مستتبا ، نتيجة لانخفاض التضخم وتوازن الميزانية وميزان المدفوعات بل ووجود التضخم وتوازن الميزانية وميزان المدفوعات بل ووجود فائض .. وبعدها قررنا بدء الحوار مع صندوق النقد الدولى ..

فى **شتاء ١٩٨١** . قلت للرئيس السادات لن اذهب الى باريس .. وكانت تجربة يناير قاسية حيث كان مقررا اجتماع الدول المانحه للقروض لمصر فى مقر البنك الدولى بباريس .. ولكن العرب خذلونا وقاطعوا الاجتماع ردا على كامب ديفيد . وفى ذات الوقت تذكرت كلام المهندس ابراهيم شكرى لى عام ١٩٧٨ وكان وزيرا للزراعة وقتها .. اثناء اجتماع المجموعة الاستشارية التى تضم الدول والصناديق المقرضة لمصر وصندوق النقد والبنك الدولى فى باريس .. قال ابراهيم شكرى ان نادى باريس مثل صندوق الدين الذى تكون أيام الخديو اسماعيل لرهن نصف اطيان مصر وفاء لديونها ..

وأكبرت ابراهيم شكرى ، وقدرت سلامه فكره ، وقررت أن يأتى اعضاء نادى باريس الى مصر دون أن نذهب الى باريس ..

وتحدثت مع المستر شيفروليه نائب رئيس البنك الدولى ، ووعدنى بعمل مفاوضات مع الدول الصديقة وقلت له اننا لن ندعو العرب ..

وفوجىء البنك الدولى بقبول الدول الكبيرة للحضور الى مصر .. وكان مقررا ان يكون الاجتماع بالقاهرة . ولكن الرئيس السادات طلب عقدة فى أسوان مقرة الشتوى رغم صعوبة استضافة المؤتمر هناك .. وكان لوجود السيدة جيهان السادات دلالة كبيرة ولرئاستها لاحدى اللجان .

فقد كان وجودها رمزا — لدى الدول الصديقة — لمكانة المرأة فى مصر .. واذكر انه بعد ان نجحت فى تجميع مساهمات الدول المجتمعة التى وصلت الى ثلاثة مليارات دولار . تعجبت السيدة جيهان السادات وما كان منها الا ان بادرت باستضافة كل الحاضرين للاجتماع مع الرئيس السادات .. وعندما ابلغته برغبة السيدة جيهان السادات تمت استضافة كل الوفد ..

فى **صيف ١٩٨١** . وكالعادة كانت هناك مشاورات سنوية مع الصندوق .. وفى الصيف ، عندما قابلنى الدكتور عبد الشكور شعلان مدير عمليات الشرق الأوسط اقترحت عليه وضع وثيقة تبين ان مصر حققت فائضا فى الميزانية .. وبالمناسبة كان الصندوق هو الذى اكتشف الفائض ..

وسألنى الدكتور شعلان : وماذا عن الغاء الاستيراد بدون تحويل عملة واجبته ان ذلك قد بدأ بالفعل بمقتضى القرار ٢٤٢ لسنة ١٩٨١ .. فالقرار ينص على دفع مقدمات الاستيراد بالجنيه المصرى بنسب مختلفة .. أى ان الجهاز المصرفى يمول جانبا من الاستيراد .. واتفق معى الدكتور شعلان على أنه كلما زادت نسبة الاستيراد التى تمولها البنوك كلما زادت مساندة الصندوق لمجمع النقد الأجنبى لدى البنك المركزى .. ووعدنى بان يقرض صندوق النقد مصر مبلغ ١٥٠٠٠ دولار اذا وصلت نسبة تمويل البنوك للاستيراد ١٠٠٪ .

وتم الاتفاق مع صندوق النقد الدولى فى أغسطس ١٩٨١ ونشرته جريدة الأهرام الغراء فى عناوينها الرئيسية لمدة ثلاثة أيام متتالية .. وسافر وفد بالنيابة عنى لتوقيع الاتفاق فى واشنطن .

ولكن وبطبيعة الحال شنت (بضم الشين) الحرب على عبد الرزاق عبد المجيد من تجار العملة ومن محترفى السياسة الذين يرون فى نجاح زميل لهم نقصا فى الفرص السياسية التى يريدون اقتناصها ..

وانقسمت الحكومة الى مجموعتين . المجموعة الاقتصادية برئاستى والمجموعة غير الاقتصادية . وتم الايحاء لصندوق النقد بأن توقيع عبد الرزاق عبد المجيد على خطاب النوايا لامعنى له لان عبد الرزاق لن يستمر فى الحكم ..

ثم كان حادث المنصة . وتراجع الصندوق ..

أقوال أخرى .

يتهمنى البعض بأنى انفتاحى وليبرالى ، ولذلك اختارنى السيد ممدوح سالم بدلا من وزير التخطيط المفكر الدكتور محمد محمود الامام ثم أصبحت وزيرا للتخطيط .. لاعتراض الدكتور الامام على السير فى طريق الانفتاح وصندوق النقد ..

واقول لذلك البعض ان ذلك الانفتاحى الذى تتحدثون عنه هو الذى منع السادات من رهن قناة السويس . وهو الذى منع الغاء شركات التجارة الخارجية ومنع الغاء التمثيل التجارى . ومنع ان يكون كريدى ليونيه بنكا فوق البنوك ... واقول من من (بكسر الميم) السادة الوزراء من اهل اليسار فعل اكثر مما فعلت لاعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الكادحة بزيادة الضرائب على الدخول الكبيرة ورفع الحد الأدنى للأجور من ثمانية جنيهات الى ثلاثين جنيها .

وسياسة الانفتاح التى أرستها حكومة الدكتور حجازى وكان احد وزرائها المرموقين الدكتور صبرى عبد الله . من الذى حذر منها : بالطبع ليس حجازى وليس اسماعيل صبرى . ولكن من كتب كتاب تخطيط الانفتاح وقلت ان الانفتاح يجب أن يكون جزءا من خدمة قومية .. لأنه فى غياب ذلك مخاطر فى غاية الشدة ..

اذا كنت قد سمحت بزيادة القروض الممنوحة للقطاع الخاص بقيمة مليار جنيه فقد زادت

تلك القروض بعد عام ٨١ الى أربعة مليارات رغم وضع السقوف الائتمانية .. وقبل ٨١ دخل رأس المال نتيجة للثقة وبعد ٨١ تم تهريب رأس المال للخارج وظهر توفيق عبد الحى وأمثاله ..

واذا كنت اتفقت مع صندوق النقد . فالصندوق هو الذى جاء الينا بعد ان سار الاقتصاد المصرى على الطريق السليم .. كما جاءت المجموعة الاستشارية لتنعقد لأول مرة خارج باريس فى مصر .

وايا كان الأمر فقارنوا بين ضغط المديونية على الاقتصاد أو الضغط التضخمى على الشعب وبين الوضع الاقتصادى عام ١٩٨١ .

محضر أقوال (٦)

دكتور سليمان نور الدين ـــ وزير الدولة للاقتصاد ١٩٨١/٨٠

ملاحظة :

محضر اقوال الدكتور سليمان نور الدين ـــ هو محضر اقوال من طرف واحد أى انه كان يثير الأسئلة ويرصد الوقائع ثم يدلى بأقواله .. خوفا من ان يقفز المحقق فوق بعض الوقائع .. وحتى يضمن التأكيد على رصد بعض الوقائع والآراء .

● **عادت العلاقات مع الصندوق عودة قوية عام ١٩٨١ بعد فترة انقطاع منذ عام ١٩٧٨** . وفى ربيع ذلك العام كان الصندوق اكثر تفاؤلا بالنسبة للمسار الاقتصادى .. ذلك التفاؤل لم يكن مبعثة ثقة فى المسئولين عن الادارة الاقتصادية بقدر ماكان نتيجة للمؤشرات الاقتصادية المطمئنة . وبالذات توافر حجم مناسب من العملات الأجنبية .

واللقاء مع صندوق النقد الدولى جاء بعد التئام مؤتمر الدول المانحة للمعونات الذى شهدته اسوان فى نهاية يناير ١٩٨١ وكانت المرة الأولى التى يعقد فيها نادى باريس اجتماعه فى مصر بعيدا عن المقر الأوربى للبنك الدولى فى باريس . وكان ذلك مبعث تشجيع للصندوق الدولى لاعادة الحوار معنا .

ايضا لم تكن هناك مشكلة تباطؤ فى سداد اقساط وفوائد الديون ، بل عرضت فى مؤتمر اسوان تعهدات أو رغبات من الدول المشتركة بمنح مصر ٣ مليارات دولار مابين قروض ميسرة ومنح .. هذا الجوكان مشجعا لصندوق النقد . وكان هدف الصندوق من اعادة الحوار مع مصر ان يقدم مصر كنموذج من الدول النامية للنجاح والانطلاق والتنمية أى أن الصندوق حرص على ان يوجد الى جانب ذلك النموذج الناجح .

اريد ان اقول ان الصندوق سعى الينا اكثر مما سعينا اليه .. وكنا فى تلك الفترة قد اودعنا لدى

الصندوق ماااحتجز من ميزانية البترول لاغراض الطاقة البديلة (المحطات النووية) وكنا قد احتجزنا مبلغ ٤٠٠ مليون دولار كاحتياطى مجنب لاستخدامات المحطات النووية حتى لانفاجأ فى سنة معينة بمبالغ كبيرة مطلوبة .

● **فى الفترة من مارس الى يوليو ١٩٨١** عقدنا مع الصندوق عدة لقاءات اتفقنا فيها على ضرورة ايجاد سعر واقعى للدولار بالنسبة لمتحصلات مجمع البنوك التجارية (مدخرات العاملين بالخارج ــ السياحة ــ التصدير) وذلك بغرض تقليل الفجوة ــ بقدر الامكان ــ بين السعر المعلن من البنك المركزى وبين سعر السوق الحرة وكان وقتها ٨٤ قرشا .

فى نفس الوقت لم نتفق على تغيير سعر الدولار بالنسبة لسعر مجمع البنك المركزى (٧٠ قرشا) واقتنع الصندوق بوجهة نظرنا لأن متحصلات البنك المركزى من النقد الأجنبى لاتستخدم الا للحكومة وسداد الديون بمعنى أن دولار البنك المركزى لا يتداول .

اتجهنا بعد ذلك لمحاولة تحجيم الطلب على الدولار عن طريق ترشيد الاستيراد كميا، بحيث نقلل الطلب على استيراد السلع غير الضرورية وندفع حجم الانتاج المحلى .

من جانب آخر ، اتجهنا فى محاولة لتقليل الاعتماد على الاستيراد بدون تحويل عمله لان هدف اية سياسة اقتصادية ــ منذ أيام العزيز وسيدنا يوسف عليه السلام ــ الاعتماد على العملة الوطنية لكن المهم ــ من اجل تنفيذ ذلك ــ التعامل مع الواقع وبشروط والا يكون تطبيقها من قبيل القفز فى الهواء .

ولذلك حاولنا الغاء الاستيراد بدون تحويل عملة تدريجيا بان تدفع المقدمات الاستيرادية بالجنيه المصرى .. بنسبة ٢٥٪ للمواد الغذائية .. ونسبة ٤٠٪ لمستلزمات الانتاج والمواد الخام .. وتركنا السلع الكمالية .. وكان ذلك أول اعتراف بالجنيه المصرى .

وكان صندوق النقد الدولى ممتنا لذلك الاجراء .. ولم يكن هو صاحب الفكرة .. بل كانت اقتراحا لنا . ولم يحدث أى تأخير فى الطلبات الاستيرادية .. وكان رئيس الوزراء المرحوم الدكتور فؤاد محيى الدين يتابع سير النظام أسبوعيا .

وبعد تلك الاجراءات حدث اجتماع بيننا وبين الدكتور عبد الشكور شعلان مدير عمليات الشرق الأوسط فى الصندوق .. وعقد مؤتمرا صحفيا بمطار القاهرة قبل سفره يشيد بتلك القرارات واعلن ان الاجراءات الأخيرة للحكومة تعطى لمصر حق التعامل النشط مرة ثانية مع الصندوق .. واتفقنا على ان تحصل مصر على قرض بقيمة ٦٠٠ مليون دولار .. ويرجع من يهمه هذا الامر الى جريدة الأهرام فى تواريخ ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ أغسطس ١٩٨١ .

● **فى ٢٦ سبتمبر ١٩٨١** سافرت على رأس وفد مصرى اشترك فيه محافظ البنك المركزى محمد عبد

الفتاح ابراهيم ، وعلى نجم وكيل المحافظ ، والدكتور صلاح حامد مستشار البنك المركزى .

وعقدنا اجتماعات فى واشنطن فى اطار الاجتماعات السنوية مع الصندوق .. وكانت مباحثات استطلاعية لتقييم نتائج ماالتخذ من قرارات .. وكان ابرز ماتم استطلاعه انه نتيجة للقرارات ضاقت الفجوة بين سعر الدولار المعلن من البنك المركزى (٨٤) وسعر السوق الحر (٩٠) وظهرت اثار ايجابية على استثمارات مشروعات القانون ٤٣ .

وبدأ بعض خبراء الصندوق فى الحديث عن الغاء الاستيراد بدون تحويل عمله بالكامل .. وكان التقدير ان مايحتاجه الإقتصاد المصرى لالغاء الاستيراد بدون تحول عمله قيمته مليار دولار.. من جانب آخر ، رفض الوفد المصرى الدخول فى مناقشات عن الاجراءات المالية (الدعم .. اسعار الطاقة .. تسعير منتجات القطاع العام .. الى اخر العام .. الى اخر المطالب التقليدية للصندوق .. وكانت حجتنا انها اجراءات مالية وليست نقدية .. وان مصر قد قامت بالاصلاحات النقدية التى هى بالدرجة الأولى محل اهتمام صندوق النقد .. اما الاصلاحات المالية فسيتم تنفيذها تدريجيا فى سياسة مرنة لاتؤثر على المسار الاقتصادى ولاتؤدى الى الاخلال بالابعاد السياسية والاجتماعية .

بعد تغير الظروف السياسية فى مصر (فى أعقاب حادث المنصة فى ٦ أكتوبر ١٩٨١) بدأ الصندوق يتراجع تدريجيا ..

وبدءا من سنة ١٩٨٣ كان هناك حوار ربع سنوى بين مصر والصندوق وكان الصندوق يغالى فى شروطه .. وأصبحت الصورة التفاؤلية عن الاقتصاد المصرى يشوبها كثير من الحذر .. وكان مبعث ذلك فهم خاطىء مفاده ان السياسة الجديدة لاتشجع الاستثمار وساهم فى تكوين موقف الصندوق انخفاض حصيلة البترول وتحويلات العاملين بالخارج والسياحة وزيادة اعباء الدعم وارتفاع معدل التضخم وتزايد المديونية الخارجية وتعدد مشاكل الصندوق مع العديد من دول العالم مثل المكسيك والبرازيل وبيرو وبولندا .

● الصندوق لديه وصفة تقليدية .. خفض العجز فى ميزان المدفوعات .. خفض عجز الموازنة .. اعمال قوى السوق تقليل العمالة وحجم الأجور فى الحكومة والقطاع العام .

وهى وصفة يحاول تطبيقها فى جميع دول العالم ولايفرق بين الدول المختلفة حتى ان بعض الزملاء يشبهون وصفة صندوق النقد بوصفة المستشفيات العامة فى مصر .. (حديد وزرنيخ) لكل المرضى ولكل الأمراض .

وليكن الصندوق أكثر تمييزا بين الظروف الاقتصادية للدول المختلفة فما ينطبق على المكسيك لاينطبق على تنزانيا وما يصلح فى دولة لايصلح فى أخرى فمن قال ان الاصلاح الاقتصادى يتطلب بالضرورة القضاء على عجز الموازنة .. فى بعض الحالات قد يكون عجز الميزانية احد اساليب

الاصلاح الاقتصادى . كما ان مدخلات الصندوق (اقتصادية) قياسية الاسعار .. الأجور — الصادرات — الناتج المحلى .. الخ) .

وليس من بين تلك المدخلات الاجتماعية والسياسية منها وهى لاتخضع للقياس .. فلا تدخل نسبة الأمية .. ولا نسبة البطالة .. ولاتدخل التركيبة السياسية الاجتماعية والجماعات الدينية المتطرفة ..

كثيرا مما يقوله الصندوق لابد وان يؤخذ بالجدية والحذر معا بشرط ان تتوافر الارادة والقدرة على تنفيذ ماتراه الادارة الاقتصادية فى مصر لاجراء اصلاحات جذرية سواء قال بها الصندوق أم لا ..

وليس هناك احرص من مصر على مصر .. ولاداعى لأن يأخذ الصندوق دور التشدد بدعوى الإصلاح الإقتصادى .

البعد السياسى فى وصفه الصندوق موجود ولا يمكن انكاره .. فالصندوق مؤسسة رأسمالية .. مافى ذلك شك .

لاأجد تشبيها ابلغ من قول الرئيس التنزانى حين قال :

سلوك صندوق النقد الدولى اشبه بسلوك تشيلوك اليهودى مع المتعسر فى اداء الدين فى مسرحية تاجر البندقية لشكسبير الذى اشترط اخذ رطل من لحم المدين مقابل الدين ..

ولامانع ان يقتطع صندوق النقد لحمنا مقابل ديوننا بشرط الا تسيل قطرة دم واحدة فهل هذا ممكن ؟

واتفق مع قول الرئيس التنزانى واضيف مستعد لان يقتطع صندوق النقد من لحمنا وفاء لديوننا بشرط الا تسقط قطرة دم واحدة والا اسقطنا رقبته ..

(٧) تعقيب د. اسماعيل صبرى عبد الله
وزير التخطيط ١٩٧٥/٧٤
على حديث
د. عبد الرزاق عبد المجيد

يجوز ان يعتد من شغل مسئولية كبيرة بانجازه فيها فهذا شيء فى طبيعة البشر . والنقد الذاتى اقسى الأمور على النفس . اما ان يقول مسئول سابق ان الأمور كانت خيرا فى خير على عهده ثم انهارت حين نجحت مؤامرة فى اقصائه فلا يملك المرء ازاءه الا ان يترحم على نجيب الهلالى لقوله : من دخل الوزارة فقد نصف عقله فان تركها فقد النصف الثانى . وقد تجاوز د. عبد الرزاق عبد المجيد حدود ذلك واندفع فى حملة طعن وتجريح لعدد من الزملاء المشهود لهم بالفضل وعفة اللسان .

وبدون ادنى مناسبة زج باسمى فى حديثة . وقد أنسى اننى فى وزارة د. عبد العزيز حجازى كنت مسئولا عن الاقتصاد ايضا . وقد استقبلت بهذه الصفة مستر جنتر ولم يكن لدينا أى مطلب نود لو اسعفنا صندوق النقد الدولى بتلبيته وقد عبرت مصر والحمد لله السنوات العجاف ١٩٦٧ — ١٩٧٣ دون ان نضطر للتوجه لهذا الصندوق سيىء السمعة ويرجع الفضل فى ذلك للرجلين اللذين كانا فى موقع المسئولية الاقتصادية : د. حجازى ود. سيد جاب الله ولن يستدرجنى بكلامه الذى يخالف الحقيقة جملة وتفصيلا الى إفشاء مداولات مجلس الوزراء أو لجانه (التى كان يتابعها ضمن الأمانة العامة للمجلس بحكم وضعه كمدير لمكتب رئيس المجلس) ولا مادار بين رئيس المجلس وبينى من تبادل للرأى أدى الى تعاون كامل ونموذجى ذلك ان افشاء تلك المداولات امر معيب اخلاقيا قبل ان يكون محظورا قانونا . وانا شخصيا لم أصنف د. عبد الرزاق ولاذكرته فى أى كلمة كتبتها لأنه يستعصى على التصنيف . ولامجال لأن ادخل معه فى مقارنة من أى نوع . ومادار فى مجلس لم يكن عضوا فيه محفوظ بالكلمة والشريط ود. عبد العزيز حجازى والأستاذ محمد عبد الفتاح ابراهيم ود. يحيى الجمل وغيرهم مازالوا على قيد الحياة يشهدون .

واكتفى بهذا القدر راجيا الا يذكر د. عبد الرزاق اسمى فيما يقول او يكتب فان عاد عدت ،
وبوسعى ان اكيل الكيل اضعافا مضاعفة .

محضر أقوال (٨)
الدكتور فؤاد هاشم ــ وزير الاقتصاد ١٩٨٢

● توليتم منصب وزير الاقتصاد عام ١٩٨٢ .. ويمثل ذلك العام بداية مرحلة جديدة سواء على مستوى العلاقات مع صندوق النقد أو على مستوى الوضع الاقتصادى المصرى .. بداية كيف عاودتم الاتصال بالصندوق ؟

اريد أن اقول اننى اجد حرجا فى الحديث عن علاقات مصر بصندوق النقد الدولى فى فترة وجودى فى المسئولية الوزارية .. واعتبر ان تلك العلاقات اسرار لايجوز الافصاح عنها الا بعد مرور حد معين من الزمن .. لان تلك الاسرار ليست ملكى وانما هى ملك للدولة فلم اتصل بالصندوق بصفتى الشخصية وانما اتصلت به بصفتى وزيرا فى حكومة مصر .. ولست ممن يدعون البطولة وفى سبيل ذلك يفشون اسرار الدولة قبل مرور الوقت الكافى ..

● بدأ عام ١٩٨١ بداية متفائلة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادى والاتصالات مع الصندوق . وانتهى نهاية مأساوية .. كيف كان الوضع عام ١٩٨١ ؟

يمثل عام ١٩٨١ بداية فترة تحول بين مرحلتين المرحلة الأولى شهدت طفرة مفاجئة فى موارد مصر من النقد الأجنبى نتيجة لارتفاع اسعار البترول والانتعاش الاقتصادى الذى عم العالم وخصوصا منطقة الخليج العربى .. وترتب على ذلك تزايد فى تحويلات المصريين العاملين فى الخارج وحصيلة صادرات البترول .. اما المرحلة الثانية فهى مرحلة الانحسار .. حيث بدأنا نجابه فى مصر منذ الشهور الأولى لعام ١٩٨٢ تناقضين رئيسيين : تراخيا فى معدل نمو مواردنا الخارجية وتسابقا فى معدلات استخداماتنا الخارجية واستمرار لنمط ساد فى مصر فى السنوات السابقة .

وكانت نقطة بداية التحول قد بدأت تطل برأسها مع منتصف عام ١٩٨١ .. وبدأت الحكومة السابقة محاولة لمجابهة الوضع فى اطار من التفاؤل الشديد تفاؤل يعكس لا واقعية ولا تدعيه الأرقام وتطورات الأحداث حتى كان مقتل الرئيس السادات فى اكتوبر ١٩٨١ .

واستمرت مواردنا من النقد الأجنبي في الاتجاه التناقصي الذي ظل يتأكد أكثر وبدأت الفجوة في ميزان المدفوعات تعود مرة أخرى بالعجز . لتتسع بعدما اهدرنا الفرصة الذهبية التي اتيحت لنا في فترة سابقة لتصحيح مسارنا الاقتصادي كما بدأ الاحساس قبل ان يهل عام ١٩٨٢ ، بأن الائتمان المصرفي قد أفرط (بضم الألف) جدا في استخدامه ومنحه وبدا أن البنوك قد عامت لمدة سنوات على بحر من الخداع ظنته انتعاشا وطربت للأرباح الهائلة التي حققتها ممثلة في نقد تتهاوى قيمته بسرعة لدرجة فقدان القيمة .

وشاركت في ندوات عديدة واوضحت فيها ان المعركة غير متكافئة بين الجنيه المصري والدولار الأمريكي وفي ندوة في جمعية الاقتصاد والتشريع عام ١٩٨١ طالبت بضرورة مواجهة الموقف بالصيغة اللازمة . ونبهت للعجز في ميزانية الدولة والذي كان لابد ان ينعكس في فقدان قيمة العملة الوطنية . نتيجة للاصدار النقدي وزيادة الائتمان وبصورة غير مسبوقة في تاريخ مصر .

واتضح — بصورة اكثر وضوحا ، مؤشر جديد دلالته ان الائتمان المصرفي الذي نما بمعدل كبير في أواخر السبعينات قد وجه في معظمه ويكاد يكون كله — لتمويل التجارة وتجارة الاستهلاك التي أكدت نمطا استهلاكيا حول مصر بالكامل الى مجتمع استهلاكي .

وكان ضروريا اتخاذ بعض القرارات الضرورية لمجابهة الموقف وكانت سياسة تنويع اسعار الفائدة التي طبقت عام ١٩٨٢ لأول مرة في مصر .

● وعلى صعيد الالتزامات الخارجية .. ألم يكن هناك تأخر في سداد التزامات الديون ؟

في تلك الفترة بدأنا نحس بمشكلة سداد الديون .. واذكر أنه في تلك الفترة كانت المرة الأولى التي يتحدد ويعلن فيها رقم ديون مصر ومنذ ذلك التاريخ بدأ الحديث عن رقم الديون الخارجية وبدأ يظهر نوع من القلق على التزاماتنا الخارجية ومدى وفائنا بها . ولحسن الحظ كان قلقا من النوع الخفيف على أنه كان هناك وضوح كامل ان الازمة مقبلة وبسرعة وستكون في أبسط مظاهرها في شكل عجز عن سداد التزامات الدين الذي بدأ في التفاقم .

● هل كان ذلك سبب سعي الحكومة عام ١٩٨٢ للاتفاق مع صندوق النقد الدولي ؟

العلاقات ظلت مستمرة مع الصندوق في شكل مناقشات بهدف الوصول الى نوع من الاتفاق .

● هل كان هدف الاتفاق مع صندوق النقد الحصول على قرض لمواجهة عجز ميزان المدفوعات ؟

صندوق النقد هو مؤسسة دولية هدفها في النهاية خدمة الدول الاعضاء فيه في نطاق معين هو ميزان المدفوعات .. ويحاول الصندوق من خلال سياساته المحافظة على سعر صرف واحد وبدون عجز في

ميزان المدفوعات .. وهو يعارض وجود عدة اسعار للسلعة الواحدة فما بالك بسعر الصرف أو الصندوق يقرض الدول الاعضاء ، وأى مقرض له شروطه .. ويشرط الصندوق — من وجهة نظره — تمكن الدولة المقترضه من اصلاح الاقتصاد ورد القروض واذا اقرض دون ان يسترد نضبت موارده .

• هل يعنى ذلك ان هدف الوصول الى الاتفاق مع الصندوق اقامة سوق تجارية للنقد الأجنبى .. كما كان الحال فى مفاوضات ١٩٧٥ ؟

لم يكن واردا على الاطلاق مسمى « السوق التجارية للنقد الأجنبى » .

• اذن لماذا كان الاتصال بصندوق النقد ؟

لاتعليق .

• توجه انتقادات عنيفة لبرنامج صندوق النقد فى دول العالم الثالث .. ويتهم بانه مؤسسة رأسمالية تخضع لتوجيه الدول الرأسمالية الكبرى .. مارأيكم ؟

يهاجم الصندوق فى الدول النامية بان سياساته رأسمالية تمليها مصالح الدول الاستعمارية دون الأخذ فى الاعتبارات اعتبارات النمو فى الدول النامية .

ومرد ذلك ان خبراء الصندوق فى معظمهم من الدول الرأسمالية : انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية . وبالتالى فان خبراتهم مستمدة من واقع رأسمالى بحت وتفتقد العطف والرعاية لظروف الدول النامية .. واستمر الصندوق فى العشرين سنة الأولى يتبنى آراء خبرائه على اساس انها سياسات واجبة التطبيق . وعلى اساس ان الدولة التى تلجأ الى الصندوق هى دولة غير رشيدة . وتحتاج الى من يقومها أى من يكون قواما عليها .

ولم يستطع الصندوق ان يواكب بسرعة التطور السريع الذى حدث فى البلدان النامية والذى بدأ بوضوح مع منتصف الخمسينات وأوائل الستينيات وتبلور فى مؤتمر البلدان النامية ١٩٦٢ ثم أول مؤتمر للأنكتاد ١٩٦٤ اللذين عقدا بالقاهرة . واستمر الصندوق يطالب بنفس السياسات الضيقة التى كانت تصلح فى وقت معيّن ... ولم تعد صالحة على اطلاقها فى كل الظروف .

• وماذا عن رأيك فى سياسات الصندوق ؟

كان اول تلاق بينى وبين صندوق النقد الدولى لقاء غير مباشر على صفحات جريدة الأهرام فى صيف ١٩٦٢ وكانت المناسبة اتفاق التثبيت بين مصر والصندوق فى نفس العام وبمقتضاه تم تثبيت سعر صرف الجنيه المصرى وهاجمت تلك الاتفاقية وقلت ان السياسة التى اتبعت تتبنى الفكر الاقتصادى الرأسمالى التقليدى الذى لايمت بعلاقة للظروف التى تمر بها مصر وكان مفروضا على الصندوق ان يدرس تلك الظروف ورد الدكتور القيسونى وزير المالية وقتها على مقالى . ثم كان التلاقى الثانى بينى وبين

الصندوق بعد عشر سنوات فى ١٩٧٢ فى واشنطن على مائدة مستديرة فى صندوق النقد على مدى أسبوع كامل .. وكانت تضم الأساتذة من الدول المختلفة الذين دعاهم الصندوق .. وتناقشت فى قضايا عديدة منها سياسات صندوق النقد مع الدول النامية ومنها مصر .. واذكر انى دخلت فى مناقشة عنيفة مع احد كبار المسئولين فى الصندوق حول الدور الذى يلعبه الصندوق مع مصر لمواجهة الظروف الاقتصادية التى كانت تعيشها وقتها .. وكنت معارضا لما طرح بشدة .

● هل ظللت على مواقفك من سياسات الصندوق بعد ان أصبحت وزيرا للاقتصاد وتعاملت معه باسم مصر ؟

اتوقف قليلا لاقول انه قد يفهم من كلامى انى على خلاف مع سياسات صندوق النقد . ولكنى من اوائل الاقتصاديين المصريين الذين يعتقدون ان كثيرا من سياسات الصندوق كانت واجبة التنفيذ منذ عدة سنوات . وارى انه كان يجب ان ينفذ كثير من تلك السياسات منذ اكثر من ٦ سنوات اى قبل عام ١٩٨٠ . ووقت ان كنت مستشارا لرئيس الوزراء فى السبعينات نصحت بتطبيق كثير مما يطلبه الصندوق .. ولاشك انه يمكن أن تثور خلافات حول تلك السياسات والاساليب التى تتبع لتطبيقها .. ولكن المشكلة الاقتصادية فى مصر تظل مشكلة اهدار الموارد واساءة استخدامها بدعوى الاشتراكية والبعد الاجتماعى ولايفهم من ذلك انى من المطالبين بتطبيق الرأسمالية على مصراعيها كما طبقت فى مصر .. حيث فتح الباب على مصراعية للانتهازيين والمستثمرين طابع السبعينات والثمانينات وليس طابع الثلاثينات والأربعينات والخمسينات .. اننا نهدر الموارد ونسىء استخدامها ونشجع الاستهلاك ولانعطى للانتاج حتى الآن الا تشجيع الكلام دون العمل الحقيقى .

● نعود لعام ١٩٨٢ ، فهمت ان اتصالكم بالصندوق بهدف الاقتراض لمواجهة تعدد اسعار صرف الجنيه المصرى .. مع ان الصندوق يقرض لمواجهة عجز ميزان المدفوعات والموازنة .. ماتعلقيك ؟

لن ادخل فى التفاصيل .. ولكن سعر الصرف هو محصلة لكل التغيرات الاقتصادية .. فالعجز فى الموازنة يدفع لاصدار البنكنوت لتغطية العجز .. ويؤدى ذلك الى خفض قيمة الجنيه امام العملات الحرة .. وهكذا ..

لقد قلت فى بيانى الوحيد امام مجلس الشعب عام ١٩٨٢ : نحن دولة تستهلك اكثر مما تنتج وتستورد اكثر مما تصدر .. وكانت المرة الأولى التى تنطق فيها تلك العبارة وأصبحت الآن تجرى على الألسنة .

باختصار كانت مناقشاتنا مع صندوق النقد الدولى عام ١٩٨٢ عن الميزانية بصفة اساسية .

محضر أقوال (٩)
كمال حسن على ـــ رئيس الوزراء ١٩٨٥/٨٤

• فى البداية يذكر ان حكومة كمال حسن على سعت لتكثيف الحوار مع صندوق النقد الدولى .. كيف ترون ذلك الحوار الآن ؟ .

كان الحوار متصلا بين الحكومة والصندوق .. سواء من خلال زيارات دى لاروزييه رئيس الصندوق والدكتور عبد الشكور شعلان مدير عمليات الشرق الأوسط . او من خلال مباحثات المسئولين المصريين مع المسئولين فى الصندوق .. وكان الهدف من الحوار بيان الموقف الاقتصادى والاجراءات التى تتخذها الحكومة لتصحيح مسار الاقتصاد .

• فى اطار الحوار مع الصندوق . اتخذتم العديد من الاجراءات الاقتصادية لزيادة الاسعار وضغط الانفاق .. ماذا كان حصاد تلك الاجراءات فى مجال العلاقات مع صندوق النقد الدولى ؟

كان واضحا ان مصر جادة فى تصحيح المسار الاقتصادى من خلال عدد من الاجراءات التى استطعنا بها خفض حوالى ١٨٠٠ مليون جنيه سواء من ضغط الاتفاق الحكومى وبعض المصروفات او من زيادة اسعار السلع .

وكان من تلك الاجراءات مضاعفة سعر رغيف الخبز وتحسينه فى نفس الوقت بصورة لاقت قبول واستحسان الشارع المصرى وادى ذلك لتوفير حوالى ٣٥٠ مليون جنيه .

كما تم ترشيد استخدام الكهرباء بعدم رفع اسعار استهلاك الفئات الفقيرة والتى تمثل ٨٠٪ من المستهلكين . ورفع الأسعار بنسب مختلفة لما عدا ذلك وتم زيادة اسعار السجائر بما حقق للخزانه ١٤٠ مليون جنيه وتوحيد سعر المازوت لمصانع الأسمنت بسعر ٣٢ جنيها للطن بما وفر ٤٣ مليون جنيه كحصيلة .

علاوة على ذلك تم زيادة اسعار منتجات ٥٤ مصنعا لتلافى خسارة تلك المصانع ومواجهة تكلفة منتجاتها .

وباختصار يمكن القول بان الحكومة التى شرفت برئاستها بدأت دراسة وتطبيق ١٣ منهجا للتصحيح الشامل للمسار الاقتصادى من خلال تطوير الزراعة ورأسيا وافقيا . وزيادة الانتاج الصناعى واصلاح الاساليب المستخدمة فى الادارة والعمالة خاصة فيما يتعلق بالقطاع العام ...

واستمرت العلاقات بين مصر والصندوق من ناحية استطلاع الاجراءات التى تتخذها الحكومة المصرية .. حتى كان قرار مجلس ادارة الصندوق فى اغسطس ١٩٨٥ ببدء المفاوضات مع مصر .

● ضمن اجراءات ماتسميه الاصلاح الاقتصادى بين يوليو ٨٤ وسبتمبر ١٩٨٥ (عمر الحكومة) .. هل كانت قرارات ٥ يناير فى اطار ذلك الاصلاح ؟ وماذا كان رأى صندوق النقد ؟ .

لم نناقش مع الصندوق قرارات يناير ١٩٨٥ .. حاولنا تلافى اضرارها بما اوجدته من صعوبات نقدية للحكومة .. فقد أدت الى انخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمقدار ١٥٠٠ مليون دولار .. وعلى وجه التحديد انخفضت من ٢٨٨٥ مليون دولار الى مايقرب من ١٤٤٥ مليون دولار .. فى وقت لم تكن الدول العربية قد خفضت المرتبات واستغنت عن العمالة ..

لم يكن هناك اجماع على تلك القرارات .. ولم تقر فى اللجنة العليا للسياسات أو فى مجلس الوزراء .. القرارات كانت قفزة من الدكتور مصطفى السعيد ..

اعترضت على القرارات منذ البداية .. وارسلت مذكرة للسيد رئيس الجمهورية .. وجدت ماحدث من انخفاض التحويلات وساعد على ذلك عدم وجود نظام بديل للصيارفة (يقصد تجار العملة) وكانت قضيتهم مثارة منذ أغسطس ١٩٨٣ .

كانت هناك اسباب موضوعية تحول دون اقالة الوزير .. فقضية تجار العملة كانت امام محكمة القيم مما قد يسيء الى وزير الاقتصاد . ورئى حفاظا على القيم الأخلاقية بالنسبة للوزراء . ان يؤجل اتخاذ القرار لما بعد اتمام المحاكمة .. وقد كان

● اجراءات الحكومة لما اسميته الاصلاح الاقتصادى .. هل كان الهدف الوصول الى اتفاق مع صندوق النقد والاقتراض منه ؟

كان الهدف من الاجراءات بدء حوار رسمى مع الصندوق .. ولم يكن الحوار مستهدفا فى حد ذاته وتجرى من اجله الاصلاحات الاقتصادية .. هدف الحكومة الاصيل كان تصحيح المسار الاقتصادى .

● اذن . لماذا كان حوار الحكومة مع الصندوق ؟!

الاتصال بالصندوق كان هدفا ثانويا للحكومة بعد الهدف الأصلى وهو الاصلاح الاقتصادى .. ولم يكن واردا للوصول الى اتفاق مع صندوق النقد الدولى مع اننا كنا نأمل ذلك والسبب فى ذلك ان وضع المديونية الخارجية لم يكن يستلزم الاقتراض من الصندوق والاستدانة مطلوبة لخدمة اغراض التنمية وليست مطلوبة لمجرد الاتصال بالصندوق ..

• هل يعنى ذلك ان قضية عبء خدمة الدين الخارجى (الاقساط والفوائد) لم تكن قضية ملحة بالنسبة لحكومتك ؟

ربما فى وقت رئاستى للحكومة لم تكن قضية خدمة الدين قد وصلت الى الحدة التى هى عليها الآن فلم تكن اسعار البترول قد تدهورت ولم تكن حصيلة السياحة قد انخفضت . ولم تكن قد ظهرت بعد الآثار القوية لقرارات ٥ يناير على تحويلات المصريين العاملين بالخارج ...

• من جهة أخرى وبرأى آخرين . فان مجرد الاتفاق مع صندوق هو بمثابة شهادة حسن سير وسلوك للاقتصاد .. او كما يقول محافظ البنك المركزى شهادة صحية او شهادة صفراء هل ترى ان اقتصاد مصر فى عهد حكومتكم لم يكن بحاجة لتلك الشهادة ؟

لاشك ان الاقتراض من المنظمات الدولية يعطى مؤشرا عن سلامة الاقتصاد بصفة عامة .. ولاشك لى ان الاتفاق مع صندوق النقد الدولى يؤدى الى مزيد من الثقة فى الاقتصاد ومصر لها سمعة دولية طيبة فى مسألة سداد القروض أو كما تقول خدمة الدين واعتقد انه لم تكن هناك مشاكل تذكر فى هذا المجال فى فترة حكومتى

• رغم ذلك . شهد عام ١٩٨٥ تحركا دبلوماسيا واقتصاديا واسعا فيما يتعلق بخدمة الديون العسكرية خاصة الديون العسكرية المستحقة لامريكا كيف تفسر ذلك ؟

اقول انه بالنسبة للديون المدنية لم تكن هناك مشاكل فى سدادها .. المشكلة كانت ومازالت تتعلق بالديون العسكرية الديون العسكرية الأمريكية وصل سعر الفائدة عليها الى ١٣٪ بما يمثل عبئا كبيرا على الاقتصاد المصرى .. واتعشم من خلال الاجراءات التى تدرسها الولايات المتحدة — ان يتم اتخاذ قرار بشأن الفوائد او بشأن اعادة جدولة تلك الديون .

• برأى كثيرين ، ان المحادثات مع امريكا فى هذا المجال لم تنجح ، وان امريكا طلبت من الجانب المصرى الاتفاق مع صندوق النقد اولا حسبما قال الدكتور عبد الشكور شعلان رئيس عمليات الشرق الأوسط فى الصندوق ...

لانستطيع ان نقول ان المباحثات مع الولايات المتحدة فى مجال الديون العسكرية قد فشلت فهناك وعود مستمرة من الادارة الأمريكية ببحث امكان تخفيض سعر الفائدة او الغاء بعض الديون او اعادة الجدولة .. ولكن يمكن القول بأنه حتى الآن لم تتخذ الولايات المتحدة قرارها النهائى فى هذا الخصوص .

• ضمن التبريرات التى تقدم لانجاز اتفاق مع صندوق النقد ، ان الاتفاق يعد خطوة اولى لاعادة جدولة الديون من خلال نادى باريس أو من خلال المفاوضات الثنائية مارأيكم ؟

اتحفظ على اعادة جدولة الديون من خلال نادى باريس . اللجوء الى نادى باريس فى حالة ما اذا كانت الدولة غير قادرة على سداد ديونها العسكرية والمدنية معا . وفى حالة مصر كما قلت المشكلة تتعلق بالديون العسكرية فقط .. وفى هذه الحالة يكون الحل من خلال المفاوضات الثنائية . وكنا قد اتفقنا مع بعض الدول الدائنة على اعادة الجدولة فى عام ١٩٨٥ .

اما بالنسبة للديون المدنية فمصر ــ والحمد لله ــ لديها من الامكانات مايمكنها من خدمة اعباء الديون ..

• تقولون ان صندوق النقد اعاد الحوار رسميا مع حكومتكم فى أغسطس ١٩٨٥ .. وفى ذلك الشهر تحديدا سرب الصندوق تقريره الى صحيفة « نيويورك تايمز » عن الوضع الاقتصادى فى مصر معبرا عن انتقاده لذلك الوضع ؟

فى أغسطس ١٩٨٥ نشر قرار مجلس ادارة الصندوق باعادة الحوار الرسمى مع مصر .. صحيح ان تقرير الصندوق اشار الى ان الاجراءات التى اتخذتها الحكومة غير كافية من وجهة نظر الصندوق .. ولكنه اعتبرها اجراءات الحد الذى يمكن معه بدء الحوار الرسمى مع مصر ..

• ايضا ، اشار تقرير الصندوق الى الوضع الخطر لمديونية مصر الخارجية وذكر ان رقم الدين وصل ٢١ مليار فى حين كان التقرير الرسمى (الحكومى) يشير الى انها لم تتجاوز ١٦ مليار جنيه ...

رقم المديونية قد يختلف من واحد لآخر باختلاف الحساب والتقييم (الجنيه او الدولار) .. وان كنت اتفق معك فى ان الحساب يجب ان يقوم بالدولار لأن الدين يدفع بالدولار ..

علاوة على ذلك ادخل الصندوق فى حسابه لرقم الدين الخارجى بنودا لاندخلها نحن فى الحساب مثل الديون العسكرية ومثل ديون القطاع الخاص غير المضمونة من الحكومة ومثل تسهيلات الموردين التى تتغير بين يوم وآخر .

• فى الحساب الختامى . يرى الصندوق ان اجراءات حكومة كمال حسن على واجراءات حكومة الدكتور على لطفى يجب ان تستكمل باجراءات اخرى .. ويثور هنا تحفظ مصرى علاوة على التحفظ المصرى حول وصفه الصندوق من ناحية اثارها الاجتماعية والسياسية مارأيكم ؟

احب ان اقول أولا أنه لايمكن ان تصرف « روشته » واحدة لجميع المرضى حتى لو كانوا يجمعهم مرض واحد .. فكل دولة لها ظروفها ولها امكاناتها ولها نظامها الاجتماعى وهى ادرى بما هو صالح لها ..

وفى ضوء التحفظ السابق . وبعد الاجراءات التى قامت بها حكومتى للاصلاح الاقتصادى . وبعد الاجراءات التى اتخذتها حكومة الدكتور على لطفى لاشك فى أن مصر مؤهلة للاتفاق مع الصندوق دونما زيادة فى الاجراءات .

ومن الناحية الاجتماعية ليس مطلوبا مزيد من الاجراءات ماحدث كاف .

مصطفى السعيد يرد على كمال حسن على (١٠)
د. مصطفى السعيد وزير الاقتصاد
١٩٨٥/٨٢

فى حديثه عن مصر وصندوق النقد الدولى تعرض السيد / كمال حسن على الى شخصى والى قرارات ٥ يناير . ووواضح ان الرجل يحاول الرد على التساؤلات التى ثارت استنكارا لموقفه من قرارات هو نفسه قد اعلن اكثر من مرة انها قرارات الحكومة ، ولموقفه من احد وزرائه تركه بقصد أو بدون قصد ... يتعرض الى حملة مغرضة من الافتراءات والأكاذيب ومن أجهزة رسمية فى الدولة دون ادنى اهتمام بتأثير ذلك على هيبة الحكم وعلى الاستقرار والثقة .. ولكن يبدو أن سيادته يحاول الرد بنفس الطريقة التى كتب بها مذكراته الأخيرة ... وهى الطريقة التى أكدت عدم المامه بالوقائع المتعلقة بالأحداث والمهام التى شارك فيها .

ان الرجل يتجاهل المذكرة الرسمية التى ارسلت اليه من البنك المركزى عن اجتماع برئاستى وحضور السادة محمد شلبى ، وعلى نجم وعبد المنعم رشدى ونبيل ابراهيم ، والمرحوم محمود لبن ومحمد البربرى فى ٢٥ ديسمبر ١٩٨٤ ، والمتضمنة قرارات ٥ يناير والتى ارفق بخطابى صورة منها لتكون وثيقة تاريخية كما يتجاهل مناقشتى معه وفى مكتبه بتاريخ ٢٧ ديسمبر لما جاء فى هذه المذكرة وابراز مايتوقع ان تتعرض اليه هذه القرارات من هجوم عنيف من تجار العملة وبعض المستوردين وفروع البنوك الأجنبية والمصرف العربى الدولى . وان هذا اللقاء قد حضره احد السادة الوزراء الذين تزعموا بعد ذلك حملة الهجوم على هذه القرارات ولم يعترض . وان جريدة الأهرام قد نشرت بتاريخ ٢٨ ديسمبر صورة هذا اللقاء وتعليقاً بان وزير الاقتصاد يعرض على السيد / رئيس الوزراء القرارات التى ستعلن بعد أيام . والصورة واضح بها امساك سيادته بمذكرة البنك المركزى المتضمنة قرارات ٥ يناير وقيامه بقراءة مابها ..

حقيقة ان القرارات لم تعرض على اللجنة العليا للسياسات أو مجلس الوزراء . ولكنها عرضت و ووفق عليها فى اجتماعات اكثر اهمية يوم ٣١ ديسمبر ١٩٨٤ حضرها السيد كمال حسن على نفسه .

وعرضها أو عدم عرضها بعد ذلك على اللجنة العليا للسياسات أو مجلس الوزراء هى مسئولية رئيس الوزراء .

وليست مسئولية وزير الاقتصاد ... كما ان هذه القرارات قد عرضت بالتفصيل وبوضوح كامل فى اجتماع موسع بالبنك المركزى على كافة السادة رؤساء البنوك المعتمدة يوم ٢ يناير ١٩٨٥ . وبالتالى لم يكن هناك اية محاولة لاخفاء مضمونها كما حاول البعض ان يدعى ذلك ..

كما اعلنت هذه القرارات فى مؤتمر صحفى اذاعته كافة وسائل الاعلام الرسمية لأيام وحضره محافظ البنك المركزى ونائبه السيد / على نجم المحافظ الحالى الذى كان متحمسا آنذاك لهذه القرارات .. تم تراجع بعد ذلك .

ان تراجع السيد/ كمال حسن على عن تمسكه* بقرارات ٥ يناير قد تم فى الأسبوع الثالث من صدور هذه القرارات . وفى مقال اوحى به الى السيد / موسى صبرى ونتيجة ضغوط مارسها العديد من رجال البنوك وتجار العملة اصحاب الشركات الحالية لتوظيف الأموال واصحاب الحسابات الحرة فى البنك المصرى الخليجى والمصرف العربى الدولى والبنك العربى الأفريقى .. وغيرهم من البنوك الخاصة والمشتركة وفروع البنوك الأجنبية . ومن تحالف معهم من مستوردى القطاع الخاص .

لن أناقش السيد / كمال حسن على حول أهمية قرارات ٥ يناير لتحقيق الاصلاح الاقتصادى فى مجالات استخدام حصيلة النقد الأجنبى ، وتعظيم الانتاج ، والتركيز على الانفتاح الانتاجى بمعناه الحقيقى وبعده الاجتماعى .. وهى الأهداف التى يدعو اليها السيد الرئيس ويدعونا جميعا الى التمسك بها .. وادعوه الى قراءة مقالاتى فى مجلتكم الغراء خاصة ومانشرته بمناسبة مرور عام على قرارات ٥ يناير . اذا اراد ان يعرف الحقيقة مجرده . وعلى نحو موضوعى وعلمى بعيدا عن جماعات الضغط ومصالحها وانى على ثقة بانه لامفر من العودة الى قرارات ٥ يناير .. فلا يمكن ان تستمر الأوضاع الحالية ماتنطوى عليه من تهديد لموارد النقد الأجنبى .. ان استمرار الأوضاع الحالية معناه استمرار تعطيل الطاقات الانتاجية واستمرار الركود خاصة فى القطاع العام . وهو ما لا يتفق مع مصلحة الاقتصاد ككل وان صادف هوى لدى بعض اصحاب المصالح .

أما عن الأرقام التى ذكرها الرجل عن تحويلات المصريين العاملين فى الخارج وتأثير قرارات ٥ يناير على تدفق هذه المدخرات . فانها أرقام للأسف غير صحيحة ولاعلاقة لها بقرارات ٥ نيايير ولا اعرف من اين جاء بها .. ولا من اوهمه بها . وارجو من سيادته اذا كان حريصا على معرفة الحقيقة ان يراجع تقارير البنك المركزى للسنوات ٨٥/٨٤ ، ٨٦/٨٥ وتقرير تنفيذ الموازنة النقدية لعام ٨٦/٨٥ ليتأكد من ذلك .. ولمزيد من المعلومات فان حجم تحويلات المصريين عن طريق القنوات الرسمية قد تدنى إلى ٢٠٠ مليون جنيه فى العام الأخير ٨٦/٨٥ وبعد الغاء قرارات ٥ يناير وعلى الرغم من ترك الحرية كاملة لتجار العملة وللعرض والطلب . مقارنة بحوالى ٦٥٠ مليون جنيه عام ٨٥/٨٤ . وحوالى ١٠٠٠ مليون جنيه عام ٨٤/٨٣ وهو

العام الذى تم به غلق حسابات تجار العملة ... ان النقد الأجنبى يتحكم فيه الآن عدد محدود من كبار تجار العملة اصحاب شركات توظيف الأموال نتيجة الغاء قرارات ٥ يناير والعودة الى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة .. أى اهدار لذلك المورد النادر والهام اخطر من ذلك ؟ .

ولعل اغرب ماجاء فى حديث السيد / كمال حسن على واكثره استخفافا لعقل القارىء . قوله انه قد رأى عدم اقالة الوزير اثناء نظر قضية البنوك امام محكمة القيم حتى لايسيء الى وزير الاقتصاد وحفاظا على القيم الأخلاقية ؟ ياليته قد فعل ، ولعله يعلم اننى أصررت على الاستقالة اكثر من مرة.. وعدلت عنها استجابة لالحاح ورجاء .. وياليتنى مااستجبت .

هل ماحدث اثناء مرافعة مساعد المدعى الاشتراكى وماجاء فى حيثيات الحكم . ومااذيع فى مؤتمر صحفى بعد النطق بالحكم وخارج منصة القضاء وماتضمنه ذلك من اتهامات ضد مواطن لم تتح له فرصة الدفاع عن النفس .. وعلى نحو لم يحدث له مثيل فى بلد يحترم الدستور وحقوق الإنسان هو مايتفق مع القيم الاخلاقية من وجهة نظر السيد / كمال حسن على ؟ انها حقا لمأساة .

لعل الحقيقة الوحيدة التى جاءت فى حديث الرجل قوله بان هذه القرارات لم تُناقش مع صندوق النقد الدولى .. ولكن منذ متى يتعين مناقشة القرارات الاقتصادية الوطنية مع الصندوق أو غيره من الجهات الأجنبية ؟ .. ان القرارات والسياسات الاقتصادية يجب ان تعكس مصالح مصر .. ويصرف النظر عن موافقة الصندوق او عدم موافقته .

ان التاريخ هو الحكم بينى وبين السيد / كمال حسن على ... والحقائق لابد وان تتضح .. سامح الله الرجل .. ومتعه بالصحة والعافية .. وشكرا له ان اتاح لى فرصة .. ووفقنا الله جميعا لما فيه خير مصر وشعبها .

محضر أقوال (١١)
د. على لطفى
رئيس الوزراء ١٩٨٥ / ١٩٨٦

● كنت وزيرا للمالية بين عامى ١٩٧٨ و١٩٨٠ ثم توليت رئاسة الوزارة عام ١٩٨٥ ، ولذلك أديت دورا كبيرا كمفاوض مصرى مع صندوق النقد وهدف هذه المقابلة هو رصد ذلك الدور .. كيف كانت البداية ؟

— فى البداية ، الأصل فى دور صندوق النقد هو تقديم المشورة للدولة العضو به فيما يتعلق بظروفها واوضاعها الاقتصادية . وفيما يتعلق بمفاوضتنا مع صندوق النقد فهى ترجع الى اكثر من عشر سنوات ، حين تم الاتفاق على برنامج التثبيت الذى وقع عليه السيد ممدوح سالم حدثت مظاهرات ١٨ و١٩ يناير . وللأسف الشديد ايضا الغيت القرارات الاقتصادية .

وبعد ذلك — فى حقيقة الامر — أصبح هناك نوع من التخوف من محاولة الاصلاح الاقتصادى بعد احداث عام ١٩٧٧ .

اما عن دورى ، فقد عينت وزيرا للمالية فى ٥ أكتوبر ١٩٧٨ . وبدأت افكر مرة أخرى فى محاولة الاصلاح الاقتصادى ، وقلت ان ماحدث عام ١٩٧٧ لايجب ان يثنينا عن الاصلاح الاقتصادى لأنه لابديل عنه ، ولأن كل يوم نتأخره ندفع ثمنه غاليا .

وبدأت فى عملية الاصلاح الاقتصادى ، بترشيد النفقات العامة ، وبإصدار تعريفة جمركية عام ١٩٨٠ ترتب عليها زيادة فى الايرادات العامة . كما شملت عملية الاصلاح حصر المجتمع الضريبى على الطبيعة للقضاء على ظاهرة التهرب الضريبى وحصلنا الضرائب من عدد كبير من المتهربين . وبدأت فى تطبيق جزئى لفكرة الدعم النقدى (أى استبدال الدعم العينى بزيادة اسعار فى الأجور) . ولدى عرض ميزانية يناير ١٩٨٠ وقفت فى مجلس الشعب وقلت : هانزود اسعار السكر والبنزين والمياه الغازية والسجائر ، وهانزود المرتبات بعلاوة اجتماعية تتراوح بين ٣ و١٠ جنيهات وصفق مجلس الشعب ورحب

بذلك . وكانت تلك خطوات الاصلاح الاقتصادى . ثم خرجت من الوزارة فى ١٤ مايو ١٩٨٠ . وبدءا من ١٥ مايو توقف الاصلاح الاقتصادى وجاء من يقول اننا دولة غنية ونستطيع ان نقرض صندوق النقد الدولى والبنك الدولى واتخذ اجراءات معاكسة (د. عبد الرزاق عبد المجيد) !

ثم تولى الرئيس مبارك الحكم ودعا للمؤتمر الاقتصادى القومى شارك فيه ٣٧ اقتصاديا وتشرفت بأن كنت منهم ، واعترف واشهد بأنهم كانوا من ذوى الكفاءة رغم اختلاف مذاهبهم السياسية حيث وجهت الدعوة لممثلى الأحزاب . واجمع الكل على ان لدينا مشاكل اقتصادية صعبة واننا فى حاجة لوضع برنامج اصلاح اقتصادى . وكان من ضمن مااوصيت به واخذ به — لحسن الحظ — ضرورة العودة فورا لنظام الخطط الخمسية لأننى كنت قد انتقدت نظام الخطط المتحركة . وفعلا اصدر الرئيس مبارك قراره بضرورة اعداد خطة خمسية ، وبدأت فى اول يوليو ١٩٨٢ . ثم ابتعدت عن السلطة فترة الى ان عدت عام ١٩٨٤ رئيسا للجنة الاقتصادية للحزب الوطنى الديمقراطى وعدت مرة أخرى ارفع راية الاصلاح الاقتصادى . ويذكر الجميع ماوجهته من انتقادات للسياسات التى اتبعت فى الفترة التى تركت فيها السلطة (١٩٨٠ — ١٩٨٤) ثم شرفت برئاسة مجلس الوزراة .

- **مداخلة عابرة .. هل هناك تعريف محدد لما تسميه الاصلاح الاقتصادى ؟**

الاصلاح الاقتصادى يختلف عليه الاقتصاديون بباختلاف مشاربهم السياسية . فهو يختلف عند الرأسمالى عنه عند الوسط المعتدل عنه عند الاشتراكى او عند الشيوعى .

- **عودة لاحداث المفاوضات مع صندوق النقد الدولى .. ماهو الدور الذى انيط بكم فى الفترة التى توليتم فيها وزارة المالية (٧٨ — ١٩٨٠) ؟**

بعد احداث يناير ١٩٧٧ ، الغيت القرارات الاقتصادية التى تم الاتفاق عليها مع صندوق النقد .

- **وقعت الحكومة اتفاق آخر مع صندوق النقد عام ١٩٧٨ ..**

لا .. لم يوقع عليه .

- **تم الاتفاق على برنامج تثبيت لمدة ثلاث سنوات ٧٨ — ١٩٨١ ..**

اتحدى من يأتى به . ويمكن ان ترجع الى الدكتور مصطفى خليل رئيس الحكومة والدكتور عبد الرزاق عبد المجيد وزير التخطيط والدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد فى ذلك الوقت

- **مصر وقعت اتفاقا مع الصندوق وبدأ العمل به فى يوليو ١٩٧٨**

— أنا لم اوقع عليه

- **فى العام التالى (١٩٧٩) ، عقد اجتماع المجموعة الاستشارية الثانى بمقر البنك الدولى فى باريس للاتفاق مع المقرضين والمانحين على اعادة اقراض مصر .. ماهى روايتك لهذه الواقعة بحكم كونك احد حضورها ؟**

بالفعل عقد اجتماع المجموعة الاستشارية فى باريس عام ١٩٧٩ . وللأسف الشديد ، فى اليوم الأول

للسفر ، بلغت بوفاة والدتى — رحمها الله — فرجعت . ولم اكن اريد أن ارجع ولكن الزملاء اعضاء الوفد الحوا على حتى لاينعكس تأثرى النفسى على المفاوضات .

- **شهدت الفترة (١٩٧٨ — ١٩٨٠) اتصالات ومفاوضات بين مصر وصندوق النقد الدولى .. ماذا كان حصادها ؟**

نعم اجريت مفاوضات مع جون جنتر مدير عمليات الصندوق بالشرق الأوسط ثم مع خلفه الدكتور عبد الشكور شعلان فى القاهرة . ثم سافرت الى الولايات المتحدة واجريت مفاوضات فى مقر الصندوق فى واشنطن اثناء وجودى ضمن الوفد المرافق للرئيس السادات فى زيارته ..

أقول كانت هناك اتصالات ومشاورات ومفاوضات ، ولكننا لم نوقع على أى اتفاق .

- **اذن ، لماذا كان الهدف من الاتصالات والمشاورات والمفاوضات ؟**

كان الهدف الوصول الى برنامج للاصلاح الاقتصادى .

- **يشار الى الفترة (٧٨ — ١٩٨٠) على أنها فترة فيما يتعلق بعلاقات مصر بالصندوق ..**

السبب ان مصر لم تطبق الاتفاق .. وعلى كل هناك مفاوضات

- **فى تلك الفترة ايضا ، نشط الحديث عن مشروع مارشال الأمريكى لدعم الاقتصاد المصرى ..**

كان كلاما اكثر من كونه مفاوضات .. لم نتفاوض عليه .

- **بدءا من توليكم رئاسة الوزارة فى سبتمبر ١٩٨٥ ، نشطت المفاوضات بين مصر وصندوق النقد .. الام ترجع ذلك النشاط ؟**

كان كبار خبراء الصندوق يعرفوننى جيدا .. دى لاروزيه مدير الصندوق والدكتور عبد الشكور شعلان مدير عمليات الشرق الأوسط .. وغيرهما ، كانوا يعرفون اننى استاذ اقتصاد جاد ومن انصار الاصلاح الاقتصادى . ولما توليت المسئولية وجدت الصورة قائمة وتتطلب الاصلاح ، ومن وجهة نظر الصندوق ايضا كان مطلب الاصلاح الاقتصادى السريع .

- **من سعى الى من ؟**

عندما شكلت الوزارة ، وجدت الاتصالات والمفاوضات بين مصر وصندوق النقد قائمة ، واكملت...

- **بعد توليكم رئاسة الوزارة بشهور .. اتخذت بعض الاجراءات الاقتصادية فى شهر مارس ١٩٨٦ لزيادة اسعار بعض السلع ثم فى اغسطس من نفس العام صدرت قرارات اقتصادية اخرى بتعديل التعريفة الجمركية وزيادة الأسعار .. هل كان ذلك فى اطار المفاوضات مع صندوق النقد الدولى ؟**

ان فرصة رئاستى للوزارة كانت فرصة العمر بالنسبة لى لتطبيق الاصلاح الاقتصادى ، حيث وضعت برنامجا استهدف زيادة الانتاج والاصلاح المالى والاقتصادى وعلاج المشكلة السكانية ومشكلة الانتاجية .

وشهدت امريكا وصندوق النقد الدولى بأنه أول برنامج اصلاح اقتصادى جاد وحقيقى ، ولايعنى ذلك انه كان مفروضا علينا وانما كان برنامجا مصريا صميما .

لقد بدأ تطبيق البرنامج حين صدرت مجموعة قرارات شهر مارس ١٩٨٦ ، التى تبعتها المجموعة الثانية فى أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر .

وتوخت القرارات الاصلاح الاقتصادى ، مع الابتعاد عن محدودى الدخل فى ظل ظروف صعبة للغاية مثل انهيار اسعار البترول وتمرد الأمن المركزى وخطف الطائرة المصرية بعد خطف الباخرة اكيلى لاورو على إضراب عمال اسكو والسكك الحديدية ..

ورغم ذلك ، كانت هناك مجموعة ثالثة من القرارات جاهزة لاصدارها .

- **اذن بماذا تفسر التزامن بين تطبيق ماتسميه برنامج الاصلاح الاقتصادى وبين الاتفاق مع صندوق النقد الدولى ؟**

حتى نكون واقعيين لابد ان نعترف بأن هناك اهمية كبرى للاتفاق مع صندوق النقد . فمن جانب ، يعد التقرير الذى تقوم به بعثة الصندوق عن الاقتصاد دليلا على الجدية فى الاصلاح وله تأثير كبير على الأسواق العالمية فى اقراض مصر وفى الحصول على التسهيلات المصرفية العالمية ومن جانب آخر ، فان مصر فى حاجة ماسة لاعادة جدولة ديونها لان اعوام ٨٦ ، ٨٧ ، ١٩٨٨ تتميز بعدم قدرة مصر على سداد اعباء الديون الخارجية من اقساط وفوائد ، والاتفاق مع الصندوق شرط اساسى لاعادة جدولة الديون .

اذن ، الاتفاق مع الصندوق ليس ارضاء للصندوق وليس حبا فى سواد عيونه ولكن مصلحتنا تقتضى ذلك .

كل مافى الامر ، انه عندما نتفق مع صندوق النقد ، يجب التأكيد على الا يكون ذلك خضوعا لشروط الصندوق ، ولكنه نابع من حاجتنا للاصلاح وانطلاقا من المصلحة المصرية الخالصة .

- **فى عام ١٩٨٦ ، وتحديدا فى شهر ابريل اجرت مصر اتصالات موسعة مع فرنسا والمانيا الغربية وايطاليا واليابان والولايات المتحدة .. لحث تلك الدول على تخصيص مساعدة مالية طارئة لمصر بقيمة خمسة مليارات دولار .. وكان ذلك قبل انعقاد قمة الدول الصناعية فى طوكيو فى الشهر التالى .. كيف كانت الاستجابة ؟**

لم اقم باجراء تلك الاتصالات ..

- **قامت مصر باجراء اتصالات مماثلة مع الدول العربية فى نفس التوقيت ولنفس الغرض .. عمّ اسفرت تلك الاتصالات ؟**

هناك اتصالات مستمرة بين مصر وبين الدول العربية الشقيقة .

- **شهد عام ١٩٨٦ ، جولات تفاوضية مع امريكا قام بها المشير ابو غزالة والدكتور الجنزورى نائب رئيس الوزراء وعدد من الوزراء .. وكما هو معروف تركزت المفاوضات حول الديون**

العسكرية الأمريكية وحول الاتفاق مع صندوق النقد .. الى اين انتهت ؟

تركزت المفاوضات بصفة اساسية حول مشكلة الديون العسكرية الأمريكية . ان اصل تلك الديون يصل الى اربعة مليارات ونصف مليار دولار ، وتم التعاقد عليها قبل تولى الرئيس مبارك الحكم . وجاءت المشكلة من انه تم التعاقد عليها بسعر فائدة ثابت وصل الى معدل ١٤٪ ومن رأيى انه كان يجب الا يتم التعاقد بسعر فائدة ثابت توقعا لهبوط السعر ، وهو ماحدث بالفعل حيث إنخفض الى مابين ٦٪ و٧٪ وارى ان سعر الفائدة المرتفع عبء يجب الا تتحملة مصر وانتهت المفاوضات الى عرض امريكى بترحيل سداد تلك الديون بفائدة مركبة ، ولم يقبل ذلك العرض .

● **فى نهاية فترة رئاستك للحكومة ، وصلت المفاوضات مع صندوق النقد الى نقطة حرجة ، وكانت لك اعتراضات على بعض شروط الصندوق لدرجة ان البعض ربط بين موقفك وبين خروجك من الوزارة فى نوفمبر ١٩٨٦ .. كيف كان الموقف ؟**

حتى يوم ٩ نوفمبر وهو يوم استقالة الحكومة ، كان هناك اتفاق على معظم النقاط مع صندوق النقد الدولى ، وظلت النقطتان المعلقتان هما سعر الفائدة وسعر الصرف .

بالنسبة لسعر الفائدة على الودائع بالبنوك ، كان الصندوق يرى ضرورة زيادة سعر الفائدة وكانت وجهة نظرى ان ظروف الكساد التى يمر بها الاقتصاد المصرى لاتسمح بزيادة سعر الفائدة .. ودار نقاش علمى بينى وبين خبراء صندوق النقد حول ذلك فلم يتمكنوا من الرد وطلبوا فرصة للتفكير .

وفيما يتعلق بسعر الصرف ، كنت اتفق مع صندوق النقد الدولى على ضرورة توحيد سعر صرف الجنيه المصرى ولكن الصندوق كان يرى ان يتم التوحيد فورا ، فيما كنت ارى ان يتم ذلك على مدى ثلاث سنوات حتى لايؤثر التوحيد الفورى على المستوى العام للأسعار .. ومن هنا تبدو ضرورة التدرج فى التطبيق .

ولتطبيق التدرج فى توحيد سعر الصرف ، رفضت زيادة سعر مجمع البنوك (١٣٥ قرشا) ليتساوى مع سعر السوق الحر . وبدأت فى تحويل بعض المعاملات تدريجيا من سعر مجمع البنوك الى سعر السوق الحر . واتفقت مع وزير الاقتصاد الدكتور سلطان ابو على ــ قبل استقالة الوزارة ــ على الاستمرار فى التحول التدريجى .

واثناء المفاوضات ، عندما طلبت ان يكون توحيد سعر الصرف خلال ثلاث سنوات ، كان ذلك الطلب فى مقابل طلب الصندوق بأن يكون التوحيد فوريا ، وبهدف ان تصل المفاوضات بين الجانبين الى نقطة وسط اتفق عليها الجانب المصرى فيما بينه وهى ١٨ شهرا . وانى تركت الوزارة لم اتزحزح قيد انملة عن مدة ١٨ شهرا لتوحيد سعر الصرف ، ومازلت عند رأيى بأنه من الخطورة بمكان التوحيد قبل ١٨ شهرا .

- **برأى بعض الاقتصاديين ان صندوق النقد مؤسسة رأسمالية تتبنى مصالح المراكز الرأسمالية العالمية وتهدف لتبعية اقتصاديات البلدان النامية لتلك المراكز .. ماهى وجهة نظرك ؟**

غير صحيح ..

كمسئول اسأل فى البداية اين مصلحة بلدى ؟ ثم اعمل الاصلاح الاقتصادى اللازم ، واطرحه على المواطنين بطريقة سهلة وبسيطة .

الا ترى ان برنامج الصندوق يتضمن حزمة نمطية من السياسات تعبر عن وصفة ايديولوجية رأسمالية ؟

صندوق النقد الدولى ، مؤسسة لديها مجموعة من الخبراء من ذوى المؤهلات العلمية ، وللخبرة العملية ويهدفون الى الاصلاح الاقتصادى ، غاية الامر ، انهم يغلبون العوامل العلمية الاقتصادية البحته ، دون الأخذ فى الاعتبار العوامل السياسية والاجتماعية بشكل كاف .

وعلى سبيل المثال فى علاقتنا بصندوق النقد ، عندما يقول لى وحد سعر الصرف فان ذلك اجراء صحيح من الناحية العلمية والاقتصادية . ولكن تطبيق ذلك اجراء خاطىء من الناحية السياسية والاجتماعية . ان معنى ذلك حل مشكلة وفى ذات الوقت خلق مشكلة اكبر .

لا خاتمـــة

أزمة ومستقبلات التبعية

« ..فليكن الوطن مكان سعادتنا أجمعين ، نبنيه بالحرية ، والفكر ، والمصنع » .

رفاعه رافع الطهطاوى

« وبالجملة فان آخر الدواء الكى ، وقد بلغ السيل الزبى .. »

عبد الله النديم

لا خاتمة
أزمة ومستقبلات التبعية

مؤكدا ، بدا أن التبعية هي الاطار الحاكم لاشكالة النهضة المصرية فى تكونها التاريخى وفى تجددها الحاضر وفى تطورها المستقبلى . فالتبعية اعاقة للنهضة من حيث تعيد انتاج وتجدد بقاء تشوهات البناء الاقتصادى والبنية الاجتماعية بتأبيد صياغة العلاقات الاقتصادية ــ الاجتماعية لتراكم الفائض فى المركز وفى اتجاه تهميش الغالبية ، ومن حيث تهيمن على السلطة نخبة ترى التحديث محاكاة للنموذج الغربى باختزاله فى استهلاك بضاعى متغرب تابع وفى تثاقف عصروى وافد ، ومن حيث تقوم مشروعيتها على استلاب المجتمع السياسى (اعاقة تسييسه) بهيمنه حزب الحاكم وتركيز سلطة الدولة ثم بالارهاب التشريعى فالشرطى فالعسكرى مع ادعاء الديمقراطية .

وباخفاء حقيقة التبعية ، يتم طمس مسألة النهضة المصرية لتصبح الاشكالة « اللحاق بالغرب » بالارتكان على حتمية التطور الرأسمالى أو حتمية الحل الاشتراكى . وبفهم تلك الحقيقة ، تصبح الاشكالة هى تحرر « الانا » عن هيمنه « الاخر » الاجنبى اقتصاديا وثقافيا وسياسيا ، ليصبح التحرر الوطنى هو محور الصراع داخليا وخارجيا .

وذلك الفهم ، كان لابد من وضعه فى اطاره التاريخى المحدد ، بين تكوين وتجدد نهضة مصر وبين تكوين وتجدد تبعية مصر .

لكن الى اى حد لا يعكس تاريخ نهضة مصر الحديثة تاريخ « صناعة التبعية » الاقتصادية والسياسية مع تغير النظام العالمى اقتصاديا وسياسيا . والى أى حد يمكن الحديث عن مديونية مصر كنتاج لـ « صناعة التبعية » ؟

أليس من المفجع ان تعود مصر فى سبعينيات القرن العشرين الى وضع تبعى مشابه للوضع الذى كانت عليه فى سبعينيات القرن الماضى .. وان يظهر تاريخ مصر منذ محمد على كحلقات مديونية فى سلسلة متصلة : فى انظمة الخديوية والسلطانية والملكية والجمهورية وفى الانماط ما قبل رأسمالية واشتراكية الدولة وانفتاح الدولة .. وأن تجبر مصر على العودة الى النقطة صفر .. !

لقد كان مهما ابراز والتأكيد على أن اشكالة نهضة مصر ، بدأت منذ ضرب النظام الاقتصادى

القائم على الاكتفاء الذاتى بمعاهدة لندن ١٨٤٠ ، ثم ضرب الجيش الرابض على حدود الامبراطورية المصرية بمرسوم ١٨٤١ . فقد كان ضرب الدولة المصرية ، كسرا لمحاولة مصر لبناء اقتصاد مستقل فى اطار السوق العالمى يرتكز على العمق الصناعى . ومن ثم كانت عملية ادماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، من خلال بناء اقتصادى يتم فيه الانتاج وفقا لمتطلبات المركز الرأسمالى .

وأدى إخضاع الاقتصاد المصرى للتبعية ، لخلق بناء اقتصادى مشوه يحكم تغيره تغير نمط التقسيم الدولى للعمل ، ومن ثم خلق رأسمالية محلية مشوهة « كومبرادوريه » ترتبط وجودا وعدما بالرأسمالية العالمية .

وادى البناء الاقتصادى المشوه الى اعاقة اية محاولة نحو الاستقلالية ونحو السيطرة على العملية الانتاجية وشروط تطورها أو حتى تجددها ، ثم العجز عن توفير احوج حاجات المجتمع الاساسية ، ثم التبعية والاستدانة المستمرتين .

وظل دور مصر فى التقسيم الدولى للعمل ، التخصص فى زراعة محصول تصديرى (القطن) واستيراد المنتجات الصناعية من العالم الرأسمالى . حتى اذا ما دخل المركز الرأسمالى فى عدة ازمات عميقة بدءاً بالحرب العظمى الاولى ثم ازمة الكساد الكبير وانتهاء بالحرب العظمى الثانية ، برز نمط جديد للتقسيم الدولى للعمل قام على السماح لبعض الاجزاء المتخلفة بانتاج بعض السلع الصناعية الاستهلاكية لتعذر الاستيراد من المركز . وبدلك واتى الرأسمالية المصرية ظرف تاريخى للتوسع الصناعى ولكن البناء الاقتصادى ظل بناء متخلفا كجزء من الاقتصاد الرأسمالى الدولى حيث ولد القطاع الصناعى تابعا للاقتصاد العالمى فى استيراد قطع الغيار ومستلزمات الانتاج « السلع الانتاجية » ، وظل القطاع الزراعى تابعا فى تصديره للقطن ، وعجز عن مد القطاع الصناعى بالمواد الاولية وبالسوق اللازمة للانتاج الصناعى فى ظل نمط لتوزيع الدخل يجعل الطلب على المنتجات الصناعية محدودا ، كما عجز الملاك العقاريون عن توجيه الفائض الاقتصادى (الزراعى فى معظمه) للتوسع الصناعى بتوجهه لشراء العقارات والارض الزراعية والتخلى امام رأس المال الاجنبى والمتمصر .

الم يكن ذلك سبب موقف النظام الجديد عام ١٩٥٢ بضرب سلطة كبار ملاك الارض والتحالف مع الرأسمالية الصناعية المحلية والاجنبية بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٦ ، حتى كان عدوان السويس وانكشاف تقاعس الرأسمالية الصناعية ، فكان تدخل الدولة بتصفية الوجود الاقتصادى الاجنبى وباقرار برنامج وطنى للتصنيع بين عامى ١٩٥٧ و ١٩٦٠ ، ثم كانت اجراءات التأميم واقرار الخطة بدءاً من عام ١٩٦١ .

ومع ذلك حالت تشوهات البناء الاقتصادى التابع دون اكمال الشوط فى التحرر من التبعية الاقتصادية ، من حيث استبقاء نمط التقسيم الدولى للعمل فى الزراعة ، ومن حيث إستمرار تبعية نمط الاستهلاك للخارج واستيراد مدخلات الصناعة ، من ثم اللجوء الى التمويل الخارجى .

ويأتي عام ١٩٦٥ ، لتلفظ التجربة أنفاسها الأخيرة في البناء الاقتصادى حيث اصبحت خطة التنمية الأولى هي خطة التنمية الأخيرة ، وتكشف هزيمة عام ١٩٦٧ أزمة : البناء الاقتصادى (العجز) والبنية الاجتماعية (هيمنة البرجوازية البيروقراطية) والأداء السياسي (إستلاب الجماهير) ، ويقدم الظرف الموضوعى لحل التناقض بين الرأسمالية البيروقراطية وبين الرأسمالية التقليدية (العقارية والصناعية) ومن ثم بين رأس المال المحلي في مجمله وبين رأس المال الدولى ، ومن ثم مهادنة امريكا والصلح مع اسرائيل بعد حسم قضية السلطة في ١٥ مايو ١٩٧١ أى الارتداد للتبعية الهيكلية والسياسية .

وتبقى المسألة الجوهرية ، وهي انه مثلما ادى ادماج الاقتصاد المصرى في الاقتصاد العالمى الى خلق بناء اقتصادى مشوه وبنية اجتماعية مشوهة ، فقد أدى الى اللجوء المستمر للاستدانة من المركز ، ثم ساهمت الإستدانة المستمرة في تكريس التبعية .. وهكذا .

ومن هنا ، كانت مصر المدينة هي الوجه الاخر لمصر التابعة ، وكان تاريخ تكون وتجدد المديونية هو تاريخ تكون وتجدد التبعية .

وهكذا يبدو تاريخ مصر منذ النصف الثانى من القرن الماضى تاريخ تكون وتجدد التبعية والديون .

ومن هنا ايضا ، كان تدخل المركز لضمان تأييد التبعية ، ولضمان سداد اقساط وفوائد الديون ، بخلق طبقته المحلية الكمبرادورية السمسارية كرأس جسر للتبعية ، وبالرقابة المالية على الاقتصاد المدين والقوة المسلحة في مرحلة الاستعمار ، أو بصندوق النقد الدولى الحارس الامين لتوجه الاقتصاد المحلى للخارج في مرحلة الاستقلال السياسي .

ومن هنا اخيرا ، كانت هذه الاطروحة ، لبيان أن جبل ديون مصر وتدخل صندوق النقد الدولى في مصر ، نتاج من « صناعة التبعية » ، وسبيل لتكريس صناعة التبعية في الوقت ذاته وذلك في سياق التطور التبعى منذ ضرب المركز العالمى للمحاولة الاستقلالية لمحمد على عامى ١٨٤٠ و ١٨٤١ .

وماذا بعد ؟

ثلاثة اصعدة تعكس التطور التبعى المأزوم ، وفى ذات الوقت ترسم مستقبلات التبعية .. الاقتصاد والسياسة والثقافة .

إذا كانت الترسيمة النظرية للنموذج الرأسمالى المتقدم ، أنه يستهلك ما ينتجه حيث يقدر على أن ينتج بلا قيود ، فإن النموذج الرأسمالى المتخلف تحكمه شروط اقتصادية مختلفة حيث يستهلك ما ينتجه .

ان الفئة الاجتماعية العليا ، التي تخلقت إبان الحكم الاستعمارى ، تقوم بعملية تسويد نموذج

الاستهلاك الغربى ، المرتبط بجهاز انتاجى متطور ومتعاظم الانتاج والانتاجية ، والمتميز بالتجدد والتنوع والتوسع ..

ولان المجتمع الرأسمالى المتخلف لا يقدر على أن يكون منتجا بلا حدود فإنه يتحول الى مجتمع مستهلك بلا حدود ..

ويتحدد ىنموذج الاستهلاك نموذج الانتاج ، من حيث توزيع الاستثمارات على القطاعات الانتاجية الاستهلاكية والخدمية ، ومن حيث استخدام فن إنتاجى كثيف رأس المال وكثيف التكنولوجيا ، فى ظل دور محدد فى التقسيم الدولى للعمل ، لا يسمح إلا بزراعة محاصيل التصدير والصناعات الاستهلاكية ، لديمومة نموذج الاستهلاك الغربى . ولان نموذج الاستهلاك التابع يحدد نموذج الانتاج فانه يحدد أيضا دخول عناصر الانتاج ، فى صالح الارباح وعلى حساب الاجور ، بما يؤدى الى التفاوت الاجتماعى واعادة انتاج نموذج الاستهلاك التابع للشريحة الاجتماعية العليا ومن ثم نموذج الانتاج التابع ..

وإنه لفى ذلك اساس التبعية ..

وفى ذلك ايضا تفسير للعجز المتزايد فى ميزان المدفوعات الجارية .

اذن تظهر الأزمة الاقتصادية ، كنتاج للعلاقات الاقتصادية — الاجتماعية التى تشكل العمود الفقرى للعملية الانتاجية ، اى كنتيجة لانفكاك الروابط بين الشريحة الاجتماعية العليا والشرائح الادنى ، ومفصلة الروابط بين الأولى والنظام الدولى واندماجها فيه ، لنقل الفائض الى مركز النظام من خلال تصدير النفط والقوة العاملة والسياحة والزراعة التصديرية ، ومن خلال استيراد السلع الاستهلاكية ومخرجات التكنولوجيا (التقنية) لاشباع نمط الاستهلاك الغربى ، ومن خلال تصدير ارباح رأس المال الاجنبى المباشر والمقترض ، ومن خلال تهريب الاموال السافر والخفى ، وباستخدام اداة القمع لتشليح المجتمع امام الشريحة الاجتماعية « الكومبرادورية » ومن ثم امام الاجنبى .

ومع كل ذلك ، تتكيف الشرائح الاجتماعية الوسطى والفئة المثقفة خوفا من الازاحة الى اسفل . تتكيف بالتشبه الاستهلاكى بالفئة العليا ، وتتكيف بالولوج فى جهاز الدولة ، وفى مرحلة تالية تتكيف بصك الشعارات وتفصيل التشريعات ونصب متاريس الحراسة وسن حراب القمع ، لتصبح الحارس الفكرى والقمعى لبقاء استمرار ما هو قائم فى كل عهد او تغيره لصالحها هى .

وهنا يظهر ان الازمة الاقتصادية ليست فقط ازمة توازن اقتصاد داخلى وخارجى كما تدعى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ، وليست ازمة نمط انتاج رأسمالى فحسب كما تزعم النظرية الماركسية ، وليست مجرد ازمة تبادل لا متكافىء على النحو الذى وصلت اليه النظرية المعروفة بهذا الاسم .

انها ازمة تطور مجتمعى تابع ، حيث يعجز الاقتصاد عن سد الحاجات الضرورية للمجتمع ، وحيث يحدد نمط الاستهلاك التابع نموذجا انتاجيا متوجها للخارج يعوق التراكم فى الداخل ويسهل

التراكم فى المركز ، وينتج للفئة الكومبرادورية سلع الاستهلاك غير الضرورى على حساب الحاجات الضرورية ويزيد من ارباحها على حساب اجور العاملين .. وتكون النتيجة : التهميش الاجتماعى والبطالة .

ازمة اجتماعية اقتصادية عميقة ، لابد وان تنعكس على الصعيدين السياسى والثقافى . فلأن الازمة المجتمعية ، تمسك بخناق النخبة الحاكمة ، يكون تأرجح النظام السياسى بين الديمقراطية الشكلية والديكتاتورية المقنعة « ديموكتاتورية » . فالديمقراطية لم تأت نتاجا لصراع اجتماعى ، وانما أقرت بقرار من الحاكم ، بالسماح بهامش محدد للحركة للمعارضة التى اختارها ، بشكل يمنع الانفجار الاجتماعى وفى ذات الوقت يتيح له مكنة الانقضاض عند الخروج على الحدود . فيحدد الحكم الهامش بحواجز مانعة تمنع اتساعه : بعملية العزل السياسى للرموز السياسية ، وبعملية تعجيز قيام الاحزاب ، وبأسلوب الانتخابات البرلمانية ، واخيرا بالقمع بقانون الطوارىء وقانون الاشتباه .

وكما تتحدد الديمقراطية الشكلية بحدود أوتوقراطية ، تتوشح الديكتاتورية بوشاح الديمقراطية والشرعية القانونية . أى بالشعارات الديمقراطية وباستفتاء الشعب على القوانين المقيدة للحريات أو تمريرها من خلال الاداة التشريعية لتنتهى المسألة بان تكون الديكتاتورية مطلباً شعبياً مجازاً من خلال الاستفتاء والبرلمان .

وحين يعجز النظام السياسى عن افراز تعددية سياسية حقيقية ، يكون الفرز نوعا من الفئوية ، حيث تكون مدخلات النظام مطالب الفئات الأشد بأسا أو الاعلى صوتا . وبذلك يصبح القرار السياسى تعبيرا عن مصلحة فئات محددة او فئة بعينها ويصبح العقد السياسى « أطلب ثم خذ » وعند انحباس اداء النظام امام القوى الاجتماعية والمطالب الفئوية يكون خروجها على الاطار النظامى وتحديه ، ويكون القمع من خلال الاداة الامنية ليصبح العقد السياسى « تظاهر أو قاتل ثم خذ » . وحين تعجز الاداة الامنية يكون تدخل الاداة العسكرية بسلاحها ومحاكمها لحماية النظام المعبر عن مصالحها الاقتصادية المباشرة كمؤسسة اقتصادية وعن مصالحها السياسية وامتيازاتها الاجتماعية كمؤسسة حاكمة فى النهاية .

ولأن النخبة الحاكمة تستند على قاعدة سمسارية لا انتاجية ، وتقود المجتمع بشكل شمولى لاديمقراطى ، ولا تستطيع اللجوء الى آلة القمع الا فى شروط محددة ، يصبح الحقل الثقافى مجالا أساسيا لزرع القبول الاجتماعى العام وتجدد فكرية التبعية .

فالنهضة فى الخطاب النهضوى للنخبة التابعة هى تماثل مع الغرب ، والتخلف هو تخلف عن تناسخ قيم ومخترعات الغرب ، والحل هو التخلى عن قيم ومدركات الشرق وشحذ الزمان فى مواجهة الوحى والمعاصرة فى مواجهة التراث .

وفى مواجهة الخطاب النهضوى التبعى ، يتخندق الخطاب النهضوى السلفى حيث النهضة فى

الرجوع الى الماضى الاصل ، زمن الوحى ، وحيث التخلف جزاء للبعد عن الاصل لان الاسلام هو الحل « فاذا ما رجع المسلمون الى كتابهم استجمعت لهم القوة ودبت فيهم روح الفتوة »

ومع تعمق التبعية ، وانكشاف عجز النخبة التابعة ،تبرز أزمة الهوية (من نحن ؟) ويتحول الصراع الاجتماعى الى صراع ثقافى بين الاصالة والمعاصرة ، حيث تكون « الأصالة » خطاب الطبقات والفئات الاجتماعية المهمشة لنفى خطاب السلطة وتأكيد ذاتها .

وفى أتون الصراع ، ينكشف خطاب توفيقى ، للبحث عن حل تلفيقى للصراع ، حل موقفى سياسى دون أن يكون حلاً فكريا حقيقيا .

ومن ثم ، تبرز شكلية الحلول بين حل اصالى ينفى الحداثة ، وحل عصروى ينفى التراث ، وحل توفيقى يلفق الاصالة مع المعاصرة .

ومع تجذر الازمة المجتمعية ، تتحسن مواقع التيارات التقليدية والسلفية الدينية وغير الدينية ، وتتراجع الفئات الاجتماعية الوسطى والطبقة المثقفة عن حمل دعاوى التحديث المستقبل والديمقراطية والعدل الاجتماعى ، ثم تسلم راياتها فى النهاية للجماعات الدينية معلنة نموذجها الثقافى ووقوعها فى سحر النموذج السلفى كحل للنهضة المرتجاة .

وبتقدم مواقع التيار السلفى (الدينى) تتحصن بقية التيارات الفكرية بسلفية ايمانية عميقة عقيمة ، وتلجأ السلطة لآلة القمع . ففى مواجهة صعود التيار الدينى تجتر تيارات الفكر اصولها الجاهزة من ليبرالية روسوية الى ماركسية ارثوذكسية الى ناصرية ميثاقية ، فيما تطلق السلطة فرق الاعتقال للاغارة ووقف الزحف . ليكون الرد بالعنف لحد اغتيال رئيس الدولة ورموز النخبة الحاكمة .

ويضمن اكتمال تكون واستمرار تجدد التبعية ، هياكل عسكرية متعددة ، تتجسد ابتداء فى معاهدة الصلح ١٩٧٩ وانتهاء فى التواجد العسكرى الامريكى على ارض الوطن ، سواء أكان ضمن القوات المتعددة الجنسيات أو من خلال قوات الانتشار السريع ، وسواء اتخذ صورة استخدام القواعد المصرية أو شكل التسهيلات العسكرية والمناورات المشتركة ، فضلا عن التواجد فى التسليح والتدريب والمشاركة فى تصنيع السلاح .

ان تدشين تلك الهياكل العسكرية ، قد تظلل بغطاء المساعدات الامريكية والغربية واكتسب مشروعيته من الترابط بين الاستراتيجية المصرية والاهداف الاستراتيجية الامريكية والغربية ، وحيث اصبحت القروض والمنح الاقتصادية والعسكرية ثمنا للارتباط السياسى والعسكرى . « ان حجم واتجاه المساعدات الامريكية لمصر لا يتحدد وفقا للاحتياجات الاقتصادية الموضوعية بقدر ما يتحدد بالدرجة التى ترضى بها هذه المساعدات مصالح امريكا الاقتصادية والسياسية والعسكرية فى مصر

والمنطقة » ذلك ما اورده تقرير الرقابة على الميزانية الامريكية فى الكونجرس عام ١٩٧٧ . وفى عام ١٩٨٥ اورد تقرير وكالة التنمية الدولية الامريكية « ان برنامج المعونة الامريكية لمصر خدم المصالح الامريكية ، فقد استمر التزام مصر بالسلام مع اسرائيل وبعملية اقرار السلام فى الشرق الاوسط .. وتهدف الولايات المتحدة لدفع كل الدول الرئيسية فى النزاع العربى الاسرائيلى الى تحقيق تسوية شاملة ، وتعتبر مصر المركز الرئيسى لتحقيق ذلك » . ويشهد بذلك الربط بين تدفق المساعدات الامريكية وبين فك الاشتباك الثانى مع القوات الاسرائيلية (١٩٧٥) ، والربط بين الاتفاق مع صندوق النقد واجتماع الدائنين فى باريس لاقراض مصر وبين زيادة الرئيس السادات للقدس (١٩٧٧) ، ثم الربط بين الاتفاق الثانى مع صندوق النقد والاجتماع الثانى للدائنين وبين اتفاق كامب ديفيد (١٩٧٨) ثم التوسع السرطانى فى الاقراض بعد المقاطعة العربية وتوقيع اتفاق الصلح مع اسرائيل (١٩٧٩) .

وينبنى على ذلك ، انه وهم تصور ان المساعدات الامريكية لمصر تستهدف ارساء قاعدة اقتصادية رأسمالية تابعة يحتذى بها فى الشرق الاوسط ، وانما الهدف محاولة بناء قاعدة امبريالية تابعة فى المنطقة مع الحفاظ على تفوق اسرائيل فى المواجهة . وبذلك تطرح القضية الوطنية نفسها كانعكاس للتطور التبعى المأزوم .

وعند هذا الحد تتجسد ازمات التبعية فى : سيادة علاقات كومبرادورية سمسارية ، وتسلط ديمقراطية شكلية وفئوية فجة ، وانكشاف ثقافة تنافرية ازدواجية ، وتغلغل هياكل عسكرية اجنبية .

وذلك التطور التبعى المأزوم ، تحكم مستقبلات ثلاثة سيناريوهات رئيسية : السيناريو الخطى والسيناريو الاصلاحى ، والسيناريو الاستهدافى . **فالسيناريو الخطى ، يكون بإفتراض استمرار العلاقات الاقتصادية وبقاء الاداء السياسى والثقافى والعسكرى فى ذات الاتجاه** . ان نموذج الانتاج القائم على العلاقات الكومبرادورية السمسارية ، والمحدد اصلا بنمط استهلاكى مستورد ، لا يراكم قاعدة انتاجية لاشباع الحاجات الاساسية ، ويفاقم الازمات الاجتماعية بتهميش قسم متزايد من الفئات الاجتماعية ، بازاحة قطاع عريض من الفئات المتوسطة العليا الى اسفل وبلترة الفئات المتوسطة الدنيا . فضلا عن ان إدامة نموذج الانتاج التابع تعنى استمرار وتزايد العجز الخارجى ثم الاقتراض من الخارج لمقابلة العجز ، ثم الاقتراض الجديد لمقابلة اقساط وفوائد الاقتراض القديم ، بما يؤدى الى التدخل المستمر والمتنامى للدول الدائنة وصندوق النقد الدولى ، وإلى فتح المجال للتدخلات السياسية والهياكل العسكرية الاجنبية .

وسيجد النظام السياسى نفسه فى مأزق حقيقى ، امام الضغوط السياسية المستمرة ، سواء من الفئات الاجتماعية المهمشة من خلال منظماتها الظاهرة والخفية ، أو من الفئات الكمبرادورية من خلال تواجدها فى جهاز الحكم وتكتلها فى جماعات مصلحية .

وتلجأ الفئات الاولى فى محاولاتها لوقف تهميشها الى الاضراب الصامت أو الهروب السلفى ، ثم يلجأ قسم منها فى مرحلة تالية الى الاضراب المعلن أو التمرد ، فيما يلجأ قسم آخر الى « الجهاد » وفق الخطاب الدينى السلفى ، فى مقابل لجوء الفئات الكومبرادورية الى تعميق نمطها الاستهلاكى ونموذجها الانتاجى بالضغط لمزيد من الكومبرادورية والسمسارية وتمرير التشريعات الاقتصادية والامنية اللازمة لذلك بالديكتاتورية المقنعة ، لتصبح الليبرالية الاقتصادية ــ فعلا ــ نوعا من الكليبتوقراطية « Cleptocracy » أى « حكم اللصوص » وبالاداة القمعية فى مرحلة تالية .

وحين يصل العنف المتبادل بين الفئات المهمشة والفئات السمسارية مداه ، تتدخل الاداه العسكرية ــ بمساندة القوى الخارجية المتبوعة وهياكلها العسكرية فى الداخل ــ الى جانب الطرف الاشد بأسا وعنفا لاقرار النظام وفقا للصيغة الباكستانية « حكم العسكر باسم الدين » أو وفقا للصيغة التشيليه « حكم العسكر باسم الليبرالية الاقتصادية » ، أو وفقا لخيار آخر للقوى المتبوعة ، لضمان بقاء استمرار التبعية .

وهذا السيناريو الخطى ، يتوقف مثوله ــ زمنيا ونوعيا ــ على مدى التهميش الاجتماعى ومدى نمو جماعات الرفض الاقتصادى والاجتماعى خاصة الجماعات الدينية السلفية ، ومدى تعنت الدول الدائنة ومؤسساتها المالية فى فرض شروطها ، ومدى الاندماج بين جهاز الدولة وبين الحلف الاجتماعى السائد وضعف قدرة الاول على الانفصال عن الثانى فى لحظة تاريخية محددة .

اما السيناريو الاصلاحى ، فيفترض ادخال بعض الاصلاحات على اداءالنظام المجتمعى اقتصاديا وسياسيا وثقافيا . ويقع فى اطار تحسين ادارة المجتمع المصرى فى المدى المنظور وليس فى اطار تطويره فى المدى الطويل . فهو يقوم على تعديل اداء النموذج الانتاجى بالحد من طغيان العلاقات الاجتماعية ــ الاقتصادية السمسارية ، بحماية الانتاج المصرى الزراعى والصناعى ، والحد الكمى من الاستيراد ، ووقف فقدان السيطرة على اسواق الصرف والائتمان ، والسلع والخدمات ، ومنع نزيف القوة العاملة المهاجرة وتحسين عائد العمل فى مقابل عوائد حقوق التملك ، وايقاف نزح الفائض الاقتصادى فى خدمة اقساط وفوائد الديون الخارجية بالغاء بعضها او الغاء قسم من فوائدها او تحديد نسبة من الناتج المحلى لخدمتها .

كما يفترض فى السيناريو الاصلاحى ، اقرار اصلاح سياسى يسمح بدرجة ما من التعددية السياسية الحقيقية ويتيح للقوى الاجتماعية الفاعلة الانتظام داخل احزابها وتنظيماتها السياسية لحل الصراع الاجتماعى بشكل ديمقراطى . فضلا عن وقف الارهاب الفكرى من خلال التسامح والتفاعل الايجابى فيما بين مدارس الفكر والحركة المختلفة وليس من خلال القمع السلطوى ، واعاقة تجذر ازمة الهوية بالمصالحة فى اتجاه اندماج الماضى فى الحاضر والاصالة فى المعاصرة وفى مقابل الازدواجية الثقافية .

كما يفترض هذا السيناريو ، صد تغلغل الهياكل العسكرية الاجنبية وانعاش العسكرية المصرية ، من خلال بسط السيادة الوطنية على المرافق العسكرية ، وتنويع مصادر السلاح ، ووقف تغريب الاطارات العسكرية ومنع انغماسها فى السوق الخارجية والداخلية .

وهذا السيناريو الإصلاحى ، يعوق انجازه انه ضد مصالح الفئات الكومبرادورية المهيمنة وبعض الاطارات الحاكمة المدنية والعسكرية ، كما يقتضى الصدام مع النظام الاقتصادى الدولى اى مع رأس المال الدولى وحكوماته وهيئاته ، علاوة على انه يفترض انفصال جهاز الدولة وتدخله — منفصلا — عن القوة الاجتماعية التى يستند عليها ، وذلك لمنع تحقق السيناريو الخطى .

ويبقى السيناريو الاستهدافى ، كسيناريو للتغير الجذرى ، عبر عملية تاريخية لنفى تخلف المجتمع المصرى واقالة مشروع النهضة من سقطته . ويقوم على تغيير نموذج الانتاج بحيث يتم فيه الانتاج استجابة للاحتياجات الداخلية اساسا فى مقابل الانتاج وفقا لحاجات يحددها نمط استهلاكى مستورد . وبحيث يتحدد نمط الاستهلاك ونمط الاستثمار بالنموذج الانتاجى الذى يلبى الحاجات الاساسية ، ويستند على علاقات اقتصادية — اجتماعية تتضمن عائدا مجزيا لعنصر العمل وربحية مناسبة لرأس المال ، والذى يشمل السيطرة على الاسواق الداخلية فى مواجهة السوق الدولية والشركات متعدية الجنسيات ، ويركز على بناء صناعى مكتمل الحلقات ومتكامل مع الزراعة فى مقابل اندماج الصناعة والزراعة فى السوق الدولية ، ويهدف لتطويع وتطوير وسيط تكنولوجى ملائم فى مقابل استيراد التنقية (مخرجات التكنولوجيا) من الخارج . ويكون التغيير من خلال مشاركة جماهيرية واسعة تقرر وتراقب ، تحاسب وتجازى ، ومن خلال نظام سياسى تعكس مدخلاته مطالب المجتمع السياسى ككل ، وتعكس مخرجاته من سياسات وقرارات الصالح القومى وليس الصالح الفئوى ، ليصبح الاداء السياسى فى النهاية تعبيراً عن الحلف الجماهيرى الواسع فى مواجهة الفئة الكومبرادورية الضيقة والهياكل الخارجية فى الداخل .

وبقدر ما يصعد ويتقدم ويتوسع المشروع الاقتصادى الاجتماعى الاستقلالى ، وبقدر ما ينجح فى كسر حلقات التبعية ، يحقق اندماجا ايجابيا فى ثقافة العصر بقيمها ومنجزاتها وينشّط اندماجا اجتماعيا فى مواجهة الانقسام بين السلفية والحداثة والصراع بين الماضى والحاضر والضياع بين الانا والاخر ، وتختفى محاولة ادماج الانا فى الاخر الناتجة عن الاحساس بالدونية ورفض الماضى ونفى الذات ، كما تختفى محاولة هروب الانا فى الماضى الناتجة عن التفاخرية الماضوية ورفض الاخر والانكفاء على الذات .

وهذا السيناريو الاستهدافى ، لابد وان يرسى على البعد القومى والوعى التاريخى ، فلا يمكن تحقيق المشروع الاستقلالى فى اطار النزعة القطرية وعزل المسألة الوطنية عن القضية القومية ، كما ان الوعى التاريخى ، يرصد التاريخ المصرى الحديث كتاريخ لسلسلة من المحاولات الاستقلالية ويستشرف المستقبل كعملية تاريخية لتحطيم اغلال التبعية داخليا وخارجيا .. ومن هنا نبدأ .

نبدأ من مأساوية السيناريو الخطى . سيناريو مصر السمسارية ، الديموكتاتورية ، المنفصمة الهوية ،

القاعدة الامبريالية التابعة . سيناريو كسر نهضة مصر ، وتكسير عمدها الاقتصادية والثقافية والعسكرية ، واسقاط وزنها التاريخى وخلعها عن رتبة القيادة القومية والحضارية وذلك ـــ نحن نثق ـــ لن يكون .

ونبدأ من اخفاق السيناريو الاصلاحى . سيناريو اصلاح اداء النظام المجتمعى اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وصد تغلغل الهياكل الخارجية . ذلك الذى قاومته الفئة السمسارية والقوى الخارجية واخفقت فى فرضه الدولة الرخوة ، ليسقط ـــ كمشروع اصلاحى ـــ زمنيا ونوعيا .

ونبدأ من قومية وتاريخية السيناريو الاستهدافى . سيناريو التغيير الجذرى واقالة مشروع النهضة من سقطته ، ذلك الذى عجز عن انجازه التكوين الطبقى والايدلوجى ومن ثم البناء الاقتصادى والثقافى والعسكرى للدولة المصرية الحديثة كقلب للامة العربية .

وبقدر ماتتبدى أبعاد المأساة والاخفاق والعجز ، تتحدد المسئولية التاريخية عن ذلك ، وتتضح افاق التطور المستقبلى .

فالازمة الراهنة ليست ازمة طبقة واحدة وانما هى ازمة التكوين الطبقى فى مجمله ؛ وكنتاج لخيانة الطبقة البرجوازية الكمبرادورية السمسارية ، وانتهازية الطبقات الوسطى المتبرجزة المحافظة ، وضعف الطبقات الشعبية المستلبة المنهوبة ، فضلا عن ميوعة التكوين الطبقى ذاته ـــ كما انها ليست ازمة ايدلوجية بعينها ، وانما هى ازمة التكوين الايدلوجى على امتداده ، بدءاً بأيديولوجية النهضة المغدوره ومروراً بليبرالية القصر والمستعمر واشتراكية الدولة وانفتاح السمسرة...

وتصبح ازمة العقل ذاته : ازمة العقل السلفى كما العقل الحداثى كما العقل التوفيقى . وذلك رغم تبدُّل العهود والحكام والانظمة .

ان وضع الازمة فى اطارها التاريخى وصولاً الى الانحباس الراهن واستشراف جدلية تطورها ، بقدر ما يفضح مأساوية المعاش فأنه يحتم الخروج الواعى ، ومثلما يبدد الاوهام والاحلام فأنه يفرض التحرك الواسع ، وكما يراجع الاحكام المغلقة والنماذج الايديولوجية الجاهزة لا يقبل انتظار الحلول الجامعة المانعة . فيكون البدء بالإنقاذ من الحاضر للدخول فى المستقبل ، بقبول « الا جرائى » على طريق الاستراتيجى ، و « الممكن » وصولاً الى الصعب ، وانتقالا من « المهم » الى الاهم ، وتحولاً من « الاتفاق » الى الخلافى ، ومن « العام » الى الخصوصى ، فى تحالف وطنى ديمقراطى عريض .

ومن هنا أصبحت « الجبهة » و « الازمة » ، مقابلين تفرضهما هموم الوطن فى الذهنية المصرية ، لدرجة ان اصبحت الجبهة الوطنية الديمقراطية الطريق لحل الازمة والسبيل الى انفراج هموم الوطن .

جبهة وطنية ، تتسع لكل القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة فى استقلال مصر ، مع احتفاظ كل

قوة بوجودها المستقل داخل الجبهة ، من اجل صياغة مشروع وطنى « ممكن » تشارك فى صنعه وتراقب انجازه .

وهى جبهة ديمقراطية ، تسمح لكل القوى الاجتماعية بالتنظيم والحركة ، لكسر مأزق الجمود وبهدف التفاعل الايجابى لصياغة وانجاز المشروع المستقل ، حيث تكون الديمقراطية محركا للجبهة ومصدراً لقيمها وهدفا من اهدافها الكبرى فى ذات الوقت ، دون ان تكون مجرد آلية لضمان تجدد السلطة أو انتقالها داخل فصيل محدد .

واننا نثق أن معظم القوى الاجتماعية وطنية لان مصالحها داخل مصر وليست خارج مصر ، ومن ثم يصبح الاستقلال الاقتصادى والسياسى « هدفا عاما » لتلك القوى رغم خصوصياتها والجبهة حال قيامها . كما انها قوى ديمقراطية لان التسامح ــ لا العنف ــ طابعها القومى ، ولان البديل للديمقراطية هو القمع ، والقمع لا يولد الا قمعا .

وحين تتشكل الجبهة مدعومة بالشعب وقائمة على الديمقراطية ، يبدأ كسر حالة الجمود والانحباس الحضارى ، وفك اغلال التبعية داخليا وخارجيا فى مواجهة التهميش والديموكتاتورية وضياع الهوية والهيمنة الأجنبية وطغيان العنف ..

الملاحق

ملحق (١)

ملخص برنامج التثبيت ١٩٦٢ (*)

١ــ تقليل اعتماد القطاع العام على الجهاز المصرفى فى تمويل عملياته .

٢ ــ الأخذ بسعر صرف على أساس واقعى قدره ٢٫٣٠ دولار أمريكى لكل جنية مصرى ، مع العدول عن أسعار الصرف المتعددة ، وإلغاء القيود المفروضة على المدفوعات الجارية والتحويلات ، وإنهاء العمل بنظام العلاوة فى موعد أقصاه ١٥ مايو ١٩٦٢ .

٣ ــ تعديل نظام الاستيراد بغية تخفيف القيود المفروضة على التجارة الخارجيه .

٤ ــ إنهاء العمل باتفاقيات الدفع الثنائية المعقوده مع الدول الأعضاء فى الصندوق فى أقرب وقت .

٥ ــ تعمل الحكومة على إلغاء القيود المفروضة على الأسعار فى أقرب فرصة ممكنه .

٦ ــ الحد من التوسع فى الإئتمان المصرفى ، وقد اتخذ البنك المركزى عدة إجراءات فى هذا الشأن منها رفع سعر الخصم من ٣٪ إلى ٥٪ ورفع نسبة الاحتياطى من ١٢٫٥٪ إلى ١٧٫٥٪ وتنظيم حيازة البنوك للسندات الحكومية .

٧ ــ تطبيق إذن الاستيراد المفتوح بجانب هام من السلع المسموح باستيرادها .

٨ ــ عدم الالتجاء ــ دون موافقة الصندوق ــ إلى تطبيق نظام أسعار الصرف المتعددة أو إلى وضع قيود على المدفوعات التجارية والتحويلات .

(*) المصدر : البنك المركزى المصرى

ملحق (٢)

° تقرير فريق صندوق النقد الدولى ، عن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة تمهيدا لتبادل خطاب نوايا عام ١٩٧٦ . فيشير إلى أن الحكومة بدأت منذ أول مايو ١٩٧٦ تعويم سعر صرف الجنية المصرى بتحويل جانب كبير من واردات الحكومة والقطاع العام إلى السعر الحر ، وقامت بخفض تكاليف الدعم المباشر بنسبة ٢٠ بالمئة . ويؤكد التقرير على ضرورة الاستمرار فى تلك السياسة مع تحرير أسعار القطاع العام وإطلاق حرية فى التوظيف ووضع سقف أعلى للإئتمان الممنوح للقطاع العام والحكومة وزيادة أسعار الفائدة . وهى نفس الإجراءات التى تضمنها خطاب النوايا فيما بعد .

CONFIDENTIAL

The Egyptian Program for Economic Reform

(Statement Prepared by the Staff of the International Monetary Fund)

The Fund staff has been discussing with the Egyptian authorities for some time the policies that need to be adopted to deal with the major imbalances existing in the economy. Egypt has taken a number of steps in the last several years designed to improve the situation but until now the fundamental reforms needed have not been undertaken. However, a program has now been worked out which Egypt intends to submit to the Fund as a basis for a stand-by arrangement. It is expected that the letter of intent describing the program will be received by the Fund within a few weeks. There follows a description of the program together with some staff comments relating to it.

It will be readily recognized that the economic problems facing Egypt have become deep seated. The process of rectification must extend over several years. As will be seen, the 1976/77 program of reform which may be visualized as having started on May 1, 1976 makes an important beginning and may be expected to have a major impact. It encompasses a major exchange reform and a public finance effort designed to eliminate inflationary financing and to provide greater resources for development. Subsidies are to be curtailed and the higher import costs allowed to work themselves through the economy. Moreover, monetary and external debt management policies are to be strengthened.

The External Sector:

The exchange reform is more complex than one would have liked. A unitary rate is to be established in due course, but for the time being the official rate will continue to apply to certain transactions carried out through the budget. The official rate will apply to certain exchange receipts that accrue to the Government or its agencies and some government payments including debt

service and some imports handled by the Government such as wheat and maize, meat and fish, edible oil, sugar, tea, pharmaceuticals, fertilizer and pesticides. The principal receipts at the official rate are export proceeds from cotton, rice and petroleum, Suez Canal receipts and cash loans and grants.

All other exchange transactions will be at a single realistic exchange rate. Already, government imports amounting to about $1,600 million on an annual basis have been shifted to the realistic market rate and a further $500 million will be shifted by the end of 1976. In essence, Egyptian public sector industry is to operate at a realistic exchange rate both for its imports and its exports, the private sector having previously been put in this position.

An important element of the exchange reform is the soon-to-be established commercial market which will replace the present parallel market and the arrangement under which the private sector may import a wide range of items against "own" exchange. Under this market there will be no controls on permitted private sector imports. There will continue to be limitations on invisible payments but these will be more generous than previously, with the objective being to maintain controls on capital outflow. The foreign investment law is to be amended so that foreign investment and profit remittances will also be in this market; this will eliminate a major impediment to foreign investment. The exchange rate in the commercial market will float, being subject to a daily fixing. There will be an intervention fund but if there is undue pressure in the market, the rate will be subject to adjustment.

This market, as it is being established initially, will apply mainly to the private sector. Public sector payments will continue to be subject to a foreign exchange budget and will impinge directly on the commercial market only to the extent permitted by the budget. Thus, while many public sector transactions will be at the commercial market rate, resources will still come to a major extent

from sources under the control of the foreign exchange budget. Thus, this budget remains a safeguard to control the payments deficit, but with the substantial shift of government sector transactions to a realistic rate the management problem for this budget will be eased.

Another important step relates to tariffs. Ad valorem duties as of May 1 are applied at the exchange rate applicable to the import. For goods at the commercial rate this represents an increase in effective duties of about 80 per cent.

Egypt has for a number of years been heavily dependent on bilateral payments arrangements. However, in 1975 and so far in 1976, nine of these agreements have been terminated. Most remaining bilateral partners are to be notified of Egypt's wish to terminate these agreements.

Under the proposed stand-by arrangement Egypt would undertake to reduce its reliance on foreign borrowing in future years to a more normal level relative to development needs. However, during the remainder of this year, only limited progress can be expected in this area due to the continued large balance of payments deficit (see Table 1). Nevertheless, it is expected that the structure of debt will be improved in 1976/77 through the reduction of utilization of short-term facilities provided by foreign banks. Moreover, it is expected that arrears on current transactions which rose markedly during early 1976 will be substantially reduced by the end of the year. Egypt is also setting up a special unit to supervise external debt operations and it is intended that all new debt contracts would be required to have the approval of this unit.

Domestic Policies:

The objective in this area is to begin the restructuring of relative prices in order to achieve a more rational utilization of resources and to contain inflationary pressures through the adoption of limitations on credit expansion. In large part, these goals depend on the strengthening of public finance.

Budgetary actions: In January 1976 the Government took a number of minor revenue measures and cut certain expenditures involving savings of about LE 40 million. On May 1, several steps of substantial proportions were taken. One of these was the decision to cut direct cost of living subsidies by about 20 per cent thereby saving LE 115 million on an annual basis. This measure eliminated subsidies on a substantial number of less essential goods while leaving untouched those with respect to basic foodstuffs such as bread, edible oil and sugar. Also, as mentioned earlier, the basis for ad valorem tariffs was adjusted to the exchange rate applicable to the import; as a result, the budget will benefit to the extent of about LE 150 million on an annual basis. In addition, pressure is being put on ministries to absorb within existing appropriations the higher costs of imports shifted from the official to the commercial exchange rate. The above measures were offset to a limited extent by a small wage adjustment on May 1 and it is anticipated that a further wage increase may be required later in 1976 in view of the price effects of the program. Nevertheless, taken together these fiscal measures will result in a substantial reduction in the requirements for bank financing while permitting the planned increase in investment expenditures (see Table 2). Looking to the future, a number of measures to improve existing tax legislation are contemplated.

Decentralization: Under a decentralization measure effective March 31, 1976 the public sector industries have been given increasing freedom to undertake daily operations within the context of their annual budget. The intention is that there will be gradual increases in the freedom to change prices and levels of employment, and with the budgets of 1977 there will be increasing reliance on profitability as a performance criteria.

Monetary and credit policy: Because of the strengthened public finance position it has been possible to construct an overall credit program for the economy that will sharply reduce inflationary pressures. Under the program, an overall credit ceiling as well as a sub-ceiling on bank financing for the Government will be established (see Table 3). In order to rationalize the use of available credit and to promote savings, interest rates are being adjusted upward substantially.

Table 1. Egypt: Balance of Payments[1/] and Official Reserves

(In millions of SDRs)

	1973	1974	Preliminary 1975	Projection 1976
Exports (f.o.b.)	850	1,390	1,290	1,705
Imports (c.i.f.)	-1,410	-2,885	-3,560	-3,960
Trade balance	-560	-1,495	-2,270	-2,255
Services, net	6	140	231	660
Unrequited transfers, net	619	1,084	387	440
Balance on current account	65	-271	-1,152	-1,155
Long-term capital, net	-68	-165	333	385
Commercial banks, net	190	312	-284	-440
Net errors and omissions	-8	-15	-20	--
Overall balance	179	-139	-1,123	-1,210
Gross official reserves (end of year)	318	291	251	...
Net official reserves (end of year)	-417	-526	-1,842	...

Sources: Data provided by Egyptian authorities and staff estimates.

1/ Exchange record basis.

1417

Table 2. Egypt: Summary of Government Finance

	1973	1974	1975	Projections 1976
1. Receipts	1,01[illegible]	1,180	1,380 ~~1,481~~	1,770
Government revenue	754	845	1,081	1,260
Public economic sector transfers	264	335	299 ~~400~~	510
2. Current expenditures	953	1,328	1,554 ~~1,671~~	1,759
Government current expenditure	765	840	938	1,175
Subsidies (including operating deficits)	188	488	616	584
3. Current account surplus or deficit (-)	65	-148	-174 ~~-190~~	11
4. Investment expenditure	451	565	679	1,000
5. Emergency Fund deficit (-)	-135	-34	-229	-342
6. Overall deficit	-521	-747	-1,0~~98~~ 82	-1,331
7. Financing	521	747	1,0~~98~~ 82	1,331
External borrowing (net)	51	94	105	422
Domestic financing:				
Bank financing	183	314	715	561
Other domestic financing	287	339	~~278~~ 262	348

Source: Data provided by the Egyptian authorities.

Table 3. Egypt: Monetary Program in Comparison with Past Periods

(In millions of Egyptian pounds)

	Actual Changes 1973	Actual Changes 1974	Actual Changes 1975	Base Dec. 1975	Expansion Since Dec. 1975: March 31, 1976 Actual	Expansion Since Dec. 1975: August 31, 1976 Program	Expansion Since Dec. 1975: Dec. 31, 1976 Program	Expansion Since Dec. 1975: June 30, 1977[1] Program
Net credit to Government	196	332	973	2,663	96	475	600	...
Credit to nongovernment sector (excluding cotton financing)	1	233	296	975	73	275	440	...
Other items (net)	-25	-53	-14	-154	-95	--	--	...
Total domestic credit (excluding cotton financing)	172	512	1,255	3,484	74	750	1,040	1,490
Credit for cotton	-23	24	9	116	-59	-108	32	-108
Net foreign assets (net)[2]	143	-54	-830	-1,049	165	...	-400	...
Money and quasi-money	292	483	433	2,553	180	...	640	...
Changes in per cent:								
Money and quasi-money	22	29	20		7	...	25	...
Total domestic credit (excluding cotton financing)	11	30	56		2	22	30	20[3]
Net credit to Government	17	24	58		4	19	23	...
Credit to nongovernment sector (excluding cotton financing)	--	52	44		7	28	45	...

Source: Based on data provided by Egyptian authorities.

1/ Within the overall credit ceiling for net domestic assets (excluding cotton financing), the subceiling for net credit to Government as well as the phasing of the March 31, 1976 ceilings will be determined at the time of the mid-term review, to take place by the end of 1976.

2/ For the 1973-75 period, the change in net foreign assets does not correspond with balance of payments accounts mainly due to the exclusion until November 1975 of external trade related short-term correspondent bank credit facilities from the banking statistics.

3/ Annual rate for first six months of 1977.

ملحق (٣)

مذكرة وزير المالية إلى رئيس الوزراء بملاحظاته على خطاب نوايا ١٩٧٦ .

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مكتب الوزير

السيد /

تحية طيبة وبعد ..

أتشرف بأن أرفق مع هذا ملاحظاتى على خطاب النوايا المقترح من بعثة صندوق النقد الدولى بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٧٦ .

رجاء التكرم بالاطلاع عليه ..

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

فى ١٢/٥/١٩٧٦م

وزير المالية

(د . أحمد أحمد أبو أسماعيل)

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مكتب الوزير

مذكرة

حول ما أثير من مقترحات فى مشروع

خطاب السيد رئيس مجلس الوزراء لمدير صندوق النقد الدولى المعد فى

٩ مايو ١٩٧٦

ان ما ورد فى مشروع خطاب النوايا المقترح تقديمه من الحكومة المصرية الى صندوق النقد الدولى إنما يعبر عن حقيقة ما يؤيده كل مصرى أو أجنبى مهتم بالشئون الاقتصادية المصرية • فالاتجاه سليم ومرغوب فيه ، ولكن التوقيت الزمنى للانتقال بهذه الافكار الى حيز التنفيذ يتطلب وقفه لتحليل أثاره على الاقتصاد القومى ومتغيراته المختلفة •

ومع التسليم بالرغبة فى تحرير الجنية المصرى •• نود ان نوجز بعض الملاحظات التى تدعو الى مزيد من الدراسة للاسلوب المقترح لهذا التحرير (الوارد فى مشروع الخطاب) — بأنشاء السوق التجارية للنقد :

١ — يشير حجم الطلب على العملات الاجنبية وهيكله ، وبالتالى حجم المبيعات من العملات المحلية لشراء العملات الاجنبية هذه الى تفوق جانب الطلب على جانب العرض وبالتالى لابد ان يكون هناك اختلال متوقع فى السعر التوازنى للصرف • ويمكن الوقوف على حجم المخاطره من مقترح انشاء السوق النقدية التجارية بتقدير حجم المفارقة بين العرض والطلب المتوقع لهما ان يسودا فى هذه السوق ••• فبالنسبة للطلب يجب مراعاة ما يلى :—

أ — ان تمويل شطر ملحوظ من الواردات يتم حاليا عن طريق الائتمان • ويتم جزء آخر عن طريق التوقف عن الدفع ••• ومجرد تعديل سعر الصرف لا يؤدى كاجراء فى ذاته الى امكانية التمويل بالنقد •

ب — لابد من وجود مصادر ائتمان يمكن الحصول منها على المورد النقدى الذى يوضع فى السوق التجارية لتمويل الواردات وهذا ليس مضمون •

جـ — هناك طلب من جانب المواطنين على العملات الاجنبية بخلاف غرض تمويل الواردات يتمثل فى رغبتهم للاحتفاظ بجزء من اموالهم فى شكل عملات اجنبية كنوع من الضمان

أولا لاستخدامه فى الانفاق الشخصى (مثل السياحه وغيرها) او لاغراض الاستثمار الشخصى . والسماح للمواطنين بحيازه عمله اجنبية مع وجود اختلاف كبير بين سعر الفائدة المحلية وسعر الفائدة العالمى يؤدى الى تحويل هذه المبالغ للخارج . اذ يجد الفرد نفسه مضطرا الى المزيد من طلب العملات الاجنبية واستثمارها بالسعر العالمى الاعلى . ولذا يجب رفع سعر الفائدة ليتناسب مع أسعار الفائدة العالمية . ورفع سعر الفائدة بهذا القدر فى الوقت الحاضر سوف يؤدى الى زيادة التكاليف على المنتجين وسيتضرر من هذا الحرفيين . بالاضافة الى ما يترتب على ذلك من زيادة الاعانة التى تتحملها الحكومة للانتاج الزراعى أو رفع السعر للفلاح .

د — واعطاء قيمة للعملة متمثله فى قوتها الشرائية وشعور الحائز لها بالضمان هو وضع من جانب واحد .. فالرغبة فى حيازة عمله اجنبية لا بد وان يصاحب باتباع اسلوب لتشجيع الاجانب على حيازة عملاتنا .

٢— وعموما فأن الامر يتطلب العمل على ضمان استجلاب موارد ووضعها فى السوق التجارية لسداد المبالغ المطلوبة . فالاخذ بنظام السعر التجارى فى وقت لم تتهيأ فيه الظروف المناسبة لذلك ،والسوق التجارية نفسها فى حالة لا توازنيه ، سيؤدى فى النهاية الى زيادة حدة التخفيض وآثاره .. ذلك أن الحصص المطلوب تحولها الى السوق التجارية من الحكومة والقطاع العام قبل ٣٠ سبتمبر تصل الى نحو ١٥٠٠ مليون جنيه بينما لا توجد موارد تكفى لتشغيل هذه السوق بهذا القدر الامر الذى يؤدى الى عدم استقرار هذا السوق تماما ، ويهبط باسعار الصرف بما يقرب من ١٠٠ ٪ .

وحتى عند هذا الحد لن يتحقق استقرار لمثل هذا السعر المنخفض بل سيستمر الضغط لتخفيضه .. وقد يطلب منا توحيد سعر الصرف عند هذا الوضع الذى يكون قد وصل فيه الى مستوى منخفض جدا .

ولا تجنى البلاد شيئا من هذا الوضع ، فليس هناك ضمان لتدفق رؤوس الاموال ، أو حتى لتحويلات المصريين . لانه متى بدأ سعر الصرف يتدهور ، فلا بد لحائزى الاموال الاجنبية-اجانب ومصريين-من الانتظار حتى يصل السعر الى ادنى الدرجات .

فضلا عما يترتب على ذلك من زيادة فى تقييم الدين الخارجى فى وقت قد يصل فيه هذا الدين الى احجام كبيرة .

فقد وصلت جملة الالتزامات المدنية حسب المركز في نهاية شهر يناير سنة ١٩٧٦ نحو ٣٠٠٠ مليون جنيه يمتد سدادها الى سنوات قادمه . ويتطلب تخفيض سعر الصرف الرسمي من الناحية الفنية ضرورة تدبير موارد محلية لمقابلة الزيادة في قيمة الالتزامات بالجنيه المصرى بما يوازى نسبة التخفيض .

٣ـ اذا اخذنا هذا كله في الاعتبار فلا يزال هناك فرق كبير يعكس تفوق الطلب على العملات الاجنبية .. فالتحويلات ورصيد الصادرات يعجز ان عن سداد مطالب السوق التجارية .. وعندئذ لا بد من ان يكون هناك تحويلات رأسمالية كبيرة توازي الفرق على الاقل .. والتحويلات الرأسمالية التى قد تتحقق بسعر السوق التجارية فيما لو سمحنا لدخول رؤوس الاموال بسعر السوق التجارية قد تتم عن طريق نوعين :

أ ـ استثمارات في شكل رؤوس اموال عينيه وتكنولوجيا وهذه لن تكون في صورة سائلة يمكن استخدامها في مجالات اخرى للحصول على مشتريات من الخارج وتحقق توازن بين العرض والطلب .

ب ـ قد تأتى اموال للداخل لاغراض المضاربة في صورة شراء اراضى او عقارات . ومن ثم تؤدى الى هزات عنيفه في الاقتصاد وفي قيمة الجنيه ذاته عندما تهرب ثانية . ولا يعتد بان القانون يمنع الاستحواذ على اراضي وعقارات ، فقد تنشأ المضاربه باسماء مصرية يتستر وراءها اصحاب الاموال الأجنبية .

لذا فان البديل لدخول رؤوس الاموال هو امكانية التفكير في كيفية توليد الطلب على الجنيه المصرى في الخارج وتشجيع الرغبة عند الاجنبى للاحتفاظ به .. ولن يتأتى هذا الا بتحرير التجارة وتدعيم الثقة في حرية التصدير .

وبعبارة أخرى : الجنيه المصرى مثل أى جنيه آخر لا بدّ وأن يواجه بسلعة

تقابله ٠٠٠ لابد ان تكون جميع البضائع عرضه للتصدير بحرية مطلقة والاستيراد كذلك عرضه للحريه المطلقه وبذلك فان العمله الوطنيه فى مواجهة العملات الأجنبيه تصل الى نقطة التوازن المطلوب ٠

٤ - كذلك فان السوق الرسمى قد حُدِّدت له اوضاع معينه "يغذى من حصيله رسوم قناة السويس وحصيلة تصدير القطن والارز والبترول" وهى لاتغطى احتياجات السوق الرسمية (x) بالاضافه الى عدم التوازن بين موارد السوق التجاريه واستخداماتها مع عدم كفاية المبالغ التى ستخصص للتدخل من جانب البنك المركزى المصرى - ومعنى ذلك ، ان هناك سوقين كل منهما فى احتياج الى إقتراض من الخارج لتغطية العجز ٠ وينبنى على حالة العجز القائمة فى أحد السوقين ضغوط على سعر العملة بما يؤدى فى النهاية الى زيادة حدة التخفيض وآثاره وخاصة بالنسبه لاعباء الديون الخارجية ٠

٥ - ويخلص من هذا الى التساؤل عن : متى توجد السوق الحرة للعمله ؟ والاجابة هنا ببساطة : انه عندما تتوفر الأموال الكافية لتمويل خطة التنمية ٠ ولذا فان ايجاد مثل هذه السوق التجارية لأبد وان يكون لاحقا لانشاء الصندوق العربى الذى يغذى الاقتصاد القومى باحتياجاته ٠ ويمول سداد القروض عاما بعد آخر ٠ وفى هذه الحالة عندما تتوفر الظروف للوفاء بالتزاماتنا الخارجية من قروض وواردات خارجية نستطيع تحرير الجنيه بالنظام المشار اليه .

وبخلاف ذلك تعتبر السوق التجارية مخاطرة كبيرة جدا تنتهى بنفاذ كل الارصده (٢٥٠ مليون جنيه(م/٧)) الموضوعه تحت تصرف البنك المركزى دون تحقيق أى نتيجة عملية ؟ والمحصله النهائيه تخفيض سعر الجنيه المصرى ٠

(x) مرفق طيه بيان بموارد واستخدامات السوق الرسميه ٠

٦ - على أن الأمر يتعلق بمدى الاستعداد من جانب الدول العربية والصديقة في تمويل احتياجات خطة التنمية حتى سنة ١٩٨٠ ومدى ارتباطها معنا في توفير السيولة اللازمة :

أ - لسداد الالتزامات الواقعه علينا في خلال الخمس سنوات المقبله .

ب - للحصول على مستلزمات الانتاج والاحتياجات التموينية خلال هذه الفتره .

جـ - احتياجات التنمية والدفاع خلال نفس الفترة وبمعنى آخر ضرورة أنشاء الصندوق العربي برأسمال وبقدره على الاقتراض تفي بهذه الاحتياجات جميعا .

وبعد اتخاذ قرار في شأن هذه المسائل جميعا يمكن بعد ذلك الالتجاء الى انشاء السوق الحره . ونحن على اطمئنان ان عنصر العرض سيكون كافيا لمواجهة عنصر الطلب .

وعندئذ نصل الى سعر معقول للصرف الأجنبي ويمكن ان يتاح لهذه السوق الاستقرار دون أن نعرض عملتنا الوطنية لهزات عنيفه .

٧ - يجيء انشاء السوق التجارية في وقت وافق فيه مجلس الوزراء على قانون النقد الأجنبي والمحال حاليا الى مجلس الشعب ويقضي الحال سحب هذا المشروع من مجلس الشعب لأن هذا السوق يكفل حريات للتعامل أوسع وأكبر مما يعطيه قانون التعامل بالنقد الأجنبي . وهكذا نبدأ في تغيير قانون النقد الأجنبي ولم نبدأ بعد في تطبيقه .

٨ - سيترتب على تطبيق نظام السوق التجارية وفقا للاطار المعروض تحويل انفاق السفارات والبعثات التجارية الاجنبية الى السوق التجارية .. وذلك خلافا لما هو قائم حاليا من المعاملة على أساس أسعار الصرف الرسمية وبناء على ذلك ينخفض ما يحول من الخارج بالعملات الأجنبية لمواجهة انفاق هذه الهيئات الأجنبية بما يوازي الفرق بين سعري الصرف الرسمي والسعر في السوق التجارية . أي الى ما يقرب من ٧٥٪ من انفاقها الحالي أو يزيد .

٩ - ان ارتفاع اسعار العملات الأجنبية من خلال السوق التجارية يعكس آثارا مباشرة على الائتمان في السوق المحلية بجانب الآثار الاقتصادية الأخرى . ولذا فانه من المناسب الوصول الى ما يستهدفه الصندوق فيما يتعلق بالسوق النقدية التجارية على نحو تدريجي وبما يتفق والقدره الاستعابية لهذه السوق وبما لا يؤثر بشكل جاد على مستويات الاسعار في الداخل .

فقيام السوق التجارية بالشكل المقترح يرتبط باتخاذ اجراءات اصلاحية متعددة عملا على ترشيد حجم الطلب فى نطاق السوق النقدية التجارية الامر الذى لم يستكمل بعد .

١٠— ويؤيد هذا تقرير أحد خبراء الصندوق Mr. Coombs اذ يوصى بضرورة اتخاذ قرارات قبل افتتاح السوق الجديدة بشأن مدى التحرر الذى يمكن الوصول اليه بالنسبة للقيود المفروضة حاليا على التحويلات الراسمالية للخارج .. وعلى الحكومة ان تكون حذرة فيما يتعلق بأى اتجاه من هذا النوع وحينما يتاكد لها أن السوق يمكن أن تصمد أمام حركة نزوح الاموال للخارج . وقد الحق بالتقرير كتاب موجه الى السيد الدكتور وزير الاقتصاد يشير فيه الى مايلى :—

" أنه ينبغى مرور عدة أسابيع قبل أن تعكس السوق صورة لقوى الطلب والعرض وذلك للاعتبارات المتعلقة باعادة التقدير من جانب المستوردين من جهة والبحث عن اسواق جديدة من جانب المصدرين من جهة اخرى ثم الترقب من جانب المواطنين العاملين بالخارج . وعلى ذلك فانه ينتظر ان يعكس السوق فى هذه المرحلة الاوضاع المترتبة على تدخل الحكومة فى السوق بأكثر منه انعكاسا لقوى الطلب والعرض .

ويقترح أن يكون السعر المبدئى الذى يعمل به السوق ٧٠ قرش للدولار . وبعد ذلك فان البنك المركزى سيكون فى حاجة للاسترشاد يوميا من وزارة الاقتصاد بشأن الحدود العليا والدنيا المقبولة لتحديد الاسعار .

ولنا أن نتساءل عن الفارق بين مثل هذه السوق والسوق الموازية المعمول بها الان ؟

والذى لايتعدى اتساع التعامل فى حدودها وفى تعريض سعر الصرف لانخفاض كبير .

جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مكتب الوزير

١١- أن المبلغ الذى رصدة الصندوق (٢٥٠ مليون دولار) لتثبيت العملة يتوزع على النحو التالى :-

أ - ١٠٠ مليون دولار من صندوق النقد
٥٠ مليون دولار من بنوك امريكية
١٠٠ مليون دولار رصيد التشغيل القائم لدى البنوك التجارية المصرية .

٢٥٠ مليون دولار

ولذا فان انشاء الصندوق أدى الى الحصول على ١٠٠ مليون دولار من البنوك المصرية من رصيد التشغيل فى السوق الموازية المأخوذ حسابها فى عمليات تمويل برنامج الخطة لعام ١٩٧٦. هذا المبلغ سيخصص فى شكل رصيد التثبيت مما يقلل الارصدة المتاحة للتمويل بنفس هذا القدر .

لذا فان الامر يتطلب مزيدا من الدراسة حول الاثار الناشئة عن هذا التحول المفاجئ وما يترتب عليه من نتائج نحن فى غنى عنها الان ونحن نمر بمرحلة حساسة نود أن يكون فيها تصحيح المسار الاقتصادى سليما، وقد يكون بطيئا ولكنه مؤكدا ..

وعلى ذلك فالمطلوب هو التدرج فى التحول الى تحرير العملة بما يتناسب مع تنمية قدرات الاقتصاد القومى وامكانية وفائه بالتزاماته حتى لايؤدى اتخاذ اجراء سريع كما هو مقترح من بعثة صندوق النقد الدولى الى هزات عنيفة وردود فعلها عكس ما قصد هدف .

تحريرا فى ١٢/٥/١٩٧٦

وزير المالية
(د . احمد أحمد ابو اسماعيل)

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مكتب الوزير

المبالغ بالمليون جنيه

الموارد بالاسعار الرسمية :

حصيلة الصادرات الزراعية :ـ

قطـــن		٥٦ر٢	
ارز وكسر ارز		١٤ر٩	
			٧١ر١
صادرات صناعية			٢١٨ر٥
متحصلات غير منظورة			٢٧٥ر٩
اجمالى الموارد			٥٦٥ر٥

الاستخدامات بالاسعار الرسمية :ـ

٨ سلع رئيسية (بيان مرفق)		٤٩٨ر٣	
الالتزامات :		١٠٨٢ر٦	
بيانها :ـ			
التزامات عامة	١٨٣ر١		
تسهيلات مصرفية	٧٠٠ر٠		
تسهيلات موردين	١٤٢ر٥		
أخرى	٥٧ر٠		
مدفوعات غير منظورة		٥٨ر٠	
اجمالى الاستخدامات			١٦٣٨ر٩
الفـــرق			١٠٧٣ر٤

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مكتب الوزير

بيان السلع الرئيسية التى سيستمر
خضوعها للاسعار الرسمية بعد ١٩٧٦/٩/٣٠ الوارد بخطاب
السيد رئيس مجلس الوزراء (Letter of intent)

بالمليون جنيه

	عملات حره	اتفاق دفع	جملـــة
(١) قمح	٢٠٣ر٠٠٠	—	٢٠٣ر٠٠٠
(٢) ذره	٤١ر٢٧٥	—	٤١ر٢٧٥
(٣) لحوم:			
لحوم مجمده	١٢ر٨٠٠	١ر٦٠٠	١٤ر٤٠٠
لحوم محفوظة	٥ر٥٠٠	ـر٤٥٠	٦ر٠٠٠
(٤) أسماك:			
اسماك مجمدة	ـر٩١٠	٢ر٩٩٠	٣ر٩٠٠
اسماك محفوظة	٢ر٤٨٠	ـر٧٢٠	٣ر٢٠٠
(٥) زيت طعام	٩١ر٨٠٠	—	٩١ر٨٠٠
(٦) سكر	٥٧ر٨٤٠	٥ر٥٢٠	٦٣ر٣٦٠
(٧) شاى	٢٤ر٩٠٠	١ر٥٠٠	٢٦ر٤٠٠
(٨) أسمده	١٢ر٧٢٣	٨ر٠١٠	٢٠ر٧٣٣
مبيدات حشرية	٤٥ر٠٠٠	ـر٢٥٠	٤٥ر٢٥٠
قيمة الثمانى سلع الرئيسية	٤٩٨ر٢٧٨	٢١ر٠٤٠	٥١٩ر٣١٨
اجمالى قيمة الاستيراد	١٥٧٦ر٩٢٥	٣٤٤ر٥٦٩	١٩٢١ر٤٩٤
فى حالة تنفيذ خطة الاستثمارات ٧٨٠ مليون جنيه			
اجمالى قيمة الاستيراد فى حالة تنفيذ خطة استثمارات ١٣٥٠ مليون جنيه .	١٨٣٢ر٨٤٠	٣٥٦ر٦٦٩	٢١٨٩ر٥٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مكتب الوزير

موارد واستخدامات السوق التجارية
حسب خطاب النوايا
على اساس خطة عام ١٩٧٦ (الشريحة الاولى)

(المبالغ بالمليون جم)

الموارد بالعملات الحرة :

صادرات زراعية :

بطاطس	٩٫٥	
بصل	٢٫٥	
ثوم	٫٧	
		١٢٫٧
صادرات صناعية (غزل ونسيج قطني)		٢١٫٥
متحصلات غير منظورة سوق موازية اصلا		١٥٠٫٠
صادرات صناعية وزراعية سوق موازية اصلا		٦٠
اجمالى الموارد بالعملات الحرة		٢٤٤٫٢
+ موارد من بلاد الاتفاقيات تحول الى السوق التجارية حسب منطوق خطاب النوايا وبيانها كما يلى :		٣٤٩٫٥
صادرات زراعية	١٥٧٫٩	
" صناعية	١٧٤٫١	
، متحصلات غير منظورة	١٧٫٥	
اجمالى الموارد "عملات حرة واتفاق دفع"		٥٩٣٫٧

الاستخدامات بالعملات الحرة :

استيراد سلعى	١٣٢٢٫٦	
- قيمة ٨ سلع رئيسية	- ٤٩٨٫٣	
ستستورد بالسعر الرسمى		٨٢٤٫٣
استيراد سلعى استثمارى		٢٧٣٫١
مدفوعات غير منظورة ورصيد		٨٢٫-
تشغيل سوق موازية اصلا		
اجمالى الاستخدامات بالعملات الحرة		١١٧٩ ر ٤

+ استخدامات على بلاد الاتفاقيات تحول الى السوق التجارية ٣٦٥ ر ٨
حسب منطوق خطاب النوايا بيانها :-

استيراد سلعى استهلاكى ووسيط	٣٠٠ر٠
استيراد سلعى استثمارى	٤٤ر٠
مدفوعات غير منظورة	٢١ر٨

+ التزامات على بلاد الاتفاقيات ٢٢٥ ر ٦

اجمالى الاستخدامات بالعملات الحرة واتفاقات الدفع ١٧٧٠ ر ٨

========

ملحق (٤)

ه خطاب موجه إلى ئيس الوزراء ممدوح سالم من مدير عمليات البنك الدولى فى أوربا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا . ويتضمن شكر البنك الدولى رئيس الوزراء على تعاونة مع بعثة البنك التى كانت تعد دراسة عن مستقبل الاقتصاد المصرى فى المدى المتوسط . ويؤكد على تأييد البنك للإجراءات التى اتخذتها الحكومة عام ١٩٧٦ ، وعلى أهمية استكمال تلك الإجراءات فى وقت مبكر . وينتهى الخطاب بطلب قرار من رئيس الوزراء فى مسألة حضور مصر اجتماع المجموعة الاستشارية (مجموعة دائنى مصر) فى البنك الدولى .

The World Bank / 1818 H Street, N.W., Washington, D.C. 20433, U.S.A. • Telephone: (202) 393-6360 • [illegible]

June 24, 1976

His Excellency
Mamdouh Salem
Prime Minister of the
Arab Republic of Egypt
Cairo
Arab Republic of Egypt

Your Excellency:

Since I last wrote to Your Excellency on January 7, [illegible], another economic mission (headed by Mr. Khalid Ikram) has visit[illegible]. This was, in fact, a Basic Economic Mission, the task of which [illegible] prepare an in-depth study of the prospects of the Egyptian [illegible] the medium term. The mission received excellent cooperation [illegible] levels in the Government and particularly from the Ministers [illegible], Finance, and Economy. I would like to express our apprecia[illegible] continued cooperation of the Egyptian authorities in the work [illegible] Bank's staff. The final report of this mission will not be ready until the spring of 1977, but the preliminary findings were presented to the Minister of Planning in Cairo towards the end of the mission's stay.

You will recall that, in previous correspondence and in discussions with Your Excellency, the World Bank had emphasized the [illegible] to (i) strengthen the balance of payments, particularly with regar[illegible] the control of consumption-oriented imports and the management of [illegible] debt and improvement of liquidity; and (ii) mobilize considerabl[illegible] domestic resources for development. The recent economic mission [illegible] emphasized the primary importance of these aims. We recognize th[illegible] these aims can only be fully achieved in the medium term, immediate measures are urgently necessary to put the economy without delay on a sounder footing and to set it on the path towards economic growth.

In this connection we were encouraged to learn from [illegible] mission of the recent measures that have been taken [illegible] Some of the more impressive have been on the mobiliza[illegible] resources. In particular, we have been interested [illegible] a of domestic resource mobilization, of the decision [illegible] of Finance to value imports at the parallel market rate [illegible] at t official exchange rate for purposes of customs du[illegible] decision at this time to hold down unnecessary impo[illegible] domestic resources. In addition, we are looking for[illegible] of the new taxation legislation presently before the Peop[illegible]

We were also pleased to learn of the transfer of additional imports, that previously came in at the official exchange rate, to the parallel market. I understand from the economic mission that nearly LE 600 million (at an annual rate) of imports from convertible currency areas have been channelled through the parallel market and that further transfers will take place later this year. We are looking forward to this further action as soon as it is practicable. We also noted with interest that the parallel market exchange rate has been revised for the first time since the inception of the market, and that the revisions are frequent and in the right direction.

I would like to take this opportunity to reiterate the overriding importance that the World Bank attaches to the speedy preparation by Egypt of a medium-term plan, covering the period 1976-80, and to its completion at an early date. The existence of such a plan is of the utmost importance to establish a clear decision on and a commitment by the Government to a rational system of priorities and to provide both a tool for the efficient allocation of available resources by Egypt, and a framework for the World Bank which it can firmly support with its lending program. Our understanding of the timetable for the preparation of the plan is that the strategy and priorities will be announced by the end of July, and that the draft plan will be ready by the middle of September. In support of the ongoing work, the Bank will be happy to again provide, if necessary, and as we did in last April, any technical assistance that may be required by the Minister of Planning in finalizing the plan.

Your Excellency will recall that in our discussions (and in the most recent economic report on Egypt prepared by the Bank), we stressed that Egypt possesses very good prospects for the long run, but that the short term presents a number of formidable difficulties that may delay or even abort the full realization of Egypt's potential. Therefore, while Egypt needs to make special efforts to face these short-term problems, it is also in the present that it requires the greatest amount of coordinated assistance. Consequently steps towards such a coordination effort rank high on our list of action to be taken.

As Your Excellency is aware, there have been a number of informal discussions between senior Egyptian Ministers and the World Bank on setting up a Consultative Group under the auspices of the World Bank in order to coordinate external economic aid to Egypt. We have now received a request from His Excellency the Minister of Economy for a clarification and elaboration of the procedures and modalities of setting up such a group. We are responding by sending without delay Mr. Vinod Dubey (Regional Chief Economist) and Mr. Khalid Ikram (Senior Economist) to discuss these matters with you and your colleagues. I stand ready to join them in Cairo if

required. I would hope that at the end of these discussions the Government would be able to reach a decision on this matter which I feel to be of vital importance and in which you and your Government can count on the fullest possible cooperation from the World Bank.

With best regards,

Sincerely,

Martijn J.W.M. Paijmans
Director, Country Programs
Europe, Middle East and North Africa Region

ملحق (٥)

ملخص خطاب نوايا ١٩٧٦ (*)

١ ـــ يبدأ الخطاب بالإشارة إلى بطء معدل نمو مصر الاقتصادى وإلى مشاكل ميزان المدفوعات المزمنه ، وإلى ما يسببه الدعم من تشوهات الأسعار والتكاليف فى الاقتصاد ومن نقص المدخرات ، الأمر الذى أدى إلى زيادة الاقتراض من الخارج .

٢ ـــ ثم يشير الخطاب إلى الإجراءات التى اتخذت قبل عامين ، بإدخال بعض التعديلات على نظام الصرف الأجنبى وتصحيح التشوهات السعرية . ففى عام ١٩٧٤ دشن الرئيس السادات سياسة الباب المفتوح التى أتخذت . طبقا لها . خطوات نحو فتح الاقتصاد المصرى ، كما تم تعديل قانون الاستثمار وزيادة إمكانية حصول المصريين على السلع المستوردة .

٣ ـــ إن العجز فى ميزان السلع والخدمات ارتفع إلى مستوى يعادل ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى . وأمكن مقابلة العجز الكبير للمدفوعات فى الحساب الجارى من خلال الدعم المالى القوى الذى قدمته الحكومات الأخرى .

٤ ـــ بفضل المتحصلات الأعلى من البترول وقناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج سيتحسن حساب السلع والخدمات ، إلا أن عجز ميزانية ١٩٧٦ سيستمر كبيرا وكذلك معدل التضخم .

٥ ـــ إن الحكومة المصرية تسرع بتعديلات أساسية فى السياسات الاقتصادية والمالية ، وتحتاج العون المستمر من الحكومات الصديقة ، وتطلب ترتيب مساندة من الصندوق لمدة عام واحد بمبلغ مليون من وحدات حقوق السحب الخاصة .

نظام الصرف والتجارة الخارجية

٦ ـــ سوف يكون هناك إصلاح رئيسى لنظام الصرف هدفه النهائى هو توحيد سعر الصرف عند مستوى يستعيد الاقتصاد فيه توازنه الخارجى ، وفى نفس الوقت تحرر المعاملات الخارجية من القيود الإدارية من خلال إقامة « السوق التجارية للنقد الأجنبى » .

٧ ـــ يتم بمقتضى « السوق التجارية للنقد الأجنبى » توحيد السوق الموازية وسوق الاستيراد من الموارد الخاصة (الاستيراد بدون تحويل عملة)

٨ ـــ فى مايو ١٩٧٦ ، وهو أول يوم لعمل السوق التجارية ، قمنا بزيادة سعر الدولار بالعملة المحلية حيث وصلت الزيادة التراكمية منذ بداية ١٩٧٦ إلى نسبة ١٧٪ . بالإضافة إلى ذلك ، يجرى تطبيق السعر التجارى عند حساب الجمارك على السلع المستوردة طبقا لهذا السعر .

٩ ـــ ولضمان التنافسية المستمره للجنية المصرى فنحن نسمح لسعر الصرف فى السوق التجارية أن يُعوَّم استجابه لقوى العرض والطلب الأساسية .

(*) المصدر : وزارة الإقتصاد .

١٠ — لقد قمنا بتحويل قدر كبير من المعاملات بالعملات القابلة للتحويل من السعر الرسمى إلى السعر التجارى . ففى جانب الصادرات نقلنا غزل القطن والمنسوجات والبصل الطازج والثوم والبطاطس إلى السوق التجارية . وبالنسبة للواردات التى تتم بواسطة القطاع العام ومشروعاته بالدرجة الأولى قد قمنا بتحويل ما قيمتة ٢١٠٠ مليون دولار من هذه السلع تاركين بالسعر الرسمى سلعا أساسية معينة .

١١ — تجرى الآن مراجعة قانون الإستثمار بحيث تحول المعاملات المتصله بالاستثمارات المباشرة إلى السوق التجارية . كما سيتم احتساب قيمة التذاكر للسفر بالطائرات بالجنية المصرى على أساس السعر التجارى .

١٢ — بحلول ٣٠ ديسمبر ١٩٧٧ نتوقع أن نكون قد اتفقنا على انهاء معظم اتفاقيات الدفع الثنائية الباقية مع أعضاء الصندوق .

التحرير المحلى واللامركزى :

١٣ — يجرى الآن توسيع مجال تحرير المعاملات المحلية وتحقيق اللامركزية ، ابتداء من ميزانيات شركات القطاع العام الصناعى ١٩٧٧ سوف يتم تغيير معاير الآداء تدريجيا على أساس اعتبارات الربحيه . وفيما يتعلق بالتسعير فإن التكلفة الإضافية المستوردة بسعر السوق التجارية يتم نقلها إلى المستهلكين . وفى القطاع الزراعى ، فإن الأسعار التى تدفع للقطن بواسطة الجمعيات التعاونية قد أعلنت مقدما قبل وقت الزراعة ، وتجرى حل المشكلات الباقية والمتعلقة بإجراءات تحديد السعر . ويجرى بنشاط تشجيع الاستثمارات الأجنبية الملائمة فى كل من قطاعى الصناعة والزراعة .

السياسة المالية

١٤ — تم تخفيض تكاليف دعم المواد الغذائية بأكثر من ١٠٠ مليون جنية مصرى سنويا بإلغاء الدعم على عدد كبير من السلع . وثمة إجراء آخر لتخفيض الإتفاق الجارى وهو الإصرار على أن تتحمل الهيئات الحكومية معظم التكاليف الاضافية الناتجة عن تحويل المدفوعات عن بعض السلع والخدمات من السعر الرسمى إلى السعر التشجيعى . ولزيادة الإيرادات تم تعديل أساس تقييم الواردات لأغراض احتساب الرسوم الجمركية . وتم رفع سعر البنزين والضريبة على المشروبات الكحولية وتخفيض الإنفاق .

١٥ — كما تم تقديم القانون المعدل للضريبة على الدخل إلى مجلس الشعب . وهناك تعديلات فى قوانين الميراث وضريبة الدمغة ، وتعديل فى قانون الضرائب . وبالإضافة إلى إصدار هذه القوانين . تخطط الحكومة لمراجعة التعريفة الجمركية .

السياسة النقدية والإئتمانية :

١٦ — تم رفع هيكل أسعار الفائدة بنقطه مئويه واحدة فى أول يناير ١٩٧٦ وبنقطتين إضافيتين فيما بعد . وتم رفع سعر خصم البنك المركزى إلى ٨٪ وإلغاء ضريبة المنبع على الفائدة .

١٧ ــ وقد أعدت الحكومة سياسات نقدية وائتمانية للفترة حتى ٣٠ يونيو ١٩٧٧ للحد من الزيادة فى الأصول المحلية الصافية للقطاع المصرفى . وسوف يتم تحديد الحجم الملائم من الإئتمان للحكومة للفترة يناير ــ يونيو ١٩٧٧ فى إطار السقف العام للأصول المحلية الصافية عند موعد مراجعة منتصف المدة (نهاية ١٩٧٦) .

سياسة الدين الخارجى والمتأخرات

١٨ ــ من أهداف البرنامج الحالى تخفيض الإعتماد على الاقتراض الخارجى . وتقليل الاعتماد على الاقتراض قصير ومتوسط الأجل . وتنشأ لذلك وحدة لتحليل وضبط الدين الخارجى فى وزارة الاقتصاد .

١٩ ــ وقد أدى الموقف الصعب لميزان المدفوعات إلى متأخرات مستمره وينبغى التخلص من المتأخرات السابقة بسرعة .

٢٠ ــ خلال فترة البرنامج لا تتخذ إجراءات فى مجال سعر الصرف أو تفرض قيود على المعاملات الخارجية أو توقع اتفاقيات دفع ثنائية دون التشاور المسبق مع الصندوق .

٢١ ــ دون احترام النوايا المحدده فى البرنامج ، فإن مصر لا تطلب أى شرائح للعملات طبقا للاتفاق فوق مستوى الشريحة الائتمانية الأولى .

٢٢ ــ تتشاور مصر مع الصندوق بشأن إتخاذ أى إجراء بمبادراتها أو وفقاً لطلب المدير المنتدب .

ملحق (٦)

ملخص خطاب نوايا ١٩٧٨ (*)

١ ــ أظهر ميزان المدفوعات علامات تحسن ، نتيجة نمو تحويلات العاملين بالخارج وإعادة فتح قناة السويس وانتعاش السياسة وإرتفاع صادرات البترول والمساعدات الخارجية . وتم تخفيف القيود على المعاملات الخارجية من خلال السوق التجارية ، وإزالة المتأخرات على المدفوعات الخارجية الجارية بفضل المساعدات الخارجية . وتم تشجيع الاستثمار الأجنبى عن طريق مراجعة قانون الاستثمار الأجنبى ، وإعادة تنظيم القطاع العام الاقتصادى بتخفيض درجة التحكم الإدارى . وقد زادت أسعار الفائدة ، وفى نفس الوقت بدأت عملية ترشيد هيكل التكاليف والأسعار للصناعة .

٢ ــ رغم هذا التحسن ، يحتاج ميزان المدفوعات إلى تدعيم أكثر . كما أن معدل التضخم القائم بحاجة إلى تخفيض . ويحتاج ذلك لتصحيح عدد من الاختلالات الهيكلية فى الإقتصاد

٣ ــ إننا مقبلون على مرحلة جديدة من الإصلاح تتطلب ضبط السياسة المالية والمعاملات الخارجية .

٤ ــ إن حكومة مصر تطلب استخدام موارد الصندوق تحت بند التسهيلات الممتدة بقيمة تبلغ ٦٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة على مدى ثلاث سنوات .

الإصلاح الهيكلى

٥ ــ لقد بدأت عملية تصحيح هيكل التكاليف والأسعار ، بتعديل الأسعار الجبرية لتعكس نفقات الإنتاج بصورة أفضل وبتحويل سلطة اتخاذ قرارات التسعير لمجالس إدارات الشركات . وستستمر عملية ترشيد الأسعار خلال فترة البرنامج بهدف وضع عمليات شركات القطاع العام على أساس تجارى سليم .

٦ ــ سوف نقوم بمراجعة سياسات التسعير الزراعى بهدف تقليل تشوهات التكاليف والأسعار وزيادة حوافز الإنتاج .

٧ ــ نحن قلقون من التكلفة المتنامية للدعم . فقد زاد الدعم المباشر وحده من ٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٧٣ إلى ٨٪ عام ١٩٧٧ . إننا ننوى أن نجعل الإنفاق على الدعم ينمو بمعدل أقل كثيرا بالمقارنة بالإنفاق الحكومى الكلى فى كل سنة من البرنامج .

٨ ــ إننا سنوجه إنتباها خاصا لزيادة حجم وتحسين نوع الإنفاق الاستثمارى .

٩ ــ وقد أصبحت شركات القطاع العام الأن حرة لإتخاذ قراراتها الخاصة بالتشغيل ، سيكون من الممكن أيضا إعطاء الهيئات الحكومية واستعداداً أكثر فى هذا المجال .

(*) المصدر :وزارة الإقتصاد

السياسة المالية

١٠ ــ إن عنصرا أساسيا فى البرنامج هو النية لخفض الاختلال المالى ، بتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين الإدارة الضريبية وضبط الإنفاق .

١١ ــ ننوى تعديل التعريفة الجمركية والتشريعات الضريبية ، وسوف نراجع أيضا مستوى رسوم خدمات الحكومة والقطاع العام لتعكس التكاليف الحقيقية .

١٢ ــ من المستهدف تخفيض الالتجاء إلى التمويل المصرفى للحكومة من ٧٫٧٪ إلى ٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى .

السياسة النقدية والائتمانية

١٣ ــ سوف يتم تخفيض معدل خلق الإئتمان . وقبل نهاية كل سنة من البرنامج تقوم الحكومة المصرية بالتشاور على الصندوق لتحديد السقوف الائتمانية .

١٤ ــ تتجه النيه لزيادة ملائمه وتدريجيه لأسعار الفائدة ، وسوف تتشاور الحكومة مع الصندوق قبل نهاية كل سنة من البرنامج للإتفاق على التعديلات الملائمه .

نظام أسعار الصرف والدين الخارجى

١٥ ــ فى أول يناير ١٩٧٩ ، تستكمل عملية نقل المعاملات إل سعر السوق الموازية ، وخلال مدة البرنامج تتوسع السوق الموازية لتستوعب معاملات السوق الحرة .

١٦ ــ إن هدفنا هو أن تتم كافة المدفوعات فى سوق واحده بنهاية البرنامج ، وأن يتم تحرير نظام الصرف الأجنبى من كافة القيود . وسوف يتم إنهاء العمل باتفاقيات الدفع الثنائية مع الدول الأعضاء فى الصندوق بنهاية ثلاث سنوات .

١٧ ــ تتجه النية ، للاستمرار فى سياسة مرونة سعر الصرف ، تمشيا مع تطور المعاملات الخارجية والاسعار فى مصر والخارج وتحركات سعر السوق الحره . وتشمل أى مراجعه لسعر الصرف التشاور مع الصندوق .

١٨ ــ خلال سنوات البرنامج ، يظل الهدف الاعتماد على المساعدات طويلة الأجل إلى جانب الإستخدام المتعقل للائتمان التجارى العادى وتسهيلات الموردين . ويتعين ضبط العمل فى هذا المجال .

١٩ ــ تتطور سياسة من شأنها السماح لكل مستورد أن يقرر ، بالتفاوض مع بنكه التجارى طريقة استخدام التسهيلات الإئتمانية للبنوك المراسلة .

٢٠ ــ تدفع جميع المدفوعات الدولية خلال فترة البرنامج على أساس جار (بلامتأخرات) . وفضلاً عن ذلك فإن الحكومة لن تقوم باستحداث نظم جديدة لسعر الصرف دون موافقة الصندوق ، ولن تفرض قيودا على المدفوعات والتحويلات الخارجية ، ولن تدخل فى اتفاقات دفع ثنائية جديدة أو تشدد القيود القائمة على الواردات لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات .

ملحق (٧)

النص الكامل للإتفاق بين مصر والدول الدائنة في نادى باريس (٢٢ مايو ١٩٨٧)(*)

أولا ـــ تمهيد

١ ـــ إجتمع ممثلوا حكومات استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدنمرك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا الاتحادية ، اليابان ، الكويت ، هولندا ، النرويج ، أسبانيا ، السويد ، سويسرا ، المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية « الدول الدائنة المشاركة » .. إجتمعوا فى باريس فى ٢١ و ٢٢ مايو ١٩٨٧ مع ممثلى جمهورية مصر العربية ، لدراسة الطلب المقدم لتخفيف إلتزامات أعباء الدين الخارجى . وقد حضر مراقبون عن صندوق النقد الدولى ، البنك الدولى للتعمير والتنمية ، سكرتارية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) ، لجنة السوق الأوروبية ، ومنظمة التعاون الإقتصادى والتنمية .

٢ ـــ أوضح وفد مصر المصاعب الإقتصادية والمالية الجديه التى تواجه بلده ، والتصميم القوى للحكومة المصرية على الحد من الإختلال المالى والإقتصادى ، والوصول إلى الأهداف المحددة فى ترتيبات المساندة مع صندوق النقد الدولى .

٣ ـــ وقدم صندوق النقد الدولى ، وصفا للموقف الإقتصادى فى مصر وعناصر برنامج التثبيت الذى بدأته مصر ، بدعم ترتيبات المساندة مع صندوق النقد الدولى التى أقرها مجلس المديرين فى ١٥ مايو ١٩٨٧ والتى تنتهى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

٤ ـــ وتم إبلاغ الدول الدائنة المشاركة بإجراءات التثبيت التى شرعت فيها مصر . كما ركزت الدول الدائنة على الأهمية التى توليها للتنفيذ الكامل لبرنامج التثبيت ، وبصفة خاصة : تنشيط القطاع الإنتاج للإقتصاد ، وتحسين الإدارة المالية العامة ، وإدارة النقد الأجنبى .

ثانيا ـــ توصيات حول إعادة التنظيم

أخذا فى الإعتبار الصعوبات الحادة فى المدفوعات ، التى تواجهها جمهورية مصر العربية ، وافق ممثلوا الدول الدائنة المشاركة على التوصية لدى حكوماتهم ولدى المؤسسات المعنية بإعادة جدولة أو إعادة تمويل .

١ ـــ الديون المعنية

أ ـــ القروض التجارية التى تزيد فترة سدادها عن عام وتضمنها حكومات الدول الدائنة أو مؤسسات بها ، وتم التعاقد عليها قبل ٣١ أكتوبر ١٩٨٦ ، والتى قدمت للحكومة المصرية أو لوكالات أو منظمات أو مؤسسات تابعة للقطاع العام بها ، أو تضمنها حكومة مصر أو الوكالات أو المنظمات العاملة فيها ، أو أحد بنوك القطاع العام وهى : مصر والأهلى والإسكندرية والقاهرة .

(*) **المصدر** : تم الحصول على صورة النص بالإنجليزية من مسئول تنفيذى على مستوى عال طلب عدم ذكر إسمه .

ب ـ القروض المقدمة من حكومات أو مؤسسات الدول الدائنة المشاركة فى هذا الإتفاق والتى تزيد فترة سدادها عن عام ، وتم التعاقد عليها قبل ٣١ أكتوبر ١٩٨٦ ، وقُدمت للحكومة المصرية أو الوكالات والهيئات والمؤسسات التابعة للقطاع العام فيها ، أو ضمنتها الحكومة المصرية أو الوكالات والهيئات والمؤسسات التابعة للبنوك التالية : مصر والأهلى والإسكندرية والقاهرة .

٢ ـ شروط التدعيم

أ ـ فيما يتعلق بالفترة من أول يناير ١٩٨٧ حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٨

● تجرى إعادة جدولة الديون التجارية لهذه الفترة بنسبة مائة فى المائة ، وذلك فيما يتعلق بالقروض وفوائدها التى حان موعد سدادها فى هذه الفترة ولم تسدد . وتقوم حكومة مصر بتسديدها على عشرة أقساط متتالية ومتساوية مرة كل ٦ شهور ، على أن يبدأ سداد القسط الأول فى أول مارس عام ١٩٩٣ (بداية فترة التسديد) ، وأن يكون القسط الأخير فى ٣٠ سبتمبر عام ١٩٩٧ (نهاية فترة التسديد) .

ب ـ فيما يتعلق بالمتأخرات حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٦

● تجرى إعادة تمويل الديون وفوائدها المستحقة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ ، التى لم تتم تسويتها ، وكذلك القروض المذكورة فى البند (١) المذكورة أعلاه بنسبة مائة فى المائة . وتقوم حكومة مصر بتسديد هذه المبالغ على عشرة أقساط متساوية ومتتالية مرة كل ستة أشهر ، على أن يكون القسط الأول فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٩١ (تاريخ نهاية السماح بالنسبة لهذه الفئة) ، وأن يكون القسط الأخير فى ٣٠ يونيو عام ١٩٩٦ (نهاية فترة التسديد) .

● يجرى تطبيق نفس الشروط على الفوائد المتأخر تسديدها والتى لم تدفع حتى ٣١ ديسمبر عام ١٩٨٦ .

● الفوائد المتأخرة ، هى الفوائد التى تنطبق على الفترة مابين تاريخ دفع الدين وفوائده وبين التاريخ الذى يجرى الاتفاق عليه فى إطار ثنائى تطبيقا لهذا الإتفاق .

٣ ـ نسبة الفائدة

يتم تحديد نسبة الفائدة التى ستدفع وفقا لهذه التسهيلات المالية ، بطريقة ثنائية بين حكومة مصر وحكومات أو منظمات كل دولة من الدول الدائنة المشاركة فى هذا الإتفاق ، على أساس سعر السوق .

ثالثا ـ توصيات عامة

١ ـ سوف تسعى حكومة مصر لدى دائنين خارجيين (بنوكا وموردين) لإعادة الجدولة أو إعادة التمويل بشروط مماثلة للواردة فى الإتفاق وإبلاغ رئيس مجموعة الدائنين فى موعد أقصاه ٣٠ سبتمبر ١٩٨٧ بالتقدم الذى تم إحرازه .

٢ ــ سوف تسعى حكومة مصر لدى الدائنين غير المشاركين فى الإتفاق ، للوصول إلى ترتيبات لإعادة الجدولة أو إعادة التمويل فى الحدود الواردة بهذا الإتفاق .

٣ ــ تبدأ حكومة مصر التفاوض لإعادة الجدولة أو إعادة التمويل مع باقى الدائنين الآخرين فى حدود قرينة للواردة بهذا الإتفاق .

٤ ــ لاتنطبق الشروط السابقة على ديون الدول ، التى تقل قيمتها وفوائدها خلال فترة إعادة الجدول عن مليون وحدة حقوق سحب خاصة . ويستمر الدفع لتلك الدول وفقا للتاريخ الأصلى كلما أمكن ، وقبل ٣١ ديسمبر أيا كان الحال .

٥ ــ توافق كل من الدول الدائنة المشاركة ، بناء على طلب أى منها ، على إتاحة نسخة من الإتفاق الثنائى مع حكومة مصر لتنفيذ هذا الإتفاق ، وقد أقرت حكومة مصر هذا الإجراء .

٦ ــ توافق كل من الدول الدائنة المشاركة على أن تعرض على رئيس مجموعة الدول الدائنة تاريخ توقيع الإتفاق الثنائى ، وأسعار الفائدة وقيمة الديون المتضمنة . وأقرت حكومة مصر هذا الإجراء .

٧ ــ ستحيط حكومة مصر علماً رئيس مجموعة الدول الدائنة بمحتوى الإتفاقات الثنائية مع الدائنين .

٨ ــ تسدد حكومة مصر خدمة الديون العامة والمضمونة غير المدفوعة وقت الإتفاق الجارى ، المقدمة أو المضمونة من حكومات الدول الدائنة المشاركة أو مؤسساتها المعنية التى لم يشملها الإتفاق الجارى ، كلما أمكن ذلك ، فى موعد أقصاه ٣١ ديسمبر ١٩٨٧ . وتدفع تلك المتأخرات وفقا لسعر الفائدة الجارى .

٩ ــ تستمر حكومة مصر فى السماح بإنتقال النقد الأجنبى المستحق للدائنين من القطاع الخاص بما فيهم البنوك التى لم تذكر فى هذا الإتفاق والبنوك المشتركة ، وذلك لخدمة ديونهم الخاصة المقدمة أو المضمونة من الدول الدائنة المشاركة أو مؤسساتها المعنية .

١٠ ــ فيما يخص ديون القطاع الخاص ، تلتزم حكومة مصر بعدم فرض أية تدابير إلى جانب الإجراءات الحالية ، أو التى تم الإتفاق عليها مع صندوق النقد الدولى ، بمنع المدينين من القطاع الخاص من دفع الإلتزامات التى فات ميعادها أو سقط إستحقاقها .

رابعا ــ إجراءات التنفيذ

يجرى تحديد شروط إعادة الجدولة أو إعادة التمويل ، فى الإتفاقات الثنائية ، التى ستجريها حكومة مصر مع حكومات الدول الدائنة أو المؤسسات المعنية بها ، على أساس المبادىء التالية :

١ ــ أن تقوم الحكومات أو المؤسسات المعنية فى كل دولة دائنة مشاركة فى هذا الإتفاق ، إما بإعادة تمويل الديون أو بوضع تمويلات جديدت تحت تصرف حكومة مصر ، وفقا لأقساط السداد المحددة فى فترة المساندة ، بنفس النسب الموضحة أعلاه . وتقوم حكومة مصر بتسديد هذه التمويلات وفقا للإستحقاقات المذكورة .

٢ ـــ يجرى تحديد كل النقاط الأخرى الخاصة بإعادة الجدولة أو إعادة التمويل ، وذلك فى الإتفاقات الثنائية التى ستعقدها حكومة مصر وحكومات الدول الدائنة والمؤسسات المعنية بها فى أسرع وقت ، وفى موعد أقصاه ٣١ أكتوبر ١٩٨٧ .

٣ ـــ تواصل حكومة مصر إتفاقها مع صندوق النقد الدولى ، وفقا لشروط الشرائح العليا من الإقراض . ولهذا الغرض ، توافق حكومة مصر على إبلاغ صندوق النقد لرئيس نادى باريس على موقف العلاقات بين مصر وصندوق النقد .

٤ ـــ لتمويل إجراءات تنفيذ الإتفاق ، تودع حكومة مصر ، المبلغ المستحق فى نهاية كل شهر ، فى الفترة من أغسطس ١٩٨٧ إلى يونيو ١٩٨٨ ، فى حساب خاص لدى البنك المركزى فى أى من الدول الدائنة المشاركة . ويكون الحد الأدنى للمبلغ المودع كل شهر ٢٥ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة فى الفترة بين أغسطس ١٩٨٧ وأكتوبر ١٩٨٧ ، ثم ٤٨,٩ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة فى الفترة بين نوفمبر ١٩٨٧ ويونيو ١٩٨٨ . وتبلغ حكومة مصر رئيس نادى باريس فى نهاية يونيو ١٩٨٧ بالبنك المركزى الذى تم إختياره لهذا الغرض . وسوف يخطر البنك رئيس نادى باريس بمجرد الايداع به .

٥ ـــ إستجابة لطلب ممثلى حكومة مصر ، تعلن الدول الدائنة المشاركة موافقتها من حيث المبدأ ، على عقد إجتماع لبحث مشكلة أقساط الديون المستحقة بعد ٣٠ يونيو ١٩٨٨ ، والتى ترتبط بقروض أو إعتمادات أو أية ترتيبات مالية أخرى تم الاتفاق عليها قبل ٣١ أكتوبر ١٩٨٦ .

ويُشترط لذلك ، أن تقوم حكومة مصر بإتخاذ الإجراءات الإضافية التى ذكرها رئيس وفد مصر فى أجتماع ٢١ مايو ١٩٨٧ ، لتنشيط برنامج اصلاح الإقتصادى بهدف عملية التثبيت . كما تقوم حكومة مصر ، فى هذا الخصوص ، بمواصلة الترتيبات مع صندوق النقد التى تتضمن إستخدام موارد الصندوق بشروط الشرائح العليا للإقراض .

٦ ـــ يوافق ممثلوا الدول الدائنة المشاركة وحكومة مصر ، على التوصية لدى الحكومات والمؤسسات المعنية ، بالمبادرة بمفاوضات ثنائية فى أقرب وقت ، على أساس المبادىء الموضوعة فى هذا الإتفاق .

AGREED MINUTE
ON THE CONSOLIDATION OF THE DEBT
OF THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT

I - PREAMBLE.

1. The representatives of the Governments of Australia, Austria, Belgium, Canada, Denmark, Finland, France, the Federal Republic of Germany, Italy, Japan, Kuwait, the Netherlands, Norway, Spain, Sweden, Switzerland, the United Kingdom and the United States of America, hereinafter referred to as "Participating Creditor Countries", met in Paris on May 21 and 22, 1987 with representatives of the Arab Republic of Egypt in order to examine the request for alleviation of that country's external debt service obligation. Observers of the International Monetary Fund, the International Bank for Reconstruction and Development, the Secretariat of the U.N.C.T.A.D., the Commission of the European Communities and the Organization for Economic Cooperation and Development also attended the meeting.

2. The Delegation of the Arab Republic of Egypt outlined the serious economic and financial difficulties faced by their country and the strong determination of its Government to reduce the economic and financial imbalances and to reach the targets of the program underlying the stand-by arrangement with the International Monetary Fund.

3. The representatives of the International Monetary Fund described the economic situation of Egypt and the major elements of the adjustment program undertaken by the Government of the Arab Republic of Egypt and supported by the stand-by arrangement with the International Monetary Fund approved by the Executive Board of the Fund on May 15, 1987. This stand-by arrangement, applying to the period ending on November 30, 1988, involves specific commitments in both the economic and financial fields.

4. The representatives of the Governments of the Participating Creditor Countries took note of the measures of adjustment included in the economic and financial program undertaken by the Government of the Arab Republic of Egypt and stressed the importance they attach to the strengthening and full implementation of this program, in particular the revitalization of the productive sector of the economy and the improvement of public finance management and foreign exchange management.

II - RECOMMENDATIONS ON TERMS OF THE REORGANIZATION.

Mindful of the serious payments difficulties faced by the Arab Republic of Egypt, the representatives of the Participating Creditor Countries agreed to recommend to their Governments or appropriate institutions that they provide, through rescheduling or refinancing, debt relief for the Arab Republic of Egypt on the following terms :

1. Debts concerned.

The debt service (the "debts") to which this reorganization will apply is that resulting from :

a) commercial credits guaranteed or insured by the Governments of the Participating Creditor Countries or their appropriate institutions, having an original maturity of more than one year, pursuant to a contract or other financial arrangement concluded before October 31, 1986, and which were extended to the Government of the Arab Republic of Egypt, or to one of its public sector agencies, organizations, or institutions, or covered by a guarantee of payment of the Egyptian Government or of one of its public sector agencies, organizations, institutions, or one of the following public sector banks : Bank Misr, National Bank of Egypt, Bank of Alexandria, Banque du Caire.

b) loans from Governments or appropriate institutions of the Participating Creditor Countries, having an original maturity of more than one year, pursuant to an agreement concluded before October 31, 1986, and which were extended to the Government of the Arab Republic of Egypt, or to one of its public sector agencies, organizations, or institutions, or covered by a guarantee of payment of the Egyptian Government or of one of its public sector agencies, organizations, institutions, or one of the following public sector banks : Bank, Misr, National Bank of Egypt, Bank of Alexandria, Banque du Caire.

2. Terms of the consolidation.

The debt relief will apply as follows :

A/ As regards the period from January 1, 1987 to June 30, 1988 :

100 % of the amounts of principal and of interest due and not paid on loans and credits mentioned in paragraph 1 above, will be rescheduled or refinanced.

Repayment by the Government of the Arab Republic of Egypt of the corresponding sums will be made in 10 equal and successive semi-annual payments, the first payment to be made on March 31, 1993 (end of the grace period), and the final payment to be made on September 30, 1997 (end of the repayment period).

B/ As regards arrears as at December 31, 1986 :

a) 100 % of the amounts of principal and of interest due as at December 31, 1986, and not paid, on loans and credits mentioned in paragraph 1 above, will be rescheduled or refinanced.

Repayment by the Government of the Arab Republic of Egypt of the corresponding sums will be made in 10 equal and successive semi-annual payments, the first payment to be made on December 31, 1991 (end of the grace period), and the final payment to be made on June 30, 1996 (end of the repayment period).

b) The same provisions apply to late interest accrued and not paid as at December 31, 1986.

C/ Late interest charges are those interest charges due between the contractual payment date of principal and contractual interest due and not paid, and a date to be fixed in the bilateral agreement concluded for the implementation of the present Agreed Minute.

3. Rate of interest

The rate and the conditions of interest to be paid in respect of these financial arrangements will be determined bilaterally between the Government of the Arab Republic of Egypt and the Government or appropriate institutions of each Participating Creditor Country on the basis of the appropriate market rate.

III - GENERAL RECOMMENDATIONS

1. In order to secure comparable treatment of public and private external creditors on their debts, the Delegation of the Arab Republic of Egypt stated that their Government will seek to secure from external creditors including banks and suppliers, rescheduling or refinancing arrangements on terms comparable to those set forth in this Agreed Minute for credits of comparable maturity, making sure to avoid inequity between different categories of creditors. The Government of the Arab Republic of Egypt will inform in writing the Chairman of this Creditor Group not later than September 30, 1987, of the progress made for this purpose in negotiations with other creditors.

2. The Government of the Arab Republic of Egypt will seek to secure from each of the Creditor Countries not participating in this Agreed Minute, rescheduling or refinancing arrangements on terms comparable to those set forth in this Agreed Minute ; the Government of the Arab Republic of Egypt agrees not to accord any such Creditor Country repayment terms more favourable to such Creditor Countries than those accorded to the Participating Creditor Countries.

3. The Government of the Arab Republic of Egypt undertakes to negotiate promptly rescheduling or refinancing arrangements with all other Creditors on debts of a comparable term.

4. The provisions set forth in this Agreed Minute do not apply to countries with respect to which debts of principal and interest, falling due during the reorganization period are less than SDR 1,000,000. The payments owed to these countries should be made on the original due dates. Payments already due and not paid should be made as soon as possible and, in any case, not later than December 31, 1987.

5. Each of the Participating Creditor Countries agrees to make available, upon the request of another Participating Creditor Country, a copy of its bilateral agreement with the Government of the Arab Republic of Egypt which implements this Agreed Minute. The Government of the Arab Republic of Egypt acknowledges this arrangement.

6. Each of the Participating Creditor Countries agrees to indicate to the Chairman of this creditor group the date of the signature of its bilateral agreement, the interest rates and the amounts of debts involved. The Government of the Arab Republic of Egypt acknowledges this arrangement.

7. The Government of the Arab Republic of Egypt will keep the Chairman of this Creditor Group informed of the content of its bilateral agreements with creditors mentioned in paragraphs 1, 2 and 3 above.

8. The Government of the Arab Republic of Egypt undertakes to pay all public or publicly guaranteed debt service due and not paid as at the date of the present Agreed Minute, and owed to or guaranteed by the Governments of the Participating Creditor Countries or their appropriate institutions, and not covered by this Agreed Minute, as soon as possible, and in any case not later than December 31, 1987. Late interest will be paid on those arrears.

9. The Government of the Arab Republic of Egypt undertakes to continue to permit the transfer of foreign exchange due by the private debtors in the Arab Republic of Egypt including all banks not mentioned in Article II, paragraph 1 hereabove, notably joint-venture banks and mixed-banks, for servicing their foreign debt owed to or guaranteed by the Participating Creditor Countries or their appropriate institutions and not subject to the present consolidation.

10. As regards the private sector debts, the Government of the Arab Republic of Egypt undertakes not to impose any restrictions other than those enforced at present or agreed with the IMF which would prevent private debtors in Egypt from paying promptly their obligations overdue or falling due.

IV - IMPLEMENTATION

The detailed arrangements for the rescheduling or refinancing of the debts will be determined by bilateral agreements to be concluded by the Government or the appropriate institutions of each Participating Creditor Country with the Government of the Arab Republic of Egypt on the basis of the following principles :

1. The Government or the appropriate institutions of each Participating Creditor Country will :

- refinance debts by placing new funds at the disposal of the Government of the Arab Republic of Egypt according to existing payment schedules during the reorganization period and for the above mentioned percentages of payments. These funds will be repaid by the Government of the Arab Republic of Egypt according to schedules mentioned above in paragraph II.2.

or

- reschedule the corresponding payments.

2. All other matters involving the rescheduling or the refinancing of the debts will be set forth in the bilateral agreements which the Government of the Arab Republic of Egypt and the Governments or the appropriate institutions of the Participating Creditor Countries will seek to conclude with the least delay and in any case before October 31, 1987.

3. The provisions of the present Agreed Minute will apply, provided that the Government of the Arab Republic of Egypt continues to have an arrangement with the International Monetary Fund in the upper credit tranches. For this purpose, the Government of the Arab Republic of Egypt agrees that the International Monetary Fund inform the Chairman of the Paris Club regarding the status of the Arab Republic of Egypt's relations with the International Monetary Fund.

4. To facilitate the implementation of this Agreed Minute, the Government of the Arab Republic of Egypt will make deposits at the end of each month in the period from August 1987 to June 1988 inclusive in the special account to be established with a Central Bank of one of the Participating Creditor Countries. The minimum deposit made each month will be SDR 25.0 million between August 1987 and October 1987 inclusive, and SDR 48.9 million between November 1987 and June 1988 inclusive. The Government of the Arab Republic of Egypt undertakes to inform the Chairman of the Paris Club by the end of June 1987 of the Central Bank chosen for the purpose and will arrange to have this Bank notify the Chairman of the Paris Club as soon as each deposit has been made. The total amount approximates the amount estimated to be payable to all Participating Creditor Countries during the period under the terms of this Agreed Minute. The Government of the Arab Republic of Egypt will draw on the special account to meet payments due according to the present Agreed Minute ; no drawing will be made on the special account for any other payment before all payments due until June 30, 1988 under the bilateral agreements have been made. Any drawing on this account will be made after a previous 15-day notice to the above said Bank, which Bank will notify immediately to the Chairman of the Paris Club. This scheme should continue to be maintained for subsequent years by agreement between the parties.

5. In response to the request of the representatives of the Government of the Arab Republic of Egypt, the Participating Creditor Countries agreed in principle to a meeting to consider the matter of the Arab Republic of Egypt's debt service payments falling due after June 30, 1988 and relating to loans or credits pursuant to a contract or other financial arrangement concluded before October 31, 1986 provided :

- that the Government of the Arab Republic of Egypt has taken the additional measures described during the meeting of May 21, 1987 by the Chairman of the Egyptian delegation to speed up the Egyptian reform program so as to accelerate the adjustment process, and on that basis continues to have an arrangement with the International Monetary Fund involving use of the Fund's resources subject to upper tranche conditionality.

- that the Arab Republic of Egypt has reached with its other Creditors effective arrangements meeting the conditions described in section III, paragraphs 1, 2 and 3 above, and has reported in writing to the Chairman of the Paris Club, pursuant to section III, paragraph 7 above.

- and that the Arab Republic of Egypt has complied with all conditions set out in this Agreed Minute.

6. The representatives of the Government of each of the Participating Creditor Countries and of the Government of the Arab Republic of Egypt agreed to recommend to their respective Governments or appropriate institutions that they initiate bilateral negotiations at the earliest opportunity and conduct them on the basis of the principles set forth herein.

Done in Paris, on May 22, 1987
in two versions, English and French, both texts equally authentic,

The Chairman of the Paris Club

The Head of the Delegation of the Arab Republic of Egypt

Delegation of Australia

Delegation of Denmark

Delegation of Austria

Delegation of Finland

Delegation of Belgium

Delegation of France

Delegation of Canada

Delegation of the Federal Republic of Germany

Delegation of Italy

Delegation of Japan

Delegation of Kuwait

Delegation of the Netherlands

Delegation of Norway

Delegation of Spain

Delegation of Sweden

Delegation of Switzerland

Delegation of the United Kingdom

Delegation of the United States of America

« ان ندماءك قد كذبوا عليك
هذه سنوات كرب وبلاء
ما هذا الذى حدث فى مصر ؟
ان النيل لايزال يأتى بفيضانه
ان من لايمتلك أضحى من الأثرياء
ياليتنى رفعت صوتى فى ذلك الوقت
لدينا الحكمة والبصيرة والعدالة
ولكنك تترك الفساد ينهش البلاد
انظر كيف تمتهن أوامرك
وهل لك أن تأمر حتى يأتيك من يحدثك بالحقيقة »

الحكيم المصرى القديم أيبوور

المحتوى

صفحة

القسم الرابع

الخاتمة

الملاحق